جامعة الحاج لخضر باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السّياسية

قسم العلوم السّياسية

النزعة الامبراطورية في العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين :

دراسة في البناء الامبراطوري والصراع على النفوذ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السّياسية

فرع : العلاقات الدولية

إعداد الطالب :

اليامين بن سعدون

إشراف الأستاذ الدكتور:

عادل زقاغ

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
نسيمة طويل	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
اسماعيل كرازدي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
جمال منصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
سهام حروري	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
ليلى لعجال	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020 - 2021

جامعة الحاج لخضر باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السّياسية

قسم العلوم السّياسية

النزعة الامبراطورية في العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين :

دراسة في البناء الامبراطوري والصراع على النفوذ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السّياسية

فرع : العلاقات الدولية

إعداد الطالب :

اليامين بن سعدون

إشراف الأستاذ الدكتور:

عادل زقاغ

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
نسيمة طويل	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
اسماعيل كرازدي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
جمال منصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
سهام حروري	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
ليلى لعجال	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020 - 2021

شكـــر وتقديـــر

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل

الأستاذ الدكتور: عادل زقاغ

لتفضله بالإشراف على هذا العمل، وعلى مجهوداته الطيبة،

وهو الذي خصّني دوماً بنصحه وتوجيهاته الثمينة.

فلكم مني أستاذي الكريم فائق عبارات الثناء والوفاء والتقدير.

والشكر موصول كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين،

لقبولهم مناقشة هذا العمل.

الإهـــداء

إلى والديّ حفظهما الله

إلى زوجتي الكريمة وإلى كل أبنائي :

أكرم أمين، باديس، مفدي ورتاج.

إلى كل اخوتي، أحبتي وزملائي.

وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في إتمام هذا العمل.

لكم جميعا أهدي عملي هذا.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار المفهومي والنظري للفكرة الإمبراطورية

المبحث الأول: الإطار المفهومي للفكرة والظاهرة الإمبراطورية.

المطلب الأول: الفكرة الإمبراطورية في تاريخ العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تحوّلات النظم الدولية: الأطراف والامتدادات.

المبحث الثاني: المتغير القيادي والأطر النظرية المفسرة لدور الفرد في صعود الدولة.

المطلب الأول: الأطر النظرية المفسرة لدور الفرد القيادي في صعود الدولة.

المطلب الثاني: الفاعل العقلاني/الجانب الإدراكي ودوره في صنع الإمبراطورية.

المبحث الثالث: عامل القوة وأثره في البناء الإمبراطوري: النظرية والتطبيق.

المطلب الأول: الطروحات الواقعية في تفسير دور القوة في البناء الإمبراطوري.

المطلب الثاني: القوة الصلبة والقوة الناعمة وأثرهما في البناء الإمبراطوري.

الفصل الثاني:

السياقات المنتجة للفكرة الإمبراطورية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: المضامين الحضارية والأيديولوجية للفكر التوسعي الإمبراطوري في العلاقات الدولية:

المطلب الأول: التعاقب الحضاري: فكرتا ابن خلدون وارنولد توينبي.

المطلب الثاني: الصراع الأيديولوجي: تفسيرات الصراع بين الطرحين الليبرالي والماركسي.

المطلب الثالث: الدين والاثنية: الدعوة والتبشير ورسالة الرجل الأبيض.

المبحث الثاني: دور العامل العسكري في صنع المشروع الإمبراطوري.

المطلب الأول: التجارة والتصنيع: دعامة عسكرية ومبعث الامبريالية.

الطلب الثاني: النزعة التوسعية: التمدد العسكري ونهم الموارد الأولية.

المبحث الثالث: دور العامل الاقتصادي والإطار التنموي في صعود الدولة خلال القرن العشرين.

المطلب الأول: التوظيفات الاقتصادية للفكر الإمبراطوري: نماذج من التاريخ.

المطلب الثاني: الثلاثون سنة المجيدة وصعود الدولة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

الفصل الثالث:

صراع القوة والنفوذ خلال القرن الحادي والعشرين.

المبحث الأول: تحوّل القوة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: انهيار الثنائية القطبية وعودة مفهوم الكونسرت.

المطلب الثاني: معادلة السياسة والاقتصاد: من الجيوبوليتيك إلى الجيواكونوميك.

المبحث الثاني: بناء القوة والطموح الإمبراطوري خلال القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: مشروع القرن الأمريكي الجديد: المفهوم والعناصر.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوربي في السياسة العالمية.

المطلب الثالث: اليابان التي تستطيع أن تقول لا.

المطلب الرابع: مجموعة البريكس وطموحات الريادة.

الفصل الرابع:

تطوّر فكرة الإمبراطورية من الأنماط الكلاسيكية إلى الافتراضية في عصر ما بعد الإمبراطورية

المبحث الأول: التحوّل في الفكرة الإمبراطورية من الواقع إلى الافتراض.

المطلب الأول: من أرصدة الجغرافيا إلى تدفقات التجارة ورؤوس الأموال.

المطلب الثاني: مقومات الإمبراطورية الافتراضية.

المبحث الثاني: تحديّات الطموح الإمبراطوري في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية: المعرفة المسلحة، الوجه الآخر للصراع التكنولوجي.

المطلب الثاني: تحديّات التنمية ورهانات الاستدامة.

الخاتمة.

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

الملخص

نسعى من خلال هذه الأطروحة إلى الإحاطة بالنزعة الإمبراطورية في العلاقات الدولية من خلال دراسة بالتحليل لعوامل البناء الإمبراطوري والصراع على النفوذ لبعض التجارب الإمبراطورية في التوسع والتمدد تحصيلا لمكونات القوة والبقاء، فالإمبراطورية فكرة وظاهرة قد شكلت أعلى صور التطور السياسي والاجتماعي للإنسانية منذ الإرهاصات الأولى لصعود الفكر السياسي القائم على مقاربة القوة في عوامل بنائها، وعلى الصراع في تأمين أسبابها كحاجة فطرية في الإنسان لتأمين أسباب بقائه وأمنه.

الإمبراطورية كيان سياسي ذو طبيعة متفردة عن بقية الكيانات السياسية ونظم حكمها، هي من صنعت نظامها وأدوات صيانته من دون اعتبارات لجوارها الموصوف بالهمج والبرابرة في معظم الظاهرة الإمبراطورية المتكررة في التاريخ، والتي كلفت الكثير من الألم والإذلال، ترفض الإمبراطورية منطق التساوي في السيادة والحقوق والواجبات، وتكرس لمبدأ التراتبية والنفوذ، وتجعل من السيطرة مقاربة الإمبراطورية الأولى في التمدد والتوسع الجغرافي لتأمين الإمدادات المختلفة لحياة الإمبراطورية.

ارتبط قيام الإمبراطوريات بسياقات استراتيجية وحضارية وأيديولوجية خضعت لشيء من المراجعة لعوامل البناء مسايرة لبعض التطورات المعرفية والتقنية المستجدة، قائمة على تنافسية عالية تحكمها ضوابط نظمية وقانونية وتعاونية تحول دون الإلغاء النهائي لأحد الأطراف، لتحوّل طبيعة القوة إلى المعرفة وتدفقات التجارة ورؤوس الأموال، ولم تعد بالمفهوم الكلاسيكي، بل أتاحها الانفتاح والليبرالية لفواعل متعددة تتنافس في بيئة كوكبية افتراضية غيرت من المفهوم والتاريخ، وجعلت التداخل والترابط حد التعقيد مطلع القرن الحادي والعشرين.

بقدر التنافس لتأمين القوة والأمن بقدر ما تواجه جميع قوى الصف الأول والثاني الإمبراطوري تحديات كوكبية مشتركة عالية التهديد من خلال عسكرة المعرفة والتكنولوجيا حد الإرباك، بالإضافة لاحتدام التنافس حول موارد الكوكب الأولية وتعيد إلى الأذهان الصراع بين هذه القوى إلى صور الصراع الإمبراطوري الكلاسيكية.

Abstract:

Through this thesis, we seek to concentrate on the imperialism in international relations, through an analysis of the factors of imperial construction and the struggle for influence for some imperial experiments in expansion and extension in order to obtain the components of power and survival. The empire is an idea and a phenomenon that has formed the highest form of political and social development of humanity since the first signs of the rise of political thought, based on the approach of power in the factors of its construction, and the struggle in securing its reasons as an innate need to human for his survival and security.

The Empire is a political entity of a unique nature from the rest of the political entities and its systems of government, which created its own system and its specific maintenance tools without considerations for its neighbourhood, described as savages and barbarians in most of the recurring imperial phenomenon in history, which cost a lot of pain and humiliation. The Empire rejects the logic of equal sovereignty, rights and duties, and devotes the principle of hierarchy and influence, and makes them the main approach of the first empire in geographical expansion and extension to secure the various supplies of imperial life.

The establishment of empires has been associated with strategic, civilized and ideological contexts that have undergone some revision of building factors in keeping with some emerging knowledge and technical developments, based on high competitiveness governed by regulatory, legal and cooperative controls that prevent the final abolition of the other parties. It transforms the nature of power into knowledge, trade flows and capital -contrary in classical sense- but it has been allowed by openness and liberality for multiple competing actors in a virtual planetary environment, that has changed the concept and the history, and made overlap and interdependence as limit of complexity at the beginning of the twenty-first century.

As much as competing to secure strength and security, all the forces of the first and second tier face a common planetary challenge at high-threat level through the militarization of knowledge and technology to the point of confusion, as well as the intense competition over the planet's primary resources and bring to our minds the conflict between these powers to the classic images of imperial conflict.

المقدمة

لا شك أن سعي الأمم لصنع القوة وتوفير أسباب الارتقاء الإمبراطوري لن يقتصر على مكان أو زمان بعينه، أو لسياق تاريخي ما، فالظاهرة قديمة جدا وما تزال طموحا تنشده القادة والدول من منظور الطبيعة البشرية الميّالة إلى كسب المزيد من أدوات القوة للتمكن والقيادة، ومن منظور الجغرافية السياسية على أن الدولة بحاجة إلى التوسع والتمدد تبعا لقوتها وقدراتها المختلفة. هذه الصورة التي تكررت في العلاقات الدولية وما تزال، لها من التقاطعات ما يجعلها متشابهة ولها من الاختلافات ما يجعل بعضها متفردة.

إن البناء الإمبراطوري في تاريخ العلاقات الدولية بني على القوة ذات الصلة بالموارد المتاحة البشرية والاقتصادية والعسكرية، حيث عمرت قوى وإمبراطوريات أكثر من غيرها تبعا للطموحات ومدى قدرة الدول على التكيّف والموازنة بين متطلبات التوسع والحفاظ على مستوى القوة والموارد المتاحة.

لكن صنع الإمبراطورية وإمكانيات القوة اختلفت عبر الزمان والمكان ولم تعد أسباب القوة من المنظور الواقعي كافية لكسب القوة والنفوذ، لقد كانت متشابهة في العصر القديم والوسيط، لكنها عرفت تحوّلا لافتا بعد الثورة الصناعية وفي القرن العشرين بدخول متغيرات جديدة في قياس القوة والمقدرة، وهي التي ازدادت تطورا وتنوعا بعد نهاية الحرب الباردة التي أحدثت تغيّرات إستراتيجية في بنية النظام الدولي وفي مفاهيم القوة وعناصر القوة والنفوذ والصعود الإمبراطوري، الأمر الذي رفع من حدّة التنافس على كسب القوة والنفوذ في معظم جهات الكوكب وبصيغتي التعاون والصراع في العلاقات الدولية، وهو الواقع الذي ينبأ بتعدد القوى الإمبراطورية بعيدا عن الصفة المطلقة في القوة والتفوق والذي بدوره سيرفع من مستوى الأعباء والتكاليف وعند هذه النقطة تبرز القوى القادرة على التكيّف ومجاراة متطلبات استدامة موقع القمة، ومن ثمة المزيد من التمدد والنفوذ، وتسقط أخرى تكون عاجزة ومرهقة لعدم قدرتها على الموازنة بين المتاح من المقدرات والطموحات، لكنها لا تسقط أو تنهار إلى الحد الذي يجعلها تندثر كما كان حال الإمبراطوريات في العصر القديم والوسيط.

- **أهمية الدراسة:**

1. الأهمية العلمية:

على الرغم من قدم الظاهرة الإمبراطورية في تاريخ العلاقات الدولية والتنافس المطرد بين الدول للتمكن من القوة والسطوة الإمبراطورية، إلا أن الظاهرة ما تزال محتدمة في صيغتها التعاونية والصراعية، وتحظى بالدراسة والتحليل باستمرار وبشكل لافت من طرف السياسيين والأكاديميين على السواء، للكشف عن مكامن القوة وعوامل الصعود في التجارب الإمبراطورية السالفة للاستفادة منها في تطويع الإمكانات المتاحة للإقلاع والنهوض ولتلافي مطبّات الفشل والسقوط، فالموضوع من صميم حقل العلاقات الدولية ويشغل حيزا معتبرا في الدراسات المتعلقة بمختلف الأبعاد في العلاقات الدولية وبالقوة في السياسة الدولية، ونسعى من خلال دراستنا هذه إلى تناول جانب مهم في الفكرة والظاهرة الإمبراطورية، من خلال الكشف عن أهم العوامل الواقعية والبنائية التي تصنع البناء الإمبراطوري والصراع بين القوى المتنافسة على ذلك.

2. الأهمية العملية:

تبيّن الدراسة التطور الحاصل في التجارب الإمبراطورية قديما وحديثا، ومدى استفادة هذه التجارب من الأطر النظرية والمعرفية المنظمة والمفسرة لعملية صنع القوة والبناء الإمبراطوري عبر سياقات تاريخية وجيواستراتيجية معينة، بالإضافة إلى تناول الدراسة للظاهرة وانعكاساتها على العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، لكن نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تغيرات وتحوّلات في النظام الدولي والعلاقات الدولية أفرزت معطى تحفيزيا وتوسيعيا للظاهرة، وفي مضامين وأدوات صنع التفوق الإمبراطوري ، لأن امتلاك القوة لم يعد بالمفهوم المطلق للقوة بسبب التحوّلات الحاصلة في هذه الأخيرة، ومن ثمة تعدد الصراع والتنافس، والذي بدوره سيفرز معطيات جديدة قد تغير من واقع النظام الدولي ومفهوم ومضامين القوة الإمبراطورية في العلاقات الدولية ما دامت الفكرة والظاهرة مستمرة، فقد تُغيّر من شكلها وطبيعتها، لكنها ما تزال تحتفظ بجوهر مضمونها القائم على مكونات القوة في مختلف أبعادها.

- **مبرّرات اختيار الموضوع:**

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

1. الأسباب الذاتية:

- الظاهرة والفكرة الإمبراطورية انعكاس لصورة التطور الإنساني اجتماعيا وسياسيا وفكريا، وترجمة لمكون فطري في الإنسان للتمكن من أسباب القوة وتعظيمها باستمرار؛
- موضوع الدراسة من صميم الاختصاص، ويتيح فرصة فحص المعارف والمكتسبات العلمية في حقول معرفية متعددة تصنع المكون المعرفي والعلمي للموضوع والتخصص؛
- رغبة فحص بعض التجارب الإمبراطورية لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

2. الأسباب الموضوعية:

- أنه موضوع يخص تجارب سعي الشعوب والأمم في بناء الدول والتمكن من أسباب القوة لتحقيق التفوق الإمبراطوري؛
- الكشف عن أهم التجارب الإمبراطورية في العلاقات الدولية بالتحليل والمقارنة؛
- التنقيب في أهم عوامل الصعود والسقوط جرّاء التنافس المحموم بين الدول في العلاقات الدولية، ومدى استفادة التجارب الحديثة والمعاصرة من التجارب القديمة؛
- محاولة إضافة الجديد للبحوث العلمية ذات الصلة بهذا الموضوع.

- **أهداف الدراسة:**

كان اختيارنا لهذا الموضوع والإقدام على البحث فيه يقوم على جملة من الأهداف، من خلال عرض لبعض التجارب الإمبراطورية الرائدة التي أسست للمفهوم والفكرة الإمبراطورية، وتتبع مختلف عوامل القيام والبناء الإمبراطوري الجوهرية التي تعددت في الطبيعة واختلفت في الموضوع بموازاة ما كان يحدث من تقدم وتطور سياسي واجتماعي واقتصادي، والرغبة في تحليل هذه العوامل وسياقات الصراع بين القوى الإمبراطورية بشيء من النقد والدحض والمقارنة بين القوى الإمبراطورية من جهة وبين عوامل ومقومات البناء والسياقات المرافقة لها من جهة ثانية، كما تهدف الدراسة إلى الموازنة بين كيفيات وطرق تفعيل مختلف العوامل والفرص السياقية من طرف القوى الإمبراطورية لاستثمارها في الصعود.

- **مجال الدراسة:**

يشغل موضوع دراستنا ثلاث مجالات:

1. **المجال المعرفي:** ينتمي الموضوع بامتياز لحقل العلاقات الدولية ويتعلق أساسا بمقاربات نظرية من صميم التخصص، كما أن ضرورة الإحاطة التفسيرية والتحليلية تستدعي الاستناد على عدة مجالات معرفية من التاريخ والاقتصاد والفكر السياسي وغيرها، لكن كانت الاستفادة منها انتقائية بما يدعم مقتربات القوة والواقعية في العلاقات الدولية.
2. **المجال المكاني:** لم تقتصر القوى الإمبراطورية قديما وحديثا على جهة معينة من العالم، بل تم تناول عدة تجارب شملت العالم القديم والجديد، وبالتالي شمل الحيز المكاني للموضوع جل الجغرافيا التي شهدت وتشهد الظاهرة الإمبراطورية ماضيا وحاضرا ومستقبلا.
3. **المجال الزمني:** تخص الدراسة بالدرجة الأولى القرن الحادي والعشرين، وهو ما تم التركيز عليه، لكن الفكرة والظاهرة موضوع الدراسة خاصة في شقها المفهومي والنظري، والاستئناس بالتجارب الإمبراطورية السابقة لا تسمح بسلخ الظاهرة دراسة وتحليلا وعزلها عن امتدادها في الزمن.

- **إشكالية الدراسة:**

- **السؤال المركزي:**

لماذا ترغب الدول في التحوّل من واقعها الجغرافي والسياسي المحدود إلى الإطار الإمبراطوري في نطاقه الإقليمي والدولي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

- هل يمكن تقديم تصور واضح وإطار نظري مقنع تفسيرا لفكر الإمبراطورية في ظل التجارب التاريخية؟
- إلى أي مدى ترتبط التوجهات والتجارب الإمبراطورية في سياسات الدول بسياقات تاريخية معينة؟
- ما هي السياقات والمضامين المحفزة والمنتجة لفكرة التوسع والإمبراطورية في العلاقات الدولية؟
- كيف ساهم سياق ما بعد الحرب الباردة في احتدام صراع القوة والنفوذ بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة؟

- ما متغيّرات ودوافع التحوّل الافتراضي للفكرة والظاهرة الإمبراطورية، وما التحديّات التي تواجهها مطلع القرن الحادي والعشرين؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. كلما امتلكت الدولة القيادة العقلانية وعوامل صنع القوة كلما كان ذلك محفزا للامتداد والطموح الإمبراطوري؛

2. محدودية التجارب الإمبراطورية –صعودا وسقوطا –في عددها في الزمان والمكان هي محصلة للظروف والسباقات التاريخية التي تعاصرها، ولمدى قدرة الدول على التوفيق بين مضامين القوة في القدرات المتاحة وأعباء وتكاليف الإمبراطورية؛

3. كان للتغيرات الإستراتيجية في العلاقات الدولية وفي مفهوم القوة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تأثيرا مباشرا على توسع واحتدام التنافس لصنع القوة والنفوذ في القرن الحادي والعشرين؛

4. ساهم سياق ما بعد الحرب الباردة ومطلع الألفية الثالثة على مستوى النظام الدولي والعلاقات الدولية في مآلات التحوّل الافتراضي للفكرة والظاهرة الإمبراطورية وصعود تهديدات وتحديات كوكبية.

- **مناهج الدراسة:**

المنهج التاريخي: تم توظيف المنهج التاريخي كونه يعتمد على تدوين الأحداث الماضية، وتتمثل وظائفه في التفسير باعتباره قاعدة للتنبؤ، وهو أمر مهم في أي بحث علمي ضمن جميع المجالات البحثية سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي لا يمكن أن تفهم بشكل واضح دون الرجوع إلى المنهج التاريخي؛

المنهج المقارن: تمت الاستعانة بالمنهج المقارن في محاولة لإبراز وبلورة مناحي التشابه والاختلاف بين الإمبراطوريات البحرية والإمبراطوريات البرية، أو بين التجارية منها والعسكرية، ومحاولة إمعان النظر في منطق الهيمنة العالمية متعددة الأبعاد لكل إمبراطورية. وكذا الوقوف على التطور والتراكم المعرفي الانساني المؤثر في عوامل الامبراطورية.

المنهج الإحصائي: وُظف المنهج الإحصائي في هذه الدراسة لغرض المقارنة، ولأهميته في تبيان الجوانب الكيفية والكمية سواء كانت عسكرية أو اقتصادية في إرساء معالم أي إمبراطورية.

- **الإطار النظري للدراسة:**

تستند هذه الدراسة بشكل أساسي على **المقاربة الواقعية** التي ترى في القوة وخاصة العسكرية منها أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وذلك باعتبارها المحدد للدور الذي تقوم به كل دولة وتحدد لها علاقاتها بالدول الأخرى، والتي ترى فيها أهم عنصر في البناء الإمبراطوري. كما تم تبنى **المقاربة البنائية** في محاولة لشرح وتفسير الدور الذي تلعبه الأبعاد الثقافية والحضارية والدينية في تكريس التوجهات الإمبراطورية، وخيارات التوسع خارج الأطر الجغرافية والسياسية الضيقة، بالإضافة إلى **المقاربة الليبرالية** التي غطت حيزا تفسيريا واسعا للعلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتشارا واسعا لمفهومها وآلياتها التي تكاد تكون كوكبية بعد نهاية الحرب الباردة ومطلع الألفية الثالثة.

- **أدبيات الدراسة:**

1. **كتاب بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة، مالك البديري:** استعرض الكتاب الدورة الحضارية لأهم الأمم منذ عصر النهضة في أوربا، في دراسة تحليلية بعيدة عن السرد التاريخي لكثير من الأحداث والسياقات التاريخية، مسلطا الضوء بشيء من الواقعية على أهم الأوجه الحضارية، مستعرضا بالتحليل لأهم الدوافع والعوامل الموضوعية لنشوء وسقوط كل من هذه الأمم التي بلغت شأوا من القوة والتمدد الإمبراطوري، ومدى تأثير الظروف الداخلية والخارجية والسياق والزمن في ذلك، منطلقا من هذا التحليل ومستقرئا لواقع تلك الأمم القوية بشيء من النقد والتأمل في محاولة لاستشراف مستقبل هذه القوى، محاولا الغوص في بعض الأحداث الجزئية لبناء نظرة موضوعية ترفع من مستوى التحليل الاستشرافي إلى حد الصدقية في بعض جزئياته. مركزا على الصراع السياسي ومواطن القوة والضعف على مستوى السلطة المركزية للقوى الإمبراطورية، من دون التخصيص بالدراسة في عوامل البناء الإمبراطوري التي شكّلت حجر الزاوية في صراع الإمبراطوريات عبر التاريخ. وبصورة عامة جاءت دراسة صراعات القوى المختلفة حول النشوء والسقوط على النمط الكلاسيكي.

2. **كتاب الإمبراطورية لإيمي شوا، كيف تتربع القوى العظمى على عرش العالم وأسباب سقوطها، ترجمة، منذر محمود صالح محمد:** يتمحور الكتاب حول تحليل موضوعي للقوى المطلقة، مستحضرة لأهم الكتابات حول الإمبراطورية من أثينا وروما، إلى سقوط القوى الامبريالية بطريقة ليست بعيدة عن طريقة تناول كينيدي بول للموضوع، فالكاتبة ترى وان القوة المطلقة لم تتكرر كثيرا في التاريخ، لأن مفهوم القوة المطلقة عند الكاتبة هو صفة للإمبراطوريات التي تمكنت من السيطرة على العالم، وتقصد بذلك الولايات المتحدة، وتتساءل ماذا يمكن أن تكون عوامل الانهيار في هكذا حالة، واستدعت لذلك مجموعة من القوى المطلقة من الماضي – التجربة الرومانية، الصينية، المغولية، والإمبراطوريات التجارية–، وتقصّت أسباب سقوطها والدروس الحاسمة من ذلك، مقاربة نتائج الدراسة على لحظة القوة المطلقة للولايات المتحدة نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين.

3. الكتاب الثالث: كتاب لـ: **بول كينيدي ونعوم تشومسكي وآخرون، الإمبراطورية بعد احتلال العراق، ترجمة، تركي الرميلي.** يقدم الكتاب دراسة جديدة حول الإمبراطورية الأمريكية مطلع الألفية الثالثة، بطرح مشوق يجمع بين السياق التاريخي والاستراتيجي الذي أتاحته نهاية الحرب الباردة وانكشاف الكثير من مناطق العالم، وشعور الولايات المتحدة بالتفرد والانتصار القيمي الأيديولوجي، وإعادة استحضار فلسفة النشأة والكينونة الأمريكية كرسالة، فالكتاب يقدم دراسة سياقية للمشهد الدولي الجديد في لحظة فارقة للولايات المتحدة لوضعها محل التطبيق والتنفيذ، وكأنها نبوءة لعقيدة النشوء الأمريكية، صحيح أن القوة المطلقة للولايات المتحدة تتيح ذلك، لكن الكتاب يشير إلى التخوف من العقبات الهيكلية والاجتماعية في بنية الدولة قد تشّكل جملة من العراقيل للإدارة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، ويحاكي هذا الطرح في بعض جوانبه الفكرة المركزية لكتاب الإمبراطورية والجمهورية لجورج فريدمان التي يوجزها في الطرح التالي: كيف ينبغي للولايات المتحدة أن تتصرف في العالم، وهي تمارس قوتها وتحافظ على الجمهورية في الوقت ذاته؟

4. الكتاب الرابع: كتاب لـ: **مايكل هاردت وانطونيو نيغري، إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة،فاضل جتكر.** ينطلق صاحبا الكتاب من فرضية مفادها: " **أن السيادة ارتدت ثوبا جديدا، مؤلفا من سلسلة من الخيوط القومية وفوق القومية الموحدة في سياق منطق الحكم الواحد، وهذا الثوب العالمي الجديد للسيادة هو الذي نطلق عليه اسم العولمة**" إذ يصوّر

الكاتبان اللحظة الجديدة المتمردة عن كل الصور الكلاسيكية للسيادة والحكم والتبادلات المختلفة لمرحلة ما بعد الكولونيالية، مبلورة لسيرورة تفاعلات عالمية جديدة كلية، تتجاوز السيادة القومية إلى سلطة سيادية تحكم العالم " مرحلة ما بعد الحداثة". ما يبرزه هذا الكتاب هو كيفية إدارة الكاتبان لعملية تحليل وإسقاطات تصوّر قوة مكونات القدرة الجديدة العابرة، والتي تشّكل في مجملها بالتقريب العناصر الأساسية للقوة الناعمة الصاعدة مطلع الألفية الثالثة، التي باتت تدفع باتجاه التشابك بين الاقتصاديات في جل جزئياتها ومكوناتها، وباتت الوحدات السياسية القومية لا حول لها تجاه هذا الانتشار والاكتساح التي وصفاه بالإمبراطورية الجديدة.

5. الكتاب الخامس Herfried Munkler, EMPIRES :The Logic of World Domination from Ancient Rome to the United States أين يستعرض الكتاب الطرائق المختلفة للهيمنة الإمبراطورية، والتي اتخذت أشكالا مختلفة عبر التاريخ، منها من كان عن طريق الغزو العسكري وأخرى عن طريق التجارة... وبيّن الاختلاف بين هذه الأنظمة الإمبراطورية، ومحاولا الكشف عن مضمون المكوّن السياسي ومكوّن الحكم في هذه الإمبراطوريات للهيمنة على العالم بالمفهوم الإقليمي والعالمي، وأشار إلى اللحظة التي أتاحها التاريخ والسياق الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي " آخر الإمبراطوريات بالمفهوم الكلاسيكي" للولايات المتحدة الأمريكية. ولا يستثني الحالة الأوربية وإمكانية أخذها بالفرصة، ويقدم في دراسته ما إذا يمكن للولايات المتحدة أن تستثمر في هذه اللحظة لتحتفظ بالقمة وبالتالي الهيمنة العالمية، وما هو موقع أوربا في السياق ذاته وطموحات أدوارها في السياسة الدولية، إن تتصرف كإمبراطورية بحكم حيازتها مكونات القوة والارتقاء ولا تقل حجما وفعالية عن نظيرتها الأمريكية من باب النظر بايجابية للحجم الذي تشغله أوربا، ومن دون أن تخجل من المفاهيم السائدة عن الفكرة والظاهرة الإمبراطورية في شكلها الكلاسيكي.

- **تبرير الخطة:**

تعالج إشكالية موضوع :النزعة الإمبراطورية في العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين: دراسة في البناء الإمبراطوري والصراع على النفوذ، من خلال أربعة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للفكرة الإمبراطورية في العلاقات الدولية في ثلاثة مباحث، تتناول الإمبراطورية كفكرة وظاهرة رافقت التطوّر السياسي والاجتماعي للتجمعات الإنسانية، واستجابة لتراكم عوامل ومكونّات القوة وتحولات النظم السياسية الدولية

قديما وحديثا، بالإضافة إلى الأطر النظرية المفسرة لدور الفرد كفاعل عقلاني ترجمته الكثير من التجارب الإمبراطورية في العلاقات الدولية التي ارتبطت بشخصيات كاريزماتية وأخرى أسطورية، ولعامل القوة من حيث المضامين في بعديها الصلب والناعم والطروحات الواقعية المفسرة لعوامل القوة والمصلحة والأمن بين القوى الإمبراطورية وعلاقاتها الدولية.

خصص الفصل الثاني للسياقات المنتجة للفكرة الإمبراطورية في العلاقات الدولية، وفيه تم تناول المضامين الحضارية والأيديولوجية من خلال استعراض فكرة التعاقب الحضاري، وإسقاط ذلك على تفسيرات كيفية نشوء الحضارات وسمو مكونات القوة فيها، إلى استحضار الحالات والصور الإمبراطورية وكيفية تراجع واضمحلال هذه القوى وسقوطها، ومن جهة أخرى إبراز دور المكوّن الأيديولوجي في صنع الاستجابة للتحديات ومن ثمة السعي لحيازة مكونات القوة والاستعداد للقوى المناوئة، وأخضعنا بالدراسة في هذا الشأن الصراع بين الطرحين الليبرالي والماركسي، ثم تطرقنا لسياق آخر يأتي في إطار الصراع بين الشرق والغرب عموما وهو الدعوة والتبشير ورسالة الرجل الأبيض.

أما المبحث الثاني من الفصل فقد خصص لدور العامل العسكري في صنع المشروع الإمبراطوري، ترجم في نقطتين أساسيتين هما التجارة والتصنيع كدعامة للقوة العسكرية التي استفادت من هذين السياقين خاصة في أوربا لبعث المشروع الامبريالي، والنقطة الثانية تتمثل في النزعة التوسعية من خلال التمدد العسكري ونهم الموارد الأولية، وخصص المبحث الثالث للعامل الاقتصادي والصعود عبر التنمية من خلال استعراض لبعض النماذج من التاريخ، والتطرق لتجارب صعود عالمية ناجحة عرفها النصف الثاني من القرن العشرين وهي المرحلة الموسومة بالثلاثين سنة المجيدة.

أما في الفصل الثالث فقد تناولنا فيه صراع القوة والنفوذ خلال القرن الحادي والعشرين في مبحثين، وذلك من حيث تحوّل القوة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، بالتركيز على نقطة انهيار الثنائية القطبية وعودة مفهوم الكونسرت، أي وصف وتحليل للهيمنة الأمريكية، ثم التطرق لثنائية السياسة والاقتصاد في السياسة الدولية والعلاقات بين الدول وتبيان كيفية صعود جيبوليتيكا الاقتصاد لتتصدر قوى التأثير في السياسة الدولية، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى بناء القوة والطموح الإمبراطوري خلال القرن الحادي والعشرين عبر

التطرق إلى أربعة تجارب تتنافس حد الصراع فيما بينها لتبوأ الريادة والقيادة في القرن الحادي والعشرين بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي واليابان ومجموعة البريكس وعلى رأسها الصين.

في الفصل الرابع الموسوم ب: تطوّر فكرة الإمبراطورية من الأنماط الكلاسيكية إلى الافتراضية في عصر ما بعد الإمبراطورية، فقد عُولج في مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه التحوّل في الفكرة الإمبراطورية من الواقع إلى الافتراض كصورة واقعة للتحوّل من شكل الإمبراطورية بطبيعتها ومكوناتها الكلاسيكية إلى صورة الافتراض، لتراجع القوة الجيوبوليتيكية للجغرافيا لصالح متغييرات قوة جديدة، كالسوق والمال والتقنية والمعرفة...والتي تم تناولها في المطلب الأول من المبحث، أما المطلب الثاني فقد عُنون بمقومات الإمبراطورية الافتراضية، وكان المبحث الثاني من الفصل كشفا لأبرز التحديات التي تواجه الطموح الإمبراطوري في القرن الحادي والعشرين، وفيه أدرجنا التهديدات اللاتماثلية كالمعرفة المسلحة تعبيرا عن التطور المعرفي والعلمي السريع والكثيف والمعقد والذي أضحى سلاحا يمكن أن يؤمن القوى الإمبراطوري كما يمكن أن يُشهر ويُلّوح به كسلاح لها أو ضدها، بالإضافة إلى إدراج جملة من التحديّات التي قد تواجهه عملية التنمية خاصة لدى القوى الإمبراطورية، كموارد الأرض والطاقة والبيئة واليد العاملة.

الفصل الأول

الإطار المفهومي والنظري للفكرة الإمبراطورية

كانت بداية الاستقرار على السواحل ومن حول الأنهار تصنع تجمعات عمرانية تدفع لبروز التمدن، وتبحث لنفسها عن اطر تفاهم لتسيير الشأن المشترك بين سكان التجمع، حيث شكّل ذلك الإرهاصات الأولى لبناء نظم اجتماعية وسياسية ما انفكت تتطور، ولم يكن حينها نموذج جاهز لمحاكاته وتطبيقه، ومن ثمة كان لكل تجمع عمراني نظمه المختلفة التي يلتقي عندها الأغلبية من السكان، أو على الأقل المفروضة على الرعية من قبل الحكام، ويصنع من خلالها الولاء السياسي، فكان السبق في التأسيس للنظام الحكم على النطاق الضيق، فظهرت دولة المدينة، ولاعتبارات إستراتيجية وأمنية واقتصادية ظهر ما هو أوسع من ذلك، والذي عرف بالإمبراطورية، هذه الأخيرة شكلت في تاريخ النظم السياسية والعلاقات الدولية حالة أصلية استجابة لرغبات الفواعل السياسية ولاعتبارات إستراتيجية، فالإمبراطورية أنشأت نفسها غير مقيدة بضوابط وأعراف متفق عليها بين الكيانات السياسية، بل هي من تصنع ذلك وتتوسع وتتمدد في إطاره ملزمة كيانات التخوم بالإذعان أو غزوها تحقيقا للسلام، وسادت هذه الصور في معظم أشكال الإمبراطورية عبر العصور.

إن فكرة الإمبراطورية كانت نتيجة حتمية لعمليات التوسع والتمدد لاعتبارات إستراتيجية وأمنية بالدرجة الأولى، التي رافقت سياقات إقليمية ودولية جعلت مقدرات الإمبراطورية تتعاظم، وكلما حصل ذلك ازدادت الرغبة وشراهة المزيد من الأوعية والأرصدة الضرورية لمكوّن القوة، فالتطور الحضاري في العصر القديم شكّل أولى حاجات التمدد بعد التطور الحاصل في أنشطة السكان والحاجة إلى الموارد والمزيد من الأوعية الجغرافية بما حوّت، والأكيد كان لصانع القرار دور جوهري في صنع النظام الإمبراطوري، طلبا لمزيد من القوة وتدعيم الأمن والاستجابة لاستراتيجيات التفوق والبقاء وتحصين التخوم والتوسع كلما ازدادت القدرات المتاحة، التي يُرى فيها محصلة التمدد وصانعة له ومولدة للقوة، فالسعي لتضييق جغرافيا الخصوم وسلبهم ما يصنع قوتهم لن يتأتى إلا من خلال تعظيم المكاسب وتراكم مقدرات القوة، هذه الأخيرة أصبحت تحدد مدركات القادة وتشكّل نواياهم بدرجات متفاوتة بين تجربة إمبراطورية وأخرى، هذا التصور الذي نسعى إلى توضيحه من خلال المباحث والمطالب التالية.

المبحث الأول:

الإطار المفهومي للفكرة والظاهرة الإمبراطورية

شهد العالم العديد من الإمبراطوريات على مر التاريخ البشري، على الأقل منذ بداية التأريخ وبلوغ الإنسان مستوى من التطور الاجتماعي والسياسي، ارتقى من خلاله إلى نظام حكم وإدارة منبثقان عن سلطة منظمة تحتكرها في الغالب أسر حاكمة في إطار نظام ملكي وراثي، يستمد الولاء والقوة طوعا أو كرها من الأوعية السكانية والضريبية والإنتاجية، ويحافظ على بقائه وتفوقه عبر التوسع والتمدد، بالغزو في الغالب والتحالف والاتحاد أحيانا أخرى. كان ذلك السمّة الأبرز لمعظم التكوينات السياسية الإمبراطورية في العصر القديم، ولم يختلف الأمر كثيرا لإمبراطوريات العصر الوسيط، غير أن الفكرة هاته المرة ميّزها العامل الديني الأيديولوجي سيّما في العالمين الإسلامي والمسيحي.

لتتطوّر الفكرة والصورة الإمبراطورية في الشكل والمضمون في العصر الحديث الذي ميّزته التقنية والتطور العسكري وصعود النزعة الامبريالية الاستعمارية، لكن الفكرة الإمبراطورية لم تأفل بانكماش الإمبراطوريات الاستعمارية، بل بُعثت في أشكال أخرى تقوم على التوسع الاقتصادي، العسكري، الإيديولوجي/العولمة، وبأنظمة حكم متباينة بين الجمهوري والديكتاتوري والعسكري.

المطلب الأول: الفكرة الإمبراطورية في تاريخ العلاقات الدولية

أولا: الإمبراطوريات القديمة:

يسجل شرق المتوسط الموّسع منذ فجر التاريخ أولى النشاطات الإنسانية الحضارية، كثورة في أساليب وأنماط أنشطة الإنسان المتعلقة بالإنتاج، والتي كان يوازيها ويرافقها تطور ثوري في النظم الاجتماعية والسياسية، التي ما انفكت أن تحوّلت إلى أنظمة وكيانات سياسية متكاملة، تقوم على سلطة مركزية قوية حاكمة يدين لها بالولاء الوعاء السكاني الذي يصنع في جغرافيته وجغرافيا التمدد مقومات القوة والبقاء والرقي الحضاري. ولعّل من بين أهم وأشهر هذه الكيانات السياسية الأولى، الإمبراطوريتين الفرعونية والفارسية.

1. الإمبراطورية الفرعونية:

تعتبر الحضارة الفرعونية من أعظم الحضارات الإنسانية وأقدمها، على الرغم من بعض إشارات السبق لحضارة شعوب ما بين النهرين، تنفرد الحالة المصرية بظهور كيانات سياسية في شكل إمارات ودويلات على السواحل وحول النيل منذ فجر التاريخ، ومقسمة إلى إقليمين كبيرين مصر السفلى ومصر العليا[1] يضمّان مجتمعين اثنتين واربعين وحدة سياسية وكيانا، قبل أن توحّد في قُطر واحد على يد الملك مينا، وكان ذلك زمن السلالة الأولى والثانية التي حكمت مصر (3100 – 2780 ق م)[2] بإدارة مركزية وسلطة مطلقة، مع احتفاظ الكيانات السياسية المشّكلة للمملكة بشيء من الاستقلالية، وهو الأمر الذي سهل استقلال هذه الكيانات في نهاية السلالة السادسة سنة 2270 ق.م.

بهذه الوحدة يكون الملك مينا قد أسس لأكثر القوى الكبرى تأثيرا في العالم القديم، والتي امتدت طوليا حول النيل على مسافة 2000 كلم من الجنوب (النوبة) إلى البحر المتوسط شمالا، تخضع لنظام سياسي مهيمن، وهو الابتكار المصري السائد إلى حد اليوم في العالم، وبذلك تكون الدولة المصرية المركزية أول دولة تمتد حدودها وسلطتها خارج حدود المدن المركزية، وفي ذلك نسجل إشارة التوسع والتمدد الإمبراطوري، وهي سابقة في الحضارة المصرية قبل الإغريق والرومان، وتمتعت الإمبراطورية بنظام حكومي منظم وقوي يُدار بصرامة متناهية من طرف الملك المؤله باعتباره إبنا للإله "رع Râ"[3].

كما تسجّل الإمبراطورية الفرعونية حضاريا أول نظام اقتصادي قائم حول حوض النيل، النهر الذي وهب مصر والمصريين الحياة والاستقرار والتطور، من خلال الإصلاحات الملكية الفرعونية المتمثلة في الأشغال الكبرى للتهيئة الأراضي وحفر التُرّع ومواجهة فيضانات النيل، بذلك تكون الإمبراطورية قد أسست لأحد أمونها (الأمن

(1) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج.2 (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2011)، 41.

(2) نفس المرجع.

(3) Magellan, la civilisation égyptienne : au temps des pharaons : http://www.histoire–pour civilisations 3052 la civilisation -égyptienne tout.fr/

الاقتصادي)[1] ، وهو أمر ضروري وبالغ الأهمية في نظرية ابن خلدون في فهم كيفية تولّد الثروة في المجتمعات الزراعية[2]. كانت الحاجة إلى اقتصاد جديد عقلاني قوي ومنظم، أحد أكبر الانشغالات إلحاحا لتليق والاحتياجات المتزايدة للإمبراطورية الفرعونية للاستجابة لمتطلبات الساكنة الغذائية وعامل الاستقرار في الأرض حول حوض النيل وكذا الاستقرار لنظام الوحدة.

شكّلت هذه المجهودات والانجازات الحضارية، اللبنات الأولى لبناء وقيام الإمبراطورية المصرية، لتدخل مصر مرحلة جديدة عرفت بالإمبراطورية القديمة، والتي تتوافق والأسرة الرابعة إلى غاية الأسرة الثامنة في الفترة بين(2575–2134) ق.م، والتي يعلو فيها اسم الملك سورين وبناء أولى الأهرامات، وتميّزت هذه المرحلة بالاستقرار السياسي، إذ أُستثمر الأمن والاستقرار السياسي في تدعيم مؤسسات الدولة وإحكام الفراعنة قبضتهم على الحكم وشؤون البلاد، واعتبرت الفترة الأكثر استقرارا لغياب التهديدات الخارجية. ذلك ما ساعد وسمح بتحوّل المصريين إلى البناء الحضاري(الفن والعمران) وإعطاء العاصمة منفيس هيبة العاصمة، وتشيّيد أهرامات الجيزة تعبيرا عن قوة الملوك ومكانتهم المركزية في المجتمع المصري، وعن مدى قدرتهم في تعبئة الموارد المادية والبشرية.[3]

شكّل ذلك مدخلا انتقاليا للإمبراطورية القديمة من مرحلة التأسيس (جهود الأسرتين الأولى والثانية) والمعروفة بمرحلة (بناة الأهرام) زمن الأسرة الثانية، وتميزت المرحلة بمواصلة تدعيم أسس الدولة ومركزة السلطات الرئيسة، وبداية التوسع، لكن في إطار جغرافي محدود، والذي يبدو امتدادا لمصر القديمة، وشملت العملية حوض النيل وشبه جزيرة سيناء، وكان يُرى في ذلك ضرورة إستراتيجية لأمن الإمبراطورية ونموها، خطوات تم تدعيمها من طرف ملوك الأسرة الرابعة التي تميزت بتشييد أهرامات الجيزة وتدعيم النظام الحاكم[4]، لكن

---

(1) Encyclopédie la rousse en ligne, https://www.larousse.fr/encyclopedie%20divers/ancien-%20empire/105342

(2) غابريال مارتنيز غرو، **موجز في تاريخ الإمبراطوريات**، كيف تنشأ وكيف تضمحل، تر: علي نجيب إبراهيم (بيروت: دار الكتاب العربي،2017)،28.

(3) أحمد فخري، مصر الفرعونية: موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام 332 ق.م. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،) 2012 ، 80.

(4) Ibid.

لم يكن الحال كذلك إبان حكم الأسر اللاحقة في الإمبراطورية القديمة التي شهدّت نوعا من التصدع على مستوى الحكم المركزي لصالح حكام الأقاليم حول حوض النيل، وفي مناطق التوسع في سيناء وفلسطين، كما أصبحت حدود الإمبراطورية منكشفة.

كانت بعض الوظائف السياسية نقطة ثراء لأصحابها، إذ تحوّلت إلى ظهور طبقة أرستقراطية تزداد نفوذا وطموحا كلما تراجعت هيبة وهيمنة الملوك على الرغم من كونها مؤلهة، فكان لذلك الخلل الأثر الكبير على الاقتصاد والسلطة في الإمبراطورية الوسطى حيث تراجعت المداخيل والضرائب، وهو ما أثر سلبا على صورة الملوك، وعلى مدى نفوذهم وهيمنتهم على الحكم، مما عرّض أجزاء واسعة من الإمبراطورية لغزو الهكسوس الذين لم يقدموا لمصر سوى بعض أدوات وتقنيات الحروب، لكن مع كثير من الخراب والدمار، لكنها علّمت المصرين أن أمنهم واستقرارهم تبدأ صناعته خارج مصر، وهو ما فتح شهية التوسع والتأسيس لمرحلة جديدة من تاريخ الإمبراطورية المصرية (الإمبراطورية الحديثة)، والتي تبدأ عمليا بعد تحرّر مصر وطرد الهكسوس في عهد الملك "أحمس الأول" Ahmosis، الذي أعاد لمصر وحدتها وأراضي التوسع السابقة، وأعاد تنظيم إدارة الدولة، وبعث المشاريع الكبرى، لتعرف مصر مرحلة غير مسبوقة من القوة والازدهار[1]، وصنع ذلك صدى وسمعة كبيرين للإمبراطورية المصرية في شرق المتوسط والعالم القديم.

طموحات للتوسع والقوة كانت تساير التطور والرفاه الذين تحققهما الإمبراطورية باستمرار، حتى غدت "طيبة" في عهد تحتمس الثالث عاصمة العالم القديم، تُجلب إليها السلع والضرائب والمعادن النفيسة[2]، للإشارة ترتبط قوة مصر وهيمنتها الإمبراطورية بقوة فرعونها وقوة شكيمته، خاصة وأنه حاكم مؤّله جسدا وروحا، يستمد ذلك من أسلافه ويقدمها بدوره إلى ورثته، فالسلطة المركبة للفرعون قائمة على علاقة حاكم سياسي وإله في نفس الوقت، ومن ذلك يستمد الفرعون قوته ليستأثر بسلطة مركزية مهيمنة تستمد منها كل مصر قوتها، والعكس صحيح.[3]

---

(1) Ibid.

(2) أحمد حمزة، **مصر الفرعونية** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)،223.

(3) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**(بيروت: دار الروافد الثقافية) ،46.

على الرغم مما بلغته الإمبراطورية المصرية من التفوق الحضاري والتنظيم السياسي والاجتماعي، إلا أنها هوّت في نهاية المطاف لعدة أسباب داخلية وأخرى خارجية، إذ تسرّب الفساد والضعف إلى هرم الإمبراطورية (الفرعون وحاشيته)، وضعفت السلطة الدينية (التأليه) لدى الفراعنة، يضاف إليها العدوان الخارجي الذي كان يتربص بمصر كنتيجة حتمية لتوسع إمبراطوريات أخرى كالفرس الأخمينيون واليونانيون والروم.

ولكوّن جلّ مؤسسات الإمبراطورية تستمد قوتها وهيبتها من قوة وهيبة الفرعون، فانعكس ضعف الفراعنة وفسادهم على المؤسسة العسكرية، التي بدورها بدأت تفقد قوتها وبريقها وانتصاراتها التي تحوّلت إلى تراجع وهزائم أمام العدوان المتكالب على مصر الإمبراطورية والحضارة.

1. الإمبراطورية الفارسية:

تاريخيا لا تقتصر تسمية فارس ومنه الإمبراطورية الفارسية على إيران، كون هذه الإمبراطورية أبعد وأوسع من إيران الحالية، لأنها عندما بلغت أوجه قوتها وتوسعها شملت مساحات شاسعة جدا هي في وقتنا الحالي دول وشعوب بذاتها، ولعّل الرصيد الثقافي والحضاري الإيراني الحالي في دول الجوار ينسحب تاريخيا على الإمبراطورية الفارسية.[1]

شهد العهد الفارسي نوعا من التطور السياسي عندما تمكن الملوك الفرس (الشاه) من فرض سيطرتهم وبسط نفوذهم على نسيج اجتماعي متنوّع ومتعدد ومتباعد، حيث رسم الملوك لأنفسهم سلطة قوية تأتي في أعلى الهرم الاجتماعي وتستمد شرعيتها من الله (النعمة الإلهية)[2] وتتيح للشاه التحكم المطلق في جميع الممتلكات والأفراد بدءا بالحاشية وانتهاء بأدنى فرد في المجتمع، وذلك ما رسم صورة وطبيعة العلاقة بين الحاكم والرعية، والتي تراوحت بين الطاعة العمياء في بعض الأحيان والفترات، ويتوقف ذلك على مدى قوة شكيمة الشاه، وبين التمرّد والفوضى في أحايين أخرى عندما تتيح لهم شخصية الشاه ذلك.

(1) هوما كاتوزيان، **الفرس، إيران في العصور القديمة والوسطى والحديثة**، تر. أحمد حسن المعيني (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع،2014)، 16.

(2) نفس المرجع، 18.

تمكن الفرس من تأسيس أول إمبراطورية فارسية سنة 550 ق.م بعد مراحل متعددة مرت بها بلاد فارس سياسيا واجتماعيا وثقافيا، حيث عملت هذه المراحل بظروفها على صقل طبيعة وثقافة المجتمع الفارسي، الذي كان شديد التمسك بوحدته عندما يتعلق الأمر بوطنه ومرجعياته اللغوية والثقافية والقيمية التي بلورت الوحدة السياسية[1]، وكأن المكونات الاجتماعية الفارسية كانت تبحث عن ذواتها، وما أن تحقق ذلك حتى صنعت لفارس قوتها ومجدها، عندما تزامن ذلك مع أشهر وأعظم حكامها " قورش الأول" الذي أحكم سيطرته على البلاد حاملا لقب "شاهنشاه" أي ملك الملوك، معتمدا على حكم مركزي موحد وأجهزة بيروقراطية قوية وذات كفاءة عالية وجيوش منظمة وقوية.[2]

ولما كانت المنطقة حُبلى بالصراعات والإرهاصات السياسية والتنافس لإحراز سبق الوجود والحضارة وتوفير الأمن بالحرب والتوسع، استفاد ملوك فارس مما أتاحته لهم الجغرافيا والعناية الإلهية وشكيمة الملك والسلطة المطلقة في توظيف المقدرات المتاحة للتوسع على حساب الأقاليم المجاورة الأكثر سكانا وريعا[3]، كالعراق والشام ومصر وأجزاء من أسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان، إذ كان لوحدة المنظومات القيمية والثقافية والاجتماعية وانتظام الجيوش وطاعة قادتها، دور أعظم في اكتساح الإمبراطورية الفارسية لأجزاء واسعة في العالم القديم، بل كانت تطمح بلوغ أوربا، لكن التمازج المتعدد اجتماعي وقيمي وحضاري مع الشعوب الخاضعة، كان له الأثر البالغ في إحداث تغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي، باتت كفيلة بتسرّب الاستبداد إلى الحكام والتمرد والفوضى في الأوساط الاجتماعية، مما جعل عمر الإمبراطورية يُحسب قصيرا مقارنة بإمكاناتها وقدراتها المختلفة من القوة والتجنيد والريوع الاقتصادية والضريبية لتنهار على يد الاسكندر الأكبر سنة 330 ق.م.[4]

بعد زوال سلطة الاسكندر الأكبر قام الساسانيون بمحاولات عدة لإعادة بناء الإمبراطورية الفارسية الأخمينية القديمة، وعلى الرغم من تمكنهم وبعسر كبير من تأسيس

(1) عبد الرضا حسين الطعان، مرجع سابق، 18.

(2) نفس المرجع، 78.

(3) غابريال مارتنيز غرو، مرجع سابق، 24.

(4) هوما كاتوزيان، مرجع سابق، 49.

إمبراطورية أخرى، إلا أنها لم تكن لا بحجم ولا بقدرات الإمبراطورية الفارسية التي ظلت لعقود أعظم إمبراطوريات العالم القديم، وعليه كيف تفسر سرعة بناء وسقوط الإمبراطوريات في فارس على الرغم من حيازتها لمقدرات كبيرة جغرافية وبشرية وسياسية واقتصادية؟ قد يفسر ذلك بالأساس في مقومين رئيسيين من مقومات بناء الإمبراطورية الفارسية[1]، يتعلق بالأساس السياسي أولا، والذي يلخصه النظام الاستبدادي الذي ميّز كل الإمبراطوريات التي قامت على ما يعرف ببلاد فارس، على الرغم من الصور الجميلة والوردية المروجة في الإمبراطورية الفارسية عن عدالة الملوك وتفانيهم في خدمة الرعية.[2]

فالاستبداد لا يلبث طويلا وتُثار ضده المواجهة والمعارضة القوية، خاصة عندما توسع الوعاء الاجتماعي والبشري للإمبراطورية، وبالتالي فقدان الحكام لهذا الوعاء البشري المهم، ليكون قاعدة اجتماعية يستند عليها لدعم الملوك والاستناد إليها أثناء الحروب،[3] وهو ما يشكّل الأساس الثاني، أي أن الإمبراطورية الفارسية لم يحسن ملوكها رغم صيتهم وعظمتهم الاستثمار في مقدرات القوة التي كانت تحوزها إمبراطورياتهم، أي فقدانهم للروابط السياسية الاجتماعية التي تبقي على الولاء والتعبئة وجبر وترميم النكبات والهزّات للحفاظ على أمد أطول لقوة الدولة وديمومتها. هي النقطة التي تثير التساؤل عن سبب عدم تصميم الفرس على مواصلة الغزو والتوسع في المناطق التي قصدوها في بلاد الشام وفي مصر ومحيط البحر الأسود، وكأنهم يرسمون نهايات لغزواتهم ويكتفون بذلك، ومع ذلك يُعترف للفرس بمركزية العالم ويُتباهى بعدم قدرتهم على ضم بلاد الإغريق، في إشارة إلى أن المركز (فارس) لابد أن تقبل وتعترف بالأطراف (بلاد الإغريق)، لأن لكل إمبراطورية خطا دفاعيا (يقصد بلاد الإغريق هي الخط الدفاعي للإمبراطورية الفارسية).[4]

لعّل ذلك ما يُفسر سهولة توحيد الاسكندر بن فليب المقدوني للكيانات اليونانية والتوجه لغز بلاد فارس، والذي استطاع هزيمة ملوكها وجيوشها في ثلاثة معارك، لم يكن في مقدور عاقل أن يتقبل ذلك في إمبراطورية ملأ ت الدنيا قوة وعظمة، أن تنهار بهذه

(1) طه باقر، مرجع سابق، 49.

(2) عبد الرضا حسن الطعان، مرجع سابق، 87.

(3) طه باقر، مرجع سابق، 49.

(4) هوما كاتوزيان، مرجع سابق، 49.

الطريقة التي تُوصف أنها أسرع مما تطلبته الإمبراطورية في بنائها.[1] بعد سقوط الإمبراطورية الأخمينية الفارسية على يد لاسكندر الأكبر، حاولت بعض القبائل التي تحوز شيء من القوة والسلطة إعادة بناء وترميم الإمبراطورية ولو على ما تبقى من جغرافيا وأوعية بشرية واقتصادية وضريبية، ولعل أشهرهم، السلوقيون الذين حاولوا إنقاذ ما يمكن من نظام وإدارة الفرس وفنهم وقيمهم، إلا أن التغلغل الإغريقي الهلّيني كان أقوى، ولم ينته السلوقيون من لملمة مقدرا تهم حتى غزاهم الرومان واندمجوا فيهم. [2]

كما قام الارشاقيون بمحاولة الانفراد بما يسيطرون عليه من جغرافيا من الإمبراطورية الفارسية العتيقة، محاولين تصحيح ما لم يفلح فيه السلوقيون، إلا أن الأرشاقيون بدورهم وعلى الرغم من المجهودات الجبارة المقدمة لإعادة لملمة أجزاء وأطراف الإمبراطورية جغرافيا وبشريا، لم يفلحوا في مسعاهم جرّاء حالات التمرد والفوضى الداخلية ومواصلة الإغريق والرومان لزحفهم على الإمبراطورية، كما أن الارشاقيين افتقدوا لأدوات النظام والإدارة والتسيّير، أي كان هناك نوع من التفكك والتسيّب كون هؤلاء الطامحون لإعادة إحياء الإمبراطورية عبارة عن قبائل رحل لا يملكون تقاليد وأدوات الحكم والإدارة، ناهيك عن عدم توفرهم على جيش نظامي بالصورة والإمكانات التي كانت عليها جيوش أسلافهم[3]، لأنه من غير الصائب والمعقول أن تتمكن إمبراطورية من إعادة بنائها في فضاء مضطرب وحدود منكشفة، وهي تعتمد على جيش لا يجنّد إلا في وقت الحاجة، ويحتاج لوقت طويل ليُجمع وينظم ويجهز، ذلك كله كان ممهدا ومعبدا الظروف للتحرّش الأجنبي بالإمبراطورية (الروماني على وجه الخصوص).

إن السمّة البارزة في إمبراطوريات بلاد فارس، هي سرعة الانهيار على الرغم من قيام عديد المحاولات بعد ذلك للاستدراك وإعادة البناء، هيأت هذه المرة الظروف للساسانين

(1) طه باقر، مرجع سابق، 60.

(2) هوما كاتوزيان، مرجع سابق، 64.

(3) نفس المرجع، 68.

الذين حكموا معظم أراضي الإمبراطورية الأخمينية الفارسية من سنة 224 م. إلى أن سقطت على يد الفاتحين المسلمين سنة 651 م. وكانت إمبراطوريتهم تضاهي الإمبراطورية الفارسية من حيث الحجم السكاني والحيز الجغرافي والعظمة.

استأثر الملوك الساسانيون بكل النفوذ والسلطة، إذ لا يعلو على سلطتهم نقد أو رأي، تحيط بالملك حاشية من كبار موظفي الدولة والكهان وكبار الضباط، يمارس جميعهم سلطته وجبروته على العامة، وهي في الأصل الصانعة للثروة والريع، تضاف لها ريوع شعوب الأقاليم الخاضعة للإمبراطورية، [1] كما عمل الساسانيون على ضمان دخل مهم للإمبراطورية من خلال الرسوم الجمركية التي تدفع على البضائع والسلع المارة عبر الإمبراطورية (التجارة بين الشرق والغرب)، علاوة على علو شأن الإمبراطورية الثقافي والحضاري والذي كان له تأثير بالغ فيما بعد على الحضارات الإغريقية والرومانية والإسلامية.

يُذكر أن الصراع كان محتدما بين الساسانين والبيزنطيين (روم الشرق) للهيمنة على شرق العالم القديم (شرق المتوسط والفضاءات الحضارية القديمة والطرق التجارية بين الشرق والغرب)، مما أنهك القدرات المادية والبشرية للإمبراطورية،[2] والتي تزامنت وتصاعد وتيرة التمرد والفوضى الداخلية وفقدان عوامل التعبئة والاستنفار لشعوب متعددة الأعراف ضعيفة الإحساس والانتماء والولاء، وظل الحال كذلك إلا أن سقطت على يد الفاتحين المسلمين.

ثانيا: الإمبراطورية الرومانية والسلام الروماني

لم تكن روما قبل سنة 753 ق.م سوى قرية صغيرة على نهر التيبر، ثم تحوّلت إلى مدينة عندما قرر الإخوان المؤسسان حسب الأسطورة إلى ضم القرى إلى بعضها لتشكّل مدينة روما المشتق اسمها من "روميليوس" Romulus أحد الأخوين المؤسسين للمدينة، التي ستتوسع ويعلو شأنها لتصنع أحداث العالم القديم لعدة قرون.

(1) نفس المرجع، 72.

(2) نفس المرجع، 88.

بصورة عامة ينقسم تاريخ الرومان (الإمبراطورية الرومانية) إلى مراحل رئيسية، هي العصر الملكي الممتد في من 753 ق.م إلى 509 ق.م [1]، وهي مرحلة تتميّز بالتركيز على عوامل التأسيس والبناء لروما الأولى في شبه الجزيرة الايطالية وما جاورها، في هذه المرحلة برزت مجموعة من الملوك الذين كانوا يختارون على أساس قدراتهم وكفاءتهم ومدى تفانيهم في خدمة روما، اللافت في عملية التأسيس، هو مدى واقعية وبراغماتية الرومان مقارنة بجيرانهم الإغريق، حيث كان الإغريق يتميّزون بالعقلية النظرية التأملية لدراسة مختلف الظواهر والتعميق فيها لمعالجتها، بعكس الرومان الذي تميّزوا بالعقلية العملية التي تقوم على أهداف إجرائية لاستنباط كل ما هو ضروري لتدبير وإدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية.

لعلّ طريقة اختيار الملوك في المرحلة الأولى (التأسيس) لَأحسّن دليل على ذلك. هناك متلازمان عمليان في هذه الاتجاه العملي الإجرائي، وهما التشريع والعسكرة[2] والتركيز على عوامل البناء والحماية، لتعظيم مكانة روما من خلال تجنيد وتعبئة الرجال والتوسع والاستغلال والتحالف ووضع المغانم في خدمة روما الناشئة [3]، ولعّل تملص حكام روما وشعبها من الاتفاقيات والمعاهدات بمجرد موت الحاكم الذي أبرمها لدليل على عدم اقتناع الرومان بفضائهم الجغرافي والاقتصادي، بل كان ذلك مدعاة للتوسع الجغرافي وزيادة المداخيل الزراعية والضريبية. ومما ميّز المرحلة الأولى من عمر الإمبراطورية في فترة حكمها الملكية، أنها كانت في غالب الأحيان تقوم على مؤسسات سياسية للتصويت والاستشارة، لكن لم يكن الرومان (الشعب الروماني) ليرضى بالهيمنة الملكية والتسلط الذي حدّ من طموحاتهم في التوسع وفي التحرر وفي الثورة، فكانت الثورة على النظام الملكي، لتبدأ المرحلة الثانية من عمر الإمبراطوريات والمعروفة بالعصر الجمهوري (509 –27 ق.م)، وهي مرحلة حبلى بالأحداث والانجازات على مستوى مؤسسات الحكم التشريعية

(1) أحمد غانم، **الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانهيار** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2007)، 23.

(2) عبد الرضا حسين وآخرون: مرجع سابق، 269.

(3) موتسكيو، **تأملات في تاريخ الرومان، أسباب النهوض والانحطاط**، تر، عبد الله العروي (المغرب: المركز الثقافي العربي،2011)، 22.

والتنفيذية وعلو الصراع الطبقي بين العامة والإشراف واحتدام عمليات الحرب والغزو والتوسع. [1]

كان الإصلاح السياسي بتعيين قنصلين لمدة سنة لإدارة شؤون البلاد مسؤولين أمام مجلس الشيوخ، قد سما بمؤسسة الحكم في روما وصنع نوعا من التنافس بين القناصل طمعا وطموحا في الارتقاء، وانعكس ذلك إيجابيا على خدمة الدولة ورفعتها وزيادة قوتها وتوسعها وعظمتها لتحصيل المزيد من الكسب والثراء للدولة وللعامة على حد السواء[2].

يُنتخب القنصلان من طرف الشعب للدفاع عن مصالحهم، ويُؤَسس مجلس الشيوخ من الأغنياء يراقب ويطبق القوانين، ويمكن للقنصل أن يتولى جميع المهام والصلاحيات أثناء الحروب، كانت الإصلاحات السياسية الجمهورية القائمة على الفصل بين السلطات والرقابة وتحديد مدة حكم القناصل، صمام أمان لعدم العودة إل النظام الملكي الذي اعتبر مهينا للرومان ومقزّما لطموحات العظمة والتوسع[3].

إذا كان التحوّل السياسي في روما حافزا قويا على إخراج روما من حيزها الجغرافي المحدود إلى فضاءات أوسع وأرحب، لأن التغييّر السابق قد أحدث نقلة اقتصادية وبداية تراكم الثورة، بالإضافة إلى تعاظم مقدرات القوة لدى الجيش، فهذه العوامل قد شكّلت سرعة التوسع وطموحات التمدد. إذ كان اهتمام الرومان بالجيش كبيرا من حيث التنظيم والعدة والتدريب، ولم يكن ذلك ثابتا بل متغيرا وفقا للظروف والمغانم وما يأخذونه من أسلحة ويتعلمونه من فنون قتال من أعدائهم [4]، حيث صنعوا جيشا متميزا في زمانه، فكان أكثر الجيوش استعدادا للحرب والانتصار، وفي ذلك يقول المؤرخ بوليبيوس " كانت الحرب بالنسبة للرومان فرصة للاعتبار، وكان السلم مناسبة للاختبار "[5].

إذا، صنع الرومان لأنفسهم آلة التوسع والتمدد، على حساب جيرانهم اللاتينيين في شبه الجزيرة الايطالية، كحاجة ملحة لتوسيع الوعاء الاقتصادي والضريبي والبشري لتدعيم

(1) أحمد غانم، مرجع سابق، 23.
(2) مونتسكيو، مرجع سابق، 26.
(3) نفس المرجع، 26.
(4) نفس المرجع، 32.
(5) نفس المرجع، 36.

صفوف جيشها بالمحاربين والاحتياطيين وحرمان قرطاجة من ذلك[1]، التي تشكّل منافسا عنيدا وقويا لروما في الحوض الغربي للبحر المتوسط، تمهيدا للقضاء عليها وإخضاع أقاليمها الغنية بالثروات الفلاحية.

بُنيت عقيدة روما العسكرية والسياسية على الحرب بشكل متواصل وعنيف، فهي ترى أن أمنها واستقرارها وازدهار حضارتها وبقائها مرهون بالتوسع نحو الخارج، لأنهم كانوا ينظرون للأقوام المتاخمة للإمبراطورية على أنهم أناسا ينتمون إلى الهمج وإلى الإنسان بنفس القدر[2]، أي أن التخوم الرومانية يجب أن تُحضّر بإدماجها في الحضارة الرومانية، إذ لم يكن بمقدور الرومان الاطمئنان على استقرارهم إلا من خلال ارتباطه بحالة تعبئة متواصلة واستعداد دائم للحرب، فالسلام عند الرومان يأتي بعد النصر وإلحاق الهزيمة بخصومهم استعدادا لمواجهة غيرهم[3]، وكأن بقاء روما كيانا وتفوقا مرهونا بالحرب والإخضاع والتأهب الدائم للحرب، ولم يكن لروما أن تصنع ذلك من دون بنائها لجيش قوي، له ما يميزه عن غيره من حيث التدريب والعقيدة والتسليح، وينسحب الأمر على كل أفراد الجيش سواء كانوا من الرومان أم من المرتزقة أو المجندين من الأمم الخاضعة.

يُفسر التماسك الروماني بين القيادة والجيش والمواطنين بشيء من العدالة في توزيع المغانم والأراضي وفرض الضرائب، فلا فئة تحس بالتهميش أو الاحتقار أو الغبن، ذلك ما صنع التعبئة العامة عند الرومان لقرون عديدة، وهي بدورها التي ساهمت في التدهور عندما زالت المساواة[4]، كانت تلك الفلسفة الرومانية التي أوجدت توليفة قناعة واطمئنان بين جميع فئات المجتمع، أن يحسّ الكل بالمسؤولية والدور المنوط به للحفاظ على أمنه وبقائه ورخائه.

تميّزت هذه المرحلة (الجمهورية) بسيطرة الرومان على جيرانهم في شبه الجزيرة الايطالية ما زاد في قوة روما وبأسها، في صورة تبعث برسائل للقوتين المجاورتين إمبراطورية العالم الإغريقي والإمبراطورية القرطاجية، من دون القضاء على هاتين الإمبراطوريتين لا

(1) غابريال مارتيناز غزو، مرجع سابق، 66.

(2) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق،271.

(3) مونتسكيو، مرجع سابق، 38.

(4) نفس المرجع، 39.

يمكن لشأن روما أن يعلو في البحر المتوسط، فكانت الحروب البونية ضد قرطاجة والتي امتدت من (264ق. م-146ق. م) وانقسمت إلى ثلاثة مراحل وانتهت بتدمير قرطاجة، ليخلو للرومان الجزء الغربي من البحر المتوسط، إذ مهّدت الطرق والظروف للتوسع في غرب المتوسط شمالا وجنوبا.

بعد هزيمة الرومان لقرطاجة وجّهوا اهتماماتهم الإستراتيجية في التوسع شرقا بهزيمة الإمبراطورية المقدونية والإمبراطورية السلتية في القرن الثاني ق.م، لتصبح روما مهيمنة على البحر المتوسط بصورة شبه كلية "بحرنا" Mare Nostrum. يُذكر أن مرحلة الجمهورية قد شهدت اضطرابات عنيفة، أخلت بالنظام الجمهوري وقواعد العدالة والمساواة التي مست بحقوق وأنظمة الجند وملكية الأراضي وطرق توزيعها وكيفية جمع الضرائب وتوزيعها وإدارة النظام التجاري، الأمر الذي أفرز تفاوتا وتميّزا في الحكم والسلطة والغنى والثراء والأرستقراطية والعامة [1]، والتي كانت تنذر بانهيار النظام الجمهوري جرّاء الفساد الذي تسلّل إلى السلطة، من خلال الثورات الداخلية والتحالفات والاضطرابات التي انتهت بهيمنة مطلقة لأغسطس"Augustes"، لتبدأ روما عهدها الإمبراطوري سنة 27 ق.م " المرحلة الثالثة"، الذي أُريد من خلاله الحفاظ على دستورية الدولة ومؤسساتها الجمهورية، لكنه لم يلبث طويلا أن جمع بين جميع السلطات وشؤون الدولة.

يرى الرومان في نظامهم الإمبراطوري كيانا سياسيا متفردا بجغرافيته الواسعة وسلطة مركزية قوية، لها من الإمكانات والقدرات لإحلال السلام، أي هي الوحيدة التي تملك آليات الإخضاع، ومنع الحروب، إذ سوّغ الرومان لأنفسهم شرعية وحصرية إنهاء الحروب وإحلال السلام، بل أكثر من ذلك، فالسلام قدرا إلهيا محتوما كما ورد في إنيادة فرجيل شاعر روما عطفا على نبوءة الإله جوبيتر، على أن أبناء روما سيكونون سادة العالم" الحرب ستضع أوزارها وان العالم المتوحش والشرير سينحو نحو السلام والتسامح وهو الميثاق المبرم بين الآلهة والعباد [...] وان الكثير من الآلهة الأخرى قد أغلقت أبواب الحرب..."[2].

---

(1) أنريه إيمار وجانين أبوايه، تاريخ الحضارات العام، ج.2 ، تر. فريد م.داغروفؤاد ج.أبو ريحان (بيروت: منشورات عويدات، 1986)، 105.

(2) Münkler, Herfried. *Empires : the logic of world domination from ancient Rome to the United States*. Polity, 2007, 81.

وهل يتوافق ما جاء به دانتي في هذا الشأن مع تساؤل حنبعل حول سلوك الرومان تجاه غريمتهم الإمبراطورية القرطاجية في البحر المتوسط؟ بحسب دانتي أن خير الإنسان وسعادته يكمن في أن ينعم الإنسان بحياة يسودها السلام، لكن الغريب أنه يرى وأن هذه الحياة لن تكون ولن تتحقق إلا إذا أخضعت البشرية لحكم أمير واحد، يقوم بدور شبيه بالإله، لكن هذا الخضوع لم يكن يُقرأ بنفس المفهوم والمضمون قبل قرون من ذلك، عندما تساءل حنبعل عن سلوك الرومان قائلا:

> "من غير المعقول أن هذه الأمة الرومانية القاسية والمستبدة، تريد أن تملك كل شيء في العالم، ولها وحدها أحقية وحصرية القرار لكل ما يحدث، فهي ولا غيرها من يحدد من هو العدو الذي يجب أن يُحارب ومواصفات الشعب القابل لعقد السلام معه [...] في حين أن هذه الأمة ذاتها لا تحترم الحدود التي ترسمها بيدها "[1].

فالسلام الروماني المبني على الخضوع التام هو أشبه بسلام الأموات في المقابر بتعبير عمانويل كانط ، فليست الحياة الخيّرة من تصنع السعادة كما أدعاه دانتي وإنما الشقاء حد الاستعباد من يصنع سلام الإمبراطورية، وهو سلام غير قابل للاستدامة والحياة[2].

ثالثا: الإمبراطورية الأمريكية والسلام الأمريكي

يقول القس الأمريكي "راينهولد نيبور" R. Niebuhr (1892-1971) الملقب بأب الواقعيين ومؤسس مدرسة الواقعية السياسية الأمريكية ونظرية القوة في السياسة الدولية، في كتابه الإيمان والسياسة

> "إنه من الواجب على الولايات لمتحدة الأمريكية أن تتدخل في شؤون العالم [...] إذ ما تراه أمريكا هو مصلحة العالم، وأن قوة أمريكا

(1) Ibid.
(2) Ibid., 82.

ومصلحتها هي أيضا مصلحة العالم[...] ويجب علينا أن لا نتردد في استغلال تلك القوة أو نصغي لشعارات الشعوب الضعيفة" [1].

يبدو أن هذا التصريح نابع عن عقيدة وقناعة رسختها الأفكار التي بلورّت نشأة وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هي بالأساس توليفة السياسة والتجارة والدين، أي تحالف القوة والمال والقيم، مُشكّلة بذلك الخلقية الفكرية الحاكمة للمصلحة القومية العليا ومؤطرة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ودورها في العلاقات الدولية [2] .

ارتكزت الهجرات الأولى من الهولنديين والانجليز مطلع القرن السابع عشر نحو العالم الجديد على خلفية فلسفة دينية كالفينية* وصفت أمريكا لديهم بأرض الميعاد لبناء "مملكة الرب" حيث ينمو ويعيش شعب الله المختار الذي قُدّر له أن يحكم العالم، ومن غيرهم هو العدو، وهي الأفكار التي لقيت ترحيبا ورواجا من طرف الكثيرين من الكتاب ورجال الدين أمثال صاموئيل سوال(1652-1730)، ووليام بيرد(1674-1744) وكوتون ماتر(1639-1723) الذين أفرطوا في التشبيه والتوصيف بالقدس وأرض كنعان ونبي الله موسى الذي قاد شعبه بقدر نحو الأرض الموعودة[3]، فهي عقيدة دينية ارتبطت بها أمريكا في نشأتها ونزعتها وعقيدتها واستثنائيتها.

على هذا الأساس الديني تمت بُلورة أفكار النجاح والانتصار، والتي تصنع القوة وسلطة الإنتاج للجمهور، التي هي حسب المعتقد البروتستانتي ترجمة للعناية الإلهية ومجابهة الفرد الأمريكي بواقعه ومصيره بحسب "هارولد لاسكي" Harold Laski كما يُستمد النفوذ السياسي من ثراء الطبقة البروتستانتية العليا التي تجمع الانجلوساكسون البيض، فالكد وصناعة رأس المال الصناعي والتجاري يشكّل كل ذلك ثقافة مجتمع وأسس الرأسمالية

---

(1) أنور محمد فرح، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)،211.

(2) نفس المرجع، 208.

* كالفن: مصلح فرنسي مؤسس مذهب مسيحي بروتستانتي بين سنتي 1536 و1559، أعتنقت أفكار المذهب من طرف الآباء المؤسسين للولايات الأولى الأمريكية.

(3) ميشال بونيون موردان، **أمريكا المستبدة، الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة"** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001)، 18،19.

بحسب ماكس فيبر "وجون كالفن" Jean Calvin، وما النجاحات وتكوين الثروة سوى إشارات التأييد الإلهي، وكل ذلك يدعم ويؤكد واقعية وبراغماتية راينهولد نيبور.[1]

عطفا على ما سبق، يظهر بجلاء إدعاء الخيرية البشرية في العقيدة المؤسسة للإمبراطورية الأمريكية وما سواها الشر والمروق، وهي أفكار تتقاسمها الإمبراطورية الأمريكية مع الإمبراطورية الرومانية التي اتخذتها النخبة الأمريكية مرجعا يُعتد به [2].

عملت الدُفعات الأولى من المستوطنين الانجليز على ترسيخ ثقافة التميّز وتفرد المصير والنقاء والارتقاء، على قناعة تامة من التأييد والعناية الإلهية، صفوة بشرية مختارة بحسب جون كالفن ذات عرق ذو رسالة سماوية، ووثق نموهم ونمائهم ذلك الادعاء بشأن التفضيل والرضا الإلهي بفضل جهود الكد والعمل، سما هؤلاء المستوطنون من مرتبة الباحث عن البقاء إلى مرتبة الكبرياء بتعبير جان بيرنيجه، ويبدو أن هذه الفلسفات والصفات هي التي أسست للأيديولوجية الأمريكية [3].

من سمات هذه الإمبراطورية هي المزاوجة بين الدين والعلم كفلسفة برغماتية أداتية كما دعا إلى ذلك جون ديوي، في أن معيار جودة أي فلسفة يتوقف على معرفة النتائج التي تُوصلنا إليها هذه الفلسفة في الحياة، ويقصد بذلك القيمة الوظيفية لهذه الفلسفة، ولا يختلف الأمر كثيرا في رؤية برتراند راسل للفلسفة البراغماتية من خلال معادلة ثنائية تجمع فيها هذه الفلسفة بين الدين والعلم وتُجاوز بين الفكر والعمل، أي التأكيد على الفلسفات ذات البعد الاجتماعي والثقافي والوظيفي، بدل الفلسفات التي تبقى رهينة النقاشات والحوارات وتأبى النزول إلى دروب الحياة وميادين الوظيفة والعمل[4].

إن تبني الإمبراطورية الأمريكية الإيديولوجية الفلسفية البراغماتية هو ما صنع التميز في الحياة الأمريكية ماضيا وحاضرا، وفي كل الميادين الحياتية السياسية والاقتصادية

(1) أنور محمد فرح، مرجع سابق، 208-209.

(2) HERFRIED Münkler, Op.cit., 16.

(3) ميشال يونيون، مرجع سابق، 20.

(4) أنور محمد فرح، مرجع سابق، 215.

والاجتماعية، فغاية الكسب والنجاح وتحقيق المصالح والمكاسب كانت وما تزال للأمريكيين عقيدة حياة.

على قيم هذه الإيديولوجية والفلسفة ستُوسع المستوطنات الأولى في كل اتجاهات البر الأمريكي وخاصة الغرب منه، وما إن انتهت الثورة الأمريكية ضد الانجليز والإعلان عن استقلال الولايات المتحدة سنة 1776م، حتى بدأت قيادات المستوطنات المشكلة مبكرا تلعب دور الجامع والموحد للمستوطنات، وكسلطة مركزية لرسم مستقبل الإمبراطورية الجديدة وقيادتها نحو غايتها، غاية تأخذ مكوناتها وقيمها من العقيدة والإيديولوجية الأمريكية التي آمن بها الآباء المؤسسون وعلى خطاهم سار الأمريكيون اللاحقون وإلى الآن[1]، ولمّا كانت التوسعات لضم المزيد من الأوعية الجغرافية استجابة لظمأ الطبقات الارستقراطية التي تشكّلت منذ الأيام الأولى للنشأة في طلب المزيد من الأرض، التي كانت على حساب الهنود الحمر وممتلكاتهم وأراضيهم، وكلف ذلك الهنود إبادة قاربت الفناء والانقراض، وكانت من أبشع صور الإبادة في التاريخ المرتكبة على يد الرجل الأبيض الذي لا يرى الحضارة والمدينة في غيره، بل يعتقد أنه على صواب لاعتقاده برسالته الدينية السماوية وتفضيل الرب لذلك.

وفي هذه الجزئية من التمدّد لم تكن الإمبراطورية الأمريكية تختلف كثيرا عن صور التمدد الإمبراطوري السابق في مرحلته العليا والوسطى والدنيا، لكن يمكن تسجيل شيء من الاختلاف في هذا الشأن مع الإمبراطوريات الفانية[2]، فالتمدد وقتذاك كان لتوسيع أوعية الإمداد الإنتاجي والضرائب لأرستقراطية مركزية، ولكن الحال بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية كان لارستقراطية الأفراد .

هكذا لم تكن الإمبراطورية الناشئة وقت إعلان الاستقلال تتكون سوى من13 ولاية لكن، لم يكن ذلك كافيا لسد نهم التوسع الارستقراطي ولا ليوقف الحلم الإمبراطوري الذي يؤمن رواده بالعمل والانتصار.

(1) Friedman, George. *The next 100 years: a forecast for the 21st century*. Anchor, 2010, 122-123.

(2) نيل فرجسون، **الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية**، تر، معين محمد الإمام(الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، 64.

تشكّل الإتحاد الفدرالي للولايات المتحدة من 13 ولاية في البداية، ثم أخذ في التوسع والتمدد ووظف المؤسسون في ذلك كل الوسائل، كشراء المستعمرات، وعن طريق الغزو والاستيطان[1]، مدعومين بإعلان الرئيس مونرو سنة 1823م باعتبار الأرض الجديدة متكاملة وأن الولايات المتحدة هي الحامي لها[2]، ينم ذلك عن غلق الطريق أمام الولايات التي ترفض الاتحاد الفدرالي وكذا المزيد من التوسع، وتطلب الأمر الحرب مع المكسيك واقتطاع أجزاء منها، كمقاطعة تكساس كاليفورنيا ونيومكسيكو وأريزونا ونيفادا وألوتا.

ولسوء حظ المكسيك الواقعة على جوار الإمبراطورية الجامحة، فقدت المكسيك نصف أراضيها والكثير من سيادتها، وفي ذلك يقول رئيسها بورفيروديا ز 1867-1880

"مسكينة أيتها المكسيك فأنت بعيدة عن الرب وقريبة من الولايات المتحدة" [3].

وإن لم يكن الحظ حليف الإمبراطورية ذات التمدد الشره في كندا اكتمالا لحلم السيطرة الكاملة على أمريكا الشمالية، كان التمدد عن طريق النفوذ السياسي والاقتصادي، بربط اقتصاديات دول القارة ومعظم أنظمتها السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، هي شبكة واسعة جدا من الأقاليم البعيدة التي لم تُضّم كلها جغرافيا، لكنها بمثابة الأوعية الضريبية والإنتاجية في الإمبراطوريات القديمة، فلم يكتف الأمريكيون بطرد الانجليز والفرنسيين ومستعرين أوربيين آخرين، بل رأوا وأن أمريكا أرض خالصة للعنصر الأنجلو ساكسوني الأبيض المتفوق، الذي لم يكن ليرضيه الجوار والمزاحمة الأوربية.

---

(1) شكّلت الولايات الـ 13 الفدرالية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، مطالبة بالاستقلال عن بريطانيا سنة 1776 بمساعدة فرنسا، الغريم الاستعماري التقليدي للانجليز، خاصة وأن تداعيات معاهدة باريس 1763 ما تزال ماثلة أمام الفرنسيين الذين خسروا الكثير من المستعمرات لصالح انجلترا واسبانيا في حرب الـ7 سنوات. لكن لم ينفع ذلك بريطانيا التي أخذت تتراجع وتفقد مستعمراتها في البر الأمريكي تباعا لصالح الولايات المتحدة خاصة بعد حرب 1812-1814 عندما استولى الأمريكيون على واشنطن واحرقوا البيت الأبيض وطرد الانجليز إلى ما وراء البحيرات العظمى.

(2) منصور عبد الحكيم، **الإمبراطورية الأمريكية في البداية والنهاية** (دمشق:دار الكتاب العربي، 2005)، 88.

* انجلترا الجديدة (الولايات الأولى للفدرالية الأمريكية)، نفس المرجع، 89.

(3) Chaliand, Gérard, and Jean-Pierre Rageau. "Géopolitique des empires. Des pharaons à l'imperium américain." *Politique étrangère* 3 (2010): 374.

تواصل التوسع بعد حرب الانفصال (1861-1865م) نحو الغرب على حساب الهنود، وتم شراء شبه جزيرة ألاسكا من روسيا سنة 1867م، وبلغت الولايات المتحدة الجامحة في توسيع حدودها بحلول سنة 1890م بإلحاق أوكلاهوما سنة1907م وأريزونا ونيومكسيكو سنة1912م، وقد تحقق ذلك في وقت قصير خاصة وأن الإمبراطورية كانت ما تزال منطقة جذب كبيرة للمهاجرين سيّما الأوربيين في بداية الأمر، والذين كان لهم دور مهم وجوهري في تدعيم صفوف المقاتلين، حتى انتقل عدد سكان الإمبراطورية من 4 ملايين وقت إعلان الاستقلال إلى 13 مليون سنة 1830 ثم 50 مليون سنة 1850، ثم 80 مليون سنة1900م، وكان لعامل الأرض دفع قوي في ذلك، خاصة وأن الحلم الارستقراطي كان يراود المهاجرين، علما أن قوانين العقار كانت تمنح كل عائلة مهاجرة 84 هكتارا مجانا[1]، إجراء ذكي لتثبيت الاستيطان والتوسع وتوسيع أحجام تدفقات الإنتاج الضرائب (خلق الثروة)، والتي بدأت تتراكم وبسرعة تتحول إلى استثمارات في كل المجالات.

إن شعور الأمريكيين بنشوة الانتصارات والتوسع بدأ يصنع عظمة الإمبراطورية برا و بحرا، ولإيمانهم بدور القوة البحرية في التمدد البحري عبر العالم كان الاهتمام بالبحرية والصناعات البحرية لافتا، ما جعل سفنها تظهر مبكرا على تخوم البحر المتوسط مطلع القرن التاسع عشر، وفي المحيط الهادي في النصف الثاني من نفس القرن، باسطة نفوذها على ساموا وهاواي وغوام، وانتزعت من اسبانيا سنة 1898م بورتو ريكو وكوبا والفلبين.

إن سرعة التوسع والتمدد والنمو والنماء كانت لافتة جدا، إمبراطورية تتشكّل في كل شيء وبوتيرة سريعة وفي كل المجالات حتى غدت الإمبراطورية مطلع القرن العشرين أول قوة اقتصادية في العالم وتوفر 30% من الإنتاج الصناعي العالمي[2] .

إن اكتمال توسعاتها الجغرافية لرسم التخوم الطبيعية والسياسية للإمبراطورية لم يكن كذلك بالنسبة للحدود الجيوسياسية، فقد ظلّت الولايات المتحدة تتدخل عسكريا طيلة القرن العشرين في جوارها الأمريكي وفي أي مكان آخر من العالم، كلما شعرت وأن مصالحها الاقتصادية أو السياسية مهددة، كانت آخرها قبل إسدال الستار على نهاية الحرب الباردة في كل من غرونادا وبانما على التوالي سنة 1983م و1989م وكذلك كانت الحربان

(1) Gérard Chaliand, Op.cit. 375.
(2) Ibid.

العالميتان الأولى والثانية حاسمتين في تحديد دور ومكانة الإمبراطورية الصاعدة[1] ورفعها إلى الريادة العالمية اقتصاديا وعسكريا.

يبدو النموذج الأمريكي في صورة أكثر جاذبية للاستثمارات والهجرة، حتى قفز عدد سكانها نهاية القرن العشرين إلى 300 مليون نسمة وأصبحت الإمبراطورية الأمريكية الأكثر ليبرالية وديمقراطية والأولى في هندسة العالم، خاصة وأن الإمبراطورية السوفيتية المنهارة في أخر عقد من القرن العشرين لم تعد قادرة لكبح الجموح الإمبراطوري الأمريكي المنتشي بانتصارات النموذج الغربي وريادة العالم بصورة مطلقة، مما جعلها تندفع وبسرعة نحو منطقة الشرق الأوسط، المنطقة ذات القيمة الجيوسياسية العالية لإعادة ترتيبها، فكانت حرب الخليج الثانية والثالثة وغزو أفغانستان تحت مبرر هجمات2001/09/11م رغم معارضة معظم دول العام وهيئة الأمم المتحدة، وفي ذلك إشارة لعقيدة النشأة والتأسيس الأمريكية لرفض الحلول الوسيطة أو معارضة قرارات الولايات المتحدة الأمريكية[2].

دون شك، الانتشار العالمي الكبير للإمبراطورية وارتفاع الأعباء والتكاليف المادية والمعنوية داخليا وخارجيا منذ نهاية الحرب الباردة، قد ألحق بالإمبراطورية شيئا من التشويه في الصورة والمتاعب المتزايدة في تسيير وإدارة شؤون الإمبراطورية، ومعظم المؤشرات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية تشير إلى أن وضع الإمبراطورية في العقدين الأخيرين لم يعد كما كان الحال في النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة وأن صعود بعض القوى الدولية الأخرى لم يبق الكثير من الفراغات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فهل يمكن للإمبراطورية الأمريكية أن تحافظ على ريادتها العالمية خلال القرن الحادي والعشرين؟

---

(1) Ibid., 380.

(2) ايمانويل تود، **ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي**، تر، محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار الساقي 2004)، 11.

المطلب الثاني: تحولات النظم الدولية: الأطراف والامتدادات.

1. الدولة المدينة

لاشك أن الغرب يستمد معظم منظوماته الفكرية والقيمية من الحضارة الإغريقية، لما للإغريق من فضل في ظهور أولى التأملات المنهجية فيما يتعلق بالحكم والسلطة[1]، إذ تطفو إلى السطح أسماء سقراط، أفلاطون، وأرسطو، ولعّل القاعدة الجغرافية والبيئة الإنسانية التي أنتجته، وسمت به في إطار سياسي واجتماعي منظم هي دولة المدنية،[2]حيث كانت هذه الأخيرة فضاء منظما ملهما لفلاسفة الإغريق، والتفكير حول كيفية حسن تسيّر شؤون هذه المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بطريقة منطقية وعقلانية.

يقول حسن صعب في كتابه تحديث العقل الغربي:

> "إن الفكر السياسي الشرقي القديم كان يتحرك في سياق إلهي إمبراطوري إقليمي، وتحرك الفكر السياسي اليوناني في سياق فكرة دولة المدنية ومنطقها ونظامها السياسي ونطاقها الجغرافي، وتحرك الفكر السياسي القروسطي* في سياق دار الإسلام ودار المسيحية، أما الفكر السياسي الحديث تحرك في سياق الدولة القومية والدولة الإيديولوجية، ويتحرك الفكر السياسي المعاصر في الإطار الإنساني الأوسع في إطار دولة الإنسان"[3]

ومنه تبدو دولة المدنية ذلك الحيز الجغرافي المحدود، تتوسطه المدنية "العاصمة" التي كثيرا ما يكون لها ميناء وامتداد جغرافي ريفي محيط بها، وغالبا حجم سكاني قليل، يخضع فيه الجميع لنظام سياسي وإداري وقانوني وديني.[4] .

---

(1) - Gérard Chaliand, Op.cit. 53.

(2) عبد الرضا حسن وآخرون، مرجع سابق، 3.

* القروسطي: يقصد به فترة القرون الوسطى.

(3) نقلا عن المرجع السابق، 204.

(4) إبراهيم أحمد شلبي، **تطور الفكر السياسي، دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة** (بيروت: الدار الجامعية، 1985)، 74.

وبذلك كانت دولة المدنية بمنظومتها الشاملة تشكّل النموذج الأعلى للفكر الإنساني والظاهرة السياسية في ذلك الوقت (ابتداء من القرن السادس قبل الميلاد) والذي ترجمته منظومة الحكم والمنظومة التشريعية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي مجال التنظيم السياسي، ابتكر اليونانيون نظاما سياسيا (الديمقراطية) كنظرية للحكم، تقوم على حكم الشعب في المدنية[1] من خلال المؤسسات السياسية التالية:

- السلطة التشريعية وتتولاها مؤسسة المؤتمر العام أو الجمعية العامة "Ecclésia"، تضم جميع المواطنين** فوق 18 سنة، وتمثل مؤتمرا شعبيا عاما لتشريع القوانين وتعيين القضاة ومراقبة المواطنين وإعلان الحرب وإبرام معاهدات السلام وفرض الضرائب...

يمكن لهذه الوظائف والسلطات أن تضيق وتتّسع تبعا لطبيعة النظام السياسي الذي يحكم المدنية، انتقالا من الملكي إلى الاستبدادي مرورا بالديمقراطية والارستقراطية، وكان هذا الانتقال في نظام الحكم [2] عادة ما يتأثر بالظروف العامة لدولة المدنية، خاصة التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية التي بدورها تُحدث نوعا من النفوذ والتفاوت في المجتمع ونظام الحكم خاصة بعد تضاعف حجم سكان دولة المدنية جراء التوسع الجغرافي[3].

- المجلس: يشكّل المؤسسة السياسية الثانية المسؤولة أمام الجمعية العامة والمُراقبة من طرفها، يتولى هذه السلطة ويديرها مجلس الخمسمائة، يُختار من طرف الجمعية ويمثل قبائل المدنية العشر، وعضوية تدوم لعام واحد لإتاحة الفرصة في التناوب، وتتلخص مهام المجلس في تحضير قرارات الجمعية، وتنفيذها مراقبة وتنفيذ الأحكام القضائية...
- السلطة القضائية: تمارسها المحاكم والقضاة وتتكون من 6000عضو منتخب بمعدل 60 عضوا عن كل وحدة إدارية، يُختارون من طرف الجمعية ويتولون القضاء في شؤون الحكم والسلطة وفي إدارة المسائل المالية[4].

---

(1) نفس المرجع، 82.

** المواطن: المولود بأثينا من أب وأم أثينيين.

(2) عبد الرضا حسين الطعان، مرجع سابق، 210.

(3) إبراهيم أحمد شلبي، مرجع سابق، 70-71.

(4) نفس المرجع، 82.

تنفرد دولة المدنية في أثينا بكونها قائمة على حكم ديمقراطي يكفل المساواة السياسية والاجتماعية للمواطنين، تكريسا لقيم الديمقراطية والعدالة والفضيلة في كنف القانون الذي نظم المعادلة بين سكان مدنية أثينا، وخاصة بين المواطنين والعبيد، لخلق نوع من التوازن الاجتماعي الذي مكن أثينيا من التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي، فكانت متلازمة الديمقراطية والقانون معتقدا أثينيا، فلا يمكن للواحد أن يسمو في غياب الآخر.

إذا كان هذا حال دولة مدنية أثينا القائم على منظومة قيمية مثالية، متعددة ومتوازنة إلى حد ما، فالأمر لم يكن كذلك بالنسبة لدولة مدنية إسبارطة ذات النظام الارستقراطي ذو النزعة العسكرية، وفي إطار الصراع القيمي والعسكري بين دول المدينة الإغريقية انتصرت إسبارطة على أثينا في حرب"**البيلوبونيز**" * التي دامت أكثر من ثلاثين عاما.

إن واقعية النظام الإسبارطي لا تعني غياب الممارسة الديمقراطية التي ظل يمارسها الإسبارطيون إلى جانب ارستقراطية وعسكرية النظام، لكن من منظور مغاير إلى حد ما على ما كان عليه الحال في أثينا، حيث شكّلت الانتكاسة الأثينية أمام إسبارطة دافعا قويا للشعب الأثيني ونظامه السياسي وطبقة مفكريه وفلاسفته إلى إعادة النظر في منظومتهم السياسية والتشريعية المثالية، بحثا وتفسيرا للأسباب التي أدت إلى الانهيار والهزيمة، وعرفت الفترة اللاحقة لذلك بالخصبة بالنسبة للفكر السياسي اليوناني وأشكال الحكم.

على النقيض من ذلك تقريبا، كانت إسبارطة دولة مدينة عسكرية بامتياز، تقوم على مؤسسات ديمقراطية تُبنى بطريقة مخالفة لنظيرتها الأثينية، حيث جُبل المجتمع الإسبارطي على عقيدة عسكرية قتالية عالية، وأسندت مهام الإنتاج إلى فئة العبيد، ولعّل الاختلاف الفكري والحضاري لكل دولة مدينة يونانية كان وراء الحرب بين إسبارطة وأثينا، وبقى الحال كذلك بين دول المدنية الإغريقية على اختلافاتهم السياسية إلى أن تمّ توحيدهم على يد الاسكندر المقدوني، في خطوة تعد انقلابا على النظم السياسية اليونانية التي سادت لوقت طويل والاستعداد لبدء التجربة الإمبراطورية.

---

* حرب البيلوبونيز: حرب يونانية " 431-404 ق.م" دارت بين الحلف الديلي " رابطة دول المدن اليونانية، بلغ عددها 330 مدينة بقيادة اثينا" ضد الإتحاد البيلوبونيزي " تحالف شبه جزيرة البيلوبونيز" بقيادة اسبرطة، وقسمت الحرب الى 3 مراحل انتهت بانتصار اسبارطة، وتلخص الحرب صراع القوة والنفوذ بين القوة المهيمنة "اثينا" والقوة الصاعدة "اسبرطة" في العالم الإغريقي القديم.

2. الدولة الإمبراطورية:

الإمبراطورية ليست دولة عظمى بل هي أكثر من ذلك، ترى الإمبراطورية في نفسها القوة التي قامت بإرساء قواعد النظام السائد والضامنة لوجوده وصيانته، ومن دونها الشّر والهمج والإرهاب، وهي ليست أشياء جديدة خارج المألوف، فهي عبارات ومفاهيم لازمت الإمبراطورية عبر التاريخ،[1] إن نماذج النظم السياسية هي من تحدد صفة وطبيعة الكيان السياسي، إما الدولة أو الإمبراطورية، يا تُرى ما هي الدولة الإمبراطورية؟ أو بعبارة أخرى ما هي خصائص وطبيعة الدولة الإمبراطورية التي تتميّز عن الدولة بالمفهوم الوستفالي؟

إن سياسة الدول وقوانينها وحدودها لا تنسحب على الإمبراطورية خاصة في الفترات التاريخية الأولى للإنسانة، عندما كانت الفضاءات الجغرافية مفتوحة وقليلة السكان المتباعدون عن بعضهم أصلا، فكل من انصّاع وأقّر الولاء أصبح جزءا من الإمبراطورية، يومئذ لم تكن الحدود بين الإمبراطوريات تخضع لمنطق التساوي في السيادة والحقوق والواجبات بقدر ما تخضع إلى تراتبية سلطة ونفوذ [2]، كما أن مسألة اندماج السكان في الإمبراطوريات لا يخضع لمنطق المواطنة والحقوق والواجبات المتعارف عليها في النظم التي تحكم الدول، بل أن عملية الانتماء والولاء والاندماج تأخذ في التضاؤل كلما اتجهنا من المركز نحو الأطراف[3]، يمكن تميز الإمبراطورية عن غيرها من الكيانات والنظم السياسية من خلال: الحدود السكان، السيطرة، طبيعة الإمبراطورية، الزمن، التوسع والقوة .

أ. **الحدود:** على غير المتعارف عليه بالنسبة للحدود السيادية للدولة والمعترف بها من قبل الغير، فطبيعة حدود الإمبراطورية لا تخضع لنفس المنطق والاعتراف المتبادل، كونها لا تقبل أن يتساوى جيرانها معها في أحقية الاعتراف بالحدود، فعدم تكافؤ التأثير يكون لصالح الإمبراطورية ذات الحدود المرنة والقابلة للتوسع كلما أتاحت القوة ذلك، وكلما كان الولاء والاندماج لشعوب الأطراف، وقد تتجاور إمبراطوريتان أو أكثر على حدود معلومة في الحالة الاستعمارية.[4]

(1) HERFRIED MUNKLER, Op.cit., VIII.
(2) Ibid., 7.
(3) غابريال مارتنيزغرو، مرجع سابق، 28.
(4) HERFRIED MUNKLER, Op.cit., 7-8.

ب. **السكان:** يشكّل السكان أحد العوامل الرئيسية في البناء الإمبراطوري، لحاجة الإمبراطورية إلى المجندين والقوى العاملة والمنتجة وجباية الضرائب، فعلى العكس من الدولة التي تخلق منظومة اندماجية اجتماعية تتحرى فيها العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع على كامل ترابها، لا يصير الأمر كذلك بالنسبة للإمبراطورية، التي يكون فيها حال السكان في المركز ومحيطه القريب مختلفا عن حال سكان الأطراف والتخوم البعيدة في الإمبراطورية، فدرجة الاهتمام بالسكان وفعاليتها نحو هؤلاء تتدّرج كلما ابتعدنا عن المركز، لكن لا غنى عن الجميع في المساهمة في الدفاع والإنتاج وجباية الضرائب.[1]

ج. **السيطرة**: من الجدير كذلك توضيح السيطرة والهيمنة لأن النفوذ بين مجموعة فواعل متساوية ينتج الهيمنة أي هيمنة أحد الأطراف على البقية، مع نوع من التساوي في طبيعة الأطراف(الدول مثلا)، أما في حالة الإمبراطورية يكون الأمر سيطرة مطلقة، وفي ذلك إنهاء للمساواة والاستقلالية بين الأطراف التي تصبح بموجب ذلك دوّلا تابعة كأطراف لمحور تمثله الإمبراطورية المسيطرة. فالولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي كانت دولة مهيمنة في إطار تنظيم يضم دوّلا متساوية، والعكس من ذلك الاتحاد السوفيتي في إطار حلف وارسو، حيث كان يلعب دور المسيطر، لأنه بنفوذه العميق في معسكره كان قد أفقد دول الحلف شيئا من سيداتها وقيّد الكثير من مجال حركتها[2] .

د. **طبيعة الإمبراطورية:** في هذا، وجب التمييّز بين الإمبراطورية بصورتها وطبيعتها التاريخية القديمة، وبين فلسفة الإمبريالية الغربية المجسّدة للنزعة الاستعمارية التوسعية، التي قادتها الدول الأوربية المتأثرة بالتطور الصناعي والتقني منذ القرن التاسع عشر، لأن الإمبريالية ترى وأن نشوء الإمبراطوريات ينطلق من المركز باتجاه الأطراف، وكأن الإمبراطورية لا تنشأ بطريقة أخرى مغايرة، وفق النظرية الامبريالية يتبيّن وأن هناك إرادة من المركز بدوافع مختلفة، في هذه الحالة تكون نشأة الإمبراطورية بدوافع امبريالية وفي اتجاه واحد، لكن تاريخيا يمكن أن يكون الولاء وطلب الحماية من عوامل التبعية والاندماج وصنع الإمبراطورية.

---

(1) غابريال مارتنيزغرو، مرجع سابق، 29.

(2) HERFRIED MUNKLER, Op.cit., 7.

هـ. الزمن: يُقصد بذلك عمر الإمبراطورية، فالإمبراطوريات التي عمّرت طويلا هي التي تكون قد تغلبت على متاعبها ومصاعبها عبر فترات زمنية مختلفة ومتباعدة، والتي سماها ابن خلدون بالدولة الكلية العامة*، وبالتالي المرور بفترات مجد وانحطاط، فالإمبراطورية التي تحوز البنية المؤسساتية هي القادرة على النهوض ومعاودة الارتقاء، وقد يتكرر ذلك مرارا خلال عمر الإمبراطورية، وتستطيع أن تتجدد في كل مرة، على العكس من الإمبراطوريات الظرفية قصيرة الزمن ذات الاندفاع القوي والتي ترتبط بشخصية سحرية أو أسطورية ما تلبث أن تتكفئ وتزول وتتلاشى كالنازية في ألمانيا.[1]

و. التوسع: التوسع والانتشار صورتان لصيقتان بالإمبراطورية، فلا يعقل أن نتصور الإمبراطوريات القديمة الفارسية والرومانية والعثمانية... على رقعة جغرافية ضيقة ومحدودة، خاصة وأن التوسع مدعاة لزيادة القوة والأحجام البشرية وكميات الإنتاج وسعة الأوعية الضريبية، وفي هذا يرى "هيرفريد مونكلر" أن عملية توسيع الإمبراطوريات قد شكّلت أهمية بالغة مادامت الإمبراطورية تحوز عوامل القوة والبقاء، ويذكر الإمبراطورية النمساوية التي عمرت طويلا في أوربا زمنيا، لكنها كانت تفتقر إلى المساحة وكانت طموحاتها لا تتعدى أوربا الوسطى، إلى جانب ذلك عرفت أوربا بعض الإمبراطوريات الأخرى التي كانت لها امتدادات خارج أوربا (اسبانيا والبرتغال) بعد الكشوفات الجغرافية، إلا أن صعود فواعل أوربية أخرى على ساحة المنافسة حد من الريوع والضرائب التي كانت تجنيها هذه الإمبراطوريات[2].

ز. القوة: تتوزع قوة الإمبراطورية على عدة عوامل أهمها العامل الجيوسياسي والعامل الجيو-اقتصادي والعامل العسكري، فبقدر توسع الإمبراطورية تتوسع الأوعية الاجتماعية والاقتصادية نظريا، وما لذلك من تأثير في صنع عوامل القوة الأخرى عند توفر الحجم البشري والإنتاج الزراعي والصناعي وتدفق الموارد المالية، وقد يكون الإفراط في التوسع عامل قوة مادامت الإمبراطورية تمسك بأسباب التفوق والبقاء، وقد يكون العكس في

---

* الدولة الكلية العامة: هي تلك الدولة التي يتعاقب فيها الملوك واحدا بعد واحد في مدة طويلة، قائمين في ذلك بعصبية النسب أو الولاء، ولا تكون قوتهم يد قاهرة، ويقصد بالعامة تطور الدولة في المكان، وبالدولة الكلية تطور الدولة في الزمان، في محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992)،212.

(1) Eric Hobs Bawn, on Empire: America, war and global supremacy (New York: Pantheon Books 2002), 8.

2. HERFRIED MUNKLER, Op.cit., 9.

فترات الانحدار والانحطاط الإمبراطوري، لأسباب ما تصبح فيها الإمبراطورية عاجزة عن الإيفاء بمتطلبات واحتياجات الصمود والبقاء.

3. الدولة الوطنية ونظام وستفاليا:

لم يسبق وأن عرفت البشرية نظاما عالميا بالمفهوم المتداول في وقتنا الراهن وحتى في ما يعرف اليوم بالنظام العالمي، كانت منطلقاته قد بدأت قبل حوالي أربعة قرون في مدينة وستفاليا سنة 1648م والذي تم فيه ولأول مرة التعاطي مع شؤون دولية بطريقة جماعية، في خطوة ثورية للنمط الذي كان سائدا في أوربا وفي غيرها، والذي كان لا يستند على صور تركيبات إمبراطورية وملكيات تقليدية ودول مدن.(1)

كانت أوربا قد مزّقتها الحروب والصراعات والتناقضات، وكانت أخرها قبل مؤتمر وستفاليا حول حرب الثلاثين سنة (1616–1648م) الدينية الناتجة عن صعود تيار ديني جديد اللوثرية/ البروتستانتية، الذي استحدث مفاهيم جديدة في المعتقد والمعاملة مع الكنيسة، تمخضّت عن هذه الحركة الإصلاحية قناعات فكرية وسياسية ترفض النظام الأوربي القائم على هيمنة نظامي الكنيسة البابوية والإمبراطورية (2)، مما رفع سقف الخلاف الديني والسياسي إلى مستوى صدامات مسلحة دموية طالت القارة الأوربية وامتدت على فترات متقطعة لأكثر من قرن من الزمن، أُنهكت فيها الجيوش والشعوب، وأحدثت نوعا من التحوّل في قناعات التحالف، والهيمنة والاقتتال لصالح البحث عن نظام أمن وسلام.(3)

شكّلت سابقة في التاريخ الأوربي أن يلتقي الأعداء، حيث كانت الأطراف موزعة على مدينتين ألمانيتين، وكانت عملية التواصل والاتصال تتم عبر مراسلين من مدينتي مونستر وأونسا بروك*، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد أرضية تفاهم واقتناع، كان الكل

---

(1) برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم، النظام الدولي من منظور مغاير**، تر، جان ماجد جبور (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016)،21.

(2) نفس المرجع، 22.

(3) هنري كيسنجر، **النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، تر، فاضل جتلر (بيروت: دار الكتاب العربية، 2016)، 26.

* هما مدينتان ألمانيتان صغيرتان: حيث اجتمعت القوى الكاثوليكية من ممثلي الدول المشكلة للإمبراطورية الرومانية المقدسة في مدينة مونستر، وأجتمعت القوى الوثرية (نسبة إلى مارتن لوثر) في مدينة أونسا بروك.

يدعي البحث عن أمن العالم المسيحي في سلطتيه الدينية والزمنية ببعث إشارات ايجابية من الطرفين بدلالة البحث عن حل من دون إظهار مؤشرات التنازل للطرف الأخر.

ومما ساعد على توسيع دائرة القبول للتواصل وترويج الأفكار المثالية وتخفيف شدّة العداء وحدّة الاحتقان، هو صعود أفكار تدعو إلى التعايش والتعاون عبر القنوات السياسية والدبلوماسية بدل الحرب والاقتتال، ومن بين هؤلاء الفرنسي "أمريك كروس" Emeric Cruce ومشروع الدوق سلي وزير هنري الرابع ملك فرنسا، الذي دعا إلى إنشاء مجلس أوربي بصلاحيات قضائية وإدارية يُحتكم إليه لفض النزعات.

هذا بالإضافة إلى كتابات بروسيوس الهولندي والتي تقضي بإنهاء وجود سلطة أعلى من الدول في الشؤون الدولية، ويقصد بذلك "الإمبراطورية والكنيسة" واستبدالها بفكرة العائلة الدولية، ويرمي من وراء ذلك إلى إيجاد صيغة تنظيمية أوربية قائمة على دول ذات سيادة [1]، هذا بالإضافة إلى كتابات ميكيافليي حول فكرة الدولة الوضعية والفرنسي جان بودان حول الدولة الوطنية المركزية التي توفر الأمن والسلام لرعاياها.[2]

شكّلت هذه الإرهاصات نقلة ثورية ونوعية في مفاهيم الحكم والسلطة والولاء مكرسّة مبدأ السيادة الوطنية والقومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أي الانتقال من نظام حكم متشعب ومعقد إلى نظام آخر يُشيّد في إطار نظام أوربي جديد، يقوم على تمجيد السيادة والتعاون والحيلولة دون نشوب حروب أخرى بين الأوربيين[3].

كان السلام المترتب عن مؤتمر وستفاليا منعطفا بارزا في تاريخ الأمم الأوربية، لأن القيم الجديدة التي أسس لها وكرسها "الدولة لا الإمبراطورية والسلالة أو العقيدة الدينية" ومن كان يُصدّق أن يحدث هذا في أوربا بعد قرون من هيمنة النظامين الإمبراطوري والكنسي، ويترك المجال لتشيّيد صرح النظام الأوربي المكرس والمرسخ لمفهوم سيادة الدولة،

(1) هنري كيسنجر، مرجع سابق، 35.

(2) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 404-405.

(3) هنري كيسنجر، مرجع سابق، 35.

الذي كفل الحق الكامل لكل طرف في كيفية بناء دولته وخياراتها الداخلية والدينية[1].وبذلك يرى "جان بودان":

> " أنه ما من دولة تخضع لدولة أخرى، سواء أكانت هذه الأخيرة أكبر منها أم أصغر منها أم مساوية لها". ومنه احترام النطاق الجغرافي، أي ظهور مفهوم جديد للسيادة والحدود وتكريس لفعل ممارسة الدولة لسلطتها على أرضيها داخل حدودها المعلومة[2]

غير أن كل هذه الانجازات الأوربية غير المسبوقة في التأسيس للاعتراف المتبادل بسيادة الدولة الأوربية، تكون قد واجهت عقبة جوهرية في كيفية ضمان واحترام مبدأ التساوي في السيادة والتوازن في القوة لضمان السلم والأمن في غياب سلطتي الإمبراطورية والكنيسة، وعليه كيف يمكن التوفيق بين المصالح القومية غير المحدودة لدول متعددة ؟

إن سلام وستفاليا لم يرتّب لكيفية إدارة علاقات القوة بين الدول الأوربية المنتشية بالسيادة في غياب الإمبراطورية والكنيسة، لأنه وببساطة، أن مفهوم السيادة وحمايتها وتقويتها سيعلو على كل الترتيبات التي اتفق عليها الأوربيون في إطار مخرجات مؤتمر وستفاليا.

يقول" اللورد بالمرستون":

> "نحن لا نتوفر على حلفاء دائمين كما لا نواجه أعداء أبديّين، أما مصـــالحنا فهي دائمة و أبدية، وتلك المصالح هي التي يتعيّن علينا مراعاتها".[3]

هذا التصريح الذي يظهر بجلاء استقلالية القرار السيادي للشكل السياسي الجديد للدولة القومية ذات الحدود السياسية والطبيعية المعترف بها من طرف الدولة الأوربية الأخرى، بات حقا معزّزا لممارسة سلطة الدولة كاملة على أقاليمها، لها أن تقوم بكل ما من شأنه حماية هذه السيادة وتعظيم المصالح القومية. في هذه الجزئية تصعد فكرة متناقضة تكمن في كيفية التوفيق بين مبادئ أخلاقية وقانونية تسعى لضبط العلاقة البينية الأوربية

---

(1) نفس المرجع، 35.

(2) برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم**، مرجع سابق، 23.

(3) هنري كيسنجر، مرجع سابق، 38.

إنهاء لصور الخضوع، وبين حق ممارسة السيادة المطلقة الذي يُعترف بموجبه لجميع المشكّلين لهذا النظام بالحرية الكاملة للدولة ذات السيادة بعدم الإذعان لأية سلطة أو قوة تتجاوز حدود حقوقها السيادية المكفولة [1].

من خلال ذلك، يتبيّن وأن النظام الأوربي الجديد قد كرّس لمفهوم القوة ضمنيا والإبقاء على مبدأ القوة أساسيا في التنافس بين الدول، هذا المبدأ يؤسس لفكرتين ستترسخ في النظام الأوربي/ الدولي وذلك للاحتكام إلى القوة، إن المصالح القومية والسيادية بحسب التنظيم الجديد لا تلزم أحدا بحد ما في كسب القوة ومقدراتها.

ذلك الذي سيكرّس التنافس، حتى إذا ما بلغت القوى مستويات تفوق الاحتجاجات الداخلية ستدفع بالدولة إلى الالتفات نحو الخارج للتوسع بحثا عن النفوذ والهيمنة ، ومن ثمة عودة فكرة الإمبراطورية الموجهة من المركز (الدولة الأوربية) باتجاه الأطراف، وقد يؤدي التنافس إلى إيجاد نوع من التوازن والتقارب في ميزان القوة، حينها تخف الصدمات البينية ويتوجه الأقوياء للبحث عن صيغة تمكنهم من النفوذ والهيمنة وفرض إملاءاتهم على الآخرين.[2]

إن مفهوم القوة وفق هذا الواقع الأوربي الجديد القائم على المنافسة وتعظيم المصالح القومية وحمايتها، يكرّس "الهوبزية"، وهو الأمر الذي صنع من بريطانيا قوة بحرية بدأت تمتد في العالم، وجعل من فرنسا قوة قارية ودفع بألمانيا إلى الوحدة.

إذا كان صلح وستفاليا حدا فاصلا بين حقبتين تاريخيتين مميزتين في أوربا، ففي الحقبة الأولى لم يكن للدولة وجود بالمعنى الحالي، فهي كانت أقرب إلى نظام سياسي منه إلى دولة، كون جميع مكوناتها كانت تلخص في شخص الملك، إلى أن جاء مؤتمر وستفاليا الذي أحدث ثورة في مفاهيم الملك والحكم والسلطة والدولة، والذي حوّل مكوّنات الدولة من الملك إلى مؤسسات الدولة وضمن لها السيادة والاستقلال عن السلطتين الأعلى "الإمبراطورية والكنيسة"، بعبارة أخرى كرّس النشأة والظهور للدولة في شكل المؤسسة

(1) برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم**، مرجع سابق، 25.

(2) نفس المرجع، 25.

الوضعية ذات الوجود الذاتي والشخصية المعنوية والقانونية متمتعة بالخاصية المركزية لوظائف الإدارة والجيش والضرائب والخاصية القومية، أي دولة وطنية مركزية موحدة.[1]

يبقى أن طريقة وكيفية بقاء الدولة القومية الوضعية في أوربا فيه شيء من الاختلاف بين دولة وأخرى، بناء على ما أخذ وأُستلهم من كتابات مفكرين وقانونين أوربيين سابقين ومعاصرين لمؤتمر وستفاليا ومن بينهم نيقولا مكيافيللي وكتاباته حول فكرة الدولة الوضعية القوية ذات المؤسسات، والقائد المتميّز والجيش القوي، والمتحررة من بطش الإقطاعية والتبعية القاتلة لسلطة الإمبراطورية وتعاليم الكنيسة، هذا بالإضافة إلى كتابات الفرنسي "جان بودان" صاحب نظرية السيادة، الذي دعا إلى مبدأ السيادة لتدعيم السلطة الوطنية وإعطائها المشروعية والقوة كضرورة واقعية لازمة لاستقرار واستمرار المجتمعات والدول كلها. كما ساهمت كتابات توماس هوبز وفكرة السلطة المطلقة في إثراء فكرة الدولة وكيفية بناء الدولة والعقد الاجتماعي والصراع الأبدي بين بني الشر كأساس وجود تنافسي.[2]

(1) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 395.

(2) نفس المرجع، 397، 406، 422.

المبحث الثاني:

المتغير القيادي والأطر النظرية المفسرة لدور الفرد في صعود الدولة

القيادة كظاهرة اجتماعية قديمة/حديثة قد لا يخلو منها أي تنظيم اجتماعي أو سياسي، فمصلحة الجماعة وأمنها يستند فطريا إلى البحث عن من هو اقدر عل الجمع والتنظيم والتدبير، فلا يُعقل أن تبنى كيانات اجتماعية وسياسية وتتمكن من صنع واكتساب مكونات القوة والنماء من دون قيادة مميّزة، تحوز الإجماع والولاء لقائد، هذا الأخير وخاصة في عصور النشوء الحضاري والإمبراطوري الأولى، كان يصنع الفارق بين كيان سياسي وآخر، بما أُتي من خصائص بيولوجية واجتماعية وقيمية وثقافية، وبتفوقه هذا يرتقي إدراكيا ووجدانيا لدى الحشود المؤيدة إلى مستوى صورة القائد الملهم أو الأسطورة، ويشّكل ذلك أدوات تتيح للفرد القائد السمو الإدراكي في اتخاذ المواقف والقرارات بما يتناسب والمقدرات المختلفة المتوفرة، لنقل الكيان السياسي والاجتماعي الذي يقوده إلى مستويات أعلى من اكتساب مكونات القوة والمقدرة وصنع مجد الدولة أو سطوة الإمبراطورية.

المطلب الأول: الأطر النظرية المفسرة لدور الفرد القيادي في صعود الدولة

لاستعراض الأطر النظرية المفسرة لدور الفرد القيادي في صعود الدولة، تم التركيز على ثلاثة متغيرات رئيسية، هي فكرة الكاريزما، الشخص الموهوب/الأسطورة والمتغير القيمي/الديني في شخص القائد.

1. **فكرة الكاريزما:** حظيت ظاهرة القيادة والكاريزما باهتمام بالغ في التراث الفلسفي والسياسي اليوناني القديم وارتبطت بالشخصية الأخاذة للقائد وتأثير ذلك على الحشود، فمصطلح القيادة قد يتعدد في معناه فمنه القائد والقيادة والإدارة والهيمنة...، ومنذ العهد الإغريقي تطوّرت التفسيرات العلمية لظاهرة القيادة خاصة في حقل علم النفس الاجتماعي، كون الأمر لا يتعلق فقط بقدرة تأثير الفرد القيادي في شخص آخر أو مجموعة أشخاص، وإنما يتعدى إلى صنع وصقل معتقداتهم وميولاتهم وأولوياتهم وجعلهم يستجيبون ويُقبلون

على أفعال وسلوكات معينة، ومن ثمة يعتبر الفرد القيادي كظاهرة تحدد الأهداف ومعاني الأفعال والسلوكات الجماعية.[1]

أن تجعل طرفا يعتقد في شيء معين، وان تلهم الحشود، يعني نقل دوافع معينة واستيعابها وتحويلها بعد ذلك إلى فعل/سلوك يجعل الأنصار على استيعاب تام لفكرة ورؤية القائد الملهم، وكأن هذا الأخير يتوالد ويتجدد ذاتيا، ومن ثمة فالقيادة الكاريزماتية تركز على مسار الإقناع والتأثير للقائد الكاريزماتي على الأنصار.[2]

في تعريف الكاريزما، ذلك المصطلح المتداول كثيرا ويوصف به بعض الشخصيات القيادية المتميّزة والمتفردة، فيمكن القول أن الكاريزما هي:

> "قوة التأثير على الجماعات من شخصية موهوبة ومميّزة ذات سلطة وسحر خارق."[3]

وهي كذلك:

> "مجموعة من المواهب الروحية غير العادية، رسولية، كرامات من الروح القدس تجاه مجموعات من الأشخاص أو الأفراد لخدمة الصالح العام للكنيسة"[4].

انثروبولوجيا بحسب ماكس فيبر هي:

> "سلطة قائد مؤسسة على بعض المواهب والمنهج فوق الطبيعية القائمة على حسن الخطاب والجاذبية."[5]

إجمالا يمكن القول أن الكاريزما هي: الجاذبية والسحر الذي يمكّن شخص ما من التفاني في صنع الخطاب والتأثير في الآخرين وسحرهم بخطاباته وسلوكاته وقوة الإقناع

(1) Rosario Signorello, la voix charismatique, aspects psychologiques et caractéristiques acoustiques, thèse de doctorat (Univ de Grenoble,2014), 9.
(2) Ibid., 9.
(3) Larousse.fr, dictionnaires français.
(4) Ibid.
(5) Ibid.

والقيادة، فالكاريزما يمكن أن تكون هبة أو طريقة للظهور تُصنع وتُطور اعتمادا على الثقة بالنفس.

وتعود كلمة كاريزما في أصلها إلى الكلمة اليونانية"Kharisma" أي هبة إلهية، تميز فردا عن الآخرين وتجعله مفضلا لمميّزاته التي تصنع جاذبيته، وأُستخدم المصطلح أول مرة لأغراض دينية مسيحية، "**الروح القدس**" ثم استعمله عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر لأغراض سياسية، ويشير به إلى القدرة التي يتمتع بها شخص ما وتمكنه من التأثير في الآخرين يمنحونه من خلالها حقوق تسلطية عليهم[1].

دون شك أن التجارب الإمبراطورية المتعددة والتي تم استعراض بعضها لم تأت صدفة، بل جاءت في سياقات جيوسياسية وجيو اقتصادية معنية، والأكيد أن لكل صعود إمبراطوري وقفة تأمل حول شخصيات التأسيس والبناء الإمبراطوري في كل تجربة من هذه التجارب، شخصيات ملهمة ومميّزة ومتفردة استثمرت في ما وُهبت صفات نفسية وعقلية وجسمانية، لتصنع القيادة والهيمنة والقبول من طرف الجماعات التي ارتضت الاصطفاف خلف مّن توسمت فيه الصورة المثلى في لحظة ما وفي سياق ما لبناء الدولة أو لقيادة عمليات الغزو أو الدفاع.

يرى ما كس فيبر Max Weber أن صنع الهيمنة الكارزماتية بمعناها المحض هي دائما ثمرة وضعيات وسياقات خارجية غير مألوفة سياسية أو اقتصادية، أو نتاج تمظهرات روحانية داخلية، أو يمكن أن يتجمع الاثنان معا، فالكاريزما نتاج نوع من الإثارة المشتركة لمجموعة من الناس لشيء غير عادي وبطولي مهما كان محتواها، ومن هنا يبدأ الاعتقاد في الكاريزما، سواء كانت نبوءة أو أي شيء آخر.[2]

من هنا يبدو أن الكاريزما في شقها الهيمناتي واضحة وبمعنى محدد، وأن ما قد يطالها من تعديلات هي في النهاية من نفس المصدر الخاضع لرغبة المهيمن نفسه، وهو ما يجعل الأتباع والأنصار يخضعون لذلك، وهكذا وفي كل مرة إلى أن تتحوّل إلى خاصية

---

(1) موسى محمد آل طورش، **القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل** (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2011)، 95-96.

Max Weber, "Transformation Du Charisme Et Le Charisme De Fonction, » Revue Française de Science (2) Politique, n 03, 2013, vol 63 (Paris : Presses de Science Politique)2013,4.

دائمة في الحياة اليومية للأنصار، وهكذا تتحوّل كاريزما البطل المحارب إلى دولة، وتتحوّل الجماعات الكارزماتية لنبوءة أو فنان أو فيلسوف أو مبتدع في المجال الأخلاقي أو العلمي، أو إلى ميلاد كنيسة أو طائفة أو أكاديمية أو مدرسة.[1]

وبهذا بحسب مفهوم ماكس فيبر، فان الكاريزما هي كيفية يعتقد أنها خارقة، والتي بموجبها ينظر لشخصية ما كقائد، وبالتالي فالكاريزما مبنية على علاقة اجتماعية بين الشخصية الكاريزمية والأتباع/الأنصار الذين يؤمنون ويعتقدون في هذا الشخص نظير هذه الخواص الخارقة، ومنه يطالب الشخصية الكاريزماتية بالاعتراف له بهذا التفرد والتميّز والجاذبية التي يزعمها، وبهذه الطريقة تتكون العلاقة الاجتماعية التي تنسحب عليها قيادة وهيمنة وطاعة في طابع خاص، وفي هذا يركز على بنية العلاقة الاجتماعية الكاريزماتية.[2]

إذا هناك وكخاصية أولى اعتراف مطلق للكاريزماتي من طرف الإتباع، والتي تتجلى في الطاعة المطلقة كواجب، أي أن الشخصية الكاريزمية تدعي السلطة العليا ويلتزم الإتباع بإرادة الخضوع للقائد، وبهذه الطريقة تصنع العلاقة الكاريزماتية.

والخاصية الثانية هي أن العلاقة الجديدة تستدعي حل المعايير وأشكال التنظيم السارية سابقا، خاصة وأن المجموعات قبلت الولاء والخضوع لسلطة جديدة عليا ستتخذ إجراءات وقواعد تنظيمية أخرى تُموضع الشخصية الكاريزماتية في القيادة.

وأما الخاصية الثالثة تخص البنية الاجتماعية الجديدة المشكلة نتيجة هذه العلاقة الكاريزماتية التي تنشئ علاقة جماعية عاطفية منسجمة وتقوم على رابطة شخصية بالنسبة للقائد، الذي يقوم باختيار مجموعة من الإتباع الثقاة لقيادة التنظيم سواء كان حركة أو حزبا أو دولة، لأنه دائما يكون بحاجة إلى هؤلاء لإدارة شؤون التنظيم وفق مبدأ الكاريزما التراتبية والتأهيل في أعضاء التنظيم.[3]

إن بنية الجماعة الكاريزماتية تتميز بالتعايش الصارم لعلاقة القيادة والطاعة، وتنظيم غير دقيق لإدارة الأعمال الإدارية، لأنه بوجود الكاريزما تُغيب أشياء كثيرة، على الرغم من

---

(1) Ibid., 5.

(2) Lepsius, M. Rainer. "Le modèle de la domination charismatique et son application possible au «Führerstaat» d'Adolf Hitler." *Trivium. Revue franco-allemande de sciences humaines et sociales-Deutsch-französische Zeitschrift für Geistes-und Sozialwissenschaften* 23 (2016).3.

(3) Ibid., 4.

وجود الجماعة لا توجد مسارات لاتخاذ قرارات جماعية أو سلطة سُلّمية محكمة أو إجراءات دائمة وإمكانيات مؤسساتية للتعبير والحوار وحل النزاعات، فالأمر لا يعدو وأن يكون إلا تدخلات ظرفية وأوامر تقدم من القائد إلى من يليه من الإتباع.[1]

في المجتمعات البدائية كان كل فعل مجتمعي خارج التغطية التقليدية للحاجات الاقتصادية المحلية يعتبر بيئة كاريزماتية، فكل التأثيرات الخارجية عن حياتهم يُرى فيها القدرة على النفع كما الضرر، فكل المهارات غير العادية تؤجج الاعتقاد في الكاريزما[2] وبالتالي فكل الأشياء والأحداث التي لا تنتمي لمجريات الأحداث اليومية كفيلة بنشوء قوى كاريزمية. مما يجعل الكفاءات غير الطبيعية تثير الاعتقاد في كاريزميتها، لتصبح شيئا فشيئا جزءا من الحياة اليومية، ثم تبدأ في فقدان ما يصنع كاريزميتها مع مرور الزمن لتصبح سلطة رئيس القبيلة أو التجمع السكاني ضيقة جدا لتنحصر في الأخير في مهمة التحكيم والتمثيل، وما يلبث أن تأخذ في التراجع والضعف والرفض مع تلاشي كفاءاته الكاريزمية عطفا على ما سبق.

لكن عند الضرورات كالحروب والمجاعات تعيد لشخص البطولة أو المنقذ كاريزميته وبسرعة كصورة مميزة للقائد، وفي حالة ما استمر التأثير الإلهي ليصنع طقوسا دائمة فذلك سيصنع رجل الدين، وإذا ما أصبحت حالة الحرب دائمة فإن البطولة الحربية الكاريزماتية تصنع الملك، الذي يشكّل مؤسسة دائمة ترعى الشؤون الاقتصادية والتنظيمية لتتطور شيئا فشيئا إلى الدولة المملكة.

من ناحية أخرى يبدو تعسفا أن يبدأ نشوء الدولة المملكة بالعودة إل أفكار وأراء نيشته، في الوقت الذي تنتصر فيه قبيلة على أخرى تصنع لنفسها جهازا دائما للإبقاء على خضوعها وتبعيتها وفرض الضرائب والاتاوات عليها، وفي حالة مشابهة يمكن عطفا على ما تقدم لقائد ما تشكيل هيئة عسكرية يفرض بها الهيمنة السياسية، وكأن الأمر يتعلق بإنشاء ارستقراطية اقتطاعة قد تمارس النهب والسطو، هذا لا يشكّل المملكة الطبيعية، لأن هذه الأخيرة في الظروف المقبولة والطبيعية تنشأ عبر إمارة حربية كاريزمية تتحول إلى مؤسسة

(1) Ibid., 5.
(2) Max Weber, Op.cit., 17.

دائمة مزودة بجهاز هيمنة موجه إلى تطويع وتدجين من هم تحت سلطتها، خاصة في المناطق التي تقع تحت الاحتلال.[1]

وفي آخر كتابات ماكس فيبر، يرى وأن الكاريزما التي يرافقها شيء من الأخلاق تكون عملية أكثر وذات فعالية لخدمة الصالح العام بدلا من الأنظمة البيروقراطية التقليدية. إذا كان هذا تفسير الكاريزما وفق رؤية ماكس فيبر وكيفية تحولها من سياقها الاجتماعي إلى سياق سياسي يصنع الممالك والدولة والإمبراطوريات، فكيف يمكن أن تكون الكاريزما في راهن الوقت وقادمه؟

يرى أستاذ العلوم السياسية السابق بجامعة باريس ريتشارد بيراها "Richard Biraha" أن الكاريزما في القرن الحادي والعشرين تتطلب توليفة ذكاء تتكون من ثلاث مكونات هي الذكاء العلائقي والذكاء الموضوعي الظرفي والذكاء الانفعالي[2] ، بالنسبة للذكاء العلائقي ودوره في وصنع الكاريزما هي حالة ذهنية تسمح بقراءة أفكار ومشاعر الآخرين، وذلك ما يسمح برفع مستوى الكفاءة في وضعيات التفاعل الاجتماعي، ويبدو أن ذلك في غاية الأهمية بالنسبة للقائد أينما كان منصبه ومهامه وخاصة بالنسبة للقائد السياسي.

أما بالنسبة للذكاء الظرفي، هو علامة مسجلة صينية كما هو الشأن بالنسبة لفلسفة البراغماتية عند الأمريكيين، قد يتعرض القادة إلى حالات وضعيات غير منتظرة وغير مألوفة، فالصينيون استطاعوا عبر القرون تطوير فكر استراتيجي وممارسته لمواجهة بعض الأوضاع والحالات غير المنتظرة وتحويلها لمصلحتهم، وهذا النوع من الذكاء يقوم على الدهاء والتكيف واقتناص الفرص وقلب الأوضاع، فالتجارب والمواقف الحرجة من تصنع القائد الكاريزماتي.[3]

أما مكوّن الذكاء الانفعالي فهو عبارة عن توليفة متناغمة من الحركة والمثابرة والتعبير الاجتماعي للانفعالات والعاطفة والإدراك ... يقوم هذا الذكاء على الثقة بالنفس والتحكم بها والوعي الاجتماعي وإدارة العلاقات في جميع أشكالها.[4]

---

(1) Ibid.,18.

(2) Richard Beraha, « Médiation, Qu'est Ce Que Le Charisme Au 21°Siècle, » Interview de l'auteur par Frédéric Albert, institut © Richard Beraha / Richard@Rbmediation.Fr

(3) Ibid.

(4) Ibid.

2. **الشخص الموهوب/الأسطورة:** تُوصف الأسطورة على أنها ميتافيزيقية السرد وانطولوجيا الدلالة،[1] لكّون مضامين التصور والاعتقاد والخطاب فيها مناوئ للواقع والمنطق والطبيعة، على اعتبار أن العقل الحديث وضعي وامبريقي، ابستومولوجيا يرفض كل المعطيات التي تجانب قوانين الواقع الموضوعي، فالأسطورة كبعد سردي ميتافيزيقي لا ترقى إلى المكوّن المعرفي القابل للقياس، كونها مفارقة لمخرجات الممارسات البشرية الواقعية، وعليه لماذا يوصف الكثير من القادة السياسيين والاستراتيجيين بالشخصيات الأسطورية؟

الدلالة الأنطولوجية للأسطورة تجد لها مجالا وتداولا في الظواهر المثالية، فهي تُرفع في تجارب الأمم التاريخية مكتسية بالتصورات الميتافيزيقية والميتا–تاريخية التي لا تعدو إلا أن تكون أوهاما بتعبير ليفي شتراوس[2]، فالأمر مرهون بالتميّز والفرادة التي قد تحوزها شخصيات قليلة في القيادة والسياسة، ولغياب مصوغّات القبول الفكري لمفهوم الأسطورة في عصرنا للاعتبارات العلمية والابستومولوجية، كان كل فعل يوصف بفوق الطبيعي ينعت بالأسطورة والموهبة، هذه الموهبة/الأسطورة التي تساهم في صقلها وتهذيبها عوامل شتى.

لا شك أن للبيئة الذاتية "الخصائص الشخصية الجسمانية والعقلية والنفسية" للقائد "الشخص الموهوب أو الأسطورة" دورا أساسيا في مكوّنات الشخصية السياسية القائدة، فهي لبنات بناء لشخص وُهب مميزات القدرة على تعبئة وتجنيد الأتباع والأنصار دون إكراه[3]، إن خصائص كالذكاء وقوة الشخصية والإرادة القوية، تأتي في قمة مؤهلات القائد السياسي الموهوب والمؤثر بقراراته وأعماله العقلانية، وقد تساهم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة في تفعيل الخواص التي انفرد بها القائد السياسي من خلال إقناعه لأتباعه بقدرته على تجاوز الصعاب والعقبات المختلفة، وكذا إدراك الأنصار والأتباع انه

(1) موسى محمد آل طورش، **القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها** (دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر،2011)، 16.

(2) ثامر عباس، **تقديس الزعامة، دراسة في ظاهرة الكاريزما السياسية** (بغداد: دار ومكتبة عدنان،2015)، 27.

(3) موسى محمد آل طورش، مرجع سابق، 16.

الأقدر على ذلك، وتسليمه شؤونهم لما ينفرد به من قوة ومكانة ورؤية خاصة وشجاعة وذكاء.[1]

قد تجمع الشخصية الموهوبة بين البيئتين الذاتية والمحيطة، واستثمار مكوناتها في صنع التميّز والتفوق الذي يُحوّل عند اللحظة والظرف المناسبين إلى مخرجات بطولية، كبناء دولة أو إمبراطورية أو الانتصار في الحروب... بطرق وأساليب غير تقليدية تحرز النجاح والتفوق، عند هذه النقطة تسمو نظرة الأتباع والأنصار نحو القائد الموهوب عن الطبيعي والمألوف لحد التقديس، وإرجاع إليه كل ما هو فوق طبيعي تمجيدا وتصويرا لهذه الشخصية الملهمة عالية الحس والذكاء والدهاء.

في هذا الشأن تحتفظ بعض الأمم بأسماء أسطورية صنعت أمجادها وانتصاراتها، كالملك قورش والقائد القرطاجي حنبعل والاسكندر المقدوني[2] وجنكيزخان، وفي الزمن القريب نذكر أدولف هتلر، شارل ديغول، وينستون تشرشل، نيلسون مانديلا...ودون جدال يتفوق على كل هؤلاء قديمهم وحديثهم الرسول الأعظم محمد "ص".

يمكن الاستئناس بأحدهم "حنبعل مثلا" يُوصف من طرف خصومه بالقائد الموهوب الذي تجلى عبره الذكاء البشري في أبهى لُمعه، فهو القائل في إطار صراعه مع الإمبراطورية الرومانية " **سوف نجد حلا أو سنصنع حلا**" فلم يجرؤ أي قائد سياسي أو عسكري على تهديد جدي للإمبراطورية الرومانية وهي في أوج عزها ومجدها سوى حنبعل، ويقّر المؤرخ الايطالي جوفاني بريزي ان مكوّنات الموهبة والفرادة عند حنبعل كانت كالآتي؛[3]

- التنشئة الأسرية ودور والده هملكار في تربيته النفسية والتعليمية التي صقلت شخصية الابن وهذبتها معرفيا؛
- الثقافة الواسعة وإتقان لغات جل شعوب البحر المتوسط آنذاك؛
- التكوين الديني المرفق بلمسة عقلانية؛

(1) نفس المرجع، 31.

(2) عز الدين عناية، "**أنا حنبعل...يوميات قائد" للكاتب الايطالي جوفاني بريزي يعيد الاعتبار للقائد القرطاجي الفذ**(روما: منشورات لاتيرسا.2019)، 339.

(3) نفس المرجع.

- استراتيجي بارع لا يكتفي بالتخطيط، بل يقرأ ما وراء الوقائع.

إذا يمكن من خلال هذه المكونات الرئيسة في صناعة الشخصية الموهوبة الإقرار بأن الكاريزما وحدها لا تكفي في الكثير من الأحيان، وقد تكون إضافة ايجابية للشخصية الموهوبة.

3. المتغير القيمي في شخص القائد:

إن تجارب الأمم قديما وحديثا تكشف عن دور المتغير القيمي والمتغير الديني في صقل شخصية الفرد القائد، في التجارب السياسية لبناء الدول وتشييّد الإمبراطوريات وفي الحروب وصنع الأمجاد، إلى جانب الخصائص والمكونات الأخرى التي تصنع شخصية القائد السياسية، خاصة أن المتغيّر القيمي مكوّن في غاية الأهمية، قد لا تخلو منه تركيبة شخصية أي قائد ولو بدرجات متفاوتة، لما لهذا المتغيّر من سمو في المنظومة القيمية والدينية والأيديولوجية لكل أمة.

بالعودة إلى بعض التجارب، تأتي التجربة الصينية التي تقوم على المنظومة القيمية والدينية لكنفشيوس، فالتزام القائد في الصين القديمة والى وقت ليس بالبعيد بهذه القيم لأمر جلل وقمة الرقي الفلسفي لدى القائد، لا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للحضارة اليونانية سيمّا في دولة المدينة لأثينا التي كانت تقوم على المقاربة المثالية "القانون والأخلاق" وفلسفة انتقائية لاختيار القادة.[1]

لاشك أيضا أن الديانات السماوية بتعاليمها ورسالاتها كوّنت المضامين السياسية والفلسفية في الحكم والقيادة للأنبياء بالدرجة الأولى ثم لمن خلفهم، حيث كان التراث الديني برسالته وتعاليمه مادة تصنع التميّز لمن يحوزها خاصة للخلفاء والملوك... فالرسالات السماوية تستوجب الإتباع والامتثال الطوعي، وبالتالي الخضوع والولاء لمن يمثلها في عالم الشهادة.

(1) عمر عبيد حسنة، "التأصيل النظري لمفهوم القيادة،" المكتبة الإسلامية، إسلام ويب، أطلع عليه يوم:2019/12/18 متوفر على الرابط: islamweb.net/new library/display-umma php ?

قد يكون العامل القيمي والديني مكوّنا أصليا في شخص القائد ويكون بذلك صانعا لشخصه أو جزء منه، وقد يكون هذا العامل دافعا لإكتمال الشخص السياسي القائد لإفتكاك الولاء والامتثال، ويمكن أن ينطبق ذلك جليّا على الكثير من خلفاء وملوك الدولة الإسلامية عبر العصور، فقد تكون قوة التجنيد والتعبئة عبر المتغير القيمي أقوى بكثير من المتغيرات الأخرى، " تنظيم الدولة/داعش" وقد لا يختلف الأمر كثيرا لدى رجال الدين المسيحيين خاصة في العصر الوسيط، كما لا يمكن الاستثناء إلا قليلا لبعض القادة في العصر الحديث والمعاصر بتبنيهم للمتغير القيمي والديني ولو تكلفا أمثال نابليون، هتلر،ولسون، تيودور هرتزل، بوش الابن... فالقائد السياسي المستند إلى منظومة قيمية دينية قد يكون ذلك متأصلا فيه تنشئة وتكوينا، وقد يكون ذلك تصنعا وتكلفا، وفي الحالتين تصنع له التميّز والتفرد والقدرة على التعبئة والتجنيد للنخبة والحشود الجماهيرية.

المطلب الثاني: الفاعل العقلاني/الجانب الإدراكي ودوره في صنع الإمبراطورية

يمكن اعتبار الإدراك السياسي للقادة السياسيين والقادة الاستراتيجيين هو ذلك التميّز الذي يمكنهم من تحديد نوعية وقيمة المصالح والمكاسب القومية التي تستدعي الدفاع عنها لتحقيقها، باستخدام مقدرات القوة المتوفرة لدى الأمة، وقد يكون في مقدمتها القوة العسكرية إذا تعرض امن الدولة إلى الانكشاف أو مصالحها الإستراتيجية للخطر أو العمل على تحقيق هاتين القيمتين.

يتحرّى القائد السياسي كفاعل عقلاني في اتخاذ القرار تقديرا موضوعيا للواقع على جلّ المستويات الداخلية والإقليمية والعالمية، للتمكّن من التقدير الدقيق للمصلحة الوطنية، وقد يحدث العكس عندما يقرأ الواقع قراءة خاطئة من خلال مؤشراته، أو من خلال المبالغة أو الاستهانة في التقدير من طرف متخذ القرار.

في هذا الشأن يجمع الكثير من الباحثين في العلوم السياسية، على أن إدراك القادة السياسيين في قراءتهم لواقع البيئة الدولية يشكّل المضمون الرئيس الذي يرتكز عليه القائد السياسي في اتخاذ القرار، هذا الأخير يخضع بالأساس إلى معطيات البيئة الداخلية والبيئة الدولية والتوازنات الإستراتيجية، ويستدلون على ذلك بظروف اتخاذ القرار من طرف قادة

الدول الأطراف في الحرب العالمية الأولى والثانية، وقرار السوفييت لنشر الصواريخ في كوبا، وقرار صدام حسين في غزو الكويت..[1]

ففي أدبيات السياسة الخارجية لا يمكن قراءة الأحداث والوقائع المختلفة التي تطرأ على المسرح الدولي وتحليلها كأحداث مستقلة، وإنما يجب إعادة بنائها من حيث خصائصها ومكوناتها الملائمة بالعودة إلى القرار المتخذ بشأنها، والى سياسة الدولة، وهذا من منظور عقلاني يعني قراءة وتحليل لجملة من الأهداف في سياق معين[2]، وعليه كيف يُؤثر القائد السياسي والعسكري كفاعل عقلاني في بناء الإمبراطورية؟

ساد مفهوم القيادة ولوقت طويل مرتكزا على رؤية المجتمع المؤسسة على هيمنة النخب على الحشود مستعملين في ذلك شتى الوسائل من تهديدات وإغراء ومكر ومكافآت. هي تقاليد سياسية سادت كثيرا منذ نشأة التجمعات الإنسانية الأولى، وازدادت وتوسعت بتوسع التطور السياسي والاجتماعي لهذه المجتمعات البشرية وصعود مفاهيم القوة والأمن والغزو والتوسع والإمبراطورية، الأكيد أن هذا النمط السياسي في القيادة قد عرف الكثير من النقد والتطور عبر العصور، فالقوة وحدها غير كافية لصنع قائد سياسي عقلاني ما لم تُدعم هذه القوة وتُحد بمعايير وقواعد قانونية، أي إحاطة إمكانيات القوة المكتسبة بمقاربة قانونية مؤسساتية. [3]

تعود أولى الاهتمامات الفلسفية الخاصة بالقيادة ومواصفات القائد إلى الفلاسفة اليونانيين الذي يرون وأن الكاريزما شيء فطري في الإنسان، إذ يرى أفلاطون أن القيادة تكون لأشخاص متفوقين عن غيرهم، ويتميزون عنهم بفضائلهم وخصائصهم الفكرية وكفاءتهم الاجتماعية والتي يملكونها منذ ولادتهم. ولا يختلف عنه هيرقليس كثيرا عندما يوصف القائد ويقارنه بالحشود الشعبية، أن قوة وقيمة القائد تساوي عشرة آلاف شخص من العوام، ويرى سقراط أن القلة القليلة من الأشخاص يملكون الرؤية السديدة والموهبة الجسمانية والعقلية المطلوبة للقائد، أما سقراط فيرى وأن القائد يجب أن يتوفر فيه تناغم لمجموعة من

---

(1) Allison, Graham T., and Philip D. Zelikowv. "L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel." *Cultures & Conflits* 36 (2000).

(2) Ibid., 4.

(3) Sawicki, Frédéric. "Leadership politique : un concept à remettre sur le métier?." *Le leadership politique et le territoire. Les cadres d'analyse en débat, Presses Universitaires de Rennes (coll. Res Publica), Rennes* (2003): 71-88.

المميزات كسرعة التعلم والفهم والذاكرة القوية والعقل المتفتح وقوام جسماني وسجل من النجاحات المبهرة[1].

هذه المقاربات الوصفية لشخصية القائد دون شك عرفت الكثير من المراجعة والتطور خاصة في فترات الأزمات السياسية الاقتصادية والاجتماعية،التي تستلزم قرارات القائد العقلاني، فهي الأوضاع التي يلجأ فيها العامة(أفراد المجتمع) إلى القائد الملهم الذي يرون فيه المخلص[2]. في هذا الشأن نستعرض بعض التجارب التاريخية لبعض من القادة كالاسكندر المقدوني ونابليون بونابرت.

1.الاسكندر المقدوني:

ربما لا يمكن تصوّر العالم الإغريقي الهليني من دون شخصية الاسكندر الثالث الملقب بالمقدوني، الذي ينحدر من الأسرة الأرغية بمقدونيا، هذه الأخيرة يصفها الطبيب ابقراط في القرن الخامس قبل الميلاد، بالأرض ذات الخصائص الطبيعية المميّزة التي تؤثر على صحة الفرد من خلال بيئتها وطريقة الحياة فيها، ويرى أنها تختلف ايجابيا عن البيئة الأوربية والبيئة الأسيوية على السواء، أي أخذت من ايجابيات البيئتين وأثرت بذلك مباشرة على سكانها ومنهم الاسكندر الأكبر، الذي شكّلته هذه البيئة الطبيعية في حضن أسرته الأرغية الحاكمة، التي اهتمت بتنشئته وتعليمه وصقل مواهبه على يد معلمه أرسطو.[3]

لفت الاسكندر الأكبر الأنظار إليه على مر التاريخ وفي زمانه، من خلال انجازاته التي ترتقي إلى وصف فوق الطبيعي وفوق العادي، من خلال كتابات المؤرخين عن سيرته وحياته السياسية والعسكرية رغم قصرها، تأثر به واعترف له اكبر القادة العسكريين كالإمبراطور الروماني تراجان ونابليون بونابرت الذي كتب فيه" غزا الاسكندر ثلاثمائة ألف فارسي بعشرين ألف مقدوني، وقد حقق نجاحا مشهودا في مساع جريئة" ويقّر المؤرخ "إف إيه رايت"

(1) Signorello, Rosario. "La voix charismatique : aspects psychologiques et caractéristiques acoustiques." PhD diss., Grenoble, 2014, 35.

(2) Ibid., 36.

(3) كارول جي توماس، **عالم الاسكندر الأكبر**، تر، خالد غريب علي (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي.أي.سي، 2017)، 30-32.

أن الاسكندر يستحق الريادة في منافسته لقادة تاريخيين كبار أمثال يوليوس قيصر وكارل الكبير ونابليون[1].

اجتمع في الاسكندر الأكبر من الصفات والمميزات ما لم يكن لغيره من القوام والهيئة والبراعة والرياضة والجرأة والمبارزة والفروسية، حتى توسّم فيه والده فيليب المقدوني انه على تأهيل عال ليكوّن إمبراطورية كبيرة بقوله:

> "أي بني، مقدونيا لا تتسع لك، فأبحث لنفسك عن إمبراطورية أوسع منها وأجدر بك"[2].

جمع بين السياسة والحرب والإدارة والعلوم العقلية، مما أتاح له تعبئة كل الموارد المادية والبشرية التي ورثها عن والده في بناء جيش قوي ذي قدرات عالية الطموح، الأمر الذي خدمه كثيرا وجعله يتخذ قرارات ويقبل على مهام لم يجرؤ عليها غيره ممن حكموا البلاد، وحّد المدن والدويلات اليونانية سريعا ووضع حدا للتوسع الفارسي الأخميني، عبر منظومة عسكرية تميّزت بالتفوق على نظيراتها في ذلك الزمن، عالية التدريب والتنظيم والتجهيز الجيد للجيش رغم قلة عدده مقارنة بخصومه، واستحدث هياكل وتجهيزات عسكرية كفيلة بالإبقاء على جهوزية عالية، وخُطط وفنيات حربية تنأى بقواته عن الخسارة والهزيمة.

كان ينصّب أنظمة حكم وإدارة مستمدة من طبيعة الأنظمة الديمقراطية اليونانية في كل مدينة يسيطر عليها في إطار التوسع، وبذلك كان كل تمدد جغرافي وسياسي يسهم في امتداد الإمبراطورية وزيادة تدفقات البناء الإمبراطوري للاسكندر، من مقاتلين وفلاحين وأوعية إنتاجية وضريبية، وهكذا استطاع أن يقلص التواجد الفارسي في العالم القديم شيئا فشيئا، لكن بلوغه بابل عاصمة الأخمينيين والاستيلاء عليها، كانت نقطة التحوّل الجوهرية في تعبيد طرق الزحف نحو إيران وأفغانستان والهند، لتبلغ إمبراطوريته أوجها. الأكيد، انه لم يكن من اليسير على القائد الشاب وفي سنوات قليلة أن يصنع هذا المجد الإمبراطوري

---

(1) نفس المرجع، 30.

(2) قيس حاتم هاني الجنابي، "الاسكندر المقدوني ومشروعه العالمي في بابل،" **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، العدد 1، المجلد 05، (2015)، 210.

بترسانة عسكرية قليلة قياسا بترسانات خصومه الضخمة لولا عبقريته وتفوقه الاستراتيجي والعسكري.

2. نابليون بونابرت:

شكّل نابليون بونابرت الاستثناء في القادة العسكريين والسياسين والاستراتيجيين في أوربا، وشكّلت حروبه وتوسعاته التميز عما كان مألوفا في طبيعة الحروب والصراعات السياسية والدينية في أوربا، لم تكن استراتيجيات الملوك قبل نابليون في أوربا أكثر من التوسع الجغرافي، – تعتبر الأرض مصدر الثروة– لزيادة الأوعية الضريبية والإنتاجية، أو إدارة الحروب لأغراض دينية، ولاستثناءات قليلة كانت الحرب تدار لأغراض سياسية محدودة، إلى أن جاءت الثورة الفرنسية وصعود مفاهيم جديدة لطبيعة السلطة وقوتها ومصادرها.[1]

كان لطبيعة نظام الحكم الجديد – الجمهوري– في فرنسا تأثيرا كثيرا على عروش أوربا التي لم تكن ترى في هذا النظام الجديد سوى تهديدا صريحا لتقويض العروش الملكية والأميرية في أوربا، وما كان من أفق سوى التحالف للتربص بهذا النظام وجيشه، أي لا بد من القضاء على الثورة الفرنسية وروادها، وبالفعل حدثت صولات وجولات بين الجيش النمساوي البروسي المتحالف وجيش الثورة الفرنسية الذي تلقى هزائم متعددة نتيجة للتفوق الاستراتيجي للمتربصين به.

سجّل صعود نابليون بونابرت إلى سدّة الحكم في فرنسا انقلابا في المعادلة وحقق انتصارات باهرة وسريعة عل خصوم فرنسا، معتمدا في ذلك استراتيجيات حرب دقيقة، كاشفا عن قيادة عسكرية عبقرية، رفعت سريعا من كاريزميته وأسهمه السياسة وحلقت عاليا بطموحاته السياسية والإستراتيجية،[2]وازدادت قبولا من طرف الشعب الفرنسي كلما ازدادت انتصاراته وتوسعاته، إلى أن نصب نفسه إمبراطورا على فرنسا سنة 1804م، كان يعتنق

(1) جون ستون، **الإستراتيجية العسكرية: سياسية وأسلوب الحرب**، تر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، 33.

(2) نفس المرجع، 38.

طموحات ويدرك بكل ثقة بلوغها وانجازها، والأكيد أن هذا ما جعل عينه على أوربا وأكثر من أوربا.

يقول عنه سكرتيره الخاص:

"كان دائما يعتبر الحرب والغزو أنبل مُعين لا ينضب للمجد الذي كان محورا ثابتا لرغباته، فقد ثار على فكرة الاسترخاء في باريس في حين أن أكاليل الغار تنتظره في المناطق البعيدة، وكان خياله سباقا لحفر اسمه على الآثار العظيمة التي تحمل من دون بقية الإبداعات البشرية سمة الخلود." (1)

يوصف أنه الممتدّح لنفسه، المتمتع بالثقة المفرطة بالذات المرفقة بالتفاؤل والاقتناع، بأن كل الصعاب ستذلل، وعلى درجة عالية من اليقين لا يستسلم للضغوط، سمى نفسه النار المقدسة، وهو القائل:

"قل من يقدر على تصور القوة المعنوية الهائلة المطلوبة لإطلاق إحدى تلك المعارك التي تحسم مصير الجيوش والبلدان والعروش." (2)

بحلول سنة 1807م، بلغ نابليون ذروة قوته السياسية ومجده الإمبراطوري، باتت تدين له أوربا باستثناء بريطانيا من المحيط الأطلسي إلى الحدود الروسية، فطريقة نابليون في فرض السلام على خصومه كانت مذلة ومهينة، وما كان التماسك الإمبراطوري لنابليون ليكون لو لا ما كان يتمتع به من قوة، فهو مدرك لذلك تماما ومقتنع أن بقاء إمبراطوريته وسيطرته مرهون ببقاء متلازمة القوة والرهبة.

كان نابليون استراتيجيا محنكا صانعا لاستراتيجياته في الحرب وفنونها، لم يقلد سابقيه، ويبدو أن الإمبراطورية سيكتب لها البقاء ببقاء نابليون وقوته العسكرية، في هذا الشأن نسب كلام لجوزيف ستالين يقول فيه لنائب وزيره للحربية:

"لا نملك مخزونا من أمثال هندبورغ" لكن لا بد من السماح باستثناء لحالة نابليون، فهو الذي خلق نظام القيادة الذي عمل من خلاله أكثر

(1) نفس المرجع، 39.

(2) مارتن فان كريفليد، **القائد في الحرب**، تر، بوزيد صايغ(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989)، 78.

من أي شخص بين سابقيه أو خلفائه، فكان ذلك النظام مصمما على المقاس[...] كي يلائم مقاييسه هو، ويرجّح أن أحدا غيره ما كان سيقدر على تشغيل ذلك النظام، لكن من المؤكد أن غيابه كان سيؤدي إلى انهيار النظام." [1]

وعليه تُحدث صور الكاريزما والأسطورة ومنظومة القيم في شخص القائد سموا إدراكيا في اتخاذ القرارات العقلانية في مواقف خاصة ومعقدة، بما يتناسب والمقدرات الكائنة والمتوقعة لنقل واقع الكيان السياسي والاجتماعي إلى مستوى السياق الإمبراطوري.

---

[1] المرجع السابق، 78.

المبحث الثالث:

عامل القوة وأثره في البناء الإمبراطوري: النظرية والتطبيق

يقول ثوسيديدس أن الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، لكن الضعفاء يعانون مما يجب أن يعانوا منه،[1]قيل ذلك في قوى غير قانعة صنعت مشهد سياق دولي ميّز العالم القديم في البحر المتوسط وفي غيره فيما بعد، مشهد يقوم على القوة كأداة للردع والهيمنة والأمن ودرأ الخوف. فالكثير من المواجهات في الحروب وعلى مدى قرون عديدة تكاد تكون صفرية، ترجمة لواقعية العلاقات بين الدول المبنية على منطق القوة التي تقوم على الشق ذي الطبيعة الصلبة واليسير جدا من قيم القوة الناعمة، لذا كانت الحروب مدمرة واقصائية، ويكاد يكون من غير المنطقي وفق هذا المفهوم أن تتعايش إمبراطوريتين على جغرافيا متصلة، هكذا كان التقليد في التفكير فيما يخص علاقات الدول ببعضها "صراع قوى من أجل القوة"، وهي المعاني الملمة بمعاني الواقعية في جلّ مراحلها التفسيرية للصراع على القمة والريادة في بيئة دولية فوضوية.

لكن في تحوّل القوة وتطور مفهومها في القرون الأخيرة، كشف عن انتقال في المفهوم والمضمون، ليزاوج بين مقومات قوة الدولة، وكان ذلك قد رافق التطور السياسي والاجتماعي ومفهوم الدولة، التي لم تعد قدرات قوتها تكتفي بالمكون الصلب فيها فحسب، تماشيا مع التطور الحاصل في العلاقات بين الدول ومستويات التعقيد التي بلغتها، حتى أصبحت دول بأحجام إمبراطورية تقدم مكونات ومضامين قيمية وحضارية كأدوات وآليات قوة، قادرة على التغيير والجذب عبرها وإنجاح سياساتها واستراتيجياتها، لأن استدامة الحضور القوي على المشهد الدولي حاضرا ومستقبلا لا تصنعه القوة العسكرية وحدها، وفي هذا يقول جوزيف. س.ناي":

> "من المهم أن نتذكر أن القوة القسرية التي أنتجتها الموارد العسكرية، يصحبها عادة درجة معينة من القوة الناعمة."[2]

---

(1) جوزيف.س.ناي، **مستقبل القوة**، تر: أحمد عبد الحميد نافع (القاهرة: المركز القومي للترجمة ،2015)، 48.

(2) نفس المرجع، 49.

المطلب الأول: الطروحات الواقعية في تفسير دور القوة في البناء الإمبراطوري

ظهرت المقاربة الواقعية التقليدية في سياق جوسياسي مميز، انفردت به منطقة شرق المتوسط، البيئة الأولى لنشأة الحضارات وانبعاث الكثير من الأنشطة الإنسانية الأولى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعّل أبرز ما يميّز هذا الحراك الاجتماعي والسياسي، التجارب الهلينية في بناء أنظمتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بداية من الألف الأولى قبل الميلاد، الفترة التي ظهرت فيها دولة المدينة الهلينية كأثينا واسبرطة وطيبة وكورنثة وميغارا وأرغوس ودلفي...

لكن الأكثر شهرة من كل هؤلاء كانت أثينا واسبرطة، وهما الدولتان المدينتان الصانعتان لمعظم الأحداث في الحضارة الهلينية. بالنسبة لأثينا، تميّزت بنظمها القيمية والأخلاقية في تنظيم المجتمع والاقتصاد والبحث عن أنجع النظم السياسية لحكم الشعب بطريقة ديمقراطية لنشر العدل والفضيلة والمساواة، بالمقابل بُنيت جارتها اسبرطة على عقيدة عسكرية صارمة، إلى جانب مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية لإدارة شؤون مواطنيها، ولما كانت الحرب سجالا بين هذه الدول المدن، انهزمت أثينا في حرب البولبونيز أمام اسبرطة التي تختلف عنها في منظوماتها الفكرية والحضارية، ومن ثمة كانت هذه الهزيمة منعرجا حاسما بالنسبة للأثينيين في البحث عن أسباب الانتكاسة.

إذن شكلت هذه الأحداث الإرهاصات الأولى لمفكري أثينا وعلى رأسهم ثوسيديديس(460– 395) ق.م صاحب كتاب الحرب البولبونيزية دافعا للبحث في أسباب الهزيمة، ويعتبر كتابه محاولة كلاسيكية تبحث في أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة[1].

من بين ما توصل إليه ثوسيديدس، هو الخوف المتبادل للإخلال بميزان القوة بين الدول المدن الهلينية وخاصة بين أثينا واسبرطة[2]، فحراك التحالف بين المدن اليونانية وشعوب الجزر الصغيرة كان مراقبا من طرف أثينا واسبرطة، إذن هناك متلازمة الخوف

(1) Herfried Munkler, Op.cit., 14.

(2) أنور محمد فرح، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، 174.

والحرب، فزيادة إجراءات الأمن من طرف تفسّر بانتقاص وتهديد لأمن الآخر"معضلة الأمن"، وفي غياب سلطة أعلى تنظم ذلك (الطبيعة الفوضوية للعلاقات بين الدول) [1].

في قراءة لكتاب الحرب البيلوبونيرية يرى كل من روبرت كجليين وروبرت كيوهين أن السياسة الدولية والفرضيات الأساسية للطرح الواقعي ما تزال تميّز السياسة الدولية، فالدول من منظور عقلاني ما تزال تبحث عن القوة لحماية مصالحها من مفهوم هذه القوة.[2] كما تضمن كتاب حرب البيلوبونيز الحوار الشهير الذي دار بين ممثلي أثينا وميلوس، لحث ممثلي وسكان جزيرة ميلوس على الانضمام إلى أثينا، وكانت مفردات الخطاب والحوار تكرّس الحقيقة الواقعية للعلاقات بين المدن الهلينية، فالواقع كان يظهر مدى مصلحة أثينا الواقعية في ضم الجزيرة إنهاء لحيادها، ومن جهة أخرى كان من مصلحة جزيرة ميلوس أن تتجنب الحرب من أثينا في حالة الرفض، فبشيء من العقلانية تتجنب ميلوس الضعيفة الحرب والمأساة وتنظم إلى أثينا وتحافظ على وجودها وقيمها[3] .

إن ما كان يُرى عدلا لخدمة مصلحة القوي، أن لا تُناقش مسائل القوة بين أطراف غير متكافئة، إن الأقوياء ينتزعون ما في وسعهم والضعفاء يذعون،لأن الموقف الحيادي في مثل هذه الحالة كجزيرة ميلوس، قد يكون موجودا في إطار فيما بين دول ذات سيادة، ولا يكون الأمر سليما بالنسبة للإمبراطورية، فهي إن فعلت ذلك قد تخسر مكانتها من حيث هي إمبراطورية، وعليه فالإمبراطورية مجبرة على التدخل لأن الأمر يتعلق بمصداقيتها بنحو يفوق الإكراه الذي تخضع له الدولة غير الإمبراطورية[4]، يقول الأثينيون:

> "إنه من غير المألوف لواقع التطبيقات العامة للبشرية إذا قبلنا بإمبراطورية وهبت لنا، ولا يمكن رفضها تحت تأثير الخوف والشرف والمصلحة ، لسنا نحن من ساق الأمثلة على أن الضعفاء يجب أن يتحولوا إلى رعايا للأقوياء، والتي أصبحت بمثابة قانون بين البشر ، إلى جانب كل ذلك نحن نؤمن بمكانتنا التي نتمتع بها بين الدول"[5].

---

(1) Nye, Joseph S. *The future of power*. Public Affairs, 2011.

(2) جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**، تر: أحمد أمين ومجدي كامل (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، 25.

(3) أنور محمد فرح، مرجع سابق.178-179.

(4) Herfried Munkler, Op.cit., 14. 130

(5) Ibid., 15.

يستنتج ثوسيديديس أن الطبيعة البشرية ميّالة إلى الشر ليس كاستنتاجات لحرب البيلوبونيز فقط، وإنما لجميع البشر في كل العصور، وهي القناعة التي يصل إليها ميكيافليي وهوبز بعد حوالي ألفي عام، في رؤية الأول كقائد للدولة الوضعية القوية، ورؤية الثاني على أن الحالة الطبيعية للإنسان هي المنافسة والحرب، وأن الإنسان ذئب للإنسان[1]، وأن البشر بطبعهم يجنحون إلى اكتساب قوة لا متناهية، فالتطور التاريخي لمختلف النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبعد كل هذه الحقبة الزمنية الطويلة لم يغيّر الكثير في تصورات الفلاسفة والحكام لدور القوة في الحفاظ على الملك والسلطان وتوسيعه وفرض الإذعان على الآخرين، إذ شكّلت إرهاصات التحوّل الديني والسياسي التي شهدتها أوربا في عصر النهضة سياقا منتّجا للأفكار والنظريات والتي بني معظمها على عامل القوة ومن أمثال هؤلاء مكيافيللي ومارتن لوثر وبودان، ثم في العصر الحديث هوبز وروسو وهيجل وماركس ونشته[2].

كان مفهوم القوة عند الفلاسفة اليونان يتمحور أساسا حول دور القوة في الحكم في دولة المدينة، للحفاظ على السلطة وإقامة العدل من منظورات تتطابق والواقع الاجتماعي والحضاري لدولة المدينة[3]، ولم يرّتق مفهوم القوة لغاية التوسع والانتشار إلا بعد اشتداد الصراع الإغريقي الفارسي بعد توحيد الاسكندر المقدوني لدول المدن الهلينية، وصعود الطموحات الإمبراطورية لوضع حد للتوسع الفارسي وحماية العالم الإغريقي وحضارته من الهمج والبرابرة بتعبير ابن خلدون، بل فتح شهية التوسع على حساب الفضاء ين الجغرافيين للفراعنة والفرس، لما لذلك من احتياطات إنتاجية وضريبية، وبشربة متصورا في ذلك عوامل رئيسة في قوة الإمبراطورية، والذي أراد أن يجعل من مدينة بابل عاصمة له اعتبارا لضرورة جعل العاصمة تتوسط أراضي الإمبراطورية[4]، وهو المراد الذي لم يتم، لتتفكك الإمبراطورية الفتية قصيرة العمر بعد وفاة لاسكندر وتنقسم أقاليمها بين ضباطه وخلفه.

---

(1) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 397-420.

(2) فضل الله محمد إسماعيل، **فلسفة القوة: أصولها وتطوراتها في الفكر السياسي الغربي و آثرها في عالم السياسة** (الإسكندرية: مكتبة سينان للمعرفة، 2002)، 9.

(3) نفس المرجع ، 13.

(4) غابريال مارتينيزغزو، مرجع سابق، 64.

إذا كان هذا التوسع السريع المبني على الحملات العسكرية الشرسة أسلوبا مقدونيا أنهى عصر دولة المدينة لصالح دولة مركزية موحدة ذات تصورات سياسية مشتركة ومنطق حضاري موحد[1]، وبالتالي هل كان بإمكان واقعية الاسكندر إدماج كل هذه الشعوب الخاضعة ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة؟ الأكيد أنها انهارت وانفرطت في غياب السلطة المركزية القوية بوفاة الاسكندر بنفس السرعة التي أُخضعت بها.

وعلى العكس من ذلك، استفاد الرومان من تلك اللحظة التاريخية، حيث ورثت روما تركة الإمبراطورية المقدونية بكامل نظمها، وأعادت تشكيلها وفق منظورات أخرى تستجيب للتصور الواقعي الروماني مستفيدة من أخطاء وهفوات الاسكندر، فكانت التوسعات الإمبراطورية الرومانية تقوم هي الأخرى على قوة عسكرية منظمة ومدربة وجبارة، لكن بوتيرة بطيئة تتيح للقادة الرومان الزمن الكافي للاستيطان وتشكيل وإدماج الشعوب والحضارات الجديدة، وفق النموذج الروماني الذي زاوج بين المرجعية الفكرية اليونانية والمرجعية العملية الإجرائية الرومانية.

أي بقدر ذلك زاوجت روما في حضارتها بين القيم الأخلاقية الحضارية بحسب بوليب وبين التزام الدفاع والحماية، وهو ما جعل الرومان متوجسين وبصورة دائمة من التهديدات التي تأتيهم من تخومهم، أي هؤلاء الهمج والبرابرة الموجودون على حواشي الإمبراطورية، فروما ملتزمة أما بتحضّرهم أو القضاء عليهم، تلك هي المعضلة التي على أساسها كانت روما في حالة توسع دائم[2] خاصة في مرحلة الإمبراطورية، بقدراتها العسكرية وامتداداتها الجغرافية في العالم القديم من الفرات إلى الراين ومن شمال بريطانيا إلى النوبة بمصر، وبلغ تعداد قوتها400.000 جندي.

هذا التوسع المفرط وتعظيم المقدرة العسكرية قد بلغ أوجه وانتهى إلى المستوى الذي لم تعد فيه روما قادرة على الإيفاء بالحاجات الرئيسة للإمبراطورية للإبقاء على قوتها نتيجة ارتفاع النفقات والتكاليف وتناقص الإيرادات الإنتاجية والضريبية، أي رفض جملة أشكال

(1) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 270.

(2) المرجع السابق، 270-271.

التجميع والمركزية الخاصة بالآلية الإمبراطورية، ويقتصر الأفق على وحدة الحياة ويتباين المجال الزراعي والضيعة تباينا صارخا مع شمولية الإمبراطورية كما يقول ابن خلدون.[1]

شهدت القرون الوسطى التي امتدت بما يزيد قليلا عن الألف سنة صعود التيار الديني، سواء المسيحي بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين سنة 395م أو الإسلامي بعد ظهور الرسالة المحمدية بشبه الجزيرة العربية، والتي تميزت بمد ديني إسلامي سريع في آسيا وأفريقيا ثم نحو أوربا بدافع الجهاد ونشر رسالة الدين الجديد، كما شهدت المرحلة حروبا مسيحية "الحروب الصليبية" منظمة طيلة قرنين من الزمن ضد العالم الإسلامي في شرقه ثم في غربه بعد سقوط غرناطة آخر إمارة بني الأحمر بالأندلس.

كان كل من العالمين يسعى للتمدد من جهة والدفاع عن تخومه وفضاءاته من جهة ثانية، وكانت المراهنة الإسلامية جهاد ودعوة واقتناع، وتميزت نظيرتها المسيحية بالوحشية والإفراط في الإبادة والتدمير، إلى أن صعد الأتراك على ساحة الأحداث ليصنعوا إمبراطورية جبارة مترامية الأطراف في ثلاثة قارات، عمرت لأكثر من ستة قرون، البارز أن هذه المرحلة لم تختف فيها النزعة الإمبراطورية كنظام سياسي، لكن في أكثر مراحلها كانت تعتمد على القوة العسكرية وترتدي ثوب الدين.

في عصر النهضة الذي شهدت فيه الموازين الحضارية بداية الاختلال من حيث الإنتاج الحضاري، ببداية خروج أوربا من تخلف ومتناقصات العصر الوسيط إلى النهضة والعصر الحديث، الذي كان ثريا بالتنظير والكتابات والأفكار الفلسفية فيما تعلق بالحكم والمجتمع والاقتصاد، ولإعادة بناء الحياة السياسية والاجتماعية في أوربا بعد التخلص من سلطان الإمبراطورية –الرومانية المقدسة– وتعاليم الكنيسة، صعدت الكثير من الأفكار المشار إليها سابقا لمكيافيللي وبودان وغيرهم، تعتمد القوة مفهوما مركزيا في بناء الملك وحمايته والحفاظ عليه [2]، ولا يجانبهم هوبز كثيرا فيما بعد، عندما يقّر أن العلاقات الطبيعية قائمة أحساسا على المنافسة والريبة أو حب المجد، وأن ذلك يؤدي حتما إلى حالة

(1) غابريل مارتينيز غرو، مرجع سابق، 85.

(2) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، 30.

حرب الجميع ضد الجميع[1]، إذا هي بالأساس جملة من الكتابات والأفكار والنظريات كانت موجهة بالأساس إلى إعادة بناء الدولة الوطنية والقومية في أوربا من خلال استئثار الحكم بالقوة والعنف المشروع وفق عقد اجتماعي.

إذا كان ما تحوزه الدول من القوة هو التعبير النهائي عن القوة وشكل التفوق والإستراتيجية العسكرية منتهى قوة الدولة، كانت تصوّرات ميكيافلي كنبوءة صادقة في نصحه للحكام بإحراز ما يمكن من القوة والاستعداد للحرب والسلام، ثم الحرب والسلام وهكذا دواليك، وكانت بالفعل صورة للعلاقات البينية الأوربية التي رسمتها القوة لما يقارب 450 سنة، ولعلاقات الأوربيين بالشعوب المستهدفة بالغزو في سياق يمكن أن نسميه حمّى السباق الإمبراطوري، ولعّل أبرز ما يعبّر عن ذلك ويصوره، هو النزعة الإمبراطورية النابوليونية.

المطلب الثاني: القوة الصلبة والقوة الناعمة وأثرها في البناء الإمبراطوري

يقول المنظر هانس مورغانتو في كتابه السياسة بين الأمم

> "عندما تتحدث عن القوة أو السلطان... فإننا لا نعني به سلطان الإنسان على الطبيعة أو على وسائل الإنتاج والتوزيع، أو حتى نفسه، فيما يسمى ضبط النفس، ولكننا نعني به سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم."[2]

فالقوة بهذا التصور والمفهوم قد تشمل كل شيء يمكّن الإنسان من بسط سلطته وسيادته على الإنسان مع الحفاظ عليها، ويمكن أن يشمل ذلك كافة العلاقات الاجتماعية كالعنف البدني والسيطرة النفسية والسلوكية، أي كل أشكال سيطرة إنسان على إنسان آخر[3]. ويقصد بالسلطان السياسي علاقة القبول إقناعا أو إكراها، بتهديد أو بدونه، أو بالمزج بينها من الممارس للسلطان على الممارس عليهم .

---

(1) نفس المرجع، 42.

(2) أنور محمد فرج، مرجع سابق، 229.

(3) هانز مورغانتو، **السياسية بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام**،ج.1، تر، خيري حماد(مصر: الدار القومية للطباعة والنشر)، 31.

يثير مفهوم القوة في أدبيات العلوم السياسية كثيرا من الجدل والاختلاف في تحديده وقياسه، لكون طبيعة القوة (صلبة/لينة) تجانب الدقة في قياسها، كونها نسبية وليست مطلقة، ويُعرف ذلك من خلال مقارنتها بقوة الدولة الأخرى، ثم أن هذه القوة لا تستقر على مستو واحد وحالة واحدة، لأنها ببساطة تتغيّر بتغيّر عناصرها، وأخيرا أن هذه القوة لا يتّم التحكم فيها من خلال عامل واحد ولو كان العامل عسكريا[1]، ويمكن تتبع التطورات والتباينات بشأن مفهوم القوة وفق تطور السياقات الحضارية والسياسية للمجتمع البشري، ويمكن الاستشهاد ببعض النماذج من كل مرحلة كالأتي.

1. عند اليونان: يرى أرسطو في كتابه السياسة أن القوة:

> "هي الإمكانات التي تتوفر لبعض أفراد المجتمع السياسي تجعل الآخرين يُقبلون على أفعال لم يكن في نيتهم فعلها من تلقاء أنفسهم، والبرهان على فعالية هذه القوة تمكن من ممارستها، فيرضخ الآخرون لطلب صاحب القوة وينفذون إرادته"[2]

2. عند الأوربيين في العصر الحديث: يرى توماس هوبز أن القوة:

> "هي الوسيلة أو الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح."[3]

ويعرفها ماكس فيبر على أنها احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين، بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال، ويفهم من ذلك نسبية واحتمالية تأثير القوة أولا. كما يعرفها روبرت دال كما يلي:"هي القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك." والقدرة في هذا التعريف غير محددة "القياس" أي ما كم هذه القدرة لتكون فعلا مؤثرة.

أما بالنسبة إلى هانس مورغانتو، فيعرف القوة على أنها" القدرة على السيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم."ويفهم من كل ذلك أن القوة هي امتلاك القدرة التي تفرض الإرادات والخيارات

---

(1) أنور محمد فرج، مرجع سابق، 230.

(2) خالد الحراري، "مفهوم القوة في السياسة الدولية"، **مجلة المستقبل**،7 (2015)، مطابع الأهرام، 14.

(3) نفس المرجع، 14.

على الآخرين لحفظ مصالح أو تحقيق أهداف وغايات تعبيرا عن القوة. أي أنها الغاية والوسيلة في السياسات العالمية.[1] قد تنسحب هذه التعريفات على القوة في مفهومها العام بطبيعتها الصلبة والناعمة لأن كلا القوتين تشّكلان مقدرة تأثير وتغييّر واستجابة للمستهدفين بها.

إن طبيعة القوة العسكرية والاقتصادية أي القوة المادية إجمالا والتي سادت طويلا وشكّلت أهم عنصري القوة قديما وحديثا، وهي المنشودة أساسا للإيفاء بأمن الدولة والحفاظ على سيادتها والبقاء في الحاضر والمستقبل، بل أكثر من ذلك السعي الدؤوب لتطوير وتوسيع وزيادة هذه المقدرات طلبا للتمدد والتوسع والانتشار والإمبراطورية، بعبارة أخرى الربط بين المقدرة والنفوذ.

ساد حديثا مفهوم جديد للقوة يزاوج بين طبيعتين للقوة "القوة الصلبة والقوة الناعمة/اللينة" فالأولى –القوة الصلبة– قديمة المفهوم وتشكّل أولوية القوة للإمبراطورية كما للدولة، ذلك لا يعني أن كل من الدولة والإمبراطورية كانتا لا تحوزان قدرات القوة الناعمة، فالأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل أن طبيعة الحروب والتأثير والنفوذ والسياقات المنتجة لها في التفاعلات البشرية كانت ميّالة للقوة الصلبة والعسكرية على وجه الخصوص. فما هي القوة الناعمة المكملة أصلا للقوة الصلبة وفيما تتمثل وكيف تؤثر؟

يقول جوزيف س. ناي بشأن القوة الناعمة في كتابه القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية:

> "إنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع المال."[2]

يُفهم من ذلك، أن هذه النعومة والليونة تكمن أساسا في قدرة أمة/دولة/ إمبراطورية معينة على التأثير في الأمم الأخرى والتأثير في توجيه خياراتها العامة استنادا إلى جاذبية

---

(1) جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر، وليد عبد الحي(بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،)،61.

(2) جوزيف. س. ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ط.2، تر، محمد توفيق البحيري(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2012)، 12.

منظومتها القيمية الاجتماعية الثقافية والسياسية بدلا من تحصيل ذلك عن طريق الإرغام والتهديد والإنفاق.

فكما للقوة الصلبة قدرة التأثير والتغييّر بالتلويح باستعمالها أو استخدامها الفعلي، يمكن للقوة الناعمة أن تحدث التغييّر في الأنفس والمدركات والسلوكات طواعية أو من خلال اصطفاف القوة الصلبة خلف القوة الناعمة، ففي أوج الحركة الاستعمارية الأوربية في شكليها القديم – التجارة والكشوفات الجغرافية – والحديث – الصناعة ونهب المواد الأولية – كانت توصف على نحو طريف، حيث تُصوّر العملية أنها تتّم باصطفاف التاجر، ثم الجندي ثم القّس، في إشارة إلى الرسالة الأوربية "رسالة الرجل الأبيض" وفي توظيفه لعناصر القوة.

ويرى جوزيف ناي أن القوة الناعمة لأي دولة خاصة الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي يمكن حصرها في ثلاث عناصر أساسية هي[1]:

- الثقافة العامة لتلك الدولة ذات القوة الناعمة ومدى جاذبيتها للآخرين؛
- القيم السياسية ومدى جدية التزام القوة المؤثر بها داخليا وخارجيا في السلم وفي الحرب؛
- السياسة الخارجية المنتهجة ودرجة مشروعيتها ومدى قبولها طواعية من طرف الآخرين.

وبذلك أُعتبر ما سبق في حالة الانجذاب إليه والالتزام به، أنه أصبح يشكّل نمطا يرتبط بالمنظومة القيمة للدولة المؤثرة، ويتسرّب إلى الأمم المستقبلة بأكثر من طريقة، من خلال القبول الطوعي وفق الاتفاقيات التعاونية والدبلوماسية، أو عن طريق وسائل أخرى – تكنولوجية مثلا – عابرة للحدود القومية، وقد يشكّل ذلك نوعا من التبعية الطوعية أو تلويثا لمنظومة القيّم في الدولة المتأثرة، وما قد ينجّر عن ذلك سياسيا وثقافيا واجتماعيا.

كما قد يؤثر الاستعمال المفرط للقوة الصلبة في العلاقات الدولية خاصة إذا كان ذلك يمّس بقيّم إنسانية سامية، فيؤثر بدوره على الشق الناعم لتلك القوة. مثل ما حدث للقيّم الأخلاقية والحضارية لأثينا في حوار ميلوس، عندما كان ممثلو ميلوس يخاطبون ويدعون الضمير الأخلاقي المسؤول في مندوبي أثينا، وما قد ينجّر عن ذلك ولتلك القيّم في حالة

(1) رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**(بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015)، 9.

هجوم أثينا وتدميرها لجزيرة ميلوس، مشهد آخر مشابه يخص نظرة العالم للقيّم الأمريكية بعد اجتياح بغداد والجرائم المرتكبة في حق الشعب العراقي.[1]

هل يمكن للقوة الصلبة المجردة في كسب الحروب الإمبراطورية أن تكون كافية لصناعة السلام؟ وهل يمكن للقوة الناعمة منفصلة أن تصنع السلام وتتجنب الحرب؟

المتمعّن في التاريخ الإنساني يقف على حقيقة إنسانية لظاهرة الحروب، حتى قيل أن هذا التاريخ هو سجل من الحروب والانتصارات.[2] ويمكن القول أنه تاريخ من الحروب تتخلله فترات استراحة استعدادا لمواصلة الحرب. إذ يؤكد الواقعيون أنه الرغبة في الهيمنة، وأن الحروب الإمبراطورية الكبرى كانت تبحث عن الهيمنة والنفوذ وبالتعظيم المتواصل لقدراتها الحربية.

كانت صورة وطبيعة إسبارطة، المدينة اليونانية ذات أيديولوجية عسكرية فذة، قائمة على القوة والقدرات العسكرية مع قليل من القيم السياسية والمجتمعية المرنة، تتعارض وعقيدة دولة مدينة أثينا القائمة على منظومة قيمة مثالية، في حرب البولبونيز انتصرت القوة الإسبرطية الصلبة على القوة المثالية الناعمة الأثينية[3]، كانت نتيجة الحرب التي لم تصنع السلام بين الهلينيّن مؤشرا على التحوّل في الفكر الاستراتيجي الإغريقي الذي ألهم كبار الفلاسفة والسياسيين اليونان، في طبع أفكارهم وصياغة نظرياتهم وفق الواقع الجديد، لتقوم أثينا بمراجعة نظمها القيمية والسياسية والعسكرية، اقتناعا بأن الكثير من النعومة والقليل من الصلابة لم يعد كفيلا بحماية الوجود الأثيني ولا يحقق الطموح الإمبراطوري. لذا توجهت أثينا نحو تغليب الشق الصلب في قوتها.

على الرغم من ذلك كان تداعي إمبراطورية الاسكندر المقدوني بعد وفاته سريعا، على الرغم من بنائها في وقت وجيز معتمدا على قوة عسكرية جبارة وإستراتيجية حرب فذة، كونها لم تحظ بالقبول والجاذبية الكافية لدى شعوب مصر وفارس ومنطقة الهلال الخصيب، علما انه حاول التأسيس لنماذج حكم وإدارة تستأنس بالنموذج الأثيني.

---

(1) جوزيف س. ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة العالمية**، مرجع سابق، 13.

(2) جوزيف س. ناي، **مستقبل القوة**، مرجع سابق، 48.

(3) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 13.

من جهة أخرى، تصنع التجربة الإمبراطورية الرومانية التفرّد، إذ دمجت ومازجت بين عقيدتي إسبارطة وأثينا وخالفت إستراتيجية الاسكندر المقدوني في عملية التوسع والإدماج وإعادة التشكّل والبناء، إلا أنها لمّا بلغت تكاليف ومتطلبات الإمبراطورية الحجم الذي لم تعد الموارد المتاحة قادرة على الإيفاء به، سقطت روما على يد الهمج والبرابرة الذين كانوا على تخومها ولم تستهويهم الجاذبية الرومانية [1]، ويا ليتها سقطت على يد إمبراطورية أخرى.

بالمقابل حدث وأن شكّلت القوة الناعمة الخط الأول في التمكين للتوسع والانتشار كما هو الشأن بالنسبة للفتوحات الإسلامية، حيث شكّلت العقيدة الجديدة قوة في الإقناع والجاذبية، وفعلت في معتنقيها أكثر بكثير منها فعله السيف، ولو كان الأمر عكس ذلك لأرتّد الناس وانقلبوا على أعقابهم بعد مرور الفاتحين، ولعّل ابرز صور ذلك جاذبية الحضارة الإسلامية وكيفية ترويضها للهمج والبرابرة المغول من مدمرين إلى معتنقين للدين والمدافعين عنه والمساهمين في حضارته. كما استطاع الهولنديون والانجليز أن يسيطروا على سكان الهند والكثير من سكان جنوب شرق أسيا بشركة وبضعة آلاف من المقاتلين، فبقليل من القوة الصلبة وبكثير من الدهاء والدبلوماسية تمكنوا من ذلك ولعقود.[2]

إن الأمثلة كثيرة في العصرين الحديث والمعاصر، فالحركة الاستعمارية الأوربية التي أرادت للشعوب الاستعباد بقوة السلاح تحت غطاء المدنية والتبشير ورسالة الرجل الأبيض، حتى وان أثرت في مستعمراتها بشيء من النعومة، لم يكن ذلك في عمومه ناتجا عن الانجذاب المتعلق بالمستعمر بقدر ما كان ذلك لطول مدة الهيمنة، وإلا بماذا يُفسّر طرد هذه الدول الاستعمارية شر طردة.

في أوربا بعد ظهور الدولة القومية والوطنية على إثر سلام ويستفاليا الذي أراد أن يكرّس لصيغة ناعمة في التواصل وفي بنية العلاقات البينية الأوربية،والبحث في حل للنزاعات وإحلال السلام وتشجيع التعاون وتكريس مبدأ السيادة الوطنية والقومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، يقوم على تمجيد السيادة والتعاون والحيلولة دون نشوب حروب، أي أسس لخلفية حرية

(1) جوزيف س. ناي، **مستقبل القوة**، مرجع سابق، 49.

(2) نفس المرجع.

الدولة داخل حدودها السيادية، ممّا فتح المجال للمنافسة على أسباب القوة والتفوق والإخلال بمعادلة توازن القوى في أوربا.

الواقع أن الدولة القومية أصبحت أكثر حرصا على تعظيم قدراتها العسكرية والتي ما إن تعاظمت حتى أيقظت النزعة الإمبراطورية في أكبر الدول الأوربية، وكأن الفكرة الإمبراطورية راسخة لا تريد أن تغادر الوجدان الأوربي. واستمر الحال كذلك في التأرجح بين السلم والحرب إلى غاية الحرب العالمية الأولى والثانية، حينها فقط تفطن الأوربيون أن القوة ليست عسكرية فقط مما أسس لحقبة جديدة من الفكر والتعاون والتكامل.

هل ينسحب الأمر كذلك على الولايات المتحدة كإمبراطورية معاصرة وهي تتقفّى أثار الإمبراطورية الرومانية؟ جاء في كتاب التفرد الأمريكي :المحافظون الجدد والنظام العالمي ما يلي:

> "...إن الأدوات العملية التي مكنت من تحقيق الانتصار... وأن المكونات الأساسية هي توافر القوة الأمريكية والأداء المتفوق للنموذج الأمريكي القائم على السوق الحرة ... كانت السلطة الأخلاقية الأمريكية هي السلاح الأمريكي الأمضى، أن أمريكا هي قوة الخير في العالم ... وهكذا مع أنه لم يكن يمكن الاستغناء عن القوة العسكرية والاقتصادية، لم يكن هناك بديل عن السلطة الأخلاقية لكي يدوم النصر طويلا."[1]

قيل هذا الكلام انتشاء بانهيار الشيوعية وانتصار النموذج الغربي الأمريكي الحر، ويُظهر هذا الكلام بجلاء الإعجاب بالقوة الأمريكية في شقّيها الصلب والناعم وسر تحقيقها للتفوق والنصر على الإمبراطورية السوفيتية، ويشير إلى أن القوة الناعمة الأمريكية كانت الأجدر بالنصر والبقاء، لأربعة عقود من الحرب الباردة لم تتّم فيها مواجهة عسكرية مباشرة بين الإمبراطوريتين، لكن الشق الناعم في القوة الأمريكية كان الأكثر جاذبية وصمودا من نظيره السوفيتي، رغم أن كليهما يمتلك قوة عسكرية جبارة.

---

(1) ستيفان هالبر وجونتان كلارك، **التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي** (بيروت: دار الكتاب العربي 2005)، 7.

في مدينة ديترويت الأمريكية في مؤتمر لرجال الأعمال سنة 1916م خطب الرئيس ولسون "قائلا أن ديمقراطية الأعمال الأمريكية يجب أن تتولى موقع القيادة في العالم، أي الغزو السلمي للعالم، ويقصد بديمقراطية الأعمال المؤسسات المالية والشركات التجارية وضرورة تمددها في العالم كله"[1]. تلك هي نظرة التمدد والانتشار في المفهوم الناعم للقوة الأمريكية، والحقيقة أنه لا يمكن أن يتأتى لها ذلك لولا تلك الترسانة العسكرية كمقدرة تساومية تنتزع الأسواق العالمية وتكتسّح مواقع النفوذ.

تطبق الولايات المتحدة النموذج الروماني في تطبيقات القوة، ففي حروبها تضرب بقوة وتبالغ في القتل والدمار، حتى إذا ما انتهت الحرب لا تجد دبلوماسيتها وقوّتها الناعمة أية عوائق تحول دون بسيط النفوذ النهائي وتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات، لتقوم بعد ذلك بإعادة الترتب والتشكيل وفق أجنداتها ومخططاتها. إن ضخامة القوة العسكرية الأمريكية جعلت مؤشرات الشعور والانتشاء بالتفوق تصنع مدركات التفوق لدى صانع القرار الأمريكي، وفي اللجوء في معظم الأحيان وفي وقت وجيز إلى القوة العسكرية لتشكيل السياقات العالمية بما ينسجم ورؤيتها لمصالحها القومية.[2]

على العكس من ذلك وظّف الانجليز العقلانية في كيفية الاستغلال الأقصى لقواتهم قليلة العدد في حروبهم الاستعمارية بذكاء، ببضعة آلاف من جنود وإحراز الضربة الأولى بقوة، ثم يُفسح المجال لعمل سياسي ودبلوماسي لصناعة واقع سياسي واجتماعي جديد يمكنها من السيطرة المطلقة على البلدان والشعوب المستعمرة.

قد يأخذ القرن الحادي والعشرون شيئا من التميّز عن سابقه من حيث توظيفات القوة الصلبة والناعمة في مواجهة مطردة لقوى ناشئة كثيرة، كمجموعة البريكس والنمور والتنانين في جنوب شرق أسيا. فالفضاءات الإستراتيجية في عالم التكنولوجيا والاقتصاد والمعرفة ... يتسلّل لها النفوذ افتراضيا من جهات ليس بالضرورة أن تكون إمبراطوريات مثقلة بأرمادتها العسكرية ولامعة بمنظوماتها القيمة، لذا ركزت الكثير من كتابات المنظرين في الغرب والولايات على وجه الخصوص بالتركيز على القوة الناعمة والقوة الذكية، ومن

---

(1) رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، مرجع سابق، 26.

(2) نفس المرجع، 32.

أبرزهم جوزيف س ناي القريب من مراكز صناعة القرار، الداعي إلى أن الولايات المتحدة تملك من القوة الناعمة ما يجعلها في كثير من المواقف في غنّى عن القوة العسكرية، وأكثر من هذا دعا إلى تعاون أوربي أمريكي عبر أطلسي لحشد القوى الناعمة بين ضفتي الأطلسي.

> "تشجع القوة الناعمة كلا من الشركاء الأطلسيين على التفكير بعمق بخصوص الموارد المتاحة لهم لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وتحديد أنواع موارد القوة الناعمة المتاحة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا."(1)

يكون بذلك العمل جاريا على طرق دمج ذكية لعناصر القوة وتوظيفات مبتكرة للقوة في السياسة الخارجية. هي دعوات منظرين أمريكيين تقوم على نظرة جديدة في تحوّل مفهوم القوة، ذلك المفهوم الذي وظف من طرف الرئيس السابق براك حسين أوباما لتحقيق الأمن القومي، بحسن توظيف كل أدوات القوة الأمريكية وإظهارها في صورة ألطف وأكثر جاذبية، لتحسين شيء من الصورة المشوّهة لجبروت الولايات المتحدة الإمبراطوري في القرن العشرين.

(1) Ilgen, Thomas L., ed. *Hard power, soft power and the future of transatlantic relations*. Routledge, 2016, 4.

الفصل الثاني

السياقات المنتجة للفكرة الإمبراطورية في العلاقات الدولية

بصورة عامة كانت السياقات الرئيسة لصنع الفكرة والظاهرة الإمبراطورية وصعود الدولة، هي تشكيل ثلاثي القوائم لتوليفة من المنظومة القيمية والحضارية، ثم المنظومة العسكرية الأداة الرئيسة لصنعه من جهة ولتوظيفه لتحقيق التوسع والتمدد، وثالثا المنظومة الاقتصادية، قلما نجد تجربة إمبراطورية قامت على إحدى القوائم بمعزل عن القوائم الأخرى، فان السياق الذي يصنع نكون القيادة تتقدمه إحدى هذه القوائم، ومن دون شك تصنع القوائم التالية الدعم وتكمل بناء قدرات وقوة الإمبراطورية.

لقد أتاحت مضامين المنظومة الحضارية والأيديولوجية والقيمية سياقات جوهرية لبعض القوى الإمبراطورية وصنعت لها الجاذبية والقبول، وقد تتوفر قوى أخرى على المنظومة العسكرية القوية القائمة على فلسفة وعقيدة تُدعم بإمكانيات اقتصادية لتبلغ من التمدد بقدر ما أتيح لها من قدرات بهدف بلوغ مستويات وأحجام الإمبراطورية، عندما يصير ما يصل المركز من الأطراف من أوعية وأرصدة الأرض والسكان والضرائب يوحي بالعظمة ويحدد حدود التفوق، حينها تتحول القوى العسكرية إلى قوة إمبراطورية. ومن جهة ثالثة، هناك نماذج لإمبراطوريات كان للاقتصاد الدور الرئيس في نشأتها وخاصة التجارة في العصر القديم والوسيط وعصر النهضة وهي السياقات الزمنية المقابلة لمراحل تطور الإمبراطورية العليا والوسطى، لكن أثبتت التجارب أن استدامة هذا الانتشار والتمدد لا بد له من مكونات قوة ترافقه وتدعمه.

في حقيقة الآمر، القوائم الثلاثة لسياق الصعود والتمدد والتوسع هي من تصنع القوة وواقعية العلاقات الدولية، ففي شقها الصلب كما الناعم وبأحجام كمية هي من تصنع الصعود والتفوق، وما تزال هذه التوليفة تشكّل الأساس لقيادة الصعود والتفوق بين الأمم والدول، فالسياقات الدولية ومتغيرات النظام الدولي هي من تقدم إحدى هذه القوائم وتؤخر أخرى من دون الاستغناء أو الإقصاء، ولعّل سرعة المراجعة للكثير من النظريات والمقاربات التفسيرية للشأن الدولي، لأحسن برهان على مسايرة ومرافقة هذه السياقات والتحولات، التي أعادت في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين الريادة للسياق الاقتصادي، الذي سما بالعلاقات الدولية نحو مستويات متقدمة جدا من الليبرالية والاعتماد والترابط والتعقيد، وأعطى مفهوما جديدا للقوة والتوسع والتمدد، المعزز بقوة المنظومتين العسكرية والأيديولوجية.

المبحث الأول:

المضامين الحضارية والأيديولوجية للفكر التوسعي الإمبراطوري في العلاقات الدولية

المتمعن في سيرورة تطور حياة الأمم والمجتمعات يدرك بالضرورة أنها محصلة للتدافع والصراع والتفاعل، ومن دون شك أن هذا التطور هو ترجمة لعمليات صنع القيم المضافة من المتاح من المنظومة القيمية والإمكانيات المادية والبشرية، والرقي بها إلى مستوى ما تتطلبه مصالح هذه الأمم، سعيا لامتلاك أسباب القوة ومن ثمة البناء الحضاري والإمبراطوري، ومن اجل ذلك تستنفر القوى الإمبراطورية منظوماتها الحضارية والإيديولوجية والعسكرية للتمكين لمشروع التوسع والتمدد طلبا للمزيد من القوة والأرصدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: التعاقب الحضاري: فكرتا ابن خلدون وارنولد توينبي

يعتبر العلامة محمد بن خلدون من أوائل الفلاسفة المؤرخين الذين ارتقوا بالتاريخ من منهجه القديم القائم على الجمع والسرد للمعلومات، إلى منهجية جديدة تقوم على التفسير والتحليل "التاريخ في ظاهرة لا يزيد عن الإخبار وفي باطنه نظر وتحقيق" أي إعطاء التاريخ ديناميكية وحركة من خلال البناء الواقعي للحادثة واستقراء طبيعة العوامل المتحكمة فيها حيث يخضع الفعل الحضاري إلى منهجية الدياليكتيك من خلال حصر عوامل تحكم الحضارة وزوالها ودور القوة والعصبية في ذلك، حيث يشبه قيام الحضارة وتطورها وزوالها بالإنسان ويقسّم بذلك إلى ثلاثة أطوار [1].

1. **طور البداوة:** يقوم المُلك في هذه المرحلة على العصيبة وقوتها، وهي المرحلة التي ترافقها ممارسات العنف والشدة، ولن يتسع الأمر إلا بعد التمكين لهذا المُلك؛
2. **طور الدولة والحضارة:** تمر الدولة والحضارة في هذه الطور بـ خمسة مراحل: هي مرحلة الظفر بالبغية وغلب المُدافع والمانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة، ثم

[1] محمود العيسوي، **نظرية التعاقب الدوري للحضارات عند ابن خلدون** (العربية السعودية، مكتبة الألوكة، 2017)، 06.

مرحلة الاستبداد والانفراد بالمُلك، والمرحلة الثالثة تتمثّل في تحصيل ثمرات الملك، ثم مرحلة القنوع والمسالمة، والتي تؤدي إلى المرحلة الخامسة المميّزة بالإسراف والتبذير.

3. **طور التدهور والانحلال:** تشكّل مرحلة الإسراف والتبذير مدخلا لتدهور الدولة وانحلالها، فالمحصلة عند ابن خلدون أن التطور الأول "البداوة" هي الصورة الأولى للمجتمعات في ممارسة الاقتصاد المعيشي الذي يقوم على الرعي والزراعة، ويخضعون لتنظيمات اجتماعية بسيطة تقوم على العادات والتقاليد، والمرحلة الثانية تُنجّز عن طريق الغزو الذي سيؤسس للاستقرار والتمدن والتحضّر ورقّي الفكر والحرف، وتكون العصبية ماسكا للوحدة السياسية والاجتماعية والدين مكونا للمنظومة القيمة والثقافية، وفي المرحلة الثالثة، طور "التدهور والانحطاط" عندما تبلغ الحضارة ذروتها والتي يرافقها البذخ والترف وانهيار المنظومة القيمة والأخلاقية.

خلاصة النظرية، أن الحياة الإنسانية في تطورها التاريخي هي محطة للتدافع والصراع والتفاعل، وهو قانون ربّاني يُلمس أثره في الخلفية الفكرية والقيمية لأبن خلدون مصداقا لقول تعالى: **"ولولا دفع الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"**[1] وعاملا العصيبة والدين ركيزتين أساسيتين لقيام الدولة وصناعة الملك وقيام الحضارة وازدهارها، وزوالها شبيه بالإنسان، فتوّة وكهولة وشيخوخة ثم نهاية[2]، كما ركز ابن خلدون على العوامل البيئية والجغرافية ودورها في تطور التاريخ، وبيّن مركزية الدين والعصبية في قيام الدول وسقوطها.

أما توينبي فيرى وأن قيام الحضارات يعود في مجمله إلى الأحوال الصعبة التي توّلد التحدي، ويستشهد على ذلك بقيام حضارات الشرق وشرق المتوسط وأمريكا الوسطى، ويشير بالأحوال الصعبة إلى البيئة الطبيعية، وتسجل الحضارات فوارق اجتماعية واقتصادية بين أطرافها التي تعيش الغزو واللاأمن[3]، كما يرى توينبي وأن النشوء والارتقاء الحضاري لا يكون عبر السيطرة على البيئة البشرية في شكل غزو للشعوب المجاورة، ولا عن طريق السيطرة على البيئة المادية "الزراعة والصناعة"، ويرى أن التوسع السياسي المتأتي عن طريق الغزو، لا

---

(1) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية، 251 .

(2) جاسم سلطان، **القواعد الاستراتيجية في الصراع والتدافع الحضاري** (بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر 2013)، 140.

(3) فؤاد محمد مثيل، **دراسة التاريخ لأرنولد تونيني** (القاهرة: مكتبة الأسرة، 1994)، 16.

يصلح كقاعدة لقياس الارتقاء الحقيقي للمجتمع، وأن التطور المادي لا يشكّل الارتقاء الصحيح بصورة عامة، ويصف الارتقاء الحقيقي بالتسامي من خلال إطلاق طاقات المجتمع لتستجيب للتحديات الداخلية للنفس أكثر من التحديات الخارجية، ويريد من ذلك أن الطاقة الروحانية أولا ثم المادية ثانيا[1].

ينفرد بهذا الارتقاء التجانس الاجتماعي والتكاتف بين أفراد المجتمع بقيادة نخب صغيرة تقود هذا التسامي من خلال إلهامهم وتوجيهم نحو الحياة الجديدة، وقد يكون هذا الارتقاء أصليا، بإخضاع المجتمع لتجربة واقعية تصنع الإبداع والتفوق أو بمحاكاة تجارب خارجية أي استيراد تجربة ارتقاء عن طريق التقليد، وقد يكون هذا الارتقاء يتضمن تمايزا بين أفراد المجتمع الملهمين والمبدعين وعلى مراحل معينة من عمر الحضارة سواء في ما هو متأصل أو متأتي عن طريق المحاكاة، كما يمكن أن يكون التمايز في الارتقاء بين حضارة وأخرى في إنتاجها الحضاري من فن وعمران واقتصاد...

ويوجز ارنولد توينبي الانهيار الحضاري في ثلاثة نقاط:

النقطة الأولى، تكمن في تراجع وعجز الأقلية الإبداعية في مواصلة صنع التفوق والتميّز، فيتحوّل إلى أقلية مسيطرة، والنقطة الثانية تتمثل في انقطاع صلة الولاء والطاعة بين هذه الفئة والعامة لتغيّر طبيعتها المألوفة "شيء من الكاريزما"، والنقطة الثالثة هي محصلة النقطتين السابقتين أي انفراط وحدة المجتمع، ولا يوافق توينبي على أن الدورة الحضارية ثلاثة مراحل شباب ونضوج واضمحلال، كما ينفي دور المجتمعات الغازية واندماجها في المجتمعات الحضارية انه كفيل بإعادة بعث الدورة الحضارية، لأنه لا يؤمن بتفصيل جنس على آخر في بعث الحضارة[2].

من ناحية أخرى يرى توينبي وأن قيام الإمبراطورية الكبرى في التاريخ، ينبثق عن الحضارات المتهاوية وليس قبلها من خلال إعادة البناء الاجتماعي للمجتمع كما أن الأقليات

---

[1] نفس المرجع، 17.

[2] نفس المرجع، 23.

المسيطرة يمكنها بعث الإمبراطوريات بعدما تصبح عاجزة عن الإبداع كما سبق، وقد تنبعّث الإمبراطورية من خلال جمع المجتمعات المنفرطة في مرحلة ما بعد الحضارة.

المتمعن في الحالات الثلاث لقيام الإمبراطورية "الدول العالمية" بتعبير توينبي، والتي تعقب قيامها لمرحلة ما بعد الانهيار الحضاري قد تتعارض مع بعض التجارب الحضارية، والإمبراطورية الرومانية مثالا عن ذلك. ومن جهة أخرى يربط توينبي بين النشوء الحضاري والدين، أي وكأنه يضع الدين حلقة وصل وربط بين حضارة وأخرى، فدين الحضارة السابقة المنهارة سيكون سببا في انبعاث أخرى.

المطلب الثاني: الصراع الإيديولوجي: تفسيرات الصراع بين الطرحين الليبرالي والماركسي

شكّلت الايدولوجيا الدينية أولى الصراعات الإنسانية بين الشرق والغرب في العصر الوسيط، وتمثلت أساسا في الفتوحات الإسلامية عبر شرق وغرب القارة الأوربية وبالمقابل الحروب الصليبية في شرق المتوسط، للسيطرة على الأماكن المقدسة وإحياء الأمجاد الرومانية القديمة، وفي غرب المتوسط لاسترداد الأندلس من المسلمين لقبر الإسلام والتمكين للصليبين من شمال إفريقيا في مرحلة أولى، تطور هذا الصراع الأيديولوجي الديني ليأخذ معظم الأبعاد الحضارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويبرز الصراع الثاني في الفكر السياسي للحضارة الإنسانية لإرهاصات النهضة الأوربية والثورة الصناعية وكلاهما نشأ في البيئة الأوربية[1].

يتمثل الأول في الأيديولوجية الليبرالية التي بنيت على أفكار سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم على مصلحة الفرد، وبنيت الثانية على مضامين فكرية للأيديولوجية الاشتراكية، تبجّل حقوق الجماعة على حساب الفرد، وكان لكل أيديولوجية تيارها الفكري، أي منهجيا في شكل ثنائية دغماتية اقصائية، وهي ثنائيات سادت طويلا في الفكر الغربي كالموضوعية والذاتية، المادية والمثالية، البنيوية والوظيفية، الفردية والجماعية[2].

---

[1] عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 509.

[2] أمين حافظ السعدني، **أزمة الإيديولوجيات السياسية**، سلسلة الفلسفة (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة 2014)، 5.

فكان الطرح الليبرالي للحياة العامة في أوربا والغرب بعد الثورة الصناعية يتبّلور شيئا فشيئا منذ كتابات جون لوك(1632-1704)م عن الفلسفة المادية الحسية والعقد الاجتماعي وموقع الفرد فيه والعلاقة بين السلطات داخل المجتمع، بالا ضافةإلى كتابات جون ستيوارت ميل(1808-1973)م عن الليبرالية المطلقة[1]. كانت لمحصلة الطروحات الليبرالية النظرية والعملية في السياسة والاقتصاد والمجتمع، تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية تتناسب والتأثير المتصاعد جرّاء التطور الصناعي في الغرب الرأسمالي، ولعّل أبرزها الطبقية الاجتماعية، ببروز تفاوت طبقي جلّي بين طبقة الاقتصاديين من صناعيين وأرباب مال وأعمال (الطبقة البرجوازية) وطبقة العمال (البروليتاريا بالتعبير الماركسي)، وهي الطبقة التي أُخضعت لاستغلال بشّع وقاص من طرف الطبقة البرجوازية، وكان ذلك محصلة الإفراط في حرية الفرد الاقتصادية التي كانت تكفلها النظم السياسية السائدة.

ولما كانت الليبرالية كثورة نظرية وعملية في مجال الحكم والاقتصاد والمجتمع وأفرزت هذا الواقع، أدت إلى صعود تيارات فكرية ثورية تهدف هي بدورها إلى تغيير الوضع وإصلاح المفاسد نتاج الليبرالية الحادة[2]، والمتمثل في الفكر الاشتراكي الذي يتخذ من المجتمع وحدة أساسية ومن النشاط الاقتصادي نشاط عاما، وعليه دخلت أنظمة الغرب السياسة والاقتصادية والاجتماعية صراعا إيديولوجيا ثنائيا[3]، فالعقود الطويلة التي انسلخت من عمر الليبرالية الرأسمالية لم تكن كافية لأن تتجاوز الليبرالية نقائصها وعيوبها عمليا تجاه أوضاع اجتماعية تزداد بؤسا، مما حدا بمفكري القرن التاسع عشر إلى تبني أفكار اشتراكية كاشفة عن عيوب الرأسمالية ومعلنة في الوقت ذاته عن وصف لنظام آخر نظري وعملي يغطي جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويكون بديلا لهذه الليبرالية المتوحشة[4].

ومن الطوباوية لـ: سان سيمون (1760-1825)م الذي يرى في أفكار الاشتراكية أنها محصلة تاريخية حتمية ناتجة عن التطور الاجتماعي، وما الرأسمالية إلا مرحلة من مراحل هذا التطور شأنها في ذلك شأن مرحلة الإقطاعية وما قبل الإقطاعية، وكتابات الانجليزي وليام

---

(1) انظر عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**، 453.

(2) أمين حافظ السعدي، مرجع سابق، 6.

(3) برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم، النظام الدولي من منظور مغاير**، مرجع سابق، 53.

(4) نفس المرجع، 53.

كلودين (1756-1836)م التي تقوم على مبدأ المنفعة طبقا لمقتضيات العدالة[1]، ولعّل ظهور الفكر الماركسي والفكر الاشتراكي يعد تعبيرا موضوعيا عن تطور المجتمع الغربي وما طرأ عليه من تغيّير بشأن الوعي العام للطبقات الاجتماعية، فهو يقوم على المادية الجدلية المستوحاة من النزعة المادية الأوربية للقرن الثامن عشر، التي استوحت أساسها الجدلي من النزعة الفلسفية الجدلية الإغريقية القديمة، كما استوحت أساسها الاجتماعي الاقتصادي الاشتراكي من الأفكار الاشتراكية الخيالية السابقة للفكر الماركسي[2].

ترتبط الماركسية بالمؤسس كارل ماركس (1818-1883)م وفردريك انجليز (1820-1895)م، إذ ساهم الأول بالأساس الفكري والنظري للماركسية وأسهم الثاني في العمل السياسي، وسيكون لاحقا لهذا التيار الفكري الأثر الكبير على مفكري الغرب المنتقدين لليبرالية والرأسمالية الغربية إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي تطلبت ضرورات الحرب واحتياجات القطاع العسكري تدخّل الحكومات لتعبئة المؤسسات الإنتاجية لخدمة أغراض الحرب بدل الأفراد والرأسماليين، وهو السياق الذي مكّن الشيوعيين في روسيا من الإطاحة بالقياصرة والتمكين للنظام الشيوعي الجديد في أكتوبر 1917م، ليلج التضّاد الفكري الثنائي الإقصائي مرحلة جديدة، بانتقالها من التراشق والجدل الفكري إلى مستوى الصراع الإيديولوجي بين النظم السياسية والمنظومات الاقتصادية التي يتبناها كل تيار، وأسهبوا في تبادل النعوت والأوصاف والاتهامات بين الاستغلال البشّع واللاعدالة من جهة والتخلف والرجعية من جهة ثانية[3].

إن بذور هذا الفكر الثنائي الإقصائي، ستخلّف صراعا حادا بين الشرق والغرب خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبلوغ العداء مرحلة ما يعرف بالحرب الباردة، التي عبّرت عن هذه الثنائية الأيديولوجية وبشكل مريع في السياسة والاقتصاد والمجتمع والمقدرات الاقتصادية التي بلغت مرحلة الردع والتدمير الكلي للآخر، وانضوى مؤيدو هذين التيارين

(1) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 502.

(2) نفس المرجع، 510.

(3) أمين حافظ السعدني، مرجع سابق، 7.

تحت قطبين هما الولايات المتحدة الأمريكية من جهة الغرب والاتحاد السوفيتي سابقا من جهة الشرق، مشكلين بذلك الثنائية القطبية للنظام الدولي ولمدة قاربت نصف القرن من الزمن.

ما أبانت عنه نتائج الحرب العالمية الثانية كان مرحلة تحوّل حاسمة في العلاقات الدولية بصعود قوتين إمبراطوريتين جديدتين فائزتين في الحرب، وبإزاحة إمبراطوريتين استعماريتين غربيتين (فرنسا وبريطانيا) هيمنتا لزمن طويل على العلاقات الدولية، لصالح كل من الاتحاد السوفيتي "القطب الشيوعي الشرقي" والولايات المتحدة الأمريكية "القطب الرأسمالي الغربي"، هذه الأخيرة تسلمت قيادة الغرب الرأسمالي نظير قدرتها العظيمة ودورها في الحرب العالمية الثانية على حساب فرنسا وبريطانيا المتقهقرتين إلى رتب دنيا.

هو سياق دولي مميّز جدا جعل الولايات المتحدة تنهي عزلتها الدولية بالمرة، وتشعر بعظيم الرسالة والمسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه الغرب والقيم الغربية، ولكّون هذه الإمبراطورية الجديدة تحوز من القوة العسكرية والاقتصادية ما لم يتاح لغيرها جعلها تشعر بالكبرياء والتميّز والتفّرد ورسالة التبشير والقيادة، والتي هي أصلا جزء من مكونات عقيدة النشأة والصعود الأمريكي[1].

بالمقابل تتمدّد الإمبراطورية السوفيتية المنتصرة في الحرب، ليغطي نفوذها أوربا الشرقية والبلطيق والبحر الأسود[2]، ومعها تنتقل الأيديولوجية الشيوعية التي قد تستثمر في ظروف الشعوب المتردية التي خلفها دمار الحرب العالمية الثانية، وكأيديولوجية جديدة صاعدة في القرن العشرين، فقد حظيت بإقبال كبير من مفكرين ومعتنقين من الأنظمة السياسية. في هذا الظرف تبرز مخاوف الغرب من استثمار الاتحاد السوفيتي وأيديولوجية في الأوعية الفكرية الموالية والمناهضة للرأسمالية في الغرب نفسه، هنا حدد خط التماس بين الإمبراطوريتين وبين الأيديولوجيتين في انتظار السجال المحتمل في المناطق التي تشهد صراعات محمومة في ما تبقى من بقاع العالم.

---

[1] إبراهيم أبو حزام، **الصراع على سيادة العالم، القوي العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2017)، 93.

[2] بول كيندي، **القوى العظمى والتغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500إلى 2000**، تر، عبد الوهاب علوي (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، 503 .

كانت هذه السياقات المميزة للعلاقات الدولية بُعَيد نهاية الحرب العالمية الثانية مشحونة بالعداء والمخاوف المتبادلة، مما جعل السيد "برنارد باروش" Baruch Bernard المستشار المالي للرئيس الأمريكي يطلق على هذه العلاقات اسم الحرب الباردة، والتي وُصفت في وثيقة لمجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1950م أن الحرب الباردة في الواقع حرب حقيقية يتعرض فيها العالم الحر لخطر وتهديد الاتحاد السوفيتي، فهي صراع سياسي أيديولوجي واقتصاديي[1]. إن هذا العداء والخوف والرعب المتبادل بين المعسكرين، كان يستلزم بالضرورة التعبئة القصوى للموارد والطاقات في كلا المعسكرين للحفاظ على البقاء والنفوذ في العالم، وذلك الذي فتح باب التسلّح والسباق نحو التسلّح على مصراعيه، خاصة على مستوى أسلحة الردع.

إن غياب الجسور بين الولايات المتحدة والغرب من جهة والاتحاد السوفيتي والصين الشعبية من جهة ثانية كان يدفع وباستمرار إلى مزيد من الريبة وسوء النوايا والشك وتسميم العلاقات بين المعسكرين[2].

كان هذا السياق الدولي المشحون يدفع إلى الحشد والتعبئة والسباق في كل شيء يصنع للإمبراطورية مزيدا من القوة والنفوذ والأمن والتفوق وعدم الابتعاد عن القمة، وعلى عكس من الاتحاد السوفيتي كانت الولايات المتحدة أكثر المستفيدين من الحرب العالمية الثانية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، سيّما وان الحرب دارت بعيدة عن أراضيها، واحتياجات الحرب في أوربا والهادي ضاعفت من القدرات التصنيعية والإنتاجية والمالية للدولة، لتجعلها تتربع وبيسر على الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، وعلى التنفيض من ذلك وعلى الرغم من الانتصار الروسي كان الاقتصاد السوفيتي بعد الحرب شبه مدمر وتخلف بما يربو عن عشرين سنة، وللاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة من الصراع والقطبية، كانت استراتيجية جوزيف ستالين تقوم وبإصرار على الاحتفاظ بمستوى عال من الأمن العسكري على الرغم من تخفيض القدرات العسكرية لدواع بعث النمو الاقتصادي من جديد وبسرعة.

---

[1] ماهر بن إبراهيم القصير، **المشروع الأور-أسيوي**، مرجع سابق،21.

[2] وليام فولبرايت، **غطرسة القوة، ثمن الإمبراطورية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام، 1994)، 26.

احتفظت المؤسسة العسكرية بصدارة أكبر مؤسسة دفاعية في العالم لضمان أمن الإمبراطورية ومناطق نفوذها في أوربا والشرق الأقصى، وبالتالي كانت سياسات واستراتيجيات ستالين تؤكد شيئا فشيئا التنبؤات الجيوبوليتيكية لـ: "هالفورد ماكيندر " Halford Mackinder بأن روسا ستغدو قوة عسكرية عملاقة تسيطر على موارد قلب الأوراسيا، وان توسعها إلى تخوم الريملاند لن يكون في صالح القوى البحرية الكبرى التي لابد أن تصده إذا أرادت أن تحتفظ بتوازن عالمي للقوى[1].

باتت أقدار شعوب ودول نصف الكرة الأرضية تحددها إمبراطوريتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد تعبير دي توكفيل، إذ تتبنّى كل منهما أيديولوجية عالمية، وأصبحت الإمبراطورية السوفيتية طرفا محددا ومشكّلا للعلاقات الدولية[2]، وقد أخذ التنافس الدولي بين الإمبراطوريتين العالميتين جُل الأبعاد السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، ولعّل ابرز الأبعاد هذه هما البعدين الاقتصادي والعسكري، فضرورة الإيفاء بمتطلبات الإمبراطورية والإبقاء عليها على درجة متقدمة من الاستعداد والحيوية، كان يفترض إقلاعا اقتصاديا وأمنا عسكريا للإمبراطورية من جهة، ولجغرافية نفوذها في العالم من جهة ثانية.

في المقابل سارعت الولايات المتحدة لتقديم الدعم المالي والاقتصادي لمناطق النفوذ الغربي المدمرة والمهددة بالمد الشيوعي، فكان مبدأ ترومان سنة 1948م لمواجهة الضغوط الشيوعية على حكومتي اليونان وتركيا ومشروع مارشال الذي يقضي بتقديم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية لدول أوربا المنهكة اقتصاديا وذات الأوضاع الاجتماعية المتردّية خوفا من انحنائها أمام المد الشيوعي، فعدّت هذه النجدة الأمريكية انتصارا على جبهتين، من جهة أولى إعادة تدوير عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية في دول أوربا الغربية واليابان، لقطع الطريق على الشيوعية التي بدأت تلقى جاذبية لافتة لدى النخبة والطبقات الاجتماعية في أوربا الغربية، و من جهة ثانية رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية لأوربا الغربية لمعادلة موازين القوى لصالح المعسكر الغربي وإعادة ثقة الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية في النموذج الليبرالي الرأسمالي، وتمكين الإمبراطورية الأمريكية من ذلك.

---

1 بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 505.

(2) نفس المرجع، 507.

في الجهة المقابلة كان الاتحاد السوفيتي قد أنشأ منظمة الكومنفورم كتكتل شيوعي يهدف إلى التصدي لمشروع مارشال وإرساء نوع من التعاون بين الأحزاب والحركات الشيوعية في الدول الأعضاء[1]، وأسس بعده بحوالي ستين منظمة الكوميكون التي ضمّت دول الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية ودول شيوعية من آسيا، وكانت تهدف إلى إيجاد نوع من التوافق الاقتصادي لمواجهة التكتلات الإقليمية وعلى رأسها الجماعة الاقتصادية الأوربية والرد على مشروع مارشال الذي أعطى نتائج سريعة في أوربا الغربية، من خلال بداية تعافيها وإعادة إدارة عجلة التنمية الاقتصادية، فكان المحرك في كلا المعسكرين هو الحفاظ على موقع الإمبراطورية وجاذبية أيديولوجيتها كعقيدة فلسفية شاملة لنموذج حياة متكامل.

لم يكن التنافس الإمبراطوري بين المعسكرين اقتصاديا فحسب بل كان عسكريا أيضا وأكثر ضراوة وحساسية، لم يكن كافيا لكل من الإمبراطوريتين أن تكون قوية اقتصاديا لبناء قوة تحقق أمنها وأمن الدول السائرة في فلكها، فكان بناء قوة عسكرية وأحلاف عسكرية أمرا يأتي في صدارة الاهتمامات الاستراتيجية لكل من القطبين، إذ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عرض فكرة إنشاء حلف عسكري مع حلفائها الأوربيين، كونها كانت ترى وأن الجهود الاقتصادية والمالية المقدمة لأوربا لا تكفي لتوفير الأمن الأوربي، وأن الترسانة العسكرية لهذه الدول لا يمكن أن تتعافى في وقت قصير ما تزال فيه هذه البلدان في حاجة إلى التنمية على الجبهات الأخرى، فاقترحت إنشاء حلف عسكري عرف تاريخيا باسم حلف منظمة شمال الأطلسي، وأنظمت إليه دول أوربا الغربية أولا ثم دول أوربية أخرى تباعا، وهو الحلف العسكري الأكبر على الإطلاق والذي ما يزال فعّالا إلى يومنا هذا.

بالمقابل أسس الاتحاد السوفيتي حلف وارسو سنة 1955م، وكان من دوافع إنشائه انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1955. كما انضمت الولايات المتحدة إلى أحلاف عسكرية أخرى كحلف بغداد 1955م وحلف السنتو لجنوب شرق آسيا سنة 1954م، وهي أحلاف ترى فيها الولايات المتحدة والغرب أنها تشّكل حزاما لمحاصرة تمدد النفوذ السوفيتي والشيوعي عملا باستراتيجية الاحتواء للرئيس هاري ترومان، إضافة إلى كل هذه الأحلاف التي كان يغذيها العداء والريبة، كانت الإمبراطوريتين في سباق محموم نحو التسلح وغزو الفضاء،

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، 22، 23.

فلم يكن كافيا حيازة السلاح النووي كسلاح ردع لضمان الرعب المتبادل، بل انخرط كلاهما في تسليح رهيب شمل البر والبحر والفضاء حتى غدا ما يملكان من ترسانة عسكرية كافيا لتدمير الكوكب عدة مرات[1].

لم تحدث مواجهات مباشرة بين الإمبراطوريتين لكن تمت إدارة حروب بالنيابة وحروب أخرى خاضها كل منهما ضد الفيتنام وأفغانستان واحتكت قواهما العسكرية في أكثر من أزمة ولعل أخطرها أزمة الصواريخ الكوبية وخليج الخنازير.

كما كان للصين الشعبية نصيب ليس بالقليل من الترتيبات الاستراتيجية الغربية في إطار مهامها العالمية لاحتواء الشيوعية وإقامة المطبّات والعثرات في طريق تمددها، لكن المنافسة الشيوعية الشيوعية بين الصين والاتحاد السوفيتي أدت إلى تصاعد وتيرة العداء بينهما وانتهت بقطعية تامة سنة 1960م. واصل الصينيون ثورات "ماو"Mao الثلاثة إلى غاية 1978م بالشروع في إصلاحات" دنغ شياو بينغ" القائمة على الانفتاح والإصلاح الاقتصادي والمعروفة بالوثبة الكبرى مع الحفاظ على شيوعية الصين ومؤكدا على الخط الماركسي اللينيني وأفكار ماو تسي تونغ.

نالت الصين نصيبها من الحضارة والتقدم الغربي في استراتيجيات تقوم على التموقع والتحالفات على تخوم مناطق النفوذ الصينية في شرق وجنوب شرق آسيا، من دون أزمات بدرجة التهديد المسلح أو المواجهة المباشرة، لكن شيوعية الصين الشعبية منذ الانفتاح على العالم بعد سنة 1978 لم تعد بالمفاهيم الإيديولوجية لمرحلة ماو كما كان الحال في الحرب الفكرية والصراع المفاهيمي مع الاتحاد السوفيتي، لكن بعد نهاية الحرب الباردة، وطفرة التطوّر الاقتصادي التي سجلتها الصين خلال ثلاثة عقود من الزمن، كانت كافية لرفع الصراع السياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين الشعبية إلى مستو لم تصله علاقة العملاقين قبل ذلك لو لم تبلغ فيه العلاقات الاقتصادية بين البلدين مستويات قوية وعميقة[2].

---

(1) المرجع السابق، 24.

(2) نوح فلدمان، الحرب الهادئة، **مستقبل التنافس العالمي**، تر، هشام سمير، (المملكة العربية السعودية: الدار العربية للطباعة النشر، 2016)، 12.

فالصين اليوم لا تتبنى أيديولوجية قومية قوية وموحدة كفيلة بأن تكون خصمها للإيديولوجية الليبرالية الغربية، كونها اليوم فضاء فسيحا لتجاذب أيديولوجي لم يستقّر بعد بين الليبرالية والرأسمالية التي ما انفكت تصنع الجاذبية لدى رجال الأعمال والشباب الصيني وتشغل المزيد من المساحات والفضاءات، وبين الإيديولوجية الشيوعية التي ما تزال متبناة من طرف السلطة المركزية والحزب الشيوعي الحاكم، ومن جهة ثالثة مع الكونفوشيوسية التي يُعمل على إعادة نفخ الروح في قيمها ومبادئها في السينما ومؤسسات التربية والتعليم والفن بعد عقود من الاحتقار الشيوعي لها.

بين هذا وذاك تعمل الولايات المتحدة والغرب الليبرالي على اختراق الداخل الصيني من خلال بعض المعايير الغربية التي تأتي في ريادة الفكر الليبرالي، كالحرية وحقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية...، فهل سيكون الشوط الأمريكي مع الصين بديلا لانهيار الشيوعية وانفراط عقد الاتحاد السوفيتي؟ الأكيد أن السياق الجيواستراتيجي يختلف عن سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، فالولايات المتحدة ليست بعيدة عن الصين بقدر بعد العداء والخوف والريبة زمن الحرب الباردة، فهما لاشك في صراع من أجل القوة يكشف عن نفسه ودواعيه من يوم لآخر بالنظر لمعدلات النمو الصينية على جل الأصعدة، وفي الوقت نفسه يسجل التعاون الاقتصادي بينهما المزيد من النمو والترابط، ويسمى "نوح فلدمان" هذا الوضع الذي يجمع بين الصراع والمراقبة وبين التعاون الكثيف بالحرب الهادئة "Cool War" أي مزيج من الصراع الجيواستراتيجي والترابط الاقتصادي وكل منهما في حاجة للأخر[1].

تشكّل هذه الحالة وضعا يختلف عن الحالة السوفيتية بعد تفككه وانهيار الشيوعية فيه، فلشدّة العداء المتأصل أيديولوجيا بين القطبين هلّل منظرو الليبرالية لذلك وأفرطوا في التفاؤل والتنظير، من نهاية التاريخ والرجل الأخير لفرنسيس فوكوياما ونهاية التطور الإيديولوجي وعولمة نموذج الليبرالية الغربية، إلى كتابات صاموئيل هنتنغتون حول صراع الحضارات في رده على فوكوياما، على أن نهاية الأيديولوجية الشيوعية كصراع عالمي بين قوتين عالميتين سيفتح الباب أمام صراعات حضارية ستكون أكثر وأوسع.

(1) نفس المرجع، 12.

هل انكفاء الشيوعية في الاتحاد السوفيتي سنة 1991م دليل كاف على أفولها وانهيارها؟ بالنسبة للشيوعية كمشروع تغيير جذري لمجتمع في الاتحاد السوفيتي قد انهار وفشل، ذلك لا يعني بالضرورة الزوال النهائي لهذه الإيديولوجية، لأن فشل نظام سياسي ما في اعتناقه لإيديولوجية معينة ونتيجة لأزمات ونكبات استعصت عملية تجاوزها ذلك لا يعني زوال هذه الايدولوجيا، فالأمر لا يغدو أكثر من كونه ناجم عن خصوصية هذا النظام في التعاطي مع القيم العليا لهذه الإيديولوجية، أو لقصور ممارسة مؤسساتية لهذه الأيديولوجيا لتمركز مضامينها الفلسفية حول جانب واحد من جوانب الحقيقة "الاقتصاد"[1].

بعد كل ذلك من تفكك إمبراطورية وانهيار أيديولوجيا، هل بقي أمام الليبرالية الغربية من أيديولوجية تقّرمل انفلاتها وانتشارها؟ الظاهر يقود نحو التفرد والأحادية والقمة العالمية، إلا أن السياق يختلف عن سياق نهاية الحرب العالمية الثانية. إن الصعود المتعدد للكثير من المتغيرات في العلاقات الدولية قد طغى على متغيرات استراتيجية كانت هي من تحدّد المتغيرات الرئيسية في العلاقات بين الدول عامة وبين القوى العظمى خاصة، فصعود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وزيادة سرعة الاتصال والتبادل والترابط والهجرة والتضامن، قد قلصت من أدوات وآليات العلاقات التقليدية بين الدول، بل أصبحت هذه المتغيرات أكثر سرعة وفعالية للاتصال والتواصل بين المجتمعات منه بين الدول[2].

كان الاعتقاد أن الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انفراط عقد الإمبراطورية السوفيتية قد يصنع الاستعلاء والهيمنة، وهو الذي جسّده ذلك الاندفاع الأمريكي بعد غزو العراق للكويت في غمرة انتشاء بخلو الساحة الدولية من منافسين حقيقيين صنعت القناعة بإقامة نظام دولي جديد، جعل الولايات المتحدة تتدخل عسكريا في أكثر من بؤرة في العالم، أضافت لها حربين كبيرتين في أفغانستان والعراق بعد أحداث 2001/09/11م، في جميع الأحوال سجلت تلك الأحداث اختبارات ميدانية لتجربة الأحادية القطبية وحلم الهيمنة والقيادة العالمية لمحور الحرية والديمقراطية والخير، ضد محور الشر والدول المارقة، خاصة في فترة حكم الرئيس بوش الابن

(1) أمين حافظ السعدني، **أزمة الأيديولوجيات**، مرجع سابق، 08، 09.

(2) برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم، النظام الدولي من منظور مغاير**، مرجع سابق 70.

والمحيطين به من صانعي إيديولوجية المحافظين الجدد[1]، في سياق جيواستراتيجي يذّكر بفلسفة العقيدة والأيديولوجية المنشئة للولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الإخفاقات العسكرية والنكبات الدبلوماسية كمؤشرات صنعتها وساقتها الأحداث الدولية على فشل النموذج الأحادي لقيادة العالم، وكان ذلك في سياق جيواستراتيجي يشهد صعودا صينيا وهنديا وتعاف روسي ينبأ ببلوغ قوى أخرى في العالم مستويات عالمية تأبى الاصطفاف والمقاعد الخلفية وتنشد المشاركة والصفوف الأمامية، إنها إرهاصات المشهد الدولي للقرن الحادي والعشرين الذي قد تتراجع فيه الايدولوجيا كمحددات للصراع الدولي لصالح الاقتصاد والمعرفة والثقافة، وهي مكوّنات قوة أصبحت تمسك بها الكثير من الدول التي لا تمتلك أسلحة الردع وتنصّب الأيديولوجيا إطارا للعلاقات الدولية صراعية كانت أم تعاونية.

المطلب الثالث: الدين والإثنية: الدعوة والتبشير ورسالة الرجل الأبيض

يقول "ج، وليام فولبرايت" في كتابة غطرسة القوة، ثمن الإمبراطورية:

> "... القوة عادة ما تخلط نفسها بالفضيلة وتميل إلى اعتبار نفسها قدرة مطلقة، وبمجرد إن تشبع أمة كبرى بفكرة الرسالة، فإنه يسهل عليها افتراض أن من واجبها تنفيذ إرادة الله، وأنها تملك الوسائل من أجل تحقيق ذلك"[2].

يبدو أن ذلك تتمثّله الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الولاية الأمريكية الأولى "فرجينيا" وهم على ذلك إلى حد الآن، وكانت لأمم أخرى تجارب مماثلة كالفرس والإغريق وفي وقت لاحق أمم أوربية زمن الحروب الصليبية والحركة الاستعمارية التي تمزّق العالم جراءها باسم المدنية والحضارة في رسالة إنسانية حملها الرجل الأبيض، فهل هي فعلا رسالة حضارية استوجبت الأخلاق والمسؤولية تحملّها ونشرها، أم هي الوجه اللطيف الذي يخفي نزعة الهيمنة والتمدد، وهل ينسحب الأمر كذلك على التجربة الإمبراطورية الإسلامية؟.

---

(1) نفس المرجع، 76.

(2) وليام فول برايت، **غطرسة القوة، ثمن الإمبراطورية**، مرجع سابق، 45.

دون شك أن هناك اختلاف جوهري وغائي بين الرسالتين، فالأمر لا يتعلق بدراسة مقارنة بين رسالة الإسلام للإنسانية ورسالة البيوريتانية[1]، وإنما لكشف ظاهر وجوهر الرسالة الدينية بصورة عامة في صنع المشروع الإمبراطوري، فمضامين الفضيلة والحرية والنبل قديمة وسابقة لرسالتي المسيحية والإسلام، فالمعتقد في رسالة الخلاص سواء كانت دينية أو فلسفية أو إيديولوجية كثيرا ما صنعت المآسي، لإيمان أصحابها بضرورة التبشير والتحرير لشعوب وأمم أخرى مدفوعين بنزعة التغيير والتمكين لبعض المثل، حتى بلغ الأمر حد الغزو المسلح والإبادة لشعوب رفضت أن تعيش بمناهج وفلسفات قيمية يرونها لا تليق وطبيعة معتقداتها، حدث ذلك في الصين، في الهند القديمة، في بلاد فارس عند الإغريق ولدى الرومان أيضا بعد اعتناق المسيحية مذهبا دينيا للإمبراطورية.

قد لا ينطبق الأمر كذلك على التوّسع الإسلامي وبتحفظ، فرسالة الإسلام ربّانية تختلف جوهرا ومضمونا عن الفلسفات والمعتقدات الوضعية، فهي من السمو والعدالة ما لا يمكن أن ترفضها نفس سوية، والأمر بالدعوة في شأنها يجانب المرامي الدنيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قامت عليها حركات التبشير المسيحي في مرحلة التوسع الاستعماري والامبريالي الأوربي والأمريكي، فرسالة الإسلام عالمية وتنشّد خير الإنسانية جمعاء لقوله عز و جل :"**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**"[2]، صحيح أن نشر الدعوة والفتوحات الإسلامية تمت عبر الجهاد وانتشرت سريعا وتمدّدت من مكة والمدينة لتشمل مساحات جغرافية واسعة من العالم القديم، إلا أنها كانت أكثر سماحة وعدلا وعمارة للأرض وحفاظا على الأرواح، فكانت الدولة الإسلامية الأولى التي أسسها الرسول "ص" بالمدينة المنورة دولة مدينة الإسلام التي ما انفكت تتوّسع عن طريق الولاء والفتوحات في بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية، إذ لم يكن الأمر اندفاعا دنيويا بقدر ما كان امتثالا لأمر رباني وإيماني يصنع لمعتنقيه دافعا قويا للدعوة.

لم يكد يمضي قرن على عمر الدولة الإسلامية حتى تحوّلت إلى إمبراطورية مترامية الأطراف تمتد من حدود الهند إلى شمال أفريقيا والأندلس وجنوب غرب فرنسا، الأكيد أن لهذا

---

(1) البيوريتانية puritanism مذهب بروتستانتي ظهر في انجلترا في عهد الملكة اليزابيت الأولى، وهو عبارة عن خليط فكري اجتماعي وسياسي ولاهوتي وأخلاقي يدعو إلى إلغاء الرتب الكهنوتية والإيمان بالكتاب المقدس كعقيدة دينية وضرورة الالتزام بها.

(2) **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية 107.

التوّسع الإمبراطوري في العهدين الأموي والعباسي كانت له دوافع دعوية بالدرجة الأولى، لكن التوسع كان يضيف للإمبراطورية أوعية جغرافية وبشرية وضريبية وإنتاجية تسهم في التقدم والتطور الحضاري.

كان العامل الديني أقوى من النزعات القومية والإثنية، في الغالب صنع نوعا من الانسجام والتمازج البشري والانتماء الحضاري للإمبراطورية، وشكّل الدين ولوقت طويل البنيان المرصوص لكل هذه القوميات والإثنيات، إلى أن بدأت الإمبراطورية تتّهددها الأخطار الداخلية والخارجية، فالداخلية ميّزها أساسا التنافس على الحكم وسياسات الإقصاء القومي وصعود التيارات المذهبية المعارضة، وتمثلت الأخطار الخارجية في زحف الهمج والبرابرة كما يصفهم ابن خلدون، والمتمثلون أساسا في الغزو المغولي للإمبراطورية العباسية وتدمير عاصمتها بغداد، كما كان من عوامل التفكيك لإمبراطورية خلافة المسلمين، هو صعود نزعة الاسترداد المسيحية التي تستهدف الأماكن المقدسة في فلسطين، وهي النزعة التي حركت أوربا المسيحية الغربية على وجه الخصوص، لتتمدد شرقا عن طريق حرب مقدسة ظاهرها ديني وباطنها استراتيجي سياسي واقتصادي، وحتى وأن كانت حجتهم الزائفة في ذلك أن دولة الإسلام منعت الحجيج المسيحيين من زيارة بيت المقدس، فالحال وأن عمليات الحج المسيحية كانت تتم وبصورة طبيعية منذ القرن العاشر الميلادي، وازدادت خلال القرن الحادي عشر الميلادي تزامنا مع تراجع نسبي في الوجود الإسلامي، وتقلص الجغرافية الإسلامية على الحدود الجنوبية لأوربا وجزر شرق البحر المتوسط[1].

تحوّلت رحلات الحج هذه مع نهاية القرن الحادي عشر الميلادي إلى حملات عسكرية ضخمة تستهدف بالدرجة الأولى الأماكن المقدسة في فلسطين، وفسّر الأمر على أنه تغيير في طبيعة الحج، ليكون مسلحا في إطار حرب دينية لاسترجاع المقدسات والتوسع في شرق المتوسط كحلقة من حلقات الصراع الطويل بين الشرق والغرب، كما فُسّرت على أنها ذات غايات اجتماعية واقتصادية كمتنفس لشعوب أوربا المضطهدة والمكبوتة من النظام الاقتصادي

(1) محمد مرسي الشيخ، **عصر الحروب الصليبية في الشرق** (مصر: منتدى سور الأزبكية، 2004)، 09.

والكنيسة للتمركز شرق المتوسط، وأعتبرها آخرون ثمار صحوة وإصلاح ديني عرفتها الكنيسة الكاثوليكية ونتج عنها تعبئة وحماسة اجتماعية وسياسية انتهت بالحروب الصليبية[1].

أُلقيت على الغزو الأوربي الصليبي، لمنطقة المشرق الإسلامي وشرق المتوسط عباءة الدين ظلما وبهتانا على أنها حرب مقدسة، لا لشيء إلا لصنع قبولها وجاذبيتها لدى المجنّدين والمعبئين، وفي حقيقتها استراتيجيات توسعية أملتها السياقات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوربا وفي المشرق على حد سواء، فبغض النظر عن نتائجها التدميرية والإبادية، فهي قد وسعت من الجغرافيا المسحية والأوربية على نظيرتها الإسلامية، التي عرفت شيئا من الانكماش لأسباب داخلية وأخرى خارجية، أُستثمرت جيدا من طرف أوربا المسيحية لمواصلة التمدد على حساب البلاد الإسلامية، وهذه المرة في غرب المتوسط عندما استطاعت الإمارات المسيحية في الأندلس صنع التعبئة والوحدة وطرد المسلمين من شبه جزيرة أيبيريا سنة 1492م، ولم يتوقف الأمر عن ذلك الحد بل تمت ملاحقتهم إلى سواحل شمال إفريقيا في المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

جاءت هذه الأحداث الاستراتيجية في غمرة إنشاء دينية صليبية مقدسة حشرت لها الأموال والقادة وتبناها وقادها الملوك، وسُرّت بها الكنيسة، فلم تقتصر ملاحقة المسلمين والاستحواذ على الكثير من الموانئ والبلدات الساحلية شمال غرب إفريقيا على النزعة الانتقامية فحسب، بل كانت استراتيجية أكبر تستهدف إفريقيا وبلاد المسلمين من جهة الغرب بعدما عانت لمدة قرنين من الزمن من صليبي المشرق.

كانت عمليات الغزو والتوسع دقيقة جدا، ما إن تنكشف جهة من جهات العالم الإسلامي إلا ويقتنصها الأوربيون، فلم تكن البيئة المتوسطية كافية للسجال الديني بين العالمين الإسلامي والأوربي، بل انتقل الأمر إلى بيئات النفوذ ومجالات حيوية اقتصادية للمسلمين في بحر العرب والمحيط الهندي وجنوب آسيا. كانت قد بدأت رحلات البرتغاليين والهولنديين والانجليز المستفيدين من علوم عصر النهضة والتطور الحاصل في علم الكشوفات الجغرافية.

(1) نفس المرجع، 11-13.

في هذه الأثناء بدأ نجم العثمانيين يلوّح بأمر جلّل، وبانتقال الخلافة الإسلامية بعد الغزو المغولي لبلاد المسلمين إلى العثمانيين الذين أعادوا جمع شتاتها بالغزو وبالولاء، وطهّروا أرض المشرق والمغرب من الوجود الصليبي، بل أنهوا الإمبراطورية البيزنطية وطاردوا المسحيين إلى أسوار فيينا "حصار مدينة فيينا سنة 1683م"، صحيح أن الأتراك قوم عُرفوا بالبأس والشدة والميراس في الحروب[1]، لكن لم يكن ذلك كافيا ليصنع فيهم التعبئة والاستنفار لأكثر من ستة قرون لولا العامل الديني، فالعقيدة كانت أقوى من كل شيء لصنع القوة والرسالة الفاضلة. إنها ولوقت طويل كانت الحروب الدينية أداة رئيسية للتعبئة والتجنيد وصنع رسائل الدعوة والتبشير بين العالمين الإسلامي والمسيحي ولقرون عديدة كان التمدد الجغرافي والإمبراطوري فيها سجالا ويدعي كل طرف منهما أحقية سيادة رسالته الفاضلة.

في الجانب الأخر من العالم الأمريكي، يسجّل أن المهاجرين الأوائل من الأوربيين إلى أمريكا الشمالية على وجه التحديد، قد حملوا معهم عقيدتهم البروتستانتية الكالفينية "البيوريتانيين"، وعلى الرغم من نقلها إلى بيئة غير بيئتها الأوربية التي أوجدتها في سياقات سياسية واجتماعية مختلفة، استطاع هؤلاء المهاجرون أن يكتنفونها ويطورونها لمواءمة العالم الجديد والاستجابة للحركة الناشئة [2]، فكانت ولاية النشأة وبداية الارتقاء والتطور –فرجينيا– قد قامت على ثلاثية مغايرة للمشهد العام المألوف في أوربا، حيث جمعت في توليفة جديدة بين العقيدة والمجتمع وتقاليد اقتصادية واجتماعية مغايرة لتقاليد الأرستقراطية التي تركوها في أوربا[3] .

ومنه يفهم أن الكالفينية البيوريتانية لم تأت بالقيود الاقتصادية المألوفة في أوربا، وأكدت أن لا تعارض بين العقيدة والتقوى الشخصية وتحقيق النجاحات وصنع الثروة، وهو ما كان يؤكده ويؤيده ماكس فيبر، ويقّر أنه من صنع تقدم أمريكا وصقل ثقافتها الدينية، حيث نمّت بعض المعتقدات المتصلة بالعمل والوقت والعقلانية، انطلاقا من تأويلها للقدر المسبق

---

(1) سمير موقس، **الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2003)، 38.

(2) نفس المرجع، 38.

(3) رينيه عروسيه، **موجز تاريخ الحروب الصليبية في المشرق الإسلامي وشرقي حوض المتوسط**، تر، أحمد أيبش (أبو ضبي: دار الكتب الوطنية 2014)، 25.

عطفا على ما يعتقده أتباع البيوريتانية أن "**مادام المرء لا يستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه في الجنة لأن هذا مكتوب سلفا، فالثراء قابل لأن يكون علامة الاصطفاء الإلهي**"[1] ويقول أيضا في هذا الشأن دانيال بوريستين "**لم يكن هناك شعب في التاريخ واثق من أنه على الصراط المستقيم كمثل الشعب الأمريكي**"[2].

اعتبروا أنفسهم شعب الله المصطفى والمختار وكل من خالفهم وجانبهم عدو الله[3]، وكأن الأمة الناشئة تعتقد بناء على ما سبق أنها الصواب ولا تخطئ أبدا، هنا وفي هذه الجزئية تصنع عقيدة الرسالة الفاضلة التي ستكون المبرّر الأمريكي الرئيس للتمدد والتوسع داخليا، أي صنع ولايات جديدة وإلحاقها بالمركز لاحقا، قبل أن توحي لهم عقيدتهم الرسالية أن مهامهم الإلهية لا تنتهي عن حدود أمريكا، بل الرسالة عالمية وأن هذه المهام تتطلّب التطور والقوة والتفوق، مشبّعين بمعتقد العناية الإلهية والذي شكّل معتقدا فكريا في الحياة الأمريكية[4].

عقيدة الشعب المختار وروح البيوريتانية الكالفينة التي تتيح الثراء بل تدفع إلى صنعه، هي من جنّت على أجزاء واسعة من قارة أمريكا والفلبين وأجزاء أخرى من آسيا باسم التبشير والذي هو في الحقيقة مغامرات امبريالية أمريكية، تهدف إلى التمدّد الذي صار بدوره مطلبا عقديا، وحصيلة هذه الرسالة الإلهية المزيفة مأساة قل نظيرها في إبادة الهنود الحمر في البر الأمريكي وشعوب أخرى خارج أمريكا. إذا هو شعور بالقوة وبالفضيلة والمسؤولية تصنعه القوة المكتسبة والمتنامية باستمرار كما سلف وأن ذكرنا، لكن تعاظم القوة الاقتصادية والتكنولوجية للولايات المتحدة، وسع من أفاق النفوذ الأمريكي ليتعدى جغرافيا الهيمنة التقليدية إلى النفوذ العالمي" مبدأ مونرو"، لأن تعاظم هذه القوة لا يسمح لمن يهدده أو يمس بأمن أمريكا ومصالحها القومية، وهي العقيدة التي ما تزال سارية إلى الآن"[5]، وقد يغيّر السياسيون في الولايات المتحدة من خطاباتهم السياسية التي قد تجمع بين الأخلاق والمثالية خطاب "وودرو ولسون" أثناء الحرب العالمية الأولى وقبيل التحاق الولايات المتحدة بالحرب، عندما دعا الأطراف

(1) نفس المرجع، 39.

(2) ميشال بونيون بورداني، **أمريكا المستبدة**، مرجع سابق، 18.

(3) نفس المرجع،18.

(4) ج، ويليام فولبرايت، غطرسة القوة، مرجع سابق، 197.

(5) سمير مرقس، مرجع سابق، 43.

المتحاربة إلى المصالحة والتسامح ثم بعد سنة من دخول الولايات المتحدة الحرب لم يكن له خيار آخر وفضل "استخدام القوة بلا هوادة ودون حدود حتى النهاية"، وبالتقريب خطاب مشابه لفرانكلين روزفلت بشأن البحرية اليابانية على أثر هجوم بيرل هاربر عندما أمر بأن تكون الحرب ضد اليابان بكل الأسلحة ودون حدود[1].

اعتقدت أمريكا في قيّم عقيدتها وحريتها وديمقراطيتها أنها رسالة عالمية وأن الولايات المتحدة وحدها القادرة على صنع الإمبراطورية العالمية، حيث يقول هنري كيسنجر **"ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تعكس الإيمان بأن مبادئها الداخلية كونية شاملة بوضوح ذاتي، وأن تطبيقها مفيد في كل الأزمان"**[2] وعلى هذا النوع من الاعتقاد والتفكير يرى الأمريكيون أنهم مكلفين بمهمة خاصة ليكونوا مثال الاقتداء في سائر أنحاء العالم"[3] .

في الحالة الأوربية، قارة التناقضات والصراعات والتجاذبات، أين يتموقع متغييّرا الدين والاتنية لدى الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية؟.

يقول الرئيس الكيني الأسبق جومو كينياتا "عندما أتى البيض إلى إفريقيا كنا نملك الأراضي وكانوا يملكون الإنجيل، علمونا أن نصلي وأعيننا مغمضة، عندما فتحنا أعيننا وجدنا البيض يملكون الأرض ونحن نملك الإنجيل"،[4] إنها مقولة أوجزت رسالة الرجل الأبيض الإمبراطورية في قارة أفريقيا، والأكيد لم يكن الحال مختلفا كثيرا في المستعمرات الأخرى في أمريكا وآسيا والأقيانوسية.

المعلوم أن التمدد الأوربي خارج القارة قد تم في حقبتين وسياقين بارزين، فالحقبة الأولى وسياقها الدولي المميّز هو التمدد الأوربي ذي الصيغة التجارية، والثانية والتي كانت أكثر ألما ودمارا كانت في سياق ثورة التقنية والتصنيع في أوربا، ففي عقود ما بعد النهضة الأوربية شهدّت أوربا ثورة في وسائل النقل البحري مكنتها من الوصول إلى فضاءات بحرية وجغرافية أرحب وأبعد عما ألفته في البحر المتوسط وشمال الأطلسي.

---

(1) ج ويليام فولبرايت، مرجع سابق، 200.

(2) هنري كيسنجر، **النظام العالمي**، مرجع سابق، 231.

(3) مايكل كوريت، وجوليا كوريت، تر، عصام فايز وآخرون، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة لأمريكية** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، 42.

(4) Jeunes Afrique.com/90652/archive-thematique.

لم يكن ذلك أفيدا لعلوم البحر والجغرافية فحسب، بل كان نافذة على عوالم جديدة أشعلت نزعة التجارة وهوس المواد الثمينة والنادرة، ونقلت سريعا المنافسة من المستوطنات التجارية على سواحل المتوسط وجزره[1] إلى أمريكا وإفريقيا وأسيا، مستفيدين في ذلك من تطور تقنيات الملاحة وصناعة السفن المزودة بالمدفعية، مكّنت الأوربيين "الإسبان والبرتغاليين على وجه الخصوص" من إقامة مراكز تجارية على السواحل المستهدفة، ثم صولات أخرى للفرنسيين والانجليز والهولنديين، لم يرتق هذا التواجد بعد إلى مستوى الإمبراطورية الاستعمارية التي ستظهر لاحقا، وإنما مكّن من تأسيس إمبراطوريات تجارية[2] كمواضع أقدام أولى للرجل الأبيض، الذي ستلحق به منظوماته الثقافية والدينية ويعمل على التمكين لها عندما تحوّله ثروات الإمبراطورية التجارية البحرية إلى إمبراطورية برية استيطانية، ليأتي الاستعلاء الأوربي ومنظومته القيمية على إبادة شعوب واستعباد أخرى، وتدمير ثقافات وحضارات لا لشيء سوى لنزعة الاختلاف والداروينية الاجتماعية المغذية للنهب والاستغلال.

في مشهد آخر، شهدت الفترة الممتدة من مؤتمر فيينا إلى الحرب العالمية الأولى في أوربا مرحلة لتوازن القوى وتراجع الحروب الكبرى في أوربا، وهي الفترة التي عرفت ترتيبات داخلية أوربية بلغ فيها التصنيع مستويات وأحجام غير مسبوقة، ونقل مفهوم الإمبراطورية والهيمنة والتمدد من مفاهيم الإمبراطوريات التجارية الإقليمية إلى الإمبراطوريات الكولونيالية الاستعمارية المتأثرة بالتفوق الاقتصادي والعسكري للدول الصناعية الرأسمالية، لتتحوّل إلى عملية غزو ممنهجة بلغت حدّتها بين سنتي 1880م و1914م، وقُسم معظم العالم ما وراء البحار بين بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا بلجيكا، الولايات المتحدة واليابان في أقصى أطراف العالم شرقا وغربا، والغريب أن من بين الضحايا إمبراطوريتان تجاريتان هما الإمبراطورية الاسبانية والإمبراطورية البرتغالية[3].

---

(1) فيليب كورتن، **العالم والغرب، التحدي الأوربي والاستجابة فيما وراء البحار في عصور الإمبراطوريات**، تر، رضوان السيد (المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2007)، 10.

(2) نفس المرجع، 11.

(3) إيريك هوبزباوم، **عصر الإمبراطورية (1875-1914)**، ترجمة فايز الصباغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2011)، 123.

المبحث الثاني:

دور العامل العسكري في صنع المشروع الإمبراطوري

جاء في كتاب الأمير لـ: نيكولا ميكيافيلي ما يلي:

"ينبغي ألا يكون للأمير أي هدف ولا أي فكر آخر ، ولا يتخذ أي شيء آخر باعتباره فنا له سوى الحرب، وأوامرها وانضباطها، لأن ذلك هو الفن الوحيد المهم بالنسبة لمن يتولى القيادة"[1].

قيل هذا الكلام منذ حوالي 500 سنة خلت، وجاء في سياق تاريخي وسياسي خاص للغاية في أوربا، ميّزته ابستمولوجيا ثورات المعرفة وصعود مثالية الفلسفة الدينية في عصر النهضة، وما كان لمكيافيللي أن يجانب الكل سوى معرفته وقناعته بتاريخ أسلافه الرومان، ومكانة مكوّن القوة العسكرية في صنع تلك الأمجاد الضائعة، وما كان لمن قبلهم من قادة الطموح الإمبراطوري، لدى الاسكندر المقدوني وجنكيز خان المغول وغيرهم، من اعتقاد يقوم على واقعية وعقلانية أداة القوة العسكرية في التمدد العسكري والتوسع الإمبراطوري، ومن بعدهم ومن بعد مكيافيللي الكثير من المعجبين الذين اعتنقوا فلسفته في القوة العسكرية للحكم والهيمنة. ربما ضيق التفاعلات والعلاقات الدولية والنظرة القديمة لعوامل البناء الإمبراطوري ومركزية القوة العسكرية فيها، كانت مختلفة إلى حد كبير بين طموحات التمدد قبل وبعد عصر مكيافيللي.

لكن الفكرة ظلت متواصلة ومتوارثة في العقائد العسكرية للكثير من الدول وقادتها، على أن الأداة والمكوّن الرئيس للتوسع وتحقيق أحلام الإمبراطورية يتوقف حصريا على التمدد العسكري. لم يكن امتلاك قوة التفوق العسكري كافيا للإخضاع وصنع التمدد وضمان الإمدادات لبناء الحلم الإمبراطوري الذي كان يتلاشى في معظم المغامرات والتجارب التجارية والعسكرية التي ما يزال يحتفظ بها سجل البشرية للصراع والحرب، ما لم يُتبع ذلك بناء سياسي[2]، يكمل مهمة الإمبراطورية ويرتب لها قدرات وموارد الإمداد لصنع الاستقرار لها وجعله يسمو على ما قد يوصف بتهديد سلامها.

---

(1) ليزلي جيلب، **قواعد القوة**، تر، كمال السيد (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013)، 161.

(2) برتران بادي، **أوضاع العالم 2015، الحروب الجديدة**، تر، نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي،2015)، 10.

فالتمدد والتوسع العسكري في تجارب قديمة وحتى حديثة، لم تكن سوى حروب مواجهة بين دول ذات قدرات عسكرية توحي بأحجامها لخصومها بعدم الأمان والاطمئنان، ولمّا كان الأمر يتعدى ذلك ويهدف لإزالة الآخر، كانت المواجهات صدامات مروعة بين جبابرة مبنية على لعبة صفرية[1] .

المطلب الأول: التجارة والتصنيع دعامة عسكرية ومبعث الامبريالية

المتفحص لنشأة الإمبراطوريات عبر التاريخ، يدرك انه هناك حقيقة مشتركة مفادها أن أهم مطالب ومساعي هذه الإمبراطورية كانت اقتصادية بالدرجة الأولى، وأن اتخاذ الأسباب المتنوعة للتوسع، فالمراد في الأخير هي أوعية هذه الفضاءات الجديدة الإنتاجية والضريبية، ولأجل ذلك كانت المطارحات الصراعية والعسكرية حول الحضارات على الأنهر والسواحل كما في البحر المتوسط الذي شهد تطاحن لا سابق له بين شعوبه التي تبادلت عمليات الغزو مستخدمة لقوات عسكرية جبارة للاستيلاء على القواعد الإنتاجية.

كانت هذه سيمة الغزو والتوسع لدى الإمبراطورية في عصرها الابتدائي عندما جعلت منتوج الأرض هدفا لزيادة مقدراتها وقوتها[2]، حيث شكّلت هذه الأنماط الإمبراطورية المرحلة العليا في تاريخ الفكر الإمبراطوري ذي الطبيعة البرية، هذا بالإضافة إلى الصيغة ذات الطبيعة التجارية أساسا التي تستهدف فوائض الإنتاج في مناطق شتى من العالم عبر الطرق التجارية، وربما كانت هذه الأخيرة أقل عنفا من الأولى، لاعتماد الأولى على الجبروت العسكري واعتماد الثانية على عملية التبادل للسلع والمنافع[3]، ومن ابرز رواد النمط الثاني الإمبراطورية البحرية البرتغالية، ثم الهولندية اللتين غطتا مجالا بحريا واسعا جدا من شرق إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، وهي مجالات تجارية بحرية كانت حكرا على تجارة البحارة العرب، وعلى طول هذه السواحل أقام البرتغاليون والهولنديون حصونا وقلاعا لحماية تواجدهم ونشاطاتهم التجارية. لاشك أن هذا النشاط قد جعل البرتغال تحقق مداخيل عالية للإمبراطورية، قبل أن تحل محلها شركة الهند الشرقية الهولندية[4].

---

(1) المرجع السابق، 10.

(2) ريتشارد روزكرانس، **توسع بلا غزو**، تر، عدلي برسوم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2001)، 27.

(3) Herfried Munkler, Op.cit., 49.

(4) Ibid., 50.

هذه عينة عن التوسع ذي النزعة الاقتصادية، الحقيقة أن الأمر لم يقتصر على دولتين، بل مخرجات هذا التمدد والتوسع أسال لعاب لاعبين أوربيين آخرين كبار في منافسة شرسة على الجغرافيا الغنية بالثروات والمواد الزراعية المتنوعة فالتحقت إسبانيا وفرنسا وبريطانيا بالركب، وازدادت مساحة الضحايا لتشمل القارات الأخرى وخاصة أمريكا[1].

إذا كانت المرحلة العليا من تاريخ الإمبراطوريات عسكرية ودموية بامتياز، فالمرحلة الوسطى كانت عسكرية بالقدر الذي يحتاجه توسعها ونشاطها التجاري ومنافسة الخصوم، إذ كانت المنافسة التجارية بين الأوربيين السمّة البارزة لاقتصاد أوربا في عصر النهضة كمرحلة لاحقة من تطور نشاطات الأوربيين المتعلقة بالإنتاج، والتي أعقبت المرحلة الإقطاعية للعصر الأوربي الوسيط، كما تتميز المرحلة بكون الاقتصاد التجاري "المركنتيلي" قد أسس لميلاد النظام الرأسمالي، باعتماد الذهب والفضة كمعادن ثمينة تشكّل أساس ثروة الدولة التي يجب رفع معدلاتها باستمرار عن طريق تشجيع الإنتاج والتصنيع والبحث عنها خارج أوربا "الاستعمار" لجلب المواد الأولية وتصريف فائض الإنتاج[2].

هيأت المرحلة السابقة "عصر الإمبراطورية الوسطى" الظروف والسياقات المحلية والدولية وعلى أصعدة شتى لنمو اقتصادي تجاري ومالي غير مسبوق، وبداية لتشابك اقتصادي ومالي عالمي مركزه أوربا وأطرافه المستعمرات القديمة لأوربا ودول أخرى، الأمر الذي أتاح ازدهارا في طرق المواصلات وانتقالا متسارعا للتكنولوجيا الصناعية، التي حفزت على المزيد من الاستكشافات والتوسع والاحتلال، ويُشيّد هذا السياق لنظام عالمي جديد تقوده أوربا[3].

تجدر الإشارة إلى الحقبة التي تلت انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815م وتأسيس الحلف المقدس وإلى غاية الحرب العالمية الأولى، كانت المرحلة المميزة في تاريخ أوربا بعد نشأة الكونسرتيوم الأوربي الأقل حروبا ونزاعات فيما بين الدول الأوربية، مما أتاح للقوى الكبرى في أوربا ظروفا ذهبية بتوجيه مقدراتها العسكرية والصناعية لغزو شعوب الجغرافيا الأخرى من العالم، في حلقة متجدّدة من حلقات الاستعمار الأوربي للعالم.

---

(1) ريتشارد روركرانس، مرجع سابق 30.

(2) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، مرجع سابق، 386.

(3) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 211.

هذه المرة، في تمدد امبريالي رهيب رسمته التكنولوجيا المتأتية من الثورة الصناعية، التي أمدت الحروب البرية والبحرية بطاقات تدميرية أعلى، من خلال طاقة البخار والسفن والأسلحة والمدافع وعتاد وتجهيزات المنشآت الفنية والقاعدية للتوغل وتسريع عمليات الغزو[1]، فبالقدر الذي كانت الصناعة والتكنولوجيا ترفع من القدرات الحربية وتحرز النصر الحاسم، بقدر ما كانت تسمو بقدرات وإمكانيات قوى كبرى في أوربا وفي العالم، لتصنع منها إمبراطوريات عالمية جديدة "المرحلة الإمبراطورية الدنيا" أي الإمبراطوريات التي صنعت قدراتها وإمكانياتها طفرة التطور الصناعي والتقني الذي عرفته أوربا بعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

بدأ هذا التطور يغيّر فعليا موازين القوى لصالح الإمبراطوريتين سالفتي الذكر " فرنسا وبريطانيا" بعد مطلع القرن التاسع عشر، والتي كان من آثارها إضافة إلى التقنية العسكرية أنها ضاعفت كميات الإنتاج وحسّنت منه، وانعكس ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأوربيين والدول التي سبقت في عملية التصنيع على وجه الخصوص، فتحسنت مستويات المعيشة وارتفع معدل الأمل في الحياة ونما عدد السكان، إذ انتقل عددهم في أوربا من 140 مليون نسمة سنة 1750م إلى 266 مليون سنة 1850م وهي زيادة لم تسجّل في أي مكان آخر من العالم[2]، لكن هذا الإفراط في الزيادة السكانية ستكون له عواقب على الإيفاء بحاجات السكان على المدى المنظور، مما حذا بصناع القرار إلى الالتفات وجهة المستعمرات للمزيد من النهب والاستغلال.

أدى التطور الصناعي والتقني في أوربا إلى زيادة الإنتاج وتنويعه وخفض تكاليفه، وكانت حصة الأسد في هذا التقدم لبريطانيا ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فلم يحل منتصف القرن التاسع عشر حتى غزّت المنتجات الصناعية الأوربية العالم في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكان لها وقعا لا يقل تأثيرا وألما على ما فعلته تكنولوجيا السلاح في الإخضاع والإبادة، إذ عطلت عمليات ومراحل الإنتاج الكثير من الصناعات التقليدية في آسيا وفي غيرها، لتزداد الإمبراطورية غنى و تزداد مستعمراتها فقرا وغبنا.

(1) نفس المرجع، 212.

(2) نفس المرجع، 216.

إن إمبريالية الغرب لم تكتف بالاستعمار والاحتلال والنهب المتواصل لثروات هؤلاء لإمداد الإمبراطورية بما يبقيها ويقوّيها باستمرار، بل امتدت تأثيراتها إلى تعطيل وقلب الأنظمة الاقتصادية والإنتاجية لشعوب مستعمراتها، بعبارة أخرى عملية متواصلة لتوسيع أوعية الإمبراطورية البشرية، الإنتاجية والاستهلاكية والضريبية، هذا الواقع يخالف إلى حد ما ذاك الذي أشار إليه بول كيندي في كتابه نشوء وسقوط القوى العظمى، حيث ينفى صفة الفقر عن الشعوب المضطهدة بسب التواجد الاستعماري الإمبراطوري وسياساته، إذ يقول:

> "يجب أن تستوعب تأثيرات الثورة الصناعية مناطق أبعد في العالم كالصين والهند مثلا، الأكيد أنها تكبدت خسائر مضاعفة سواء كانت نسبية أم مطلقة، فليست القضية كما يمكن تخيلها أن شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عاشت حياة سعيدة ووجودا مثاليا قبل أن يطالها تأثير الرجل الغربي[1].

الأكيد أن هذه الشعوب في أسيا وغيرها وفقا لأعدادها ولأنماط إنتاجها التقليدية كانت فقيرة، وكانت مداخيلها لا تصنع الفوائض الكبيرة والرفاهية، لكنه نمط معيشي متبع يوّفر حاجات السكان الأساسية، لكنهم وبعد إدخال التقنية من طرف الرجل الأبيض ازداد الإنتاج حقيقة وعلى يد السكان الأصليين المستعبدين، لكن هذه الزيادة لم تصنع رفاه منتجيها الذين حرموا منها، بل وجهت نحو أوربا لتصنع رفاه شعوب الإمبراطوريات الاستعمارية[2]، هل كانت الجزائر بائسة وفقيرة بقدر مماثل لهذا التصور قبل الغزو الفرنسي لها؟ بل هي من كانت تقرض وتموّل أسواق من استعمرها لاحقا، يبدو أن مثل هذا الكلام نوع من التبريرات الإمبريالية لتقرأ رسالة الرجل الغربي الأبيض قراءة أخرى ومن زاوية مخالفة يراد لها أن تكون حضارية ومدنية أكثر مما هي إمبريالية بشعّة[3].

لقد مكنت التقنية الصناعية الجديدة في أوربا دول القوى الصناعية الصاعدة بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة من أحداث ثورة حقيقية في المجالين الاقتصادي والعسكري، حيث أصبحت وسائل النقل البري والبحري أسرع وأكثر فعالية وتأثيرا في صنع التطور في

---

(1) بول كندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 219.

(2) Herfried Munkler, Op.cit, 117.

(3) بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 220.

هذه البلدان، وفي صنع أسس الاستعمار والإمبريالية في ما يقارب من 35% من أراضي العالم سنة 1800م، لترتفع إلى 84 % سنة 1914م[1]، أما بالنسبة لآلات الحرب والأسلحة فالأمر سيّان، إذ عرفت هي الأخرى بدورها نقلة نوعية وسريعة من حيث تنوع الأسلحة الخفيفة ورفع فعالية كفاءتها القتالية، وينسحب الأمر كذلك على الأسلحة الثقيلة.

ذلك ما صنع الفارق بين إمبراطوريات أوربا الغازية ووحدات المقاومة في الدول المستهدفة، التي قدمت تضحيات باهظة بشرية واجتماعية واقتصادية وصل حد الإبادة في الكثير من مناطق العالم، ولعّل جرائم الإبادة البشعّة للإمبراطورية الاسبانية التي كانت في أول منطلقاتها تجارية ثم تحولت إلى استيطانية، لأحسن دليل على الاستئصال شبه النهائي والكلي لقبائل الهنود الحمر في حضارات الإنكا والمايا والأزتيك[2]، وهل يختلف الأمر عمّا قامت به فرنسا في الجزائر لإخماد المقاومات الشعبية طيلة ثلثي القرن التاسع عشر، أو ما قامت به عصابات أوربية في تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية في عملية القنص الآدمي للسود لبيعهم في سوق النخاسة في أسواق القطن جنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية؟ الأرقام مرعبة، لم يتغيّر عدد سكان إفريقيا طيلة قرن كامل، حيث كان يقدر بـ 100 مليون سنة 1700م وهو نفس الرقم سنة 1800م، ما خفي كان أكثر رعبا عن الإبادات الاستعمارية للقبائل والممالك الأفريقية، وربما معرفة أن الحصول على إفريقي "عبد" حي يجب قتل ثمانية، أي أن الحصول على دفعة من العبيد من 100 فرد لن يحصل ذلك جراء القنص الآدمي إلا بإبادة 800 إفريقي آخر.

صنعت الثورة الصناعية الفارق الإمبراطوري للدول الأوربية الطامحة في ذلك كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، لكن السبق الصناعي لبريطانيا فتح لها سبقا في التوسع الامبريالي في العالم، من خلال حسن استثمار وضعها الجديد وأوضاع العالم في ذلك الوقت، حتى غدّت سيدة العالم "إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس" بمّا يقارب 38 مليون كلم^2 في كل القارات، وبلغ إنتاجها الصناعي مستويات غير مسبوقة، حيث أنتجت 50% من الإنتاج العالمي للفحم و53% من الحديد، بعبارة أخرى حوالي ½ الإنتاج الصناعي العالمي و60% من الإنتاج الصناعي

(1) نفس المرجع، 223.

(2) نفس المرجع.

الأوربي، وبلغ استهلاكها من مصادر الطاقة سنة 1860م خمسة أضعاف استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية أو بروسيا، وستة أضعاف استهلاك فرنسا و155 مرة استهلاك روسيا القيصرية، وتملك ثلث السفن التجارية في العالم، حتى غدت إمبراطورية عالمية بامتياز، يقول الاقتصادي الإنجليزي "وليام ستانلي جيفونس" سنة 1865م منتشيا بما بلغته بريطانيا من شأو:

> "لنا في سهول أمريكا الشمالية وروسيا حقول القمح، وتحتضن شيكاغو وأوديسا مخازنه، وفي كندا والبلطيق غابات أخشابنا، وتضم استراليا مراعي أغنامنا، وفي مروج الأرجنتين وغربي أمريكا الشمالية تقع مراعي ثيراننا، وتلك بيرو ترسل فضتها، فيما تستقبل لندن ذهب جنوب إفريقيا واستراليا، وهناك الهنود والصينيون يزرعون الشاي لنا، والهند تقيم لنا مزارع القهوة والسكر والبهارات أما فرنسا واسبانيا فهما مزارع كرومنا، وحوض المتوسط حديقة فواكهنا، ومزارعنا في القطن التي ملأت الولايات المتحدة الجنوبية لوقت طويل مضى قد امتدت الآن إلى جميع أصقاع الأرض الحارة"[1].

إن الاهتمام البريطاني المفرط بالإنتاج الصناعي لتعظيم المداخيل وصنع الثراء والرفاه، لم تكن بالقدر المتوازن بالنسبة للقوات المسلحة، صحيح أنها كانت تحوز الأسلحة المتطورة والتقنية العسكرية، لكنها لم تكن بالمستوى الذي يقربها من مستوى ضخامة الاقتصاد، ذلك كان سببا مباشرا في انفراط عقدة التوازن للقوي في أوربا الذي تم الحرص على متابعته والإبقاء عليه لوقت طويل، مما جعل بروسيا كقوة قارية صناعية وعسكرية تشرع في التمدد في أوربا وتقلّم أظافر الخصوم، شرقا نحو الإمبراطورية النمساوية سنة 1866م وغربا نحو فرنسا سنة 1871م، ولم يكن لبريطانيا المترامية في العالم من موقف عملي عسكري تقدمه ليردع بروسيا أو يعيد معادلة توازن القوى إلى مستوياتها[2]، لربما أن الموقع الجغرافي "قوة بحرية" والتوجهات العالمية لبريطانيا كقوة إمبراطورية جعل شؤون أوربا القارية أقل اهتماما بالموازاة مع طموحاتها الإمبريالية العالمية[3]، الذي يمكن أن يكون له فيما بعد تداعيات على

---

(1) نفس المرجع، 226.

(2) نفس المرجع، 229.

(3) برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم**، مرجع سابق، 28.

القوة الإمبراطورية، بعد صعود الكثير من الاقتصاديات والقوى العسكرية وانبعاث النزعات القومية في الشعوب التي تضطهدها للمطالبة بالاستقلال.

قد لا ينسحب الأمر على فرنسا كما كان الشأن بالنسبة لبريطانيا، صحيح أن فرنسا تعد الإمبراطورية الاستعمارية الثانية في أوربا بعد بريطانيا والتي صنعها التقدم الصناعي والتقنية، لم تكن ظروفها مشابهة لنظيرتها البريطانية بالشكل الكامل، كثير من المجهود الحربي والصناعي الفرنسي كان معبأ لمواجهة الصراعات والنزاعات الملكية والإمبراطورية داخل أوربا، فهي قوة قارية ارتبطت استراتيجياتها بالسياق القاري لأوربا مع عين لا تغمض على بريطانيا، كانت العين البريطانية تنظر في الأفق العالمي، وتنظر العين الفرنسية يمينا إلى التطوّر السريع للتقنية والإنتاج الصناعي في بروسيا، وتنظر شمالا للامتداد الرهيب والإمدادات والعائدات الضخمة للاقتصاد البريطاني.

حدث ولسنين طويلة وأن كانت فرنسا منافسا عنيدا لصيقا بالتوسعات البريطانية في العالم، في تصور قائم على فكرة البقاء بجانب رائد السباق مهما كان الثمن لمراقبة التطورات عن كثب، ذلك ما يفسّر التواجد الإمبراطوري الاستعماري الفرنسي إلى جانب نظيره البريطاني في معظم المناطق الخاضعة للاستعمار في العالم، هي الاستراتيجية الفرنسية خارج القارة على الرغم من عملية الإنهاك للحروب النابليونية في أوربا، ولم يكن ذلك متاحا لفرنسا لولا تمتعها بإمكانيات وقدرات عسكرية وصناعية هائلة، جعلت منها مشّكلا لإحداث ومصائر القارة العجوز كقوة أوربية ضخمة وفي نفس الوقت ملاحقة بريطانيا في معظم جغرافية العالم.

كانت اتفاقيات مؤتمر فيينا والحلف المقدس سنة 1815م قد جنبت أوربا حروبا مدمرة باستثناء بعض النزاعات وحروب قصيرة وإقليمية عبارة عن ترتيبات استراتيجية بين قوى الحلف المقدس "فرنسا، النمسا، بروسيا، بريطانيا وروسيا"، رغم ما أبانه من تفاوت في القوة والتقنية بين هؤلاء، إلا أنه قد حافظ على توازن القوى إلى حد ما، ما كان ليكون ذلك ويصنع فوارق وجزئيات تفوّق لولا التفاوت في الإنتاج التقني والصناعي وتعبئة وتدريب وتسليح الجيوش. وهو الشأن الذي سيضعف رغبة الحلف المقدس في مواصلة تعبئة دبلوماسية التشاور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة مع بورز فاعل دولي جديد وراء الأطلسي ينافس أوربا في التصنع والقوة والطموحات، ويُقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تحوز

بمفردها 23% من الإنتاج العالمي[1] وتتملكها شراهة توسع رهيبة نحو المحيط الهادي وباتجاه شمال وجنوب القارة الأمريكية.

المطلب الثاني: النزعة التوسعية: التمدد العسكري ونهم الموارد الأولية

يرى ابن خلدون أن بروز الإمبراطورية يتطلب ثلاثة شروط هي: كثافة سكانية كبيرة، اتصال قائم بين طموح بدوي وتجمع سكان متحضرين، والغزو الشامل للأراضي الحضرية المعروفة [2].

ويقول مونتسكيو في كتابه تأملات في تاريخ الرومان:

"لم يكن الرومان أصحاب تجارة أو صناعة، فكانت الحرب الوحيدة لديهم للكسب والثراء"[3].

بحسب ابن خلدون أن ولادة الإمبراطورية تبدأ من اندفاع عصبية قبلية يحركها مشروع غزو في مجتمع كثير السكان أو قادر على الإيفاء بهذا العنصر، ويكون منتجا ومتحضرا أو على الأقل يتوفر على المؤهلات لذلك، ثم التوسع على الأطراف المباشرة للمجتمعات السكانية المنتجة والأقاليم الأكثر تألقا، ويرى أن هذه الصيغة الميلادية القائمة على التوسع تنسحب قديما على أولى الحضارات الشرق-أوسطية، وعلى وجه الخصوص بلاد الرافدين والفرس الأخمينيون، وملحمة الاسكندر التي صُنعت على تخوم العالم الإغريقي في مصر وبلاد الرافدين وبلاد فارس، ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للإمبراطورية الرومانية التي بدأت صغيرة ثم اكتسحت كامل البحر المتوسط منهية للإمبراطوريات المتوسطية القديمة.

يستجيب النموذج الإمبراطوري الإغريقي والروماني لنظرة ابن خلدون في جزئية العصبية القبلية الغازية المؤسسة للإمبراطورية، لكن يختلف الحال بين الرومان والإغريق في جزئية كون المجتمع النواة يجب أن يكون منتجا ومتحضرا، هذه لليونان وتغيب عن الرومان، فلم يكن

(1) بول كنيدي، 290.

(2) غابريال مارتينيز غرو، مرجع سابق، 38.

(3) مونتسكيو، **تأملات في تاريخ الرومان**، مرجع سابق، 26.

الرومان يتوفرون على هذا الشرط بادئ الأمر، لكن كانت تحذوهم إرادة قوية جدا في الكسب والثراء وعدالة الاقتسام والتوزيع للريوع والسلائب والغنائم التي شكّلت نقطة انطلاق وارتقاء[1].

البارز في الأمر، أن الرومان يشكّلون حالة استثنائية في الشرط المشترك لنشأة وولادة الإمبراطورية مع جل الحضارات التي سبقتهم، فهذا الشرط حازه الرومان فيما بعد، أي بعد أن اكتسحوا أراضي الإمبراطوريات المجاورة واستفادوا من أنظمتها المختلفة وقوانينها، لتصبح روما مركز التحضّر بالنسبة للإمبراطورية الرومانية، لكن القاسم المشترك بين هذه الإمبراطوريات هي التوسع والغزو. يا تُرى هل هي نزعة نمطية لكل الحضارات لتبدو ضخمة وعظيمة؟ أم أن وقود الإمبراطوريات واستمراريتها يتوقف على مدى مساهمة الأقاليم في معادلة الإنتاج والضريبة والموارد والحجم السكاني؟.

صنع المصريون القدامى الإمبراطورية بمجهودات محلية قائمة على المجتمع الزراعي حول النيل الذي بدوره صنع الثروة وأنظمة الإمبراطورية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وربما تسجل مصر أنها إمبراطورية الشرق الأدنى القديم الوحيدة التي لم يكن الغزو والتوسع هدفا لها، صحيح عرفت مصر الفرعونية شيء من التوسع، لكنه كان لتأمين التخوم وتوحيد الدولة، لذا كُرّست جل مجهودات الحكام إلى العمران وخلق الثروة.

يختلف الأمر إلى حد ما بالنسبة للإمبراطوريات الأخرى في بلاد فارس ومنطقة الهلال الخصيب، أين كانت عمليات الغزو سمة ملازمة التوسع الإمبراطوري وكسر شوكة الخصوم لتوسيع الأوعية الإنتاجية والبشرية والضريبية حفاظا على مقدرة الإمبراطورية وقوتها.

ويتميّز الصراع الفارسي الهّليني الإغريقي بشيء من التفرد، كونه اكتسب صفة التهديد المتواصل ومحاولة إلغاء كل إمبراطورية للأخرى "لعبة صفرية"، لأنه كان من الصعب إيجاد صيغة تعايش سلمي بين إمبراطوريتين متجاورتين ومتباينتين في منظومات الحكم والمجتمع والثقافة فكانت الحرب بينهما سجال، استنزفت قدرات وقوى الطرفين وهما يسعيان للتمدد والسيطرة.

لكن يحتفظ البحر المتوسط بتاريخ إمبراطوريتين قامتا على التوسع والتمدد، هما الإمبراطورية البحرية الفينيقية ذات النزعة التجارية الناعمة والإمبراطورية الرومانية ذات النزعة

(1) نفس المرجع، 26.

الحربية التوسعية، كلاهما تصورت أن وجودها وبقائها وارتقائها لن يكون إلا عبر التوسع وبفارق كبير في صيغته وطبيعته بين الإمبراطوريتين.

فالفينيقيون من مركز متحضر ونزعة تجارية مرنة في غالب الأحيان، استطاعوا اكتساح الفضاء المتوسطي وتمكنوا من صنع الثروة والنماء لمدنهم الفينيقية في شرق المتوسط إلى أن تأسست قرطاجة سنة 814 قبل الميلاد بتونس، بقيّم تختلف عن قيّم أسلافهم الفينيقيين القائمة على الجمع بين المنظومات القيمية والعقيدة العسكرية كونهم تجار وبحارة بالدرجة الأولى، لكن اقتسامهم لنفس الفضاء البحري مع الرومان سيؤدي حتما إلى صولات وجولات حروب، لأن هؤلاء بعقيدتهم العسكرية المبنية على الغزو والتوسع كانوا يرون وأن هيمنتهم على العالم القديم كلية تجعل روما مركزه تنعم بالأمن والاستقرار والنماء والرخاء، لن يكون في ظل وجود منافسين في المتوسط بحجم قرطاجة، لذا كان تدمير قرطاجة وإنهاء وجودها أمرا مصيريا بالنسبة لروما، وتم الأمر كذلك بعد حروب ثلاث عرفت بالحروب البونيقية، امتدت من 264ق م إلى 146 ق م[1].

الأكيد من كل ما سبق، أن التوسع كان سمة رئيسة للإمبراطوريات القديمة لتأمين التخوم من هجمات الهمج والبرابرة، وكذا لصنع عظمة وجبروت الإمبراطورية وتأمين خزان الإنتاج والضريبة والموارد الأولية الطبيعية والزراعية والحيوانية، لأنه كان يُعتقد أنه بقدر ما توسعت الإمبراطورية بقدر ما أمّنت التخوم وحيّدت البرابرة وزاد مستوى المقدرة والرخاء.

الحقيقة أن الأمر لم يكن مختلفا كثيرا في عصور الإمبراطورية التالية وأن تنوعت غايات التوسع بين سياسة وأمنية وأيديولوجية واقتصادية، إلا أنها جعلت من التوسع محركا لصنع المزيد من المقدرة والقوة، كان الحال كذلك في العصرين الإسلامي والمسيحي الوسيط وإن علت الأيديولوجيا على الأهداف والغايات فالدوافع السياسية والاقتصادية كانت بيت القصيد.

تميّز العصر الوسيط بصعود الأيديولوجيا الدينية في الصراعات الإمبراطورية، واختلفت الحال بين المسلمين والمسحيين، بالنسبة للأوائل وخلال توسعاتهم السريعة شرقا وغربا لم تكن غايتهم الأولى النهب والسلب لمصادر رزق الأمم الجديدة، بقدر ما كان لنشر الدعوة وزيادة أعداد المؤمنين بالرسالة السماوية الجديدة ذات الجاذبية القوية، والتي بلغت جغرافيا واسعة في إفريقيا وآسيا من دون غزو حتى، بل لسمو قيمها التي كان يجسّدها التجار

[1] Gérard Chaliant et Jean Pierre Rageau, op.cit.64.

المسلمون، وربما على العكس من ذلك ما نمّط الحروب الصليبية من نهب وسلب وخراب ودمار في طلب المزيد من التوسع بظاهر ديني وباطن أمني واقتصادي واجتماعي، وخوفا من التمدد المتواصل لرسالة الإسلام وخدمة لتعاليم الكنسية المسؤولة عن الحياتين الدينية والزمنية، والتي كان لا يعلو شيء في أوربا خلال هذه الحقبة على أوامرها وسطوة رجال دينها.

بعد دخول أوربا عصر النهضة وبداية تطور علوم الملاحة والجغرافيا نشطت حركة الكشوفات الجغرافية وكانت الوجهة خارج البحر المتوسط الذي اعتقد الجغرافيون الأوربيون والملوك والأمراء أن لا يوجد سواه، وما يرى من الأطلس غرب أوربا لا يعدو إلا أن يكون نهرا واسعا وكبيرا "النهر المحيط" يجتاز العالم. إلى غاية مطلع القرن الخامس عشر عندما شرع البرتغاليون ومن بعدهم الإسبان في استكشاف سواحل إفريقيا الغربية طمعا في الوصول مصادر ذهب بلاد السودان[1].

كان الدافع الرئيس المعادن النفيسة، ثم المنتجات الزراعية المدارية والتوابل وطلب المزيد وحب التوسع والاستكشاف، دأب البرتغاليون على هذه الرحلات البحرية حتى بلغوا بلاد الهند الحالية، وتدفع المزاحمة والمنافسة على المبتغى من هذه الكشوفات والرحلات البحرية المحفوفة بالمخاطر بالإسباني ذي الأصول الايطالية كريستوف كولمبس إلى بلوغ الهند عبر النهر المحيط "المحيط الأطلسي" ليكشف في الأخير قارة أمريكا العالم الجديد[2].

كان ذلك إيذانا بتراجع دور الطرق التجارية التقليدية التي تمر عبر شرق المتوسط والبلاد العربية والإسلامية، والذي جعل تحكمهم فيها مصدرا منتجا للثروة لصالح المنافسين الأوربيين الجدد، والذين سيحتدم التنافس بينهم حد الاقتتال على الجغرافيا الجديدة عالية الأهمية الجيوبوليتيكية بمفاهيم العصر، لما تدره من معادن نفيسة ومنتجات زراعية وتوابل ومواد طبيعية أخرى تفوق قيمتها التجارية والتنافسية قيمة الذهب في بعض الأحيان في المدن الأوربية التجارية الناشئة، والتي سيكون لها شأن ودور كبيرين في المستقبل في توفير رأس المال وتمويل وتموين الحملات الاستكشافية، وبالتالي ليسهم رأس المال التجاري في التواجد الأوربي المتصاعد على سواحل أفريقيا وأسيا من خلال بناء القلاع والمرافئ كنقاط أرضية

(1) ايف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، تر، زهيرة درويش جبور (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة 2010)، 35.

(2) نفس المرجع، 36.

مسخرة لخدمة التمدد التجاري الأوربي، إرضاء لحمى الموارد الأولية التي تلقي رواجا وإقبالا منقطع النظير في أوربا، هذه المحطات ستشكّل لاحقا نقاط انطلاق وارتكاز استعمارية توسعية داخل القارة في آسيا وإفريقيا وأمريكا، لتضع شعوب وموارد هذه القارات تحت طائلة النهب والاستنزاف لوقت طويل.

رافق هذه العمليات في معظم الأحيان حملات تبشيرية مسيحية أملا في نشر القيم المسيحية وخلق الجاذبية والقبول لدى المجتمعات الأخرى المستهدفة بالنهب والتوسع، فبالقدر الذي كان فيه رجال الدين يسوقوا تلك الصورة الروحانية والحضارية عن المسيحية، بالقدر الذي كانت فيه الممارسات الميدانية –النهب والقمع والتقتيل– تجانب مضامين رسالة الرجل الأوربي الأبيض ومدنيته[1].

شكّل رأس المال التجاري المتراكم في المدن التجارية الأوربية إلى جانب مخرجات عصر النهضة العلمية، بداية تطور لافت في المنتوج الصناعي بحلول منتصف القرن الثامن عشر والذي سيفجر هوسا تنافسيا استعماريا لا سابق له، للتوسع الجغرافي لضمان الإمدادات بالمواد الأولية للمصانع الأوربية المتزايدة طلبا للثروة ونمو رأس المال، ولكون حركة التصنع كانت متدرجة أي لم تشمل الدول الأوربية دفعة واحدة، فقد عرفها انجلترا ثم فرنسا فألمانيا وهكذا، وكان ذلك مميزا ومفردا للحركة الاستعمارية الأوربية للدولتين الأولى والثانية، فقد بلغت بهما حمى التنافس والنزعة التوسعية ونهم الموارد الأولية حد التحوّل من دول أوربية متوسطية الحجم والقوة والمقدرة إلى دول إمبراطورية ذات قدرات وقوة عالمية.

يكفي أن نشير إلى أن هاتين الإمبراطوريتين قد تواجدا تقريبا في كل قارات العالم، سيطرت بريطانيا على ما يناهز 38 مليون كلم^2 وسيطرت فرنسا على ما يزيد عن مساحتها بـ20مرة، حيث تعرضت الجغرافيا الضحية لعمليات نهب متواصل لسنين طويلة لتموين الصناعة الأوربية ومتطلبات حروبها، بل تعدى الأمر عملية النهب والتقتيل والاستغلال البشّع لشعوبها، إلى تجنيد شباب هذه المستعمرات لدعم جبهات قتالهم في ما بينهم وفي حروبهم الأوربية، وكان أكثرها ترويعا الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث شكلت القارتين الإفريقية والأسيوية مصادر مدد ضخمة للموارد الأولية الطبيعية والزراعية والحيوانية لإمداد الحرب لوجستيكيا وإمداد جبهات القتال بالمجنّدين (مئات الآلاف من المجندين الجزائريين والأفارقة والهنود) وبذلك تصنع أهم قوى أوربا الإمبراطورية (بريطانيا وفرنسا) أسوأ مشاهد التاريخ جريمة

[1] .فليب كورتن،العالم والغرب، مرجع سابق.151

(الاحتلال والإبادة والنهب والتجنيد الإجباري)، وكان كل ذلك يتّم باسم الحرية، هي الخلفية التي بنيت عليها حضارة وحرية الرجل الأبيض.

إذن شكلت النزعة التوسعية مطلبا أساسيا من طرف قوى أوربية للتمدد في الأطراف وجعلها تساهم بمجهودها البشري والإنتاجي في بناء هذه الإمبراطوريات، لكن هناك بعض الآراء والتصورات التي ذهبت إلى أن هذه النزعة التوسعية وحمى النهب وإن ساهمت حقيقة في إمداد الصناعة والأسواق في هذه الدول وساهمت في مقدرتها وقوتها، هي أيضا بالأساس من أضعف هذه الإمبراطوريات وجعل مقدرتها وقواتها تتآكل بعد انتشار حركات التمرد والثورة والعصيان في أطراف الإمبراطورية، والتي بلغت بها درجة الإنهاك الحد الذي لم تعد فيه قادرة على إدارة هذه التوترات والاضطرابات، مما سيؤدي بالتدريج إلى انكماش جغرافي قد ينهي إلى الأصل، لكن الانحصار الجغرافي لم ينه نفوذ القوى الإمبراطورية السالفة للإبقاء عليه في مستعمراتها القديمة والذي اتخذ صورا وأشكالا متنوعة.

المبحث الثالث

دور العامل الاقتصادي والإطار التنموي في صعود الدولة خلال القرن العشرين

شكّل النشاط الاقتصادي منذ فجر التاريخ أهم أنشطة الإنسان على الإطلاق، فالاقتصاد كان عامل استقرار للتجمعات الإنسانية الأولى، وبه كانت اللبنّات المؤسسة للنشوء الحضاري في شرق آسيا وشرق المتوسط، وعلى أساسه صنعت ثروات الأمم، ولأجل أرصدة نشاط الأرض والموارد كان الغزو والتوسع والتمدد، للمزيد من أرصدة الأرض والتجارة، حتى غدا على رأس مقومات قوة كل كيان سياسي وكل إمبراطورية.

ظّل الحال كذلك إلى غاية صعود أطر مفهومية ونظرية جديدة، جعلت العامل الاقتصادي يقفز إلى صدارة الاهتمامات العالمية، مستفيدا من مراجعات وتغييّرات نظمية وهيكلية ومستجدات تكنولوجية واتصالية اختصرت الزمن وقربّت الجغرافيا، وأصبحت سياسات التنمية والاستراتيجيات الاقتصادية تشغل شأن السياسة الدولية، مستفيدة من سياقات دولية متسارعة تشهد صعودا مطردا لمقاربات الاقتصاد والتنمية، ضاغطة على صناع القرار لمراجعة مكونات القوة القومية للدولة لصالح الاقتصاد، الذي تنبأ كل المؤشرات على أن القرن الحادي والعشرين ستكون محركات الصعود والتغييّر فيه اقتصادية بامتياز.

المطلب الأول: التوظيفات الاقتصادية للفكر الإمبراطوري: نماذج من التاريخ

كان للبيئة الجغرافية مساهمة مهمة في نشأة الحضارات الإنسانية الأولى وتطورها، فالبقايا المادية لحضارات الشرق حول الأنهار لأحسن دليل على ذلك، فهي التي ساهمت في استقرار وتطور الإنتاج المادي للحضارات (الإنتاج الاقتصادي)، الذي كان سببا رئيسا في البقاء والنماء ولوقت طويل، فإلى غاية منتصف الألف الثالثة قبل الميلاد ساد النمط البري والقاري للحضارات، إلى أن برزت قوى حضارية بحرية تتخذ من البحر جغرافية استراتيجية لحيازة أسباب القوة الحضارية "التجارية" على وجه الخصوص، كما يتيح البحر سيطرة أوسع على البر والبحر في خطوة كسرّت النظرة التقليدية للتبادل، وفتحت الآفاق بمزيد من التبادل التجاري والحضاري مع أمم السواحل ولمسافات أوسع، وبالتالي أسواق أكثر وأرحب، أي عملية أقلمة تبادل فوائض الإنتاج بين أكثر من حضارة، بل الطبيعة المحلية لتبادل الفوائض الإنتاجية

التي سادت لوقت طويل في حضارات الأنهار، لتنتقل إلى المهام التجارية إلى مدن تجارية بحرية بالدرجة الأولى، والتي استطاعت أن تكسب الكثير من استثمار فوائض الإنتاج بتحريكه إلى نقاط أبعد. عملية عادت بالكثير من الأرباح والمكاسب، وكان لها الفضل في ظهور المدينة الدولة الساحلية والتي جمعت العديد من عناصر القوة كالموقع الجغرافي الفوائض الإنتاجية الطرق البحرية، التبادل التجاري والعلاقات السياسية[1].

تعد هذه الكيانات ذات الطبيعة الاقتصادية أولى النماذج لدولة المدينة التي ازدهرت على طول الطرق التجارية البحرية، كانت أبرزها المدن الفينيقية في شرق المتوسط ثم المدن الإغريقية، ثم في وقت متأخر في العصرين الوسيط والحديث مدن إسلامية وأخرى أوربية، استأثرت بالطابع الاقتصادي حتى وإن لم تأخذ شكل دولة المدنية على الشكل الفينيقي والإغريقي الذين لم يكونا يختلفان عن مقومات الدول المركزية، إلا أن هذه المدن كانت مندمجة سياسيا وحضاريا في أشكال أخرى قانونية لدول مركزية[2]، لكن لخصوصيتها ومواقعها وطبيعة نشاطاتها الاقتصادية ساهمت كثيرا في مقومات بناء الدولة المركزية.

إذا، كانت التجارة نشاطا اقتصاديا حيويا، لدولة المدنية الفينيقية والإغريقية وفي بلاد الإسلام وفي أوربا خاصة ايطاليا بعد النهضة، ساهم البحر في توسيع رقعة التبادل وسرعته، وكانت المحصلة تراكما كبيرا للثروة ورأس المال، الذي ساهم بدورة في رفع سقف أحلام التوسع والتمدد لتحوّل الكثير من المدن إلى دول مركزية والكثير من هذه الأخيرة إلى مشاريع إمبراطورية، كالتمدد الفينيقي القرطاجي على سواحل المتوسط وغزو الاسكندر لشعوب ودول شرق المتوسط وبلاد فارس، وتمدد انتشار الإسلام عبر التجار إلى وسط أسيا وجنوبها وبلاد السودان بإفريقيا، ولما عرفت أوربا الثورة الصناعية تغيرت الكثير من المفاهيم الاقتصادية والتجارية ومفاهيم الحكم والقوة.

إذا، لم يكن تراكم الثروة عند القادة والملوك والأباطرة لصناعة الرفاه الاجتماعي أكثر من وسيلة لبناء القدرات العسكرية وإقامة الإمبراطورية وفي ذلك مرامي كثيرة الأمن والقوة والمزيد الثروات[3].

---

(1) عمر الفاروق سيد رجب، **قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية** (مصر، مكتبة مدبولي، 1992)، 17، 18.

(2) نفس المرجع، 18.

(3) ليزلي جليب، **قواعد القوة، كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية**، تر، كمال السيد (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013)، 192.

ما كانت المدن الفينيقية تتطور وتتوسع وتتحول في نظامها الاجتماعي والسياسي لو لا النشاطات البحرية والتجارية، فكيف يمكن لقرى صيادين صغيرة أن تتحوّل إلى دول مدينة تسيطر على تجارة البحر المتوسط ولوقت طويل؟

الأكيد أن البيئة الجغرافية لساحل المتوسط الشرقي كان لها دورا كبيرا في ذلك، فهي التي أتاحت حط الرحال على السواحل وقرب الأراضي التي تسمح بالحياة، أي مزاولة بغض الأنشطة الزراعية التي تشكّل أساس الحياة والمبادلات التجارية ' وكان لإقبال الفينيقيين على البحر وصناعة السفن تحولا جذريا في طبيعة النشاطات الاقتصادية للمدن الفينيقية، التي كانت متباينة الصيت والسمعة الملاحية والتجارية، لكن الكل يركب البحر ويمتهن التجارة، ولعّل العلاقات الدبلوماسية التجارية للفينيقيين المتميزة بالمرونة والمسالمة كان لها التأثير الكبير على العلاقات الفينيقية التجارية مع شعوب شرق المتوسط، ثم سريعا مع بقية شعوب المتوسط بأكمله بل حتى أمم أوربا على الأطلسي.

على الرغم من وقوع المدن الفينيقية على الجغرافيا الفاصلة بين المصريين والحثيّين المتصارعين، لم يؤثر ذلك كثيرا على مستوى الاستقرار والازدهار الاقتصادي، وظلت المدن الدول الإغريقية ممونا أولا لمصر وشعوب الأخرى للمتوسط بالسلع النادرة[1]، مما ساعد في تراكم الثروة وازدهار المدن الفينيقية.

تشكّل قرطاجة الاستثناء في نزعة التوسع والتمدد، حيث نمت هذه المدينة على الساحل الشمالي لمدينة تونس اليوم بسرعة لتوافر عوامل النماء والازدهار، خاصة وأن المؤسسين يملكون الكثير من التجارب والصنائع وأبرزها التجارة، إذ لم تلبث قرطاجة طويلا واتخذت لنفسها سمعة ومكانة في غرب المتوسط، وهو ما فجر الطموح والتوسع والتمدد أملا في بلوغ مستوى وحجم الإمبراطورية، لكن لم يستمر الحال طويلا في فضاء يعج بالعداء والمؤامرات، ودمرت أخيرا على يد الإمبراطورية الرومانية التي كان طموحها يعلو على الطموح القرطاجي والنوميدي، وسلامها يسمو على مصالح الجميع في المتوسط الغربي[2].

في عصر الوسيط عاد النشاط الاقتصادي (التجاري) ليشكل أداة ووسيلة لنشر الدعوة الإسلامية، بعدما دأبت دول الخلافة الإسلامية المتتالية على نشرها عن طريق الجهاد حتى

---

(1) نفس المرجع، 166.

(2) عمر الفاروق سيد رجب، **قوة الدولة: دراسات استراتيجية** (مصر: مكتبة مذبولي،1992)، 20.

بلغت آفاقا بعيدة، ولم تكن الدعوة لتصل إلى أماكن أبعد في جنوب أسيا وجزر المحيط الهندي ومنطقة الساحل والصحراء أو ما كان يعرف ببلاد السودان لو لا النشاطات التجارية للتجار المسلمين، الذي استطاعوا إقامة أول مملكة إسلامية "آتشه" على السواحل الشمالية لجزيرة سومطرة الاندونيسية في القرن الأول الهجري[1]، دون جهاد أو إكراه، يكفي التجار في الإقبال الكبير على دعوتهم إلى الإسلام، ما كانوا يتحلّون به من أمانة وخلق واستقامة، بزيادة اعتناق الناس، وقبولهم لهذه الدعوة تضاعفت أعداد الممالك الإسلامية في الجزر الاندونيسية[2].

من أشهر الممالك وأعظمها مكانة وقيمة هي مملكة "ملقا" التي أصبحت قاعدة تجارية كبيرة للمسلمين ومركزا تنطلق منه الدعوة إلى الدين الجديد حتى شمل معظم الجزر الاندونيسية وجنوب شرق القارة ومنها الفليبين، واستمر التواجد السياسي والاجتماعي تنظيما وممارسة في هذه الجزر إلى أن حل بها الغزو البرتغالي 1511م والاسباني سنة 1521م.

لا يختلف الأمر كثيرا في جهود التجار المسلمين المغاربة في حمل رسالة الدعوة إلى الإسلام إلى غرب إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وأبرز الممالك الإسلامية التي قامت هناك هي مملكة مالي(1240-1488)م، التي قامت بعمل جبار لنشر الإسلام في الدول المعروفة اليوم بدول الساحل والصحراء وحتى جنوب الصحراء[3]، هكذا أستطاع المسلمون عن طريق النشاطات الاقتصادية، وبأقل التكاليف أن يوصلوا رسالة الإسلام إلى أصقاع بعيدة من العالم من دون الأساليب التقليدية في التوسع والتي كانت تقوم في اغلبها على الغزو العسكري، فنبل المضمون كان يصنع الجاذبية والقبول وبشكّل قوة مؤثرة ناعمة بالمفهوم المعاصر، ويوّسع من الجغرافيا التي تدين بالولاء والانتماء للحضارة الإسلامية.

في أوربا لعب الاقتصاد دورا حيويا في جمع الثروة وتراكمها عن طريق التجارة أساسا بعد النهضة الأوربية ثم عن طريق الثورة الصناعية، يؤكد ليزلي جيلب الرئيس الأسبق لمجلس العلاقات الخارجية والمدير لوزارة الدفاع والخارجية الأمريكية أن:

> "دولا كالهند والصين كانتا تقود حركة العلم والتكنولوجيا في الوقت الذي لم تكن فيه أوربا سوى قطيعا من قبائل البرابرة، ولم تعرف الدولة القومية والإمبراطورية إلا بعد عام 1500م، واستطاعت أوربا بمهاراتها التنظيمية والفنية أن تحوّل

(1) أحمد معمور العسيري، **موجز التاريخ الإسلامي** (الدمام: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1996)، 300.

(2) نفس المرجع ،301.

(3) نفس المرجع، 310.

النشاط التجاري في القرون 16 و17 و18م إلى قوة اقتصادية من خلال السعي وراء الثروة والسيطرة على الموارد الأجنبية وفوائض التجارة بقوة السلاح لخلق المزيد من الثروة وتوسيعها لتتحوّل إلى قدرات عسكرية، ويضيف أن أوربا بين القرن 19م والحرب العالمية الأولى، بلغت فيها القوى الكبرى مستويات و أحجام هائلة من التجارة والاستثمار داخل أوربا وخارجها"[1].

دون شك يقصد بالتبادلات التجارية خارج أوربا ما كان يتم بين القوى الأوربية الكبرى ومستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا، خاصة وأن التمدد الذي بدأت تصنعه التجارة "التوابل، المعادن، والمواد الفاخرة" أبان عن نزعة توسعية عسكرية مدعومة هذه المرة بالمنتوج الصناعي الغربي الذي بدأت توفره المصانع في أوربا بعد انتشار ثورة التقنية والتصنيع في أرجائها[2].

كان نهم الموارد وتراكم الثروة يدفع نحو المزيد، كاشفا عن تحوّل جوهري في مكونات القوة والأحلام السياسية والاستراتيجية التي كانت تحذو القوى الكبرى في أوربا وتحوّلها تدريجيا من دول قومية محدودة إلى إمبراطوريات مترامية الأطراف، كالإمبراطورية البريطانية التي بنت شركة تجارية "شركة الهند الشرقية" واستطاعت بواسطتها أن تتحوّل من دول إقليمية بحرية أوربية إلى إمبراطورية عالمية، مكنتها من تنمية ثرواتها المالية والاقتصادية، ووفرت لثورة التصنيع المال والمواد والأسواق لتصدير الفائض.

هي أولى الشركات التجارية العابرة للقارات، هيمنت طويلا على الاقتصاد العالمي وحققت قدرات نفوذ هائلة، وحجم أعمال يفوق ميزانيات عشرات الدول[3]، لا ريب أن هذه الشركة هي واضعة الأسس الأولى لما يعرف اليوم بالتجارة الحرة المهيمن عليها أمريكا وأوربيا، للتحكم في دواليب ومفاصل الأسواق وحركة رؤوس الأموال في العالم.

ساهم الصعود الاقتصادي كثيرا في تراكم الثروة والتقدم التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في أوربا ثم أمريكا ودول أخرى من العالم، وبلغ التقدم الصناعي مستوى لا سابق له قبيل الحرب العالمية الأولى، حتى أعتقد الكثير في دوائر الفكر وصنع القرار في أوربا والولايات المتحدة أن القوة الاقتصادية كفيلة بأن تحل محل السلاح باعتبارها متغيرا أساسيا في العلاقات

---

(1) ليزلي جيلب، مرجع سابق، 193.

(2) بول كندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 212.

(3) نك روبينز، **الشركة التي غيرت العالم (كيف بنت شركة الهند الشرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات)** تر، كمال المصري (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009)، 07، 08.

الدولية، ورأى الأمريكيون أن الصحة الاقتصادية لأمريكا هي المصلحة الأمنية القومية الأولى بالنسبة للبلاد [1]، وقد استفادت أوربا كثيرا من فترة الأمن والسلم المترتبة عن مؤتمر فيينا والحلف المقدس 1815م، بتفعيل معادلة توازن القوى كصمام أمان ضد الحروب الكبرى في أوربا وتوجيه السياسات والأولويات نحو الاقتصاد وتوسيع الأسواق والمزيد من التدفق للسلع ورؤوس الأموال.

لم يعد الاقتصاد الدولي أوربيا، بل توسعت رقعة التبادلات التجارية في العالم، ورافق ذلك انخفاضا في مستوى الحواجز والعقبات، وصعودا مطردا لتأسيس وإنشاء المؤسسات التي تعنى بالتجارة والمال في العالم، حتى وُصف السياق بأن آدم سميث ودافيد ريكاردو قد حل محل مكيافيللي وكلاوزفيتز [2].

يذكر أن الصعود المطرد للاقتصاد الأمريكي مطلع القرن العشرين كان يدفع بالولايات المتحدة إلى كسر سياسة العزلة والانفتاح على العالم، لأن العجلة الاقتصادية الأمريكية كانت تدور بسرعة قصوى، وكانت الفوائض الإنتاجية ضخمة تستدعي التمدد والانتشار لجني العوائد وتراكم الثروات، وأحسن دليل على الصعود الاقتصادي الأمريكي القوى والسريع، هو تمويل الولايات المتحدة لمتطلبات الحرب العالمية الأولى واستفادة اقتصادها من ذلك أيما استفادة، ولم يكن إقدام الولايات المتحدة على تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركتها الحلفاء وتموينهم وتمويلهم أثناء الحرب وبعده "مشروع مارشال" إلا نظرة استراتيجية ثاقبة للهيمنة والتحكم في الاقتصاد العالمي، فالصعود الأمريكي كان اقتصاديا قبل أن يكون عسكريا.

المطلب الثاني: الثلاثون سنة المجيدة وصعود الدولة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية

1. الصعود الأوربي: الاتحاد الأوربي والإطار التكاملي

لطالما كانت أوربا صانعة للأحداث العالمية في أهم الحقب الزمنية القديمة إلى الحديثة والمعاصرة، بحيث يسجل الاتحاد الأوربي واحدة من أهم التجارب تطورا في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، هذه القارة التي ينفرد تاريخها بدموية الحروب والصراعات

(1) ليزلي جيلب، قواعد القوة، مرجع سابق، 195.

(2) نفس المرجع، 196.

خلال القرون المنصرمة، متعددة اللغات والثقافات والانقسامات الدينية[1]، استطاعت بعض دولها السيطرة على معظم أجزاء العالم، مستفيدة من عصريين مميّزين في تاريخها، هما العصر التجاري والعصر الصناعي إلى ما بعد منتصف القرن العشرين، وكان لذلك بالغ الأثر والتأثير الاقتصادي والديموغرافي والثقافي والديني، الذي ما تزال الشعوب المعتنقة لهذا التراث تتمثّله إلى يومنا هذا في أكثر من قارة من غير أوربا.

طبعا كان من أبرز الشواهد على الماضي الصراعي والحربي لأوربا، هذه القارة القديمة صغيرة المساحة، قليلة الموارد، الزاخرة بالأحداث المؤثرة في العالم، هما الحربان العالميتان الأولى والثانية اللتان شهدهما النصف الأول من القرن العشرين، وكانتا خاتمتين للاقتتال الواسع جغرافيا والمكلف بشريا واقتصاديا[2]، بذلك التاريخ الطويل الحافل بهذا النوع من العلاقات الدولية والعلاقات الأوربية الأوربية وبالتفاعل الصراعي، فهل ستنحو أوربا المثقلة نحو علاقات بينية ودولية ذات تفاعل يحدث انقلابا ايجابيا في مفاهيم التعاون والتكامل؟

ما تزال ذاكرة الإنسانية تحتفظ بصور الحرب المروعة قبل إسدال الستار على النصف الأول من القرن العشرين، وهول الخراب والدمار والقتل الذي خلفته وصدمت بنتائجه العالم القريب والبعيد، وأحداث تغيرات جوهرية على واقع أوربا والعالم سياسيا وجغرافيا واقتصاديا وأيديولوجيا، وأبانت عن ترتيبات جديدة لبنى وقوى النظام الدولي الجديد. إذ وجدت هذه القارة نفسها مقسمة إلى نفوذ إمبراطورية جديدتين "الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية" وكان من إيجابيات هذا النفوذ (بتحفظ) استفادة أوربا الغربية من الدعم المالي والاقتصادي الأمريكي، وإلى حد ما كذلك الحال بالنسبة لأوربا الشرقية مع الاتحاد السوفييتي.

توالي الأحداث المختلفة في أوربا الغربية كانت على سرعة أعلى، إذ اقتنع معظم ساساتها ومفكروها بضرورة تغييّر مفهوم العلاقات البينية لتقوم على التعاون بدل الصراع والاقتتال الذي لم يكن ليغير الكثير ومنذ قرون، فكان ذلك المسار التعاوني والتجربة التكاملية المتفردة في العالم، التي أخذت في التطور عبر دينامكية سياسة لم تشهد لها أوربا إرادة مماثلة، والتي عجلت بإنشاء مجلس أوربا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، حتى وإن كانت هذه الأخيرة

---

(1) إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، **المنافسة على القمة وتحول القوى نحو الشرق، تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي** (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015)، 142.

(2) نفس المرجع، 142.

تضم أعضاء غير أوربيين، فأغلبية دولها أوربية بالأساس، كانت تلك الديناميكية تمثل الإرهاصات الأولى للتعاون عبر الوطني في أوربا، وتتويجا لذلك أنشأ الأوربيون المجموعة الأوربية للفحم والصلب CECA والمجموعة الاقتصادية الأوربية CEE والمجموعة الأوربية للطاقة الذرية CEEA[1].

هي أولى أسس ومؤسسات التعاون البيني الأوربي عبر الوطني، والذي سيعرف الكثير من التطور والتقدم على المستوى الاقتصادي والسياسي عبر المؤسسات والهيئات المنشأة لهذا الغرض[2]، ربما لم يكن الأوربيون المؤسسون الأوائل للمؤسسات سالفة الذكر وهم ست دول، أن يكون إعلان روبرت شومان سنة 1950م لينتهي بالتجربة الإدماجية والتكاملية الأوربية إلى الفرادة العالمية وانتزاع جائزة نوبل للسلام سنة 2012م.

شكّل الاتحاد الأوربي الإطار المستقطب لمعظم التنظيمات الأوربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهو لا يشكّل في حد ذاته تنظيما دوليا على شاكلة المنظمات الدولية الكلاسيكية، وإنما هو شبيه بنظام سياسي، أي أنه تنظيم مؤسسي خاص بعلاقات السلطة، يحدّد توزيع العمل السياسي المرتكز على الاقتراع العام، كما لو أنه لبنة أساسية لنظام سياسي لدولة ناهضة[3].

يعُد الاتحاد الأوربي اليوم ثمانية وعشرين دولة بما فيها المملكة المتحدة التي من المرجح أن تغادر الاتحاد سنة 2020م "BREXIT"، يقوم على تنظيم هيكلي ومؤسسي وعملي ما أنفك يتّطور منذ نشأة المجموعات الأولى للتعاون. ويمكن إيجاز الإطار المؤسسي للاتحاد الأوربي في [4]: البرلمان الأوربي، المجلس الأوربي، مجلس الاتحاد الأوربي، المفوضية الأوربية، البنك المركزي الأوربي، محكمة التدقيق الأوربية ، المصلحة الأوربية للعمل الخارجي، اللجنة الأوربية الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الأوربية للمناطق، البنك الأوربي للاستثمار، الوسيط الأوربي، المحقق الأوربي لحماية البيانات، مصلحة ما بين الهيئات.

---

(1) أنطونين كوهين، **النظام السياسي للاتحاد الأوربي**، تر، جان ماجد جور، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، 13.

(2) تيري دومنبريال، **عشرون عاما قلبت موازين العالم**، ج1، تر، داليا الطوخي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، 48.

(3) نفس المرجع، 13.

(4) Union Européenne in: http://europa.eu/european-unis/about-eu/instutions-bodies.fr, le 21/01/2015.

في إطار الهيكلة والنظام المؤسساتي يقوم المجلس الأوربي بتحديد التوجهات السياسية الشاملة للاتحاد الأوربي، ويقوم التشريع على 3 مؤسسات رئيسية هي البرلمان الأوربي ومجلس الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوربية.

يهدف الاتحاد الأوربي إلى:[1]

- ترقية السلم والقيم ورعاية شعوبه؛
- توفير فضاء للحرية والأمن والعدالة من دون حدود داخلية؛
- تعزيز التطور والتقدم المستدام القائم على النمو الاقتصادي المتوازن واقتصاد سوق ذو تنافسية وعالية تضمن الشغل الرقي الاجتماعي والحفاظ على البيئة؛
- محاربة الاستبداد الاجتماعي والتميّيز العنصري؛
- تشجيع التقدم التكنولوجي والعملي؛
- ترقية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي والتضامن بين الدول الأعضاء؛
- احترام غنى الاتحاد وتنوعه الثقافي واللغوي؛
- إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.

كما يحرص الاتحاد الأوربي على حماية قيمه المختلفة المشتركة بين دوله الأعضاء في مجتمع يتميّز بالاندماج والتسامح والعدالة والتضامن ومنها:[2]

الكرامة الإنسانية، الحرية، الديمقراطية، العدالة، دولة القانون وحقوق الإنسان، وهي مجموعة قيم مثمنّة عاليا في معاهدة لشبونة وفي ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي، فهل يمكن لبنى الاندماج الاقتصادية والاجتماعية أن تقود إلى اتحاد سياسي لهذه التجربة التكاملية؟

كان الهدف الأول لهذه الكيان الذي ظهر بُعيد نهاية الحرب العالمية الثانية هو تعزيز التعاون الاقتصادي انطلاقا من مقاربة أن الدول المرتبطة بالتبادل التجاري ستسمو بتعاونها إلى اعتماد متبادل اقتصادي، وهذا الذي يحول دون جنوحها للصراع، لكن التكامل والاندماج الحاصل على المستوى الاقتصادي على الرغم من العقبات والصعوبات شجّع على بلوغ الاتحاد هذه المستويات التكاملية التي سمحت بخطوات تكاملية في عدة مجالات سياسية كالمناخ والبيئة والصحة والعلاقات الخارجية والعدالة والهجرة ...، ذلك ما جعل السوق الأوربية المشتركة ذات المضمون التجاري والاقتصادي تتحوّل سنة 1993م إلى الاتحاد الأوربي بعملة موحدة

---

(1) Ibid.
(2) Ibid.

تعتمدها 19 دولة من مجموع دول الاتحاد منذ سنة 2001م، إزالة الحواجز والرقابة على الحدود، حرية تنقل الأشخاص والحصول على مختلف الخدمات والدراسة والعيش في أي بلد من بلدان الاتحاد.

بعد هذه المسيرة الطويلة نسبيا من البناء الأوربي الذي لم يكن يسيرا، أستطاع الاتحاد الأوربي أن ينهض بمعظم القارة ويرتقي بمفاهيم التعاون والتكامل والتضامن إلى مستوى غير مسبوق من الاندماج (الأوربيانية والمواطنة الأوربية)، في سابقة لترويض الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي الذي ميّزته في معظم فترات تاريخها صراعات وحروب، إلى تجربة عالمية رائدة ومتفردة من صنع الرقى والتقدم والرفاه والقوة، حتى غدا اليوم أكبر قوة اقتصادية في العالم وثاني أكبر قوة عسكرية، وبوزن سياسي وثقافي وتقني وعلمي ريادي في النظام العالمي[1].

2. فكرة الراكب الحر والصعود الياباني:

تعتبر سنة 1868م انطلاقة تحوّل جذري وجوهري في تاريخ اليابان الحديث، إذ توصف بسنة إدارة الشعب الياباني بظهره للماضي المثقل بالاحتلال والهيمنة الأجنبية، والبؤس والظلم الداخلي من طرف النظام الإقطاعي، فكانت ثورة الميجي سنة 1868م التي أحدثت تحولا جذريا في مسار الدولة اليابانية الجديدة، بطرد الأجانب وإعادة ترتيب البيت الداخلي، بقيادة شباب الساموراي، إذ ألغي النظام العسكري وعوّض بالنظام الإمبراطوري، وتم استعادة الأرض والمؤسسات من السلطة الإقطاعية، لتدب في الدولة حركية اقتصادية واجتماعية تقوم على المساواة بين الأفراد واشتراك الجميع في نهضة اليابان، التي قامت على إصلاح التعليم وتوسيع الاستفادة منه، والشروع في وضع البنية التحتية لليابان وبعث صناعة يابانية تستجيب لحاجات التنمية والتطور والتخلص من تجار الغرب وضغوطهم الضريبية والسياسية، ولم يكن القرن التاسع عشرة لينقضي حتى غدت اليابان من الأمم المصنعة بالمستويات والأحجام التي تضاهي دول الثورة الصناعية في الغرب، هذا الذي استفادت منه اليابان كثيرا في التعلم ونقل التقنية وتوطينها [2].

(1) إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، مرجع سابق، 143.

(2) أنطوان رينيه وجون بول جيشار، **التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية**، تر، عادل عبد العزيز أحمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، 108.

ولمّا كان الحال شبيها بالنموذج الغربي في ثورته الصناعية، ولافتقار اليابان إلى معظم المواد الأولية الخام للدفع بالنهضة، لجأت إلى الاستعمار (شبه الجزيرة الكورية، تايوان وأجزاء من الصين...)، لتتحوّل اليابان إلى إمبراطورية فعلية قائمة على جغرافيا واسعة لتمويل صناعتها بالمادة الأولية والاستحواذ على فوائض الإنتاج الزراعي وتصريف الإنتاج الصناعي. سمح الوضع الجديد لليابان بمواجهة الأوربيين ومنهم الانجليز خصيصا بنديّة فيما يخص النفوذ والاتفاقيات التجارية، مما وضع اليابان وفي وقت قصير في مصاف القوى العظمى والإمبراطوريات الاستعمارية[1].

لكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور مؤسسات وهيئات دولية لإدارة النظام العالمي وتنظيم العلاقات الدولية والتي كانت تحفّز على التعاون والسلم بين الدول، حوّلت اهتمامها السياسي إلى القوة الاقتصادية على حساب القوة العسكرية، هذه الأخيرة استفادت من أوضاع اجتماعية واقتصادية (حالة اليد العاملة الزراعية والصناعية، البطالة واللاتكافؤ بين ريف اليابان وحضره) لميل اليابانيين في البحث عن الحلول وفق المقاربات العسكرية للقوة، لتتنامى هذه العقيدة الجديدة وتصنع ديكتاتورية عسكرية في اليابان على حساب النظام الإمبراطوري[2]، وتهيئة الظروف والسياق لغزو الصين في إشارات إلى تغوّل المؤسسة العسكرية على المؤسسات الإمبراطورية للدولة، وتعبئة مؤسسات الدولة للإيفاء باحتياجات الحرب مع الصين والمعروفة بحرب 15عاما[3]، التي تواصلت إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان.

في خضم انشغال العالم بالحرب العالمية الثانية كانت اليابان تتملكها نزعة توسعية غير مسبوقة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، وكان لها ذلك ومن دون عراقيل كبيرة، إلى أن دفعت القدرات العسكرية المتاحة لليابان اقتداء بما تفعل ألمانيا في أوربا إلى الهجوم على القاعدة الأمريكية بيرل هاربر في ديسمبر 1941م، وكان ذلك الهجوم اللحظة الحاسمة التي أدارت بوصلة الأحداث في المحيط الهادي وبداية النكسة اليابانية التي انتهت بتدمير شبه كلي

(1) كينيئتشي أونو، **التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية**، تر، خليل درويش (القاهرة: دار الشروق، 2008)، 110.

(2) نفس المرجع، 110.

(3) نفس المرجع، 178.

لمعظم المدن اليابانية وأساطيلها، وقصف نووي لمدينتي هيروشيما وناغازاكي على التوالي يومي السادس والتاسع من شهر أوت 1945م واستسلام اليابان[1].

في ظل هذا الواقع الجديد كيف ستعيد اليابان بناء قوتها الاقتصادية و/أو العسكرية في إطار طبيعة علاقتها الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

كشفت نهاية الحرب العالمية الثانية في اليابان عن بلد مدمر يرزخ تحت وطأة الاحتلال مذلولا مهزوما، لا حول له سوى المعونة الأمريكية[2]، فصل آخر شديد الألم في تاريخ اليابان التي بدأت أمتها –الرأسمال الحقيقي لليابان– في رفع التحدي والوقوف من جديد في هبّة تستلهم ماضي اليابان النهضوي الأول في ظل وجود احتلال أجنبي (الاحتلال الأمريكي لليابان 1945–1951م)، ومن دون شك الاحتلال لم يكن على استعداد للإبقاء على اليابان بتركيبته السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة، فالأولوية الأمريكية تكمن في هدم بنية الحكم العسكري الديكتاتوري الياباني، وإعادة بناء مؤسسات سياسية ليبرالية بإشراف وإدارة الحاكم الأمريكي لليابان دوقلاس ماك آرثر، الذي صرح وأن اليابان مقبلة على ثورة روحية تسمح بمنح أسلوب الحياة الأمريكي الديمقراطي لليابان، وتم إيجاز أهداف الاحتلال الرئيسة في المقولة التالية:

> "كان سينزع سلاح اليابان من قبل الجيش الأمريكي وتُفكك المركزية بواسطة النظام الهرمي للجيش الأمريكي، وتُفرض الديمقراطية من الأعلى، لقد كان على اليابان أن تشهد ثورة مجهولة المصدر وسلمية وبدون ثوار"[3].

قامت هذه الثورة على تصفية المؤسسة العسكرية وإبعاد العسكر من الحكم لصالح مؤسسات تقنوقراطية، وإدخال تغيرات جذرية على التركيبة البشرية للإدارة في المؤسسات الصناعية، هذا بالإضافة إلى إعادة وصياغة وكتابة الدستور الياباني الذي تضمن مفهوما جديدا للقوة بالنسبة لليابانيين، مفاده التخلي عن استخدام القوة في الشؤون الدولية وعدم بناء قوة عسكرية هجومية، كما أشار الدستور إلى ضمان الحقوق والحريات للشعب الياباني، ولعّل

---

(1) نفس المرجع، 186.

(2) بول كندي، **نشوء سقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 635.

(3) عبد الله بن جمعان الغامدي، **الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب النهضة الشعبية** (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، قسم العلوم السياسية 2007)، 101، 102 على الرابط: http://www.kantakji.com/media/5103/r337.doc اطلع عليه يوم: 2018/01/31.

من أخطر الاملاءات الأمريكية على اليابان هي "الصياغة" الأمريكية لليابانيين[1]، هذه الأخيرة لا يعاب فيها الحداثة والعصرنة وصنع المعرفة، وإنما مراجعتها العميقة للجذور الإمبراطورية المتوارثة من طرف اليابانيين والتي تُحظى بالاهتمام حد التقديس.

على الرغم من الاحتلال/المرافقة التي كانت تبدو لليابانيين مهينة، هي في واقع الحال كانت مرافقة أمريكية قوية لإعادة بناء اليابان، وقطع الصلة بمنظومته الفكرية الاستراتيجية المبنية على الغزو والتوسع لصالح مفاهيم السلم والليبرالية والتفتح والتطور، ولأجل ذلك كان الدعم الأمريكي سخيا لتمكين اليابانيين وبسرعة من إعادة بعث المشاريع والورشات لإقامة البنية التحتية وبعث النسيج الاقتصادي والصناعي، ولتحصين اليابان من تداعيات الحرب الباردة والمد الشيوعي، هذا الأخير اجبر القادة الأمريكان إلى مراجعة التركيبة القيادية للمؤسسات الصناعية في اليابان بإعادة نظام الأسر، لأنه الكفيل بالحفاظ على الموروث الياباني وسد السبل أمام التغلغل الشيوعي خاصة وان البلاد ما تزال منهكة[2].

وباندلاع الحرب الكورية ازداد الدعم والإنفاق الأمريكي على اليابان ومؤسساته الاقتصادية التي بدأت تتعافى سريعا، وتجد في الطلب الأمريكي المتزايد على منتجاتها لسد متطلبات الحرب فرصة من ذهب لجعل الآلة الاقتصادية اليابانية تدور بالسرعة القصوى، ولم يكن يختلف الحال كثيرا في استفادة اليابان من الحرب الأمريكية على الفيتنام.

بذلك استطاعت اليابان أن تصنع واقعا صناعيا جديدا بنقل القطاع من صور بائسة مؤلمة عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى صورة نموذج ناجح ومبهر محل محاكاة من طرف الآخرين[3]، وفي هذا يقول ريتشارد روزكرانس في كتابه توسع بلا غزو:

> "اتبعت اليابان استراتيجية الازدهار من خلال انتهاز فرص الوصول الى الموارد وأسواق الدول الأخرى بديلا عن السيطرة على هذه الموارد والأسواق، واليابان هي أول دولة تسعى إلى بلوغ النجاح من خلال الزمن، وذلك على النقيض من كل القوى العالمية السابقة التي حددت للنجاح معايير مكانية"[4].

---

(1) بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 635.

(2) انطوان برونيه وجون بول جيشار، مرجع سابق، 111.

(3) بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 635.

(4) ريتشارد روز كرانس، **توسع بلا غزو**، مرجع سابق، 121.

فالزمن القياسي لإعادة بناء اليابان وتحريك عجلتها الاقتصادية والنجاح في ترميم ثقة الشعب الياباني بنفسه باتت تُوصف بالمعجزة.

صحيح أن المرافقة التقنية وفتح الأسواق الأمريكية للمنتوج الياباني قد أفادت اليابان أيما إفادة، مرتكزة في ذلك على توجيه المقدرات القومية كلها للاقتصاد وكانت فعّالة للغاية، ولكونها لم توّجه لإعادة بناء القدرات العسكرية التي كانت وبلا شك ستلتهم عائدات فائض الإنتاج والتدفقات التجارية، لأن مسألة ما تعلق بأمن اليابان وسلامة أراضيها من إي تهديد أصبحت مهمة متكفل بها إلى حد كبير من طرف القوات الأمريكية.

يضاف إلى عوامل النجاح العنصر البشري سر نهضة اليابان، التي يوجزها أودوين رايشاور في شيئين اثنين[1]: "**إرادة الانتقام من التاريخ وبناء الإنسان الذي كرسه نظام التعليم والثقافة**" المستند إلى عمق التراث الثقافي والاجتماعي والقيمي للأمة اليابانية، التي يزّودها بالشعور العميق بالهوية القومية والتفّرد الثقافي والانسجام الاجتماعي والتواصل بين الأجيال، وتبجيل المصلحة الجماعية على الرغبة الفردية، وتحذوهم النزعة الجماعية والتعاونية في كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية[2].

بذلك سجلت اليابان التفوق في أداءات المؤسسات الاجتماعية والتعليمية الاقتصادية على نظيرتها في الكثير من دول الغرب الليبرالي المتطور[3]، ما كان يحدث في اليابان شبيه إلى حد ما بما كان يحدث في ألمانيا التي استفادت بدورها من وضع مشابه لنظيره الياباني، وساهم كثيرا في الصعود الألماني خلال العقود الثلاثة "الثلاثون سنة المجيدة" التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

مع نهاية الحرب الباردة، وفي ظل التغيّرات الدولية وتحولات القوة منهجيا ومناطقيا وازدياد عدد فواعلها دوليا وتفرد الولايات المتحدة بالقوة الأعظم مع تعافي اقتصادها وصعود الصين، هل يمكن لليابان كقوة اقتصادية عالمية، أن تصمد وتجاري منافسيها وتُبقي على مستوى قوة مؤثرة في السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين؟

---

(1) سلمان بونعمان، **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، 131.

(2) بول كينيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 186.

(3) انظر نفس المرجع، 189، 190.

الفصل الثالث

صراع القوة والنفوذ خلال القرن الحادي والعشرين

توحي الكثير من المؤشرات بان صراع القرن الحادي والعشرين بين القوى الكبرى في النظام الدولي سيكون حول القيم الاقتصادية والمعرفية، التي تتميّز بسرعة التطور والحجم والكثافة، مع الاستعداد لجملة من التحديات الآنية والمستقبلية التي قد تعترض استراتيجيات القوى الكبرى في تمددها الاقتصادي الذي أضحى كوكبيا، كمحصلة لما أتاحه النظام الاقتصادي الدولي والعولمة في العقود الأخيرة، والذي استفاد من زوال الكثير من العقبات السياسية والأيديولوجية وتجاوز كم من المفاهيم الاقتصادية الكلاسيكية ومتطلبات السيادة القومية، وكذا انخفاض مستويات التوتر العسكري والتحوّل في مفهوم الحرب، التي تغير فيه الكثير من مكون طبيعتها وشكلها عما كان عليه الحال قبل عقود.

المبحث الأول:

تحوّل القوة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

أبانت نهاية الحرب الباردة عن جملة من التحوّلات والتغييرات السريعة على جلّ الأصعدة، وفي مقدمتها الشؤون العسكرية والاقتصادية كأبرز متغيرين في الشؤون الدولية، التي كان مطلعها أمريكيا بامتياز، في لحظة انتصار أيديولوجي وحضاري أبقاها بمفردها على القمة، ولا أدل على ذلك من كيفية إدارتها لحرب الخليج الثانية، لكن أحداث 2001/09/11م كانت نقطة تحوّل واختبار لجبروت القوة الأعظم في العالم، فكانت حرب أفغانستان والعراق، بقدر ما حققت من نتائج استراتيجية على المستويين السياسي والاقتصادي، بقدر ما أرهقت خزانة الدولة ومؤسسة الجيش وصعود التذمر الشعبي، وبروز التململ والتردد في صفوف الحلفاء.

شكّلت تلك الأحداث نقطة التراجع عن استراتيجية الزعامة لصالح مقاربة الهيمنة، إذ وجدت الولايات المتحدة نفسها في حاجة إلى حلفائها قبل أن ينفضوا من حولها، في سياق زمن دولي أبان عن طموح عملي روسي صيني ولدول أخرى صاعدة في العودة لاستعادة النفوذ السياسي والاستراتيجي، وتمدد عسكري جنوب شرق آسيا وانتشار اقتصادي صيني يصنع قصة نجاح حقيقية، ويثير التوجس من أن القادم اعقد وأصعب.

كشفت ترتيبات العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين أن قرنا جديدا يصنع، يتسيّده الاقتصاد بعد تراجع القوة العسكرية نسبيا في صنع السياسة الدولية، وبدا الاقتصاد أكثر تأثيرا في الشؤون العالمية، وبات محددا رئيسا لقوة الدولة ومدى تأثيرها إقليميا ودوليا.

المطلب الأول: انهيار نظام الثنائية القطبية وعودة مفهوم الكونسترت

لحظة نهاية الحرب الباردة وصورة النظام الدولي بعدها كانت وإلى حد ما شبيهة بحال القوى الأوربية بعد نهاية الحروب النابليونية، عندما دعت القوى الرئيسة في أوربا إلى مؤتمر فيينا سنة 1815م لإنشاء كونسرتيوم أوربي يقوم على الحد من التنافس المحموم لاكتساب القوة وتحقيق الأمن، وإحداث نوع من التوازن في توزيع القوة بين القوى الخمسة

بعد التحاق فرنسا، على الرغم من أنها موضوع العقاب والانتقام، لحاجة الكونسرتيوم لوزن فرنسا وقوتها العسكرية لاستيفاء أهداف التوازن، ليُشكّل رسميا من روسيا، بروسيا، النمسا، بريطانيا وفرنسا.

كان من أهدافه إنهاء الحرب والاقتتال في أوربا وضمان الأمن والاستقرار على الأقل لمائة سنة قادمة، حتى وأن بدا هذا الكونسرتيوم منشئا لتوازن في القوة بين الدول والإمبراطوريات الرئيسية في أوربا آنذاك، إلا أنه يقرأ ضمنيا أن ظاهره لا يعكس حقيقته، عندما تُقارن هذه الدول من حيث قوتها ووزنها وتأثيرها، بحيث يكشف أن الميزان كان يقدم كل من روسيا وبريطانيا كإمبراطوريتين قويتين في أوربا وخارج أوربا، وعلى عكس القوى الثلاث الأخرى التي كانت أقل قوة وتأثيرا ومتقاربة القوة فيما بينها إلى حد ما[1]، فهل تنسحب أحداث هذه المرحلة التاريخية على السياسة الدولية والنظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة؟ وهل هي فرصة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، كما عنون ريتشارد. ن هاس" Haass Richard Nathan رئيس لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية كتابه "الفرصة"؟

قياسا على ما سبق كان لتفكك الاتحاد السوفيتي واصطفاف القوى الدولية الأخرى من دون الولايات المتحدة في مستويات دنيا من القوة مقارنة بقوة القطبين قبل وقت قصير، قد صنع سياقا دوليا أهدى الولايات المتحدة الفرصة التاريخية لتبرز بمفردها كقوة كونية وحيدة يمكنها تغيير النظام الدولي، والتي سارعت إلى تبني ذلك خاصة أنها لقيت الدعم سريعا من قوى الصف الثاني الأوربية.

في حقيقة الأمر لم تكن تملك أكثر من ذلك الخيار، لأن عظمة القوة الأمريكية قياسا بمن يليها، لم تكن لتُقارن في تلك الفترة التي امتدت تقريبا لعقدين من الزمن من 1990م إلى 2008م، فهي تملك ما يؤهلها لرفض نظام الأحادية لأنها كانت أقوى بأن تلتزم بذلك النظام التي يجمع قوى أخرى، وهي في الحقيقة ليست معنية بالموافقة الآتية من هذا النظام، دون إغفال أن منتظم الكونسرتيوم لا يعني أن القوى الكبرى تتقاسم القوة، لكنها وفي إطار اصطفافها لا تملك إلا أن توافق على إطار محدد ومجموعة محددة من القواعد، التي

[1] توماس رايت، **صعود وهبوط نظام القطبية الأحادية**، تر محمد حمدي أبو كيلة (الكويت: مجلة الثقافة العالمية ،ع 181، جانفي 2016)، 106.

يضعها الطرف المهيمن على النظام الذي تعددت مكوناته خلال تلك المرحلة من الهيمنة الأمريكية وهي[1]:

1- إن النظام العالمي الجديد لم يُقص بعض مكوناته القديمة كالتحالفات الدفاعية لحفظ نظام الأمن الإقليمي في أوربا من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي، التي سوّغت لها التهديدات الجديدة فرصا أقوى للبقاء بدل التفكك لزوال أسباب وجوده التاريخية، وفي شرق آسيا من خلال عقد تحالفات ثنائية عرفت بأنموذج التوزيع المحوري Hub –and– Spoke؛

2- حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على المزيد من الانفتاح الاقتصادي، أي تحرير تجاري أوسع وحركة أيسر لرؤوس الأموال، وإقامة المؤسسات الاقتصادية الرسمية كالمنظمة العالمية للتجارة ومجموعة العشرين، وتفعيل أكثر لدور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما كان له الأثر الايجابي على حركة السلع والأموال والاستثمارات ومواجهة الأزمات ومتطلبات التنمية، وهي فترة استفاد منها الاقتصاد الأمريكي كثيرا في فترة حكم الرئيس بيل كلينتون؛

3- هيمنة الولايات المتحدة على المشهد الدولي واتخاذها لبعض القرارات والاستراتيجيات على المستوى الدولي جعلها تُصوّر على انها دولة عظمى فوق القانون الدولي ومؤسساته، إلا أن ذلك لم يكن مطلقا، حيث أبقت على التواصل مع المؤسسات الدولية وبخاصة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في قضايا أخرى، لكن في إطار المصالح القومية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية؛

4- فترة شهدت جهودا أمريكية في نشر قيم الليبرالية "الديمقراطية حقوق الإنسان..." منفردة من خلال توظيفها للمؤسسات الدولية، ومساعدة الكثير من الأمم في عمليات التحوّل الديمقراطي، لكن هذه الممارسات يبدو أنها ساعدت بعض الدول في عمليات التحول الديمقراطي والتحاقها بالعالم الليبرالي ومساعدتها ودمجها في معظم مؤسساته التعاونية وأحلافه العسكرية، لكنها أخذت أشكال أخرى عندما خصّت بها دول بعينها، لأنها لم تكن تعبّر عن حقيقة أهدافها المعلنة؛

[1] نفس المرجع، 107.

5- فضلت القوة المهيمنة عدم فتح مواجهة مباشرة مع روسيا والصين "قوتين نوويتين"، حيث حرصت على إقامة نوع من التوازن مع روسيا في شرق أوربا المتحوّل قيميا وأيديولوجيا نحو الغرب وانضمام معظم دوله إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وعلى الرغم من ذلك خفضت الولايات المتحدة والحلف من قدراتهما العسكرية في أوربا، لأن الولايات المتحدة والحلف، كانا يخوضان الحرب في أفغانستان والعراق، ولا يكاد الأمر يختلف بالنسبة للصين التي لم تواجه علاقاتها بالولايات المتحدة في هذه الفترة بالكثير من العقبات والمشاكل، وكانت فترة خصبة للاقتصاد الصيني إلى غاية سنة 2010م التي شهدت صعود التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية على خلفية الاستراتيجية الصينية لمراجعة نظام البيئة الأمنية في آسيا.

يحاول توماس رايت مدير مشروع النظام العالمي والاستراتيجي في معهد بروكنجر في مقاله[1] بأن النظام العالمي بوجود الولايات المتحدة الأمريكية على رأسه كان أحسن بكثير من لو كانت على رأسه روسيا والصين، لأنهما ومن خلال الاستراتيجية الأمريكية فقد كانت التغيّيرات والترتيبات التي حصلت في شرق أوربا من الطرف الغربي لم تشّكل ما يهدد الأمن القومي المباشر لروسيا، ولا أية مضايقة أمريكية بلغت حد تعطيل استراتيجية روسيا في أوكرانيا، كما أن المرحلة كانت خصبة للصين التي استثمرت في العولمة وحققت عائدات ضخمة مستفيدة من الوضع الياباني والترتيبات الأمريكية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر الإيجابي على الاقتصاد الصيني، لأنه كان بالإمكان إدارة الولايات المتحدة للعالم على أساس المذهب المركنتيلي التجاري، وتقييد المبادلات التجارية مع الصين والتضييق على الممّرات التجارية، بالإجمال أن الولايات المتحدة المستأثرة بالقوة والهيمنة والتفوق المطلق قد أشركت بطريقة وبأخرى الكثير من القوى الملاحقة في صناعة الأحداث العالمية على مستوى المؤسسات الدولية وعلى المستوى الثنائي، ويستثني من ذلك بعض الاستراتيجيات الأمريكية التي التزمت فيها لرأيها العام ولحلفائها.

يرى أن الوصف الملائم لحالة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متفردة في هذه المرحلة من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين هو توافق أحادي القطبية، يبرر على أن القوى المنافسة اللاحقة كروسيا، الصين، البرازيل، الهند، واندونيسيا كانوا بطريقة

[1] نفس المرجع، 100.

غير رسمية متفهمين غير سعداء، وإلا كانوا قد قرّروا القيام بعملية موازنة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة أن هذه الدول لم تتح لها الفرص بالقدر الذي أتيحت به للكتلة الغربية، لكنها عملت من خلاله على الرغم من مقتها له وعدم الاندماج فيه.

توصف هذه الأحادية القطبية التوافقية بسلام القوه الكبرى "الولايات المتحدة الأمريكية"، بحيث أنه لا توجد هيمنة مطلقة على العالم كما أن الشأن بالنسبة للسلام الروماني "Romana Pax" في العصر التاريخي القديم، بل لكون قوة السلام الكبرى حسب وصف توماس رايت كانت تسبق المتنافسين المحتملين بمسافات كبرى، لا يُمكّنهم هذا البعد من إحداث توازن في ميزان القوة ولا القدرة على الانقلاب على ترتيبات النظام العالمي الجديد، بعبارة أخرى وكأنه قبُول من القوى الملاحقة بالوضع القاتم لاقتناعهم بعدم القدرة على المجابهة، ولماذا ذلك أصلا والعالم مستقر إلى حد ما في ظل هذه الأحادية، باستثناء بعض الأحداث التي يمكن وصفها بالمقلقة لكنها لا تؤثر كثيرا على استراتيجيات القوى الملاحقة.

في خطاب للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في شهر جوان سنة 2002م في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست يونيت[1] يقول:

> "إن لدى أمريكا قوى عسكرية فوق التحدي، وهي تنوي أن تحتفظ بها، وبالتالي تجعل من سياقات التسلح التي تعود إلى عصور سابقة غير مجدية، وتحد من التنافس وتشجع على السعي للسلام".

هي إشارة إلى التفوق المطلق وغياب المنافسة والموازنة، وسلام العالم يكمن في المواجهة المشتركة للتحديات العالمية، ولأنها هي من تصنع سلام القوى الكبرى لكن دائما وفق أسس النظام العالمي الجديد، الذي ما أنفك رؤساء الولايات المتحدة ومنظرو المرحلة يستدرجون إليه القوى الكبرى الأخرى لمزيد من التعاون والشراكة، ولما لا الاندماج في استراتيجية عالمية قد تأتي على ما تبقى من الإرث الأيديولوجي "نهاية التاريخ" والتاريخي والتشيّع على قيم عالمية يسوّقها النموذج الأمريكي استعداد للقرن الحادي والعشرين.

---

[1] نفس المرجع، 111.

لكن بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت كل الأرقام والمؤشرات وعلى أصعدة متعددة تظهر تعافيا روسيا ملحوظا، وبلوغ الصين مستويات عالية من النمو. أوضاع ولاشك جعلت من هاتين الدولتين تكشفان عن خيارات أخرى غير التي قبلتا بها عن مضض في العقد السابق، من خلال التمدد الجيواستراتيجي في القوقاز وشرق أوربا والبلقان والمتوسط لروسيا، وفي شرق وجنوب شرق آسيا بالنسبة للصين، رسائل تبعث بمؤشرات الرفض لترتيبات الأحادية التوافقية السابقة، وبداية البحث عن أدوار أكثر في السياسة الدولية "القدرات تشكل النوايا على حد تعبير جوزيف ناي" بالإضافة إلى البحث عن تكتلات إقليمية ودولية لتكون كآليات دفع قوي لاستراتيجيات هذه القوى الملاحقة على مستوى النظام الدولي والسياسة الدولية والاقتصاد العالمي، على شاكلة منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس، مما ينذر بتضييق مساحات النفوذ والارتكاز للولايات المتحدة ونظام الأحادية، وازدياد الضغط عليه بازدياد النفوذ الروسي والصيني وتنامي الرفض للأطروحات الغربية المتعلقة بالشؤون الدولية والإقليمية على مستوى المؤسسات الدولية، وهي بواكير إنذار لبداية تهاوي نظام الأحادية القطبية لمرحلة لاحقة من تعدد القوى في النظام الدولي.

كان للهجوم الروسي على جورجيا واحتلال إقليمّي الانفصال الجورجيين "أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية" في أوت سنة 2008م واشتعال الأزمة المالية العالمية بانهيار بنك "ليمان براذرز " Lehman Brothers من نفس السنة، ضربتين قاسيتين استراتيجيا واقتصاديا للنموذج الأمريكي في ما يخص النظام الدولي والنظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: من الجيو بوليتيك إلى الجيو اكونوميك

> "يتعين عليك التفكير في القوة الاقتصادية باعتبارها مدا وجزرا، وفي القوة العسكرية باعتبارها عاصفة، إن القوة الاقتصادية لا توفر علاجا سريعا، بل إنها بالأحرى قوة مطردة لا تهدا تشق في النهاية طريقها وتحدث تغييّرات أساسية"[1].

يقول ليزلي جيلب إن رد الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على روسيا أثناء غزوها لجورجيا سنة 2008 م كان فاترا، لئلا يحفّز ذلك التشدّد الروسي العسكري على

[1] ليزلي جيلب، **قواعد القوة**، تر، كمال السيد (القاهرة: الكتاب العربي، السفارة الأمريكية بالقاهرة، 2011)، 58.

الحدود الأوربية، وعلى تزويد روسيا لها بالطاقة، لكن عزوف المستثمرين وسحبهم لأموالهم من البورصة أبان سريعا عن مدى ضعف الاقتصاد الروسي وخطورة الاستثمار فيه، هي إشارة إلى أن القوة العسكرية وحدها لا تكفي للتغطية على الحلقات الضعيفة في توليفة القوة بمعناها الكامل.

ربما منطق القوة والأمن القومي والنظام الدولي لفترة الحرب الباردة لم يعد صالحا لغياب الكثير من قواعده، وتغير مواقع ومستويات الأولويات للكثير من متغيرات القوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولعّل من أبرز هذه المتغيرات ذات المستوى الأول هي القوة الاقتصادية، التي باتت تشغل أولويات الشؤون الدولية وأساس النجاح في السياسة الدولية، حيث تقدمت الجغرافيا الاقتصادية على الجيوبوليتيك، وتقدمت الجزرة على العصا، وغدا توزيع القوة في العالم شبيها بشكل يماثل لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد على القمة تتربع القوة العسكرية الأحادية والضاربة للولايات المتحدة، وفي منتصف اللعبة تتموقع القوة الاقتصادية ذات القطبية المتعادلة نسبيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان والصين، وفي نهاية رقعة الشطرنج هذه، فواعل عالم العلاقات فوق الوطنية خارج سيطرة الحكومات[1].

اختلفت نظرة السياسيين والمفكرين للقوة الاقتصادية عبر الحقب التاريخية، كانت أولها في مرحلها الابتدائية مكلفة جدا، بحيث كان يُرى في الأرض وأوعيتها الإنتاجية والضريبية عوامل بقاء أو فناء لقوة الدولة، فهي المكرسة لعمليات الاقتتال والتوسع الإمبراطوري، هذه الأخيرة لن يكون جهاز قوتها العسكرية بالقدرة والكفاءة اللازمتين للإبقاء على قوة الإمبراطورية وتنفيذ تمددها العسكري لولا الإمدادات الإنتاجية والضريبية، شكّلت القوتان حينها معادلة متكافئة، غياب أحد أطرافها قد يقود سريعا إلى انهيار الآخر.

بقيت موارد الأرض والجغرافيا صانعا ومحفزا للقوة الاقتصادية لوقت طويل، وإلى غاية المرحلة المركنتيلية من التطور الاقتصادي في أوربا على وجه الخصوص، عندما ساد الاعتقاد أن التجارة أقدر على جعل التراكم في الموارد والسلع أسرع وأفيد لقوة الدولة، على الرغم من مصاحبة الغزو والاستعمار للعملية، إلا أنها لم تكن بالمنظور القديم، ويختلف

[1] جوزيف ناي، **مستقبل القوى**، تر، أحمد عبد الحميد ناف (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، 75، 17.

إلى حد ما عن المنظور اللاحق الذي ساد بعد الثورة الصناعية، لتحوّل النظر للقوة الاقتصادية للدولة من خلال المفهوم الجديد إلى العمل ورأس المال وأهميته.

تشكّل بريطانيا –مهد الثورة الصناعية– نموذجا لإعطاء عوامل الإنتاج الجديدة قيما مضافة، من خلال الانتقال من تحويل قواعد المال والمعادن النفيسة إلى رأس مال تقني، بتحويل موارد الأرض الطبيعية والفلاحية، وهي النظرة الاقتصادية الجديدة التي رفعت من قيمة الموارد الطبيعية عاليا، وأبانت عن نزعة توسعية استعمارية جديدة، لانتزاع الأراضي الغنية بهذه الموارد، مما أسهم في تطور البلدان الاستعمارية بالدرجة الأولى إلى غاية القرن التاسع عشر، عندئذ بدأ هؤلاء الغزاة يُواجهون بالمد التحرري الوطني لتفويض أسس إمبراطوريات القرن التاسع عشر، عندما أصبحت مجهودات وكلفة الغزو والاحتلال لا تعود بمنافع اقتصادية لتعويض النفقات المادية والبشرية وتشكيل مورد إمدادات يفي بالحاجات الإمبراطورية[1].

هذا ما جعل الاستثمار في الأرض يتراجع لصالح السلع المصنعة والخدمات، وهي المقاربة المتبناة بحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وألمانيا واليابان وفي وقت لاحق الصين، وشكلّت توجهّات اقتصادية عالمية قوية، يبدو وأنها ستكون الميزة الرئيسية للقوة في القرن الحادي والعشرين.

على الرغم من الجدل الدائر بشأن أهمية القوة التي يجب أن تحظى بالاهتمام الأول إن كانت العسكرية أم الاقتصادية، فالماركسية تقدم الاقتصاد كبناء أساسي للقوة على حساب السياسة التي توصف بـ" الهيكل الطفيلي"، كما رأت الليبرالية أن حرية السوق وترقية الاعتمادات المتبادلة للسلع ورؤوس الأموال سيقود إلى علاقات دولية متشابكة ومعقدة تخفض كثيرا من الصراع والتفكير في الحرب[2]، وهو ما يدحضه الواقعيون باستدلالهم بالإمبراطوريتين الاستعماريتين المديرتين للتجارة العالمية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وعلى الرغم من ذلك دخلتا في الحرب سنة 1914م التي أدت إلى تراجع

---

[1] ريتشارد روز كراس، تر، عدلي برسوم، **توسع بلا غزو** (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،2001)، 7.

[2] جاك فونتنال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيواقتصاد**، تر، محمود إبراهيم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، 13.

اقتصادي دولي. وما كان للأسواق أن تحافظ على بنائها لولا البناء السياسي، لكن في الغالب لكل قوة أهميتها، فالدولة القومية قد تلجأ إلى القوة المناسبة بحسب السياق وما القوة التي يتطلبها[1].

شهدت فترة ما بين الحربين أعادة بناء القوة العسكرية والاقتصادية على السواء بشيء من الأولوية للقوة العسكرية، استجابة للسياقات الإقليمية والسياق الدولي العام الذي شكلته نهاية الحرب العالمية الأولى ونتائجها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية، فالبيئة الدولية بعد مؤتمر فرساي وقيام هيئة دولية "عصبة الأمم" لم تكن كما أرادتها المقاربات المثالية والأمنية الإنسانية لعلاقات الدول ما بعد الحرب، وإنما بطريقة ما وكأنها أعطت إشارات محفزة على التسابق الصناعي والعسكري، هذا الأخير احتكمت إليه علاقات الحرب العالمية الثانية ونتائجها التي غيرت هذه المرة كثيرا من البنى الدولية وطبيعة العلاقات بين الدول وأبانت عن قوى دولية إمبراطورية جديدة، وضعت كل قدراتها القومية والاستراتيجية في المنافسة العسكرية والاقتصادية استجابة لمتطلبات بنية ثنائية النظام الدولي.

إلى جانب هؤلاء، ولدى دول محورية كانت مقاربات صنع القوة بالاقتصاد أكثر بروزا، بحيث استفادت كل من ألمانيا واليابان من المساعدات الأمريكية في شقها العقابي للجم القدرات العسكرية لهاتين الدولتين وللوقوف في وجه المد الشيوعي، فتحول البلدان في سنوات قليلة من إعادة بناء المنشآت القاعدية إلى قوى اقتصادية كبيرة وسريعة النمو، بالإضافة إلى النموذج الاقتصادي الأوربي –أول قوة اقتصادية حاليا– والصين المنافسة لأكبر اقتصاديات العالم، باقتصاد كان يوصف بالمتخلف منذ زمن ليس ببعيد، وهي المجموعة التي وصفها ريتشارد نيكسون في تموز 1971 بـ:" **إنها الأقطاب الخمسة التي سوف تحدد المستقبل الاقتصادي، وكذلك مستقبل العالم في المجالات الأخرى في الثلث الأخير من هذا القرن العشرين، لأن القوة الاقتصادية ستكون المفتاح نحو أنواع القوى الأخرى**"[2].

---

[1] جوزيف .اس .ناي، **مستقبل القوة**، مرجع سابق، 75، 76.

[2] بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، تر، مرجع سابق، 628.

بنهاية الحرب الباردة أصبح الاقتصاد عملة العالم الأساسية وحل محل القوة العسكرية والدبلوماسية، ويحدث هذا لأول مرة في التاريخ، حيث أصبحت هذه القوى الاقتصادية تهيمن على الاقتصاد العالمي ومعظمها شريكا بمستوى الندية للولايات المتحدة الأمريكية. في سنة 2007م بلغ احتياطي الصرف لدى الصين 1530 مليار دولار أمريكي وأرقام متنامية لدى روسيا بعد تعافيها وازدهار تجارة المحروقات، وارتقت المعاملات التجارية وجاذبية السوق للاتحاد الأوربي كقوة أولى قبل القوة العسكرية، والذي بلغت معاملاته سنة 2008م حدود 3000 مليار دولار، مما جعل كلينتون يعلن "**إن الاقتصاد يمثل عصرا جديدا وآمن بأنه يبشر بنهاية كل الحروب والفقر في العالم ومن ثمة التقدم والديمقراطية**"[1]، لعّل إيمان كلينتون بمقاربة القوة الاقتصادية هو الذي جعله يولي الاقتصاد الأمريكي تلك العناية ويسجّل أرقاما غير مسبوقة كما أشرنا إلى ذلك سابقا، وأن البلدان التي تدرك رهانات الحرب الاقتصادية هي التي تحتل اليوم المراتب المتقدمة في التنافس الاقتصادي على المستوى الدولي[2].

إذا، فهل التأثير في السياسة الدولية يكون سياسيا أم اقتصاديا أم كلاهما؟ الواقع أن هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على النظام الدولي طيلة فترة الحرب الباردة كان سياسيا وعسكريا بالدرجة الأولى، لكنه كان مدعوما باقتصاديات ضخمة تبقي على قاعدة ضريبية تمويلية كبيرة للغاية، لكن كانت القرارات والمواقف في السياسة الدولية تحسم في مجملها سياسيا، على الرغم أن فترة الحرب الباردة شهدّت صعود اقتصاديات عالمية على غرار الاقتصاد الياباني الذي كان يتفوق على نظيره الأمريكي بالنصف، وكذا الاقتصاد الألماني منفردا ثم اقتصاد السوق الأوربية المشتركة، صحيح أن هذه الاقتصاديات كانت قوية وتوفر أكثر من نصف الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، إلا أنها في ميزان القرار السياسي الدولي لم تكن بالوزن الذي يحوزه القرار الأمريكي مكتمل القوة، أو القرار السوفيتي الذي يستند إلى قوة عسكرية جبّارة ومن خلفها اقتصاد لا يستطيع أن ينافس أي من الاقتصاديات المذكورة آنفا.

---

[1] ليزلي جيلب، مرجع سابق، 191.

[2] جاك فونتنال، مرجع سابق، 16.

إن مقاربات التنمية ومقاربات التطور الاقتصادي المتعددة من طرف هذه الدول، يبدو وأنها قد أثرت على التوجهات الكبرى لهذه القوى، فالولايات المتحدة على سبيل المثال، والتي خلا لها المشهد الدولي من قوى التنافس إلى حد ما بعد نهاية الحرب الباردة، وعلى الرغم من حيازتها لكل مقومات وقواعد القوة إلى حد الهيمنة، كانت إدارتها توظف وفي معظم الأحيان القوة السياسية المستندة إلى قدرات عسكرية جبارة لحسم الأمر بسرعة، ولكون القوة العسكرية في حسمها للنزاعات والصراعات والأزمات والنفوذ أقوى وأسرع من الأداة الاقتصادية. وكانت الولايات المتحدة تلجأ في أحايين أخرى إلى قوتها الاقتصادية من خلال فرضها للعقوبات، وتُنعت أنها الدولة الأكثر توظيفا للعقوبات الاقتصادية إذا كان الأمر لا يحتاج لعجلة الحسم، أو إلى حين يستلزم الأمر قرارا سياسيا.

أن بنية المنظومة الاقتصادية يصعب على الدول التحكم فيها وبالقدر الكافي والملائم لمستوى القوة الذي تريده الدولة، لأن رأس المال الاقتصادي والاستثمارات هي خارج قبضة متخذ القرار السياسي إلى حد ما، كما يُعيب بعض المفكرين الأمريكيين أمثال" ليزني جيلب" أن الولايات المتحدة لم توظف قوتها الاقتصادية في التأثير في السياسة الدولية والسياسة الاقتصادية العالمية تأثيرا يوازي ضخامة وقوة اقتصادها من جهة، وقدرتها التأثيرية العسكرية من جهة ثانية، إدراكا منها أن الأدوات الاقتصادية في معظمها لا تلاءم الممارسات اليومية للقوة لصنع الضغط والإكراه والإذعان كونها تعمل ببطء وتستغرق وقتا اكبر مما تفعله القوة العسكرية[1].

في حين تستأثر اليابان وألمانيا قبل نهاية الحرب الباردة وبعدها بقوة اقتصادية هائلة وحضور قوى في السياسة الاقتصادية الدولية، لكن تأثيرها يقل بكثير عن نظيره الأمريكي، ليس لضعف اقتصاده وإنما لقوة الولايات المتحدة العسكرية كقوة حسم سريعة التأثير والنتائج، ومن ثمة قد لا تؤثر الضغوط اليابانية والألمانية بالقدر الذي تفعله نظيرتها الأمريكية والصينية بدرجة أقل كعملاق اقتصادي وبقوة عسكرية صاعدة، وبالمثل بالنسبة لفدرالية روسيا التي تتمتع بقرار سياسي دولي معتبر على الرغم من تذيّل اقتصادها للاقتصاديات المذكورة آنفا.

[1] ليزلي جيلب، مرجع سابق، 191.

لا يختلف الحال كثيرا بالنسبة للاتحاد الأوربي، الذي يوصف بالعملاق الاقتصادي والقزم السياسي، على اعتبار أن الاتحاد الأوربي المتبّني للمقاربات الاقتصادية الليبرالية منذ أكثر من نصف قرن[1]، ولطبيعة بنيته السياسية والتجاذبات بين القوى المؤثرة على صنع القرار فيه، وعلى الرغم من حيازة دوله مجمعة قوة عسكرية هائلة وقوتين نوويتين، إلا أنه بالكاد يصنع بعضا مما تصنعه الولايات المتحدة، إلا إذا كان مصطفا وراءها أو من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي.

فالاقتصاد كقوة جيوبوليتكية يمكن أن تصلح لصنع مواقف استراتيجية طويلة الأجل، وعلى نحو أفضل من ملاءمتها لتحقيق مكاسب سريعة، فالقوة الاقتصادية يمكن أن تؤثر بالقدر الذي يشعر الدولة الماسكة بهذه القوة أنها فعلا تملك أداة للضغط والتأثير إذا ما حظيت القوة الاقتصادية بإرادة وقيادة رشيدة، وأعطيت الوقت الكافي قبل تحصيل النتائج، وهي معضلة أخرى تواجه القوى الاقتصادية الكبرى في العالم من التأثير، لأن الأحداث متسارعة والسياقات متغيرة وبسرعة، وذلك ما قد لا يتناسب في أحيان كثيرة مع القوة الاقتصادية التي تتطلب الصبر والتريث، ومما قد يجعل الأمر أكثر صعوبة وتعقيدا، هي عملية الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح والمنافع الاقتصادية بين الدول، كما هو الحال بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وبين هذه الأخيرة والصين، حيث يقول اقتصادي صيني:

> "إننا نعيش في عالم الاعتماد المتبادل، ربما نستطيع فيه أن نؤذي أنفسنا إذا أقدمنا على عمل انفرادي بإلحاق الأذى بالجانب الآخر"[2].

فالاعتماد الاقتصادي المتبادل بقدر ما يولد قوة اقتصادية كأداة إكراه ومساومة في يد الدولة، إلا أن في مضمونه ممارسات وسلوكيات "كميزان اللاتماثليات" والذي يعرف بميزان الرعب المالي، وهو مشابه لعامل الردع العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، الذي يتيح لكل طرف القدرة على تدمير الآخر، وبالتالي الشعور بالرعب المتبادل الكفيل بصنع الإحجام لدى القادة والاستراتيجيين على عدم الإقبال على ذلك شعورا منهم بأن الرعب والدمار سيكون متبادلا، فالمعاملات المالية

---

[1] جاك فونتال، مرجع سابق، 25.

[2] جوزيف . اس. ناي، **مستقبل القوة**، مرجع سابق، 80.

بلغت حد الارتباط والتشابك بين الاقتصاد الأمريكي ونظيره الصيني بحيث ستلحق أضرارا بليغة باقتصادهما معا في حال أقدام أحدهما على ممارسة حماقة مالية للضغط على الآخر وتأديبه[1].

يصعب الجزم والتعميم في الحكم على أن القوة الاقتصادية يمكن أن تتفوق على القوة العسكرية في عالم ما بعد الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين، على الرغم من الإقرار الواسع للمهتمين بالشأن الدولي على أن الطريق إلى افتكاك مكانة ضمن أقوياء العالم في المدى الزمني المنظور سيكون عبر امتلاك القوة الاقتصادية، فالانتشار الواسع لآثار العولمة والليبرالية الاقتصادية شبّك اقتصاديات العالم ببعضها وبمصائر كبريات الشركات في صناعة والنفط والاستثمار والمال إلى درجة تشجع وتوحي بالمزيد من الترابط على خلاف الانفراط، على الرغم من وجود حرب خفية سجال بين الاقتصاديين والدول.

ذلك ما يبّرر إلى حد ما تراجع فرص اللجوء إلى القوة الأولى للحسم "العسكرية" لعلم الجميع ومسبقا بكلفتها وآثارها، يمكن أن تكون على نطاقات محدودة وفي نزاعات بعينها، لكن من المستبعد أن تصير بالحجم الذي قد يحدث انهيارات اقتصادية عالمية، لأنها ستكون جارفة بالنظر إلى مقاربة الاعتمادية التبادلية للأسواق والاقتصاديات، واضطرابات اجتماعية لا قبل لهم بها في عالم اليوم المرتبط والتوّاق للحرية والديمقراطية والرفاه وحقوق الإنسان[2]، وهي قيم آخذة في الانتشار والاعتناق على مستوى العالم، وقد تصنع واقعا عالميا يقوم على تبادل المنافع والقيم، والتي قد تجعل من القوة الاقتصادية وحدها كافية للضغط والتأثير وتحصيل الاقتناع، للإيمان بضالة التكاليف بالنظر لو كان الأمر يُحسم عسكريا.

---

[1] نفس المرجع، 81.

[2] ليزلي جيلب، **قواعد القوة**، مرجع سابق، 193.

المبحث الثاني:

بناء القوة والطموح الإمبراطوري خلال القرن الحادي والعشرين.

يجادل بعض من المفكرين والمهتمين بالشأن السياسي الدولي عن مآلات القوة والسعي الإمبراطوري في القرن الحادي والعشرين الذي اطّل أمريكيا، خاصة وان عقيدة وفلسفة النشوء الأمريكي الأولى قد صادفت اعتلاء المحافظين سدّة الحكم، وكأن السياق الجديد يؤيد مصداقية تلك الفلسفة والعقيدة المبنية على الهيمنة واستدامتها حفاظا على السطوة الإمبراطورية في ظل تراجع ندية المنافسين.

هكذا بدا المشهد مطلع الألفية، بالمقابل وبناء على المؤشرات التي تبعث بها بعض القوى الملاحقة، كالصين الجامحة وروسيا المتعافية، وأخرى رافضة "اليابان" لوضع تاريخي أُلزمت به ويراد له أن يكون حتمية، وتجربة تكتل فريدة "الاتحاد الأوربي" تراقب عن قرب منافسي الشرق وحليف تاريخي من وراء الأطلسي، في ظل هذا السياق الدولي، تتباين الكثير من الآراء حول ما إذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تحافظ على تصدرها للقوة والقيادة العالمية، وما يمكن أن تؤول إليه التنافسية العالية الملاحقة، ومستقبل القوة في القرن الحادي والعشرين، هل تبقى قوة التفوق غربية أو تتحوّل نحو الشرق؟

المطلب الأول: مشروع القرن الأمريكي الجديد: المفهوم والعناصر

بتقّلد بيل كلينتون زمام الحكم في الولايات المتحدة شهدت الخطابات الرسمية الأمريكية نوعا من التراجع في الحدة لصالح الاعتدال، بتبنّي إدارة كلينتون لخطابات تعيد إدارة الكثير من الملفات والشؤون الدولية لإدارة متعددة للهيئات الدولية المتخصصة وعلى رأسها الأمم المتحدة، وأعتبر ذلك من طرف التيار المحافظ الذي يدفع بالانفرادية والزعامة للولايات المتحدة شيئا مخيّبا للأمل لتحييده للدور العسكري للولايات المتحدة، وإفساح المجال لآليات القوة الأخرى[1]، ولعّل من الحجج المؤثرة والمحوّلة للكثير من المواقف الرسمية الأمريكية على أن التعددية في السياسة الخارجية المتبناة من طرف كلينتون، هو الفشل في

[1] ابراهيم أبو خزام، مرجع سابق، 132.

إنهاء وحشية الصرب في البوسنة والهرسك وتلك الصورة للجنود الأمريكان المقتولين في الصومال، والتي كان لها بالغ التأثير في الدوائر الرسمية والشعبية الأمريكية. شكّل ذلك النقطة التي جمعت بين قناعات الديمقراطيين والمحافظين من الجمهوريين على أن الأخلاق والمثالية عديمة الفعالية، حينها صعدت مقاربة "إما معنا أو ضدنا والتصرف بمفردنا " وهي المقاربة التي اعتمدها المحافظون الجدد للنظام العالمي الجديد[1]، وكانت أبرز مخرجاتها الحرب على أفغانستان والعراق ومحاربة الإرهاب.

القيادة الفردية مرهونة باستعراض القوة والمزيد من القوة لردع الآخرين والاستعداد الدائم لذلك، وعلى كل الخصوم معرفة ذلك وفي كل مكان[2]، لإجبار الآخرين على الانضمام إلى صف "الذي معنا" وقد ينطبق على القناعات الجديدة، مقولة لكبير مستشاري الرئيسين بوش الابن مفادها:

> "نحن نؤلف إمبراطورية اليوم وعندما نتصرف نصنع واقعنا الخاص، وفيما تحلّلون هذا الواقع بتبصر ، سنتصّرف من جديد لنخلق واقعا آخر يمكنكم تحليله أيضا وهكذا تسير الأمور، فنحن صناع التاريخ ...وأنتم جميعا ستحللون أعمالنا ليس أكثر"[3].

خلاصة هذا التوجه تقوم على خمسة معطيات بحسب "وليام كريستول" William Kristol الأستاذ الجامعي للفلسفة السياسية وعضو الحزب الجمهوري[4]:

أ- **تغيير أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:** أن تكون الدولة طليقة اليد في التدخل لأسباب وهمية ولمجرد حدوث ما يمس هيبتها أو مبادئها أو أخلاقها أو قيمها، أي التحوّل سريعا نحو الهيمنة؛

---

[1] نفس المرجع السابق، 121 .

[2] إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، 132.

[3] نعوم تشومسكي، **صناعة المستقبل: الاحتلال، التدخلات الإمبراطورية والمقاومة**، تر، lingo office (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، 5.

[4] إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، 129، 138.

ب- القيادة العالمية: أن يكون ذلك من دون شريك، ومنع أي قوة أخرى من الاقتراب من **حجم القوة الأمريكية إضافة إلى تفكيك التحالفات ومنعها؛**

ج – تغيير الأنظمة: يقصد بذلك تغيير الأنظمة المعادية للقيم الأمريكية والتعامل بحزم تام مع الأنظمة الديكتاتورية وإزالتها؛

د- الحروب الاستباقية والوقائية: للتحرك السريع لتحجيم أي عمل يهدد النظام الدولي والمصالح الأمريكية، وأن اقتضى الأمر يمكن حتى اختراع الأخطار وتبرير الحرب ضدها "حرب العراق بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل" .

هـ-عدم فعالية التنظيمات والقانون الدولي: أصبحت تُرى من طرف المحافظين الجدد ضعيفة الجدوى وقليلة الفعالية ويمكن استعمالها أو تجاوزها وفق ما تقتضيه المصلحة الأمريكية.

بشيء من الحظ للتيار المحافظ الجديد والكثير من الألم والخوف للأمريكيين كانت هجمات 11 سبتمبر 2001م على برجي التجارة بنيويورك قد أعادت مقاربات المحافظين إلى السطح، المتبناة للواقعية القتالية لاكتساب المزيد من القوة والنفوذ، وتأييدا للمشروع الأمريكي الجديد لقيادة أمريكية عالمية، خاصة وأن خُبّو التهديد السوفيتي لم يعد بالقدر الذي كان عليه قبل عقد من الزمن، وآن الأوان لقيادة أمريكية عالمية تستوجب الحاجة إلى الوقوف في وجه كل التحديات المعادية للمصالح والقيم الأمريكية، كما يستلزم الأمر الرفع من الانفاق العسكري الدفاعي بشكل كبير، مع عدم إغفال تقوية الرابط بحلفائها الديمقراطيين، وجعلهم والعالم يتقبلون اضطلاع الولايات المتحدة بالدور المتفرد في الحفاظ على النظام الدولي الجديد، الذي سيكون داعما ومؤيدا للدور الأمريكي والمبادئ الأمريكية [1]، والحيلولة دون أي تنظيم أو مؤسسة دولية يمكن أن توقف الطموح والفلسفة الأمريكية في القيادة.

ذلك ما يفسّر قبل هذا التاريخ، عدم انضمام الولايات المتحدة إلى الكثير من المؤسسات والاتفاقيات الدولية، كمحكمة الجنايات الدولية واتفاقيات المناخ ومعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة مع روسيا سنة1972م، فلا يعقل بحسب

[1] استيفان هالبر وجونتان كلارك، **التفرد الأمريكي**، مرجع سابق، 132.

فلسفة هؤلاء القادة أن تتعرض الولايات المتحدة ورسمييّها إلى المحاكمة أو المساءلة في خطوات قد تحد من الدور الأمريكي في العالم[1]، بل بلغ الأمر في التشدّد على الهيمنة والفوقية والاستعلاء حد شن هجوم شرس من طرف بعض المحافظين "كريستول كاغان" على الرئيس وإدارته عن مفردة "أسف" وردت في إطار المفاوضات الأمريكية الصينية بشأن طائرة التجسس المحتجزة من طرف الصين ووصفت الحالة بالذل والهوان[2].

كان لهجمات 2001/09/01م تأثيرا جوهريا على فلسفة الرئيس بوش الابن في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بحيث انتقلت قناعاته من مضمون اعتدالي إلى حد ما أثناء الحملة الانتخابية، إلى خطاب حربي حاد واستراتيجية استباقية لضمان الأمن القومي الأمريكي، وصنّف العالم إلى عالم خير وعالم شر، ونعت مجموعة أخرى من الدول بمحور الشر، التي يجب أن تذعن بالإذعان وأخرى دون إذعان عملا بفلسفة عقيدتهم، "نشر الخير والحرية والديمقراطية والأمن" استنادا إلى فرضية قديمة بعض الشيء "الإذعان دون إذعان" مفادها أن "القتل والذبح الممنهج الممارس من طرف الأمريكيين ضد الفيليبينيين سيجعل هؤلاء يعرفون أنه كان في صالحهم بعد الاطلاع على نوايانا الجيدة"[3]، حيث قال بوش الابن في لهجة قوية بشأن مواجهة الإرهاب":

> "أن أمريكا ستقوم بما هو ضروري لضمان أمن أمتنا، لن أنتظر الأحداث فيما تتراكم المخاطر، ولن أقف مكتوفا فيما تقترب منا المهالك"[4].

كان ذلك إشارة إلى الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب "القاعدة" وكيفية تعبئة وتجنيد الحلفاء في العالم الحر، وكانت أولى ضحايا هذه الاستراتيجية العراق وأفغانستان في حرب استباقية بحجة إيواء عناصر القاعدة التي ألحقت الضرر بالأمن القومي الأمريكي، ويمكن أن يحصل لنا ذلك مرة أخرى لاحقة أو لأحد الأصدقاء، خاصة وأن هذا التنظيم بإمكانه الحصول على أسلحة دمار شامل لتنظيمه في أفغانستان ومن

---

[1] نفس المرجع، 166.

[2] نفس المرجع السابق، 172.

[3] نعوم تشومسكي، **الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون العالمية**، تر أسامة أسبر (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2004)، 361.

[4] ستيفان هالبر وجونتان كلارك، مرجع سابق، 183.

الدوائر الرسمية في العراق، استنادا إلى العقيدة الأمريكية القديمة المتبناة من طرف بعض رؤسائهم في تبرير هجوماتهم على بعض الدول في أمريكا الوسطى سابقا، على أن العمل مبرر قانونا وأخلاقيا من منظور متطلبات الحرب الإنسانية، ولن يكون للأمة الأمريكية ذلك إلا إذا عملت على تعظيم قواتها العسكرية بالشكل والحجم الكافيين للتفوق على أي قوة أخرى على الكوكب، وتسمح لها في جميع الظروف وفي أية جغرافيا العمل بمفردها وبسرعة.

كانت الأسس الأولى لمشروع القرن الأمريكي الجديد في ربيع 1997م، وتبيّن منذ الوهلة الأولى لهذا المشروع العالمي للإمبراطورية الأمريكية، أنه هناك قلق وعدم اطمئنان على الدفاعات الأمريكية التي قد تتحوّل إلى عقبات في طريق مشروع الهيمنة الأمريكية وذلك لأجل حفظ السلام[1]، فكانت المخاوف وعدم الاطمئنان قد بنيتا على دراستين طلبهما الكونغرس، دراسة رباعية أعدّها البنتاغون حول الدفاع في شهر ماي 1997م، وتقرير لجنة الدفاع الوطني في شهر ديسمبر 1997م، خلصت الدراستان إلى نتيجة مفادها أن ميزانية الدفاع الأمريكية ستشهد ركودا وحتى انخفاضا، كما أن مخططات الدفاع ومتطلباته بالنظر إلى القيود المفروضة على ميزانية الدفاع والتي تحمل تناقضات، لأن المخطط الرباعي للدفاع سيصطدم بانخفاض نفقات الدفاع التي تتطلبها احتياجات الدفاع القومي، أي لا بد من تضييق هامش الفرق بين الموارد المتاحة والاحتياجات الاستراتيجية، هي النقطة المتفق عليها بين الدراستين، لكنهما يختلفان، ليس من خلال رفع الموارد والقدرات، لكن من خلال تقليص الطموحات الاستراتيجية(2).

من هنا يبدو أن القوات العسكرية الأمريكية لابد أن تحضّر المستقبل، إما بالتخلي عن دورها الرئيس كمدافع عن الأمن العالمي، أو إغفال التهديدات المتأتية من الأحداث العالمية وساحات القتال، ويبدو أن الدراستين كانتا قصيرة النظر، لأن الولايات المتحدة في هذه الفترة من نهاية الحرب الباردة كانت ومن دون منافسة جادة تذكر أنها قوة عسكرية جبارة غير مسبوقة في التاريخ، تفوق تكنولوجي كبير وأقوى اقتصاد على وجه الأرض، بل أكثر من ذلك تتربع على رأس تحالفات أخرى تجمع قوى كبرى ديمقراطية، ولها من القوة

---

[1] عصام عبد الشافي، **الإمبراطورية الأمريكية: الجذور والسياسات**، (اسطنبول: شركة إبداع للإعلان، 2016)، 107.

[2] Donald KAGAN and Gary Schmitt, **Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and resources for a new Century, A report of the new American Century**, September 2000,1150 seventeenth Street, n. w, suite 510, Washington, DC, 20036. In: http://www.newamericancentury.org, consulted on: 10/03/2019.
أنظر الملحق في الصفحة 224.

ما يؤهلها للإدارة الكثير من شؤون العالم أيضا، والأكيد أن الولايات المتحدة في هذه الفترة لا يوجد أي طرف آخر تؤهله قدراته المختلفة للمنافسة.

من ثمة كانت الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على هذا الوضع واللحظة وتفعيلها لأطول وقت ممكن، دون نسيان أنه هناك قوى ملاحقة يمكن في إطار ما تتيحه قدراتها وقوتها أن تعرقل المشروع الأمريكي، وتعّرض الأمن والاستقرار والحريات في العالم إلى الخطر، فالمعطيات توحي أن ذلك لن يحصل في المدى المنظور، لقدرات القوة العسكرية الأمريكية وانتشارها في العالم، والتي يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على مستوياتها تلك في حاضر ذلك السياق وفي المستقبل، لأن الملاحظ على الجيش هو نقصانه وتراجعه في العدد والعدة والتدريبات التي تسمح بالقيام بالهجمات والاستعداد العملياتي الدائم ومسايرة الثورة في الشؤون العسكرية[1].

إن غياب سياسة دفاعية مدروسة وعدم رفع النفقات العسكرية، قد يحرم الولايات المتحدة الأمريكية من الاستفادة الكاملة من الفرص الاستراتيجية المتاحة لهم بدراسة خطط الدفاع لـ 1998م، لو افترضنا أن القدرات العسكرية المتاحة كافية لبناء استراتيجية أمريكية كبيرة مع رفض جميع القيود السابقة، فهذه الدراسة جاءت لوضع أسس استراتيجية حول الخطوط الرئيسية المرسومة من طرف وزير الدفاع ديك شيني[2]. لأنه في سنة 1992م كانت الإمبراطورية قد وضعت خطة لتسيير القوة الأمريكية والحفاظ على تفوقها من دون منافسة، وتشكيل النظام العالمي ليستجيب للمبادئ والمصالح الأمريكية، وهو المشروع الذي دفن من طرف الإدارة الجديدة، أي إدارة الرئيس بيل كلينتون[3].

بتقلد جورج بوش الابن مقاليد السلطة في الولايات المتحدة بعد انقضاء الولاية الثانية للرئيس كلينتون، شرع في سعي جاد لإعادة بناء الثقة بالنسبة للقوات المسلحة من خلال المصادقة على الثورة في الشؤون العسكرية، حيث جاء في تصريح له[4]:

---

[1] Ibid. IV.

[2] Ibid. V.

[3] أندرو باسيفيتش، **الامبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية**، تر، مركز الترجمة والتعريب بيروت (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، 266.

[4] نفس المرجع، 266.

"سأبدأ عملية إعادة تقييم استراتيجية شاملة وعاجلة لجيشنا، بنية قواته وحالة استراتيجية وأولويات مهامه ... التصدي للوضع الراهن والتفكير في بنية جديدة للدفاع الأمريكي لعقود قادمة ... واستبدال البرامج الموجودة وبتقنيات جديدة واستراتيجيات جديدة واستغلال هذه الفرصة من اجل نخطي جيلا من التكنولوجيا".

يستند هذا التصريح على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالإبقاء على وضع الهيمنة العالمية بالحفاظ على التفوق المطلق للقوات الأمريكية، وصانعة للتاريخ ومكونة للعالم من جديد يسوده الانفتاح وتسيطر عليه الولايات المتحدة بحرية، إذ تتمتع الولايات المتحدة اليوم بوضع استراتيجي ملائم لذلك لم يسبق وأن تأتى لدولة مماثلة في التاريخ، لا توجد قوة أخرى تضاهيها في العالم[1]، وأكثر من ذلك يحضّون بمساندة قوى كبرى حليفة قوية وديمقراطية، لم يشهد العالم وأن عرف هذا الانتشار الكوكبي للقيم الأمريكية الاقتصادية والسياسية والقبول الواسع لذلك في العالم، اللحظة لم تسجل لغير الأمريكيين في أن تحظى المصالح والقيم والأفكار الأمريكية بهذا القبول، وفي ذلك يقول جورج بوش الابن:

"أمتنا اختارها الرب وكلفها التاريخ لتكون نموذجا للعالم"[2].

إن تحدي القرن الحادي والعشرين، هو الحفاظ على السلم الأمريكي وترقيته وتطويره "PAX AMRICANA" وفي أثناء ذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقي على قوة عسكرية كافية، وإلا فهذه اللحظة أو الفرصة لتغيير مجرى التاريخ قد تضيع. كان لزاما على الدوائر الرسمية في البنتاغون والبيت الأبيض من وضع استراتيجية أمنية تستجيب للوقائع العالمية الجديدة، وقدرة في الإمكانيات تفي بكل المهمات الضرورية للإبقاء على الهيمنة العالمية، وإلا فالسلم الأمريكي سيواجه تصاعدا للأخطار والتهديدات، ويمكن إيجاز هذه الاحتياجات فيما يلي[3].

---

[1] السيد امين شلبي، **أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005** (القاهرة: علم الكتب، 2005)، 118.

[2] زبيجنيو برجنسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، تر، فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، 57.

[3] Donald Kagan et Gary Schmitt, traduit par, Pierre-Henri Bunel, **Reconstruire les défenses de l'Amérique: la stratégie, les forces armées et les ressources pour un siècle nouveau**, 2008, 09, sur: http://questionscritiques.free.fr/empire_americain/PNAC.pdf, consultée le :10/03/2019

أنظر الملحق في الصفحة 224.

- الدفاع عن القطر القومي الأمريكي؛
- قيادة وبنجاح الكثير من النزاعات الدولية الكبيرة في نفس الوقت على ساحات العمليات؛
- ضمان مهمات شُرطية مرتبطة بتصميم البيئة الأمنية في المناطق الخطرة؛
- تكييف وتأهيل القوات العسكرية الأمريكية للاستفادة من الثورة الحاصلة في الشؤون العسكرية لإنجاح هذه المهمات القاعدية، وجب على الولايات المتحدة تخصيص وبالقدر الكافي الطاقة والاعتمادات المالية اللازمة وبصفة خاصة ومُلحّة يجب على الولايات المتحدة:
- الحفاظ على التفوق النووي الاستراتيجي، من خلال الاحتفاظ بمستوى عال من الردع وذلك بأخذ كل التهديدات الحالية والناشئة والمتوقعة في العالم، وليس على أساس مقاربة التوازن القديمة بين الولايات المتحدة وروسيا؛
- رفع تعداد القوات المسلحة الحالية العاملة من 1.4 مليون إلى 1.6 مليون فرد؛
- إعادة نشر القوات المسلحة للولايات المتحدة للاستجابة للوقائع الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين عن طريق النشر الدائم لها في جنوب شرق أوربا وآسيا، وتعديل خريطة نشر القوات البحرية لتأطير وإحاطة الانشغالات الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأقصى؛
- تحديث القوات المسلحة بطريقة انتقائية في القوات الجوية والبحرية والبرية والمارينز؛
- التخلي عن بعض برامج التسلح مؤقتا كونها تتطلب أغلفة مالية باهظة من البنتاغون، مع تبجيل ما يقدمه التطوير والتحديث للقدرات الحالية المتاحة، وما يوفر من أموال جرّاء ذلك يوجه لتغطية احتياجات التحوّل على مستوى القوات المسلحة؛
- تحديث ونشر أنظمة الدفاع الصاروخية العالمية لحماية القطر الأمريكي وحلفائنا وضمان قاعدة أكيدة لنشر القوة الأمريكية حول العالم؛
- التحكم بالفضاءات الجديدة والفضاءات السيبرانية المشتركة، وفتح طريق إنشاء جيش أمريكي جديد "القوات الفضائية للولايات المتحدة" لمراقبة الفضاء؛
- الاستفادة من الثورة في الشؤون العسكرية للحفاظ على التفوق طويل المدى للقوات التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعظيم صلاحية وجدوى أنظمة الأسلحة الحالية عبر إدخال تقنيات جديدة، وإدخال تحسينات عميقة على القدرات العسكرية؛

- رفع ميزانية الدفاع وجعلها تنتقل تدريجيا من 3.5 إلى 3.8 % من الدخل الداخلي الخام برفع مستوياته بـ15 إلى 20 مليار دولار.

من المهم جدا الاستجابة لهذه المتطلبات إذا أرادت الولايات المتحدة فعلا الحفاظ على وضع الهيمنة العسكرية في العُشريات القادمة من القرن الحادي والعشرين، وقد يؤدي عكس ذلك إلى انكفاء استراتيجي لا محال، ويرى هؤلاء الاستراتيجيون أن الوضع الحالي يمكن إدارته من خلال الاهتمام أكثر بالنزاعات الكبرى والاستراتيجية على حساب العمليات الشُرطية، وبالاختيار بين البقاء في أوربا والتحوّل نحو أسيا، وما يمكن اقتصاده من خلال الانسحاب من البلقان (جنوب شرق أوربا) قد لا يكون كافيا لتحديث الجيش، وهكذا الحال في ميادين أخرى، لأنه في النهاية عدم إدارة رشيدة ودقيقة للنفقات الموجهة للدفاع قد لا يضمن ويبقى الولايات المتحدة على هيمنتها العالمية.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوربي في السياسة العالمية

على خلفية تداعيات نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تغيرات دولية وعالمية، كان أبرزها نهاية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي وتفكك الاتحاد السوفيتي، باتت أوربا وقادتها البارزين أمام جملة من التحديّات، أعلاها عملية توحيد الألمانيتين وانقسام القارة إلى (شرق وغرب)، والعمل على ربطها تدريجيا بعملية التكامل الاقتصادي والسياسي[1].

المتتبع للشأن الأوربي يدرك أن العملية لم تكن سهلة لاستيعاب شرق أوربا المثقل بسنين هيمنة الإمبراطورية السوفيتية والمعضلات السياسية والاجتماعية التي ستفرزها التوجهات السياسية والاقتصادية لهذه الكتلة من أوربا[2]، فهي تحاول الاندماج في الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومعادلة ذلك في ميزان طموحات الاتحاد، لتغدو سياسيا واقتصاديا أكثر وزنا يؤهل أوربا بفاعلية للعب أدوار مهمة في السياسة العالمية.

الأكيد أن هذه التحديات وأخرى لم تنته، ولكن المؤكد أن الاتحاد الأوربي قد ذلّل الكثير من التحديات على الرغم من الهزّات الجيواستراتيجية التي ميّزت منطقة البلقان – إقليم التوتر والصراع لفترة طويلة من تاريخ أوربا– وكذلك بعض القضايا الدولية التي وضعت

---

[1] Her Fried Munkler, op cit.161.

[2] بول كينيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 322.

الاتحاد الأوربي في الواجهة ووزنه القراري في الميزان، كالحرب على العراق، خاصة وأن الإمبراطورية الروسية ما تزال منكفئة على ترتيب شؤونها الداخلية، والإمبراطورية الأمريكية الحليفة القديمة في أوج مرحلة الانتشاء بالانتصار الإيديولوجي وخلو النظام الدولي من ندية تنافسية، ماعدا الصين الطامحة اقتصاديا والمدركة لقوتها ودورها سياسيا على الساحة العالمية، أنه لم يحن الوقت والظرف بعد لوضعه محل المنافسة والندية للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة منفردة ومن خلال منظمة حلف شمال الأطلسي في حرب البلقان وكوسوفو والحرب على أفغانستان والعراق فيما بعد، رسمت للاتحاد الأوربي حدودا وأدوارا تلجم طموحه الإمبراطوري ودوره في السياسة العالمية[1].

إن التوسع الأوربي نحو شرق القارة وشمالها في أكبر توسعه للاتحاد في إطار التجربة الاندماجية والتكاملية، شبيهة بالتمدد الإمبراطوري الذي يسعى مركزه إلى النيل من الإمبراطورية المنتهية" الاتحاد السوفيتي" وسّد الطريق أمام طموحات فدرالية روسيا في حالة تعافيها لاحقا، وأكثر من ذلك تمددا أمنيا وعسكريا إلى تخومها، هذا ما لم يكن ليحصل لولا خبّو القدرات الروسية بعد التفكك والدور المركزي غير الأوربي للولايات المتحدة في العملية، فهل يمكن للاتحاد الأوربي أن يبلغ طموحاته الإمبراطورية والتأثير في الأحداث العالمية وصنعها وإدارتها في ظل/ خارج الهيمنة الأمريكية؟

الأرقام تشير إلى أن الاتحاد الأوربي اقتصاديا هو أقرب المساوين للولايات المتحدة الأمريكية مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث يساوي الاقتصاد الألماني وحده ربع الاقتصاد الأمريكي، ويتفوق إجمالي الاقتصاد الأوربي على نظيره الأمريكي، بالإضافة إلى تفوق ديموغرافي وفي الدخول الفردية، كما يتمتع الاتحاد الأوربي برأس مال بشري وتقني هائل، وصادرات تناهز نظيرتها الأمريكية، وعملة قوية بأول احتياطي عالمي، وعسكريا ينفق الأوربيون نصف النفقات العسكرية لدى نظرائهم الأمريكيين، وبالاتحاد دولتان نوويتان، ويحظى بقبول ثقافي عالمي، ويوازن الولايات المتحدة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة[2].

---

[1] Her Fried Munkler, op cit. 161.

[2] جوزيف، اس ، ناي، تر: أحمد عبد الحميد نافع ، **مستقبل القوة**، مرجع سابق، 190.

هي معطيات إمبراطورية وتحدي إمبراطوري في آن واحد، فعلاقات الاتحاد الأوربي بالولايات المتحدة المحكومة بمعطيات الدين التاريخي يمكن أن تكون بوجهين، علاقات الحليف التاريخي المُقترن بدوره وقوته بالنسبة لأوربا والعالم، والقوة التي يجب أن تُراقب وتساير بحذر وبمنطق الندية النسبية لا القوة التابعة "علاقة مركز ومحيط"، لأن الولايات المتحدة دأبت على تعبئة وتجنيد المقدرات الأوربية الاقتصادية والمالية وبدرجة أقل العسكرية في تنفيذ مهمات دولية "نزاعات وحروب..." تعطي الولايات المتحدة التفوق والانتصار وتعزيز الأحادية والهيمنة، ثم يأتي الدور الأوربي لإعادة البناء والإصلاح مع إقصاء من اتخاذ القرار السياسي والعسكري الذي قد يعزز الدور السياسي للاتحاد الأوربي[1].

على الاتحاد الأوربي أن يراهن من خلال وزنه وأدواره الدولية والعالمية على أنه لا يقل وزنا وقوة عن الإمبراطورية الأمريكية، فهم المطالبون بصنع ذلك ومنافسة الولايات المتحدة عليه، لكن لا بد أن يكون ذلك عقلانيا، إذ كيف تُشّيد أوربا المكانة الإمبراطورية وفي الوقت ذاته ترهن دورها في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي في حل نزاعاتها على أقاليمها في الجنوب الشرقي، والانكفاء وترك ذلك للولايات المتحدة الأمريكية. فالعقلانية تستدعي ترتيب البيت الأوربي أوربيا، وأن تتماشى طموحات التوسع مع القدرات المتاحة للاتحاد، وعلى أن لا تشكّل تحديات التوسع شمالا وشرقا أعباء اقتصادية واجتماعية وإدماجية، تثقل قدرات الاتحاد بالكم والحجم الذي يظهره بعيدا عن ندية الولايات المتحدة ومترددا أمام التهديدات الروسية.

إن ثمة إشكالية، هي أن القوة الاقتصادية الأوربية التي تتفوق نسبيا على نظيرتها الأمريكية لم تصنع للأوربيين أدوارا عالمية مناسبة لتلك القوة، لأن الولايات المتحدة تقوم بذلك وتوازي هذه القوة، وفي حالة التفوق الأوربي تلجأ الولايات المتحدة إلى القوة الصلبة "العسكرية" لإحداث الفارق وتأكيد الهيمنة العالمية، مما يصوّر الاتحاد الأوربي في مستوى أقل بكثير من ذلك[2]، ومن جهة ثانية مدى قوة الاتحاد الأوربي داخليا في ظل الانقسام اللغوي والثقافي والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين دوله، وطموحات دوله القائدة "ألمانيا،

[1] Herfried Munkler, op.cit. 162.

[2] Ibid, 163.

فرنسا وبريطانيا" فالحسابات القومية على أساس المصالح الوطنية قد تطغي على الطموحات الإمبراطورية للاتحاد، مما يضعف وزنه وقراراته بشأن القضايا الإقليمية والدولية[1].

على الرغم من كل ذلك، يصّنف الاتحاد الأوربي من طرف الكثيرين على أنه أحد الأقطاب المتوقعة لنظام عالمي متعدد الأقطاب عندما تأتي اللحظة المناسبة لذلك، لما يحوزه من قدرات اقتصادية وأمنية وسياسية ما تزال أقل تفعيلا من المأمول، على الرغم من الفترة الخصبة للتفرد الأمريكي بعد انهيار نظام الثنائية القطبية مطلع العقد الأخير من القرن العشرين. فإذا كان الانكفاء النسبي للولايات المتحدة منذ سنة 2008م وتعافي روسيا وبعثها لإشارات قوية بحقها في العودة إلى القمة، والصعود السريع للصين والهند والبرازيل كقوى ملاحقة كما اشرنا في مطالب سابقة، فمن حق الاتحاد الأوربي الذي يحوز قدرات إمبراطورية أن يطمح لتقاسم القمة، ولو في إطار كونسرت الغرب الليبرالي، أي أن لا يجعل من تحالفاته وقيمه المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية أدوات لحجب مكانته ودوره كقوة عالمية[2].

فالاتحاد الأوربي لا يفتقر إلى القوة بمفهوميها الصلب واللين إضافة إلى مقدرته الاقتصادية الهائلة ومؤهلاته العسكرية، فهو يملك إلى جانب ذلك قوة معيارية تتجه نحو تبني تصورات أكثر صلابة لمفهوم القوة خاصة في بعدها العسكري، مثل بناء قدرات دفاعية مشتركة ترفعه إلى مستويات تضاهي نظيرتها الأمريكية أو الصينية على الأقل.

فإذا كان الطموح السياسي للاتحاد الأوربي يستهدف التأثير في السياسة العالمية، كان الأجدر أن يكون أكثر واقعية من خلال المضي بمكونات القوة لديه إلى ما تطمح إليه كل قوة تتوفر على عوامل ومكونات البناء الإمبراطوري، ولا يمكن أن يكون ذلك ومعظم دوله وقادتها لا يتصرفون كما لو أن الاتحاد الأوربي دولة واحدة، لأن الأعضاء فيه يتمتعون بحرية نسبية في الكثير من القضايا والتوجهات العسكرية والسياسية قد تصل حد التضارب "العراق وليبيا"[3]. بمثل هكذا واقع، يصعب وصف الاتحاد الأوربي بالقوة التي يمكن مقارنتها مع قوة الولايات المتحدة ولا حتى الصين.

---

[1] برتران بادي، **لم نعد وحدنا في العالم**، مرجع سابق، 128.

[2] جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متناقضة للنظام الدولي**، تر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (الإمارات ، مركز ب د إ 2013)، 259.

[3] إبراهيم عبد العزيز المهنا، مرجع سابق، 143.

في واقع الأمر فالفكرة التي توصف الاتحاد الأوربي بأنه كيان متفرد في بنيته ونظامه ومؤسساته، أو حتى وصفه بنوع من الاتحاد الفدرالي، تكشف عن مضمون مفاده أنه كيان يمارس نشاطه في إطار مجموعة متباينة ومتعددة، وهو ما يشكّل عائقا أمام أي دراسة أو تحليل مقارن بين الاتحاد الأوربي والقوى التقليدية الأخرى، سيّما المقارنة على أساس المعايير الكلاسيكية للقوة "القوة العسكرية واستخدامات القوة وآليات صنع القرار". من ثمة يصعب وصفه أو تأهيله ليكون مركزا لقوة عالمية، وبذلك يكون الاتحاد الأوربي قد تبنى مقاربة ليبرالية ما بعد حداثية في مجال الأمن، من خلال تبنيه لمفهوم موسّع لموضوع الأمن ومفهوم التهديدات[1].

إن الانفتاح الذي يتبناه الاتحاد الأوربي أمام التهديدات اللاتماثلية والجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والتغيير المناخي، تقابله سياسة أمنية ما تزال تركز على ما هو تقليدي "إدارة الأزمات" لذا وجد الاتحاد الأوربي أن ما تحوزه دوله من قدرات وتنسيق سياسات ووضعها في الواقع العملي، ما يزال أقل كفاءة مما تتطلبه معالجة هذه التهديدات من تدابير وإجراءات[2]، فعلى مستوى السياسية الخارجية، تتطلب فاعلية الاتحاد الأوربي تحويل تجربته التكاملية الناجحة اقتصاديا إلى حد ما إلى كيان سياسي موحد، والأمر ليس بالهين على الرغم من وجود عمل سياسي وتنسيق مشترك في الكثير من القضايا.

إن التطورات الداخلية الحاصلة على مستوى النضج التكاملي والوعي السياسي بالأوربيانية قد تساعد على تحقيق ذلك، وقد تنسحب المسؤولية الكبرى على الدول المحورية فيه "ألمانيا، فرنسا وبريطانيا" على الرغم من أن هذه الأخيرة ميالة إلى توجهاتها الأطلسية وقد تغادر الاتحاد نهائيا سنة 2020م، مع توجهات ربما أقل حدة من السابقة بالنسبة لفرنسا تجاه المتوسط، وألمانيا نحو شرق القارة "الملتحقون الجدد بالاتحاد".

ربما القوة المستقلة الخاصة بكل واحدة من هذه الدول المحورية تنأى بها عن رهن قراراتها السيادية كدولة كبرى في إطار هذا التكتل، أو أن نزعة البروز ومقاومة ذوبان القرار

---

[1] جرايمي هبرد، مرجع سابق، 296.

[2] نفس المرجع، 297.

والاندماج تسمو بها فوق ذلك، في انتظار المزيد من النضج في مفاهيم الاندماج وصعود قوى أخرى مؤثرة في الاتحاد الأوربي.

إذا، بات ضروريا أن يحصل التوافق والانسجام على مستوى الدول القائدة للاتحاد والعملية التكاملية، أي استناد الاتحاد إلى بنية هرمية فاعلة للقيادة والتأثير، حينها يمكن للاتحاد الأوربي من اتخاذ القرارات القوية والتحرك خارجيا بفعالية، وما لم يكن ذلك يبقى الاتحاد على انفراط قراري يضر بقضايا الأمن الأوربي من جهة، وبدوره في السياسة الدولية من جهة ثانية، ويعزز أكثر تأثير الولايات المتحدة كقوة مركزية في السياسة الأوربية، وهي ضالة الولايات المتحدة للإبقاء على الدعم الأوربي وإظهاره لحاجته إليها[1].

نقطة أخرى في غاية الأهمية فيما يخص قضايا الأمن الأوربي المشترك ودوره في السياسة الدولية، الذي تصنعه الجغرافية اللصيقة بأوربا والمتاخمة لحدودها وما ينجر عنها من تداعيات أمنية واجتماعية واقتصادية وهوياتية بالنسبة لأوربا، فهي التي تصنع التحدي للاتحاد الأوربي في حقيقة الأمر، الوضع الأوربي الموصوف آنفا هو الذي يجعل الاتحاد بطريقة أو بأخرى في حاجة إلى القدرات والإمكانات الأمريكية، كان من الأفيد لأوربا أن تحدد السياسات الملائمة للتعامل مع هذه الأوضاع والتهديدات وفق الرؤى والمدركات الأوربية، فهي فناء خلقي لأوربا وليس للولايات المتحدة، وجعل دور هذه الأخيرة ثانيا بعد الدور الأوربي أو مكملا وليس محددا لمجمل الدور الغربي[2].

في هذا الشأن، وفي إطار سياسة الأمن والدفاع الأوربية، قام الاتحاد الأوربي بإدارة بعض الأزمات، في مهمات إنسانية وعمليات إنقاذ وحفظ السلام واستخدام شيء من القوة لإحلال السلام، وُصف أنه دور أقل مما يؤهل الاتحاد الأوربي لدور عالمي كامل، بعد اتفاق دايتون وفي إطار السياسة الأوربية لإدارة الأزمات، قام الاتحاد بهذه المهام في كوسوفو، والتي كانت تشكّل تحديا سياسيا وعملياتيا، ليرفع من سقف الطموحات وينفذ ابتداء من سنة 2009م اثنتين وعشرين عملية ضمن سياسة الأمن والدفاع الأوربية، منها ستة عشر عملية ذات طبيعة مدنية، وثلاث عمليات عسكرية منها يوفور في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنتي 2003م و2006م، وعملية يوفور في تشاد وأفريقيا الوسطى عامي 2008

[1] Herfried Munkler, op cit,164.
[2] Ibid. 164.

و2009م. هذا التحرك الأوربي كشف عن أن الاتحاد الموصوف بالقوة المدنية والمعيارية بإمكانه صناعة الأمن وإدارة العمليات في الميدان وتحوّله إلى قوة فاعلة بمفهوم الواقعية السياسية[1].

بعد هجمات 2001/09/11 بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية واستنفار هذه الأخيرة لقدراتها العسكرية، لمحاربة ما يسمى بالإرهاب وحماية الأمن القومي الأمريكي وقيم الحرية والعدالة والديمقراطية للعالم الحر، ازداد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الضغط على الاتحاد الأوربي بوصفه قوة لها وزنها العالمي، في هذا السياق تبنّى الاتحاد الأوربي وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوربية "ESS" سنة 2003م والتي كان مطلعها "**أن الاتحاد الأوربي لاعب دولي ولاشك في ذلك، وينبغي له أن يعد عدته لتحمل مسؤوليته إزاء ما يتعلق بالمحافظة على الأمن العالمي و بناء عالم أفضل**"[2]، رسالة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى ليست وحدها من يدير شؤون السياسة الدولية، بل هناك قوى أخرى لها كل المؤهلات من القوة للتدخل وإدارة النزاعات وهي في كامل جاهزيتها متى رأت المنظمات الدولية ذلك حالما تُنتهك مبادئها.

تشير معظم التصريحات والمبادئ الواردة في وثائق الأمن الأوربية أكثر إلى جاهزية الاتحاد الأوربي للتدخل العسكري، لأن تلك المرحلة من العلاقات الدولية كانت تعطبها خطابات واقعية راديكالية، متبناة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لحجب الضرر المعنوي الذي مسّ بكبريائها، فاللحظة والظروف ومن دون شك يُرى فيها أنه من غير المناسب توظيف خطابات البلاغة للقوة الناعمة، وهي كذلك رسالة للرد على بعض المشككّين في قوة الاتحاد الأوربي العسكرية، خاصة وأن مفردات الخطابات الأوربية لم تُشّر صراحة إلى استعمال عملياتي للقوة العسكرية، كونها انحصرت في الاستجابة القوية ومسؤولية توفير الحماية واتخاذ تدابير إضافية دعما للأمم المتحدة، مما يثير الشكوك حول الطبيعة الأمنية للاتحاد الأوربي ومعنى الثقافة الاستراتيجية التي يريد أن يطورها.

---

[1] جرايبمي هيرد، مرجع سابق، 300،301.

[2] نفس المرجع، 302.

هذا الكيان الذي لا يوصف بالدولة من حيث طبيعته رغم تظاهره على أنه لاعب أمني ويحجم عن استخدام القوة لإحدى الخيارات السياسية[1]، على الرغم من حصول عكس ذلك سنة 2011م في موقف أوربي مفاجئ، عندما قادت كل فرنسا وبريطانيا تدخلا عسكريا سريعا في ليبيا دعما للقوى المنقلبة على الرئيس الليبي معمر القذافي، ولو أن التدخل كان بقيادة خليفة أمريكية، وفي العملية حسابات أمريكية، أي لا بد من المشاركة الأمريكية ومشاركة حلف الأطلسي لإشعار الأوربيين بالدور الأمريكي الذي لا غنى عنه، وحتى لا يشعر الأوربيون بالمقدرة العسكرية المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره في وثيقة الاستراتيجية الأمنية هناك ايضا: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، الدول الفاشلة، الجريمة المنظمة، ثم التهديدات السيبرانية، وأمن الطاقة والتسيير المناخي الواردة في تقرير 2008، يكشف الاتحاد الأوربي من خلال ذلك عن الرؤية الموسعة للأمن وكذا تعدد مستوياته[2]، إذا كان الحال كذلك سياسيا واستراتيجيا الذي يشكو عجزا وترددا، فهل تعوّض القوة الاقتصادية للاتحاد الأوربي ذلك لإبقائه فاعلا دوليا قويا؟

في ظل استفادة الكثير من الدول مما أتاحته العولمة وأحادية النظام الدولي التوافقية، شهّد العالم صعودا مطردا لعدد من القوى كالصين والهند وروسيا والبرازيل وأندونسيا وتكتلات اقتصادية قوية كمنظمة شنغهاي ومجموعة البريكس، إضافة إلى التحديّات المتوقعة الديموغرافية والمناخية ومخزونات الكوكب من الموارد ومدى القدرة على استدامتها.

يبدو ذلك تضييقا على مساحات وفضاءات التأثير الأوربية التقليدية، التي ما انفكت تتقلص بفعل تمدد وتوسع القوى المذكورة سابقا والتحديات العالمية كالمناخ والديموغرافيا والموارد، التي قد تكون أوربا أولى المعنيين بها واقتصاديا بالدرجة الأولى، ومدى صمودها للبقاء على القمة والاستجابة لهذه التحديات والتنافسية وصنع الريادة للاتحاد الأوربي في

[1] نفس المرجع، 303.

[2] - إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، مرجع سابق،151.

الأحداث السياسية والاستراتيجية الأوربية، في هذا الشأن أورد مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي في توقعاته لسنة 2025 ما يلي:[1].

"سيكون الاتحاد الأوربي في وضع يمكنه من تعزيز الاستقرار ونشر الديمقراطية في المناطق القريبة المجاورة لأوربا، من خلال إدخال المزيد من اللاعبين الجدد في منطقة البلقان، وربما أوكرانيا وتركيا أيضا في عضويته، غير أن إخفاقه المستمر في إقناع الشعوب المشككّة في جدوى منافع تعميق الاندماج على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي التصدي فورا وبقوة لمشكلة تراجع أعداد السكان وارتفاع معدلات أعمارهم من خلال تشريع إصلاحات صعبة، يمكن أن يحيل هذا الاتحاد إلى عملاق أعرج ، تستبد به النزعات الداخلية والأجندات الوطنية المتنافسة ويقلّل من قوته وقدراته الاقتصادية إلى نفوذ يمارس على المستوى العالمي".

القدرات المختلفة والمتنوعة التي يحوزها الاتحاد الأوربي يمكن أن تكون كافية للاستجابة لهذه التحديات، وقد تشكّل الثقافة الليبرالية القوية والثقافة الاستراتيجية والأمنية توليفة من القدرات تبقى على وتيرة التطور والتفرد للاتحاد الأوربي، خاصة وإن رصيده في التجربة والإمكانيات وعوامل القوة الجديدة تضعه في مرتبة متقدمة عن ملاحقيه، وقاعدة صلبة للتقدم والتغلب على المشاكل الداخلية، وأهلية لإدارة الكثير من شؤون السياسة العالمية.

المطلب الثالث: اليابان التي تستطيع أن تقول لا

عنوان المطلب هو لكتاب بعنوان: "Japan That Can Say No"[2] لصاحبيه "أكيو موريتا" AKIO Morita رئيس شركة سوني و"شينتارو إشيهارا" SHINTARO Ishihara عضو مجلس النواب الياباني وعضو الحزب الديمقراطي الليبرالي، أحدثا بكتابهما هذا ضجة غير مسبوقة في العلاقات الأمريكية اليابانية، لأنه كتاب في شكل انتفاضة من رجل أعمال وآخر سياسي مثقف عن طبيعة العلاقات الأمريكية اليابانية التي وصفاها في الفصل

[1] - جرايمي هيرد، مرجع سابق، 323،324 .

[2] See: AKIO Morita and SHINTARO Ishihara, **The Japan that can say no**, (Japan: Kobunsha Publishing ltd. 1989)

السادس من الكتاب بالعبودية، حتى أن الكتاب ونبرة الأفكار الواردة فيه وحدّتها كانت صدمة للسياسيين والقراء في الولايات المتحدة التي سارعت إلى ترجمة الكتاب وطبعه.

بقدر ما كان الكتاب يعبّر عن نزعة متنامية في اليابان للتخلص من الهيمنة الأمريكية، لأنه في اعتقاد اليابانيين من غير المعقول أن تكون قوة اقتصادية وتكنولوجية ومالية هائلة كالتي تملكها اليابان لا تزن وزنها وحجمها الحقيقي في معادلة العلاقات الأمريكية اليابانية، بل بلغ الأمر حد الهيمنة والتبعية المذلّة، كان رد فعل الطرف الأمريكي حادا وصارما في أن تقود هذه الانتفاضة الإدراكية إلى فك الارتباط ويشق اليابان عصى الطاعة، حتى أن كتابا صدر في أمريكا سنة 1991م بعنوان الحرب القادمة مع اليابان" The Coming War with Japon" يشير صراحة إلى حرب فعلية تستخدم فيها الأسلحة، لأنه يرى وأن اليابان لا يمكن إيقافها داخل حددوها المسموح بها، وقد تجاوزت الخط الأحمر بغزوها لأسواق العالم كله بما فيها أسواق أمريكا وأوربا [1]، في إشارة إلى تجاوزها وتفوقها اقتصاديا على عالم الغرب المتقدم.

جاء الكتاب مطلع حقبة نهاية الحرب الباردة وإسدال الستار عن الثنائية القطبية، ووجدت الولايات المتحدة نفسها قوة عظمى فريدة لا تقارن ولا تنافس، وشكّل صرخة يابانية، على أن اليابان القوة الاقتصادية الهائلة والمتحكمة في التقنية الأكثر تطورا والتي تستطيع أن تتحوّل في وقت وجيز إلى قوة عسكرية إقليمية، من الضروري وليكن في حسبان القوى الكبرى أن المرحلة الجديدة للنظام الدولي ما بعد الثنائية لا يمكن أن تكون فيها اليابان غائبة أو مهمشة.

أن تتمتع اليابان بقوة اقتصادية عالمية جعلها تمتلك معظم مؤهلات المنافسة والتفوق في أوقات كثيرة، لا ينكر أن للولايات المتحدة الأمريكية دورا في ذلك، من خلال الدعم والمرافقة والإصلاحات المفروضة على اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي مكّنت اليابانيين من التغلب على العقبات الاقتصادية والمالية، ليغدو اقتصادهم من أقوى وأسرع الاقتصاديات في العالم، بل أسرعها في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي الفترة التي تميزت بنزعة تنافسية عالمية شملت اليابان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

---

1 George Friedman and Meredith Lebard, **The coming war with Japan** (New York: St-Martin's press,1991)

الأمريكية وقوى أوربا الغربية التقليدية خاصة ألمانيا، وما أن حلّ منتصف ثمانينات القرن الماضي حتى أضحى الاقتصاد الياباني على درجة من القوة والتنافسية التي أثارت في الأمريكيين الشك والريبة في قوتهم الاقتصادية وقدرتها على حفظ التفوق أو على الأقل التنافسية الندية، وتزامن ذلك في تسجيل سبق وتفوق أمريكي على الاتحاد السوفيتي في استراتيجية حرب النجوم، كون هذا الأخير أصبح محمّلا في إطار صراع القوة والنفوذ مع الولايات المتحدة بما لم تعد الإمبراطورية السوفيتية قادرة على الإيفاء به، أي أن متطلبات الإبقاء على مستوى المعادلة بات أكثر بكثير من القدرات المتاحة، هذا الذي جعل الولايات المتحدة تلتفت إلى اليابان الغريم الاقتصادي والضغط عليه، ليتبني سياسات اقتصادية ومالية توجه قدراتها للتوسع في الداخل لتقليص الفوائض التجارية الخارجية التي تعزّز القوة الاقتصادية والمالية لليابان وتضعف نظيرتها الأمريكية[1].

كان ذلك يصوّر السنوات العشر "1985–1995" للصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة واليابان، وعلى الرغم من ذلك، ظل ميزان التجارة الخارجية بين البلدين لصالح اليابان، بل أكثر من ذلك، واصلت الأداءات المالية للبنوك والبورصات والمصارف والاستثمارات نجاحاتها وفي أمريكا على وجه الخصوص، حتى أن مركز روك فيلر رمز النزعة الوطنية الأمريكية تم شراؤه من طرف اليابانيين[2].

إذا، تميزت هذه المرحلة بصعود ياباني يقابله تراجع أمريكي، حتى ظن الكثيرون اعتمادا على التجارب الإمبراطورية في التنازع ومضمون نظريات قوى السيطرة أن هذا التراجع بات وشيكا، والتنبؤ بخلافة اليابان للولايات المتحدة بالسيطرة الاقتصادية على العالم[3].

ساهم في هذا الصعود الياباني السريع ليبرالية النظام الاقتصادي الدولي وتعبئة طاقات الأمة وإعادة توجيهها نحو النمو الاقتصادي، والمزايا البنيوية للنظام الاقتصادي الياباني "النظام التربوي، معدلات الفائدة المنخفضة، دعم وزارة التجارة، تحويل الأبحاث

---

[1] أنطوان برونيه وجون بول جيشار، مرجع سابق، 118.

[2] نفس المرجع، 119.

[3] وليام هلال وكينيت .ب تايلر، **اقتصاديات القرن الحادي والعشرين اقتصادية –اجتماعية لعالم متغير**، تر، حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2009)، 385.

العلمية..."[1]، فالعائدات المالية الضخمة لأداءات الاقتصاد الياباني في الداخل والخارج وتمدد استثماراتها في آسيا والعالم، لم يكن ما يخصص منها للشأن العسكري ليتعدى1%، في حين يفوق ذلك بكثير في الولايات المتحدة.

المنجزات في اليابان توجّه لاكتشاف مجالات إنتاجية جديدة وللتحديث والعصرنة المستمرة للصناعة، في ظل الحماية الأمريكية المجندة لقوات ضخمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، استطاعت اليابان أن توجه جل مواردها المالية والفكرية والعلمية نحو صناعة القوة الاقتصادية، ولم يكن حظ القوة العسكرية إلا القليل، على الرغم من امتلاكها لكامل المؤهلات العلمية والتقنية لأن تتحول إلى قوة عسكرية كبيرة في وقت وجيز، فهي تحقق بالتمدد الاقتصادي ما لم تحققه في فترها الإمبراطورية الامبريالية، فموقعها الذي يتعزّز باستمرار في مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما كان ليحصل لو لم تكن أداءات اقتصادها القوي على هذا القدر، بل أكثر من ذلك فهي تسيطر على استوديوهات هوليوود ومؤسسات الكمبيوتر الأوربية، وهي أكبر مانح للمساعدات المالية في العالم[2].

راهنت اليابان على المقاربة الاقتصادية كقوة مرنة وأيديولوجية، تنشد السلم والدبلوماسية لحل الصراعات على جميع المستويات، مادامت اليابان لا تملك الكثير من الخيارات الأخرى التي وجدت نفسها مكبلة بشأنها جرّاء التزامات الاستسلام، لكن ما يخشاه اليابانيون عل الرغم من استعداداتهم لمعظم الطوارئ والتحديات المحتملة، هو أن تتغيّر الظروف الدولية التي سادت منذ النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، على اعتبار أن عالما ما يزال فوضويا تصطدم فيه القوى غير المكتفية بالقوى المكتفية[3].

لكن اليابان استطاعت ان توجّه حوالي 50% من مجمل صادراتها نحو دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا بحجم يفوق 320 مليار دولار أمريكي سنة 2015م ناهيك عما يوجه نحو الولايات المتحدة وأوربا وأفريقيا...، على الرغم من المنافسة اللصيقة للصين وبدرجة

---

[1] بول كيندي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 190.

[2] المرجع السابق، 191.

[3] بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مرجع سابق، 697.

أقل الدول الأخرى الصاعدة في إقليم النمور والتنانين مثل كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة.

إن تفوق اليابان السريع والمعجز الذي صنع نجاحات قلّ نظيرها، لكن هذا النجاح في الأصل وفي ظل التنافسية وضيق فضاءات النفوذ، قد يقود ذلك إلى صراع خفي ومعلن، فالأول هو نوع من المنافسة في صورة محاكاة للنموذج الاقتصادي الياباني والتجربة اليابانية من طرف الدول الصاعدة، في إقليم النفوذ الاقتصادي الياباني في شرق وجنوب شرق آسيا من خلال العمالة الرخيصة مقارنة بنظيرتها اليابانية، وكذلك منافسة اليابان في الكثير من المنتجات التي كانت لعقود اختصاصا يابانيا كصناعة الألعاب وبناء السفن وصناعات الصلب والسيارات، على الرغم من بقاء اليابان وربما لسنوات أخرى في الريادة من خلال السبق التكنولوجي والتفوق التقني، وحتى لو بلغت المنافسة الحد الذي يجعل اليابان تنسحب من بعض الصناعات لتراجع قدرتها التنافسية أو لتحقيق اكتفاء واكتساح الأسواق بهذه السلع من طرف منافسيها، فإن القطاع الصناعي والتجاري سيوجّه الجهود البحثية والتكنولوجية نحو قطاعات اقتصادية ما تزال عصيّة على منافسيه في الجوار ويملك فيها اليابان القدرة على المنافسة العالمية[1].

أما الثاني والمعلن هو رد الفعل الأمريكي والأوربي ضد الاختراق الياباني المتزايد لأسواقها بمنتوج صناعي متفوق، مما دفع بالأوربيين إلى وضع قيود لحصص الاستيراد وعقبات بيروقراطية، وطالب الأمريكان بإحداث توازن تجاري يبنى على خلفية العجز المسجل في الميزان التجاري الأمريكي لصالح اليابان[2]، ومن الأمثلة على ذلك الضريبة التي فُرضت على اليابان إبان حرب الخليج الثانية لموازنة الحساب الجاري الأمريكي للتجارة الدولية[3]. هذه بعض صوّر التنافسية الاقتصادية والتجارية المحتدمة في العالم، والتي تُبلي فيها اليابان حسنا.

إن وحدة وفرادة النظام الاجتماعي الياباني المستند إلى المنظومة الفلسفية الكونفوشيوسية وجغرافيا الأرخبيل المستقل عن البر الأسيوي، صنعت نموذجا يابانيا خاصا

[1] نفس المرجع، 699.

[2] نفس المرجع، 700.

[3] وليام هلال، مرجع سابق، 397.

في بناء الدولة وأنظمها المختلفة، والتي اختلفت كثيرا عن الفكر السياسي والنظرية السياسية للدول القومية والإقليمية في أوربا في القرن الثامن عشر، فالشعور الياباني بالتميز والتفوق وان كان قد أُضمر عسكريا ودفاعيا على خلفية السياق التاريخي والاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالحال لم يكن كذلك في مجالات القوة التي لم تقيّد "الاقتصاد" ومن خلاله أراد اليابانيون أن يثبتوا عدم خضوعهم بصورة كاملة للآخرين[1] وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هل تُحقّق القوة الاقتصادية ذات التأثير البطيء وحدها التأثير الياباني المأمول في السياسة الدولية وتقول لا؟

يبدو أن نبوءة "شينتارو اشيهارا" ما تزال بعيدة، على الرغم من كون اليابان ما تزال تتقاسم ريادة العالم الاقتصادية وتسعى لتقوية اقتصادها بصفة متواصلة، لكنها وبحسب أدائها الدبلوماسي والمنافسة الدولية الكبرى يبقى هدفها اقتصادي أكثر مما هو استراتيجي، فالغاية اقتصادية ليس إلا، وحتى وإن كان الطموح المضمر على المدى المتوسط والبعيد قد يأخذ أبعادا استراتيجية في السياسة الدولية وبناء على التقييد والتكبيل الأمريكي لليابان في شؤون الأمن والدفاع قد يحول دون ذلك، فهي عاجزة عن التحليق عاليا بجناح واحد، على العكس من الصين الصاعدة بقوة كذلك والتي حاكت إلى حد كبير التجربة اليابانية، إذ يشكّل الصعود الاقتصادي قوة توظفها الصين كوسيلة للإبقاء على النظام السياسي وتمكينه من الإمساك بالسلطة من جهة ولحماية المصالح الصينية الاستراتيجية في العالم وتطويرها من جهة ثانية، فمقاربة الأعمال التي بنيّت عليها استراتيجية الإقلاع والنهضة في اليابان هي نفسها التي بُني عليها النظام السياسي، وقد تشترك اليابان في هذه المقاربة مع الاتحاد الأوربي في صعوده الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، مع فارق كبير في القوة العسكرية التي يحوزها الطرف الأوربي من دون تفعيل كامل وتفتقر إليها اليابان، لذا كانت السياسة الخارجية لليابان هي سياسة اقتصادية بامتياز، لكن بإتباع قاعدة ذهبية ذكية هي البقاء قريبة من واشنطن بدعم مالي وسياسي، وإبقاء القيادة للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الأمن والدفاع في مواجهة الصين وروسيا.

[1] روز كرانس، مرجع سابق، 123.

من غير العادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتجنبا لما يمنعه الدستور الياباني، أرسلت اليابان قوات عسكرية لمهام السلام ومهام مدنية في العراق وكولومبيا، وساهمت بسخاء في موازنة تكاليف حرب الخليج الثانية بحوالي 13 مليار دولار[1].

بقدر ما تفصح هذه الأرقام على الارتباط بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني وتكفل أمريكا بمسائل الأمن والدفاع، فهي تبيّن كذلك مدى حاجة الولايات المتحدة لليابان، وهي المعادلة التي استفادت منها اليابان ووظفتها لتبني سياسات واتخاذ بعض القرارات في السياسة الاقتصادية الدولية من منطلق أنها أصبحت شريكا ومنافسا قويا في أسواق شرق وجنوب شرق آسيا، الذي تضمن فيه الولايات المتحدة جزءا كبيرا من إجراءات الأمن والتي تستفيد منها اليابان كثيرا، ومع بداية اليابان منذ نهاية الحرب الباردة في فتح حوارات بشأن مشاكل جغرافية وتاريخية واقتصادية مع الصين وروسيا، فان ذلك سيخفّض من حجم التوتر والتهديد وبناء إجراءات ثقة، وتعزيز الخيارات الاقتصادية لليابان، وقد تخفّض من حاجة اليابان إلى الحماية الأمريكية، لأن مؤشرات صعود المتغير الاقتصادي على خلفية انخفاض التهديد والتوتر العالمي، يمكن أن يحقق للذي يمسك بمكونات القوة الاقتصادية أكثر من القوة العسكرية، خاصة وأن الصراعات المسلحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة تراجعت كثيرا إذا استثنينا منها الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، لذا تراهن دول الاقتصاديات الكبرى وعلى رأسها اليابان بتفعيل المقدرة الاقتصادية للمكافأة أو العقاب أو التهديد أو الحث، فهي يمكن أن تحقق الآتي من دون ضرورة إسنادها بقوة عسكرية[2]:

1- تواصل التبادل الاقتصادي بين الدول حتى في وجود تنافسية كبيرة ويستطيع كل طرف أن يكسب؛

2- التبادلية في العلاقات الاقتصادية تُصّعب من إمكانية تفرد أحد الأطراف بإملاء شروطه لأنها تقوم على المساومة، وقد يحقق الطرف الأقوى مكاسب أكثر، لكن ليس من دون خسارة كلية للطرف الآخر، اللعبة ليست صفرية كما هو الحال في الحرب؛

[1] ليزلي جيلب، **قواعد القوة**، مرجع سابق، 200.

[2] نفس المرجع، 206.

3- الاستقلال النسبي للمعاملات الاقتصادية عن سيطرة الحكومة بعكس الشؤون العسكرية، ووجود الدولة نفسها شريكة في القرار الاقتصادي مع الشركات الاقتصادية ورجال الأعمال؛

4- القوة الاقتصادية تقوم على تأثير وضغط يحتاج إلى وقت أطول من القوة العسكرية سريعة الحسم مما يتيح فرصا أوفر لمواصلة التبادلات؛

5- قد تحقق المعاملات الاقتصادية مزايا استراتيجية مهمة.

من خلال كل ما سبق، يتضّح أن اليابان تملك ورقتين قويتين للإبقاء على مستوى أعلى من الريادة وحجم ملائم من القوة الناعمة للمنافسة والحفاظ على مستويات الرفاه، ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، هما المنظومة الاقتصادية والمنظومة الاجتماعية اللتين جعلتا من اليابانيين أقل الشعوب احتمالا للتعرض لمخاطر التضخم السكاني الشامل، والمباشر والهجرات الاجتماعية والمشاكل البيئية وتدويل الإنتاج وعواقب التغيرات التكنولوجية[1]، بل وهناك توليفة يابانية محضة بين المنظومتين الاجتماعية والإنتاجية، فللتراث الاجتماعي بخلفيته الثقافية والإيديولوجية أثرا ايجابيا على بنية مؤسسات الإنتاج وكيفية إدارتها وتطويرها وحمايتها والحفاظ على تنافسيتها العالية، إذ يشكّل هذا التراث الثقافي والاجتماعي والديني هوية قوية وتفردا ثقافيا، ويصنع انسجاما اجتماعيا يكاد يكون فريدا في العالم، ولا يختلف الأمر كثيرا في منظومة الاقتصاد والمال والتجارة التي انسحب عليها ذلك التراث القيمي الاجتماعي والثقافي، وصنعت منها بنيانا راسخا أساسه التضامن وروحه العواطف المشتركة، وفي نفس الوقت المنافسة الشديدة بينها ليس بغرض إزاحتها وإنما من أجل منتوج أفضل، هو في الأخير ياباني ينافس بقدرة عالية في الأسواق الأجنبية ويدفع بالبحث العلمي إلى مستويات أسمى من الذكاء الصناعي، لاكتساح العالم بالمنتجات الجديدة والمتميزة والتغلغل في أسواق أوربا وأمريكا الشمالية، وتوطين استثمارات يابانية هائلة في مجال امتلاك الهياكل الإنتاجية ومختبرات البحث، ومنافسة منتجاتهم في أقطارهم القومية[2].

---

[1] بول كنيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 186.

[2] نفس المرجع، 189.

اليابان المستفيدة من المظلة الأمنية الأمريكية، تكون بذلك قد أراحت الاقتصاد الياباني من تكاليف باهظة كانت ستنفق على أمنها الاستراتيجي، والمفارقة أن الحليف الأمريكي الذي يوفر هذا الأمن ويضمنه يتلقى اقتصاده وأسواقه ضربات موجعة من خلال تآكل لقاعدته الصناعية الإنتاجية جرّاء الاكتساح الواسع للأسواق الأمريكية من طرف المنتوج الياباني، وهي المعادلة غير العادلة في نظر الكونغرس الأمريكي الذي يصف اليابان "بالراكب المتحرر" الذي يركب أمريكا في أمنه ولا يقدم ما يكفي من المساهمات المالية في الأمن الدولي حتى[1].

يبدو وأن اليابان بقدر ما لحقها من دمار أثناء الحرب العالمية الثانية قد استفادت كثيرا من متغيرات سياق من بعد الحرب، وقدمت مجهودات جبارة من أجل النهوض وإعادة البناء وقد فعلت، وهي اليوم ضمن ثلاثة اقتصاديات كبرى في العالم، راهنت على القوة الاقتصادية وأثبتت نجاحها وجدارتها في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي تفعل كذلك في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وتملك خارطة طريق اقتصادية ومالية للتكيف ومواجهة الأزمات والمنافسة من القوى التقليدية والصاعدة على حد سواء، وحتى في حالة تخفيض الولايات المتحدة لحضورها العسكري والأمني في الشرق الأقصى لاعتبارات كلفة الأعباء أو طارئ آخر، يخشى الاستراتيجيون من قدرة اليابان على إعادة بناء قواتها المسلحة، وهي التي تملك من البرامج والتقنيات العلمية والتكنولوجية المتطورة جدا والمعقدة التي تمكّنها من ذلك وفي وقت وجيز، حينها يعاد النظر في الكثير من ترتيبات الأمن في النظام الدولي والنظام الإقليمي شرق وجنوب شرق أسيا، هذا الذي لا ترغب فيه الولايات المتحدة، أن يمتلك من تجرأ سنة 1941م على اهانتها وتدمير قواعدها العسكرية في المحيط الهادي أن يمتلك البعد الثاني للقوة.

المطلب الثالث: مجموعة البريكس وطموحات الريادة

يرى الخبير المستقل بوبو لو "Bobo Lo" مدير برامج الصين وروسيا لمركز أوربا إصلاحات "European Reform" أن النقاش حول مجموعة البريكس التي تضم البرازيل روسيا الهند الصين وجمهورية جنوب إفريقيا ينقسم إلى رؤيتين:

[1] نفس المرجع، 193.

الرؤية الأولى أن مجموعة البريكس ستصير قوة من المستوى الأول في السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بحسب ما جاء على شعار تسويقي موجّه لزبائن "Goldman sachs"، وأن مفهوم مجموعة البريكس قد حظي بحركية لافتة في العشرية المنصرمة، وبصعود رشّح الدول الخمسة لزحزحة القوة العالمية من غرب العالم إلى شرقه، وأن النظام العالمي المدار أمريكيا يتلاشى أمام نظام متعدد الأقطاب ما بعد أمريكي، وقد تجد مؤسسات بروتن وودز عنادا ومنافسة من منظمات جديدة.

لكن هناك رؤية ثانية وأصوات أخرى تشكّك في هذه النظرة التفاؤلية، على اعتبار أن المجهودات المبذولة من طرف مجموعة البريكس على مستوى التنمية الاقتصادية والثقافة والسياسية والطموحات الاستراتيجية والأهداف السياسية للمجموعة لا تعدو إلا أن تكون ناديا للنقاش والحوار، على اعتبار أن الواقع القُطري لدول المجموعة لا يسجل الارتياح للاطمئنان على النظرة التفاؤلية[1]، إذا فهل ستكون طموحات مجموعة البريكس أرضية لنظام عالمي متعدد أو مجرد سراب؟

يذكر أن مجموعة البريكس قبل أن يضاف إليها حرف "S" الذي يرمز اختصارا لجمهورية جنوب إفريقيا، كان يطلق عليها مجموعة البريك"BRIC" عندما ورد المصطلح لأول مرة في نوفمبر سنة 2001 في "Global Economics paper" رقم 66 عن قسم الأبحاث لمجموعة "غولدمان ساكس" في مقالة لبناء اقتصاد عالمي أفضل لمجموعة هذه الدول في إشارة لعملاء البنك، على أن هذه الدول المختصرة في التسمية تشكّل مجالات رئيسية للنمو في القرن الحادي والعشرين.

ثم أصبحت المجموعة تسمى البريكس"BRICS" بعد انضمام جمهورية جنوب إفريقيا سنة 2011[2]، وقُدمت هذه الدول من طرف البنك لتميّز أداءات اقتصادياتها بعد عشرية من نهاية الحرب الباردة، والمؤهلات التي تقدمها البيئات الاستثمارية في هذه البلدان، وديناميكية تجارتها وأسواقها المالية الواعدة وتقييمات ذلك الايجابية في سوق الأسهم، وعلى

---

[1] Bobo lo, **La Russie, La Chine et les BRICS : une illusion convergence ?** (France : IFRI, Centre Russie/Nei 2016), 7.

[2] باسكال ريغو، **البريكس، البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا**، تر، طوني سعادة (بيروت: مؤسسة الفكر الغربي،2015) 31.

الرغم من بعض الكتابات المثبطة والمقيّدة لحجم قوة تأثير هذه الدول في المنظومة العالمية السياسية والاقتصادية، وبعد سنتين في التقرير الأول نشر البنك سالف الذكر تقريرا آخر بعنوان الحلم مع دول البريكس "Dreaming with Brics" مدافعة عن فرضية جريئة مفادها أن الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس سيتجاوز نظيره في الدول الصناعية الرئيسة كألمانيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان والمملكة المتحدة سنة 2050، مع تسجيل تفاوت في معدلا ت النمو بين دول البريكس، إلا أن تفوقها الاقتصادي سيحصل قبل انقضاء النصف الأول من القرن الحادي والعشرين[1].

تسجل بلدان البريكس عدم تجانسها من حيث أرقام النمو والدخل والمساحة وعدد السكان، والدخول القومية والفردية ومستوى الرفاه الاجتماعي، ولا حتى طبيعة الأنظمة السياسية، إلا أنها تحوز مجتمعة مساحة تقل قليلا عن مساحة القارة الأمريكية بكاملها، ووفرة ضخمة للموارد الأولية والطبيعية، بالإضافة إلى بنية ديموغرافية تشكّل بحجمها 43% من مجموع سكان العالم، وتتميّز بحركية وكتلة إنتاجية نشطة جدا لها كل مؤهلات قيادة النمو السريع لهذه الدول، علاوة عن قطاعات صناعية كثيرة ومتنوعة صاعدة (الأسلحة في روسيا والصناعات الغذائية في البرازيل والإعلام الآلي والصيدلة في الهند...) واستفادت هذه الدول من فترة الانفتاح والديناميكية الاقتصادية العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة والعولمة، ويُتوقع تفوق البريكس في منتصف القرن الحادي والعشرين على مجموعة الـ 7 مثلما أشرنا سابقا[2].

في شأن مقدرة دول البريكس على التحدي وتمثّل قدراتها المتاحة والمتوقعة، يقول سفير روسيا لدى الصين: "س رازوف":

> "إن روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس تنظر إليها ليس فقط كعامل هام في تشجيع توسيع الشراكة المتعددة الأبعاد مع الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ولكن أيضا كأداة لدعم صيغ متعددة الأطراف في السياسة الدولية، وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر

[1] المرجع السابق، 32.

[2] - Benjamin Musset et Jessica Some, **les BRICS : Qui ? comment ? est-ce Autre chose qu'un écran de fumée ?** les dossiers des yeux du monde n03, 2014, sur : http://lesyeuxdumonde.fr, 02.

> توازنا لإدارة الاقتصاد العالمي،... وأن الحوار بين بلداننا الخمس سوف يساعد على صياغة نهج مقاربات منسقة لبلداتنا نحو القضايا الأكثر إلحاحا في العلاقات الدولية والتنمية العالمية... وتشكل جدول أعمال للقضايا العالمية"[1].

ويضيف نظيره الهندي "جايشانكار":

> "بشأن تطور نشاطات المجموعة البينية والدولية لتتعدى الشؤون الاقتصادية إلى قضايا عالمية، كالإرهاب والمناخ والأمن الطاقوي، وأسلحة الدمار الشامل وإصلاح مؤسسات بروتن وودز عبر اجتماعات مجموعة العشرين"[2].

تعبّر هذه التصريحات عن طموحات البريكس في الساحة الدولية ومنظمة الاقتصاد والمال العالمية، وفق نظرة عالية من دون عقدة، انطلاقا من القدرات التي تحوزها هذه البلدان والطموحات التي تحذوا رؤاها الجيواستراتجية عالميا.

إن مؤشرات الارتكاز التي بنى عليها بنك "غولدمان ساكس" توقعاته هي اقتصادية بالدرجة الأولى، ورسالته إلى زبائنه كانت في أصلها نوع من الاستشراف وافتراض قصير المدى لمجموعة من الدول توصف اقتصادياتها بالصاعدة، وهي التي استفادت كثيرا من الوضع الجيوسياسي للعلاقات الدولية والنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

كانت الأزمة المالية لسنة 2008م كأول امتحان لمدى قدرة دول البريك على مواجهة تداعيات ذلك على اقتصادياتها، ففي الوقت الذي كانت الأزمة المالية قد خلفت آثارا مؤلمة على اقتصاديات دول الغرب المتطور وأخرى، وكانت لها ارتدادات نسبية التأثير على قطاعات مختلفة من النسيج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، وإلى حد ما على العكس من ذلك بالنسبة لدول البريك، التي لم تتأثر اقتصادياتها بنفس الحجم من الضرر الذي أصاب نظيرتها الغربية، ليس لأنها أقل تطورا ولكن للأداءات القوية والإيجابية لقطاعات الاقتصاد والمال في هذه الدول.

---

[1] ماهر بن إبراهيم القصير، **المشروع الأوراسي، من الإقليمية إلى الدولية، العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب** (القاهرة: دار الفكر الغربي، 2014)، 231.

[2] نفس المرجع، 231، 232.

كان ذلك أول امتحان لافتراض بنك ساكس غولدمان ومدى صدقيته[1]، علاوة عن ذلك، ما تزال الدخول القومية والفردية لمجموعة دول البريكس بعيدة عن الأرقام التي تسجلها بعض اقتصاديات الدول المتطورة، على الرغم من وجود الصين في الصف الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بدخل قومي خام يقارب نصف نظيره الأمريكي، لكن الدخل الفردي في الصين اقل بتسع مرات تقريبا من نظيره الأمريكي، أي أن الدخل الفردي الصيني المتنامي وبسرعة ما يزال بعيدا عن أرقام الدول المتقدمة من حيث احتسابه كمؤشر اقتصادي واجتماعي قوى ومدى صنعه للرفاه الاجتماعي، هنا تأتي المعادلة الديموغرافية، كون الصين تتفوق ديموغرافيا على الولايات المتحدة بحوالي أربع مرات، فالمجتمع الصيني النشط الذي يصنع صعود/ نشوء الصين ما تزال مستويات مؤشراته الاجتماعية ضعيفة نسبيا، وبالتقريب تنسحب نفس المؤشرات على بقية دول البريكس، التي تفوق دخولها الفردية نظيرتها الصينية باستثناء الهند التي تسجل فيها هذه الأرقام نسب ضعيفة على الرغم من الأداءات القوية لاقتصادها، وقد تشكّل الهند وضعا خاصا لارتفاع عدد السكان ولطبيعة التركيبة الديموغرافية القائمة على أنظمة دينية واجتماعية لا تشكّل الكثير من الضغوط على السياسيين في الهند.

والجدول الموالي يوضّح الدخول القومية والفردية ل 06 دول من مجموعة السبعة ودول البريكس كمقارنة.

الدول مرتبتها العالمية	الناتج القومي الخام بالمليار دولار	متوسط الدخل الفردي بالمرتبة بالدولار
01 الولايات المتحدة الأمريكية	16430	"17" 52340
02 الصين	7731	"111" 5720
03 اليابان	6107	"21" 47880

[1] نفس المرجع، 233.

04 ألمانيا	3624	44260 "27"
05 فرنسا	2743	41750 "28"
06 المملكة المتحدة	2445	38670 "32"
07 البرازيل	2311	11630 "79"
08ايطاليا	2062	33860 "79"
09 الهند	1955	1580 "162"
10 روسيا	1823	12700 "72"
11 ج ج إفريقيا	390	7610 "96"

المصدر: باسكال ريغو، **البريكس:** نقلا عن مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي 2013.

دائما من المنظور الاقتصادي، سجلت دول البريك أي دون حساب جمهورية جنوب إفريقيا بين سنتي 2000 و2013م نموا لافتا مدعوما باستقرار سياسات الاقتصاديات الكبرى وبالبيئة الدولية المثمرة، حيث تضاعف الدخل الداخلي للخام بمرتين ونصف ليتجاوز الـ 20% من النسبة العالمية بالدولار الأمريكي، ويتفوقون بذلك على جميع الدول المتبقية في العالم التي توصف اقتصادياتها بالناشئة، وبحسب تقارير صندوق النقد الدولي أن هذه الدول شكّلت بمعية البلدان المتطورة المحركات الرئيسة للنمو العالمي، دائما في هذه الفترة من مطلع القرن الحادي والعشرين، بل أبدت تجاوبا وصمودا أمام الأزمة المالية العالمية "2008" التي هزّت اقتصاديات الدول المتطورة، وإذا ما أُسقطت مؤشرات الأداء الكلية للدول الأربعة –البريك– مقابل الاتحاد الأوربي ككيان واحد، تعتبر دول البريك من ضمن الاقتصاديات السبع الكبرى في العالم، وذلك لوزن الصين بمفردها ككفة مرجحة للميزان التي يتفوّق دخلها الداخلي الخام والتجارة الخارجية على دخول البرازيل والهند وروسيا مجتمعة [1].

[1] Andrea Goldstein et Françoise Lemoine, **les Bric dans la gouvernance Mondiale : les effets de la crise** Cairn.info/l'économie-des-BRIC— **Global**, dans l'économie des BRIC (2013) pages, 108 à 117, 9782707173386.

كانت فترة الانفتاح المتاحة للاقتصاديات الناشئة قبل الأزمة المالية سنة 2008م قد استفادت منها دول البريك الأربعة وبدرجات متفاوتة من انفتاح الأسواق العالمية للسلع والخدمات وتحرير الحركة الدولية لرؤوس الأموال، جعلت هذه الفرصة من دول المجموعة فواعل قوية من الطراز الأول، على مستوى معادلة العرض والطلب العالمي بـ20% من الطلب العالمي على السلع و13% على الخدمات و30% من الاحتياجات العالمية للطاقة، ويشكّلون الوجهة العالمية الأولى لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبدورهم يشغلون 11% من الاستثمارات العالمية في سنة 2010م.

يُسجل أن الفارق في وتيرة النمّو بين اقتصاديات الدول المتطورة واقتصاديات البريك لدول صاعدة/ناشئة ناتج عن تواصل النمو وبسرعة في مجموعة البريك بعكس البلدان المتطورة، وهذا الذي يدعم فرضية أن هذه البلدان الصاعدة وخاصة القوية منها كالصين يمكن أن يتواصل ولسنوات كأقطاب نمو مستقلة في العالم[1]. هذه الأرقام ومؤشرات الأداءات الجيدة للاقتصاديات الكلية للمجموعة دفعت إلى المزيد من الاندماج في منظومة التبادلات التجارية والمالية الدولية، وشجّعت على المزيد من التقارب والترابط بين دول المجموعة.

ما تزال المجموعة في الوقت الحالي بعيدة إلى حد ما لا من حيث الطبيعة ولا من حيث الحجم والمبادلات لتحلّ محل القوى التقليدية[2]، ولا بديل لهؤلاء بهؤلاء بصورة راديكالية اقصائية على الرغم من المنافسة المحتدمة، فالاعتماد المتبادل دوليا وخاصة بين هذه الأقطاب الاقتصادية الكبرى أصبح بمستويات وطبيعة يصعب فك روابطها لحاجة كل طرف للأخر، والدور الذي لعبته الأوزان والأحجام والمساهمة الاقتصادية لهذه الدول في إعطاء الاقتصاد العالمي نوعا من الاستقرار والثقة، بعد ذلك الاهتزاز الناجم عن الأزمة المالية العالمية ووقعها على دول مجموعة السبع "7"، التي وجدت قدراتها عاجزة نسبيا عن الاستجابة لاستعادة توازنات الأسواق التجارية والمالية والأداءات المأمولة للاقتصاد العالمي.

شعورا بالوزن المتنامي لهذه القوى الصاعدة، أجمع قادتها في قمة الهند سنة 2012م على النظر في عدة مسائل دولية وعالمية كان للغرب السبق التاريخي في إنشائها ووضع

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.

مواثيقها وإدارتها، ومنها الأزمات المالية وإعادة الدفع الاقتصادي إصلاح الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والطاقة وقضايا البيئة والمناخ والإرهاب والأمن الغذائي. كما أجمعوا على مشروع إنشاء بنك خاص بالبريكس لدفع المشاريع القاعدية في الدول الشريكة أولا ثم في الدول الصاعدة الأخرى.

سجّلت دول البريكس كقوى صاعدة ضغوطا على القوى التقليدية المتحكمة في السياسة الدولية والمنظومة الاقتصادية العالمية من خلال مراجعة الحصص وحق التصويت لدول المجموعة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوزن يقارب10%[1]. قدمت هذه المراجعة مساهمة بـ13.5% و12.5% في التصويت للبريكس في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على التوالي، ويُرى في ذلك إجحافا، أي في هذه النسب، لأنها ما تزال أقل بكثير من الوزن الاقتصادي والتجاري والمالي لدول المجموعة حتى أنها لا تتعدى نسبة 16% المعطاة للولايات المتحدة، وفي الأمر ضغط من الكونغرس الأمريكي للإبقاء على فيتو الولايات المتحدة في هاتين المؤسستين[2].

إن قدرة مجموعة البريكس تتطلب المزيد من التنسيق والتنظيم والاندماج لترقية وزيادة تأثيرهم وتحجيم فوارقهم واختلافاتهم، لخلق خيارات جماعية كفيلة بصنع قرار قوي ومؤثر في المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية، فهل يمكن لدول البريكس الصاعدة اقتصاديا وذات القدرات العسكرية المعتبرة أن يكون لها دور أكبر في السياسة الدولية؟

اعتبر المسؤول الصيني في قمة نيودلهي لمجموعة البريكس المنعقدة بتاريخ 2013/01/10 أن دول البريكس بثقلها ستمارس تأثيرا أوسع على تشكيل عالم متعدد الأقطاب، وإسباغ الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، على تغيير الخرائط السياسية والاقتصادية العالمية، يضاف إلى ذلك اعتبار دول الغرب أن روسيا هي رأس المجموعة والصين جسدها[3]، الأكيد أن هذا الكلام لم يبنى على فراغ، وإنما شعورا من طرف القوى الفاعلة في مجموعة البريكس بالوزن والتأثير الذي باتت المجموعة تشكّله على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية لارتباط القوتين الاقتصادية والسياسية ببعضهما، صحيح أن قوة

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، 236.

الآلية الاقتصادية لا تعبّر بالقدر الكافي لحسم المواقف والقرارات بسرعة كما هو الشأن بالنسبة للقوة العسكرية، لكن الأكيد أن الفلسفة الصينية تتماشى تماما وهذه المقاربة "التأثير البطيء للقوة الاقتصادية" فهي المعروفة بعدم التسرّع وباعتماد الاستراتيجيات طويلة المدى دون ملّل أو كلّل، "استرجاع هونغ كونغ وماكاو" والزعماء الصينيون على قناعة تامة بأن الصين الوطنية ستكون صينية في وقت لاحق.

وصفُ الغرب لروسيا بالرأس، والصين بالجسد ويشكّل البقية الأطراف، هو توصيف يعبر عن مدى ما تشكّله المجموعة من قوة اقتصادية وعسكرية[1] في حالة تحوّل هذا النسق والتعاون الاستراتيجي نحو مستويات أعلى من التكامل، وما وضع روسيا على رأس المجموعة سوى اقتناع من طرف الغرب والمجموعة ذاتها لما تتوفر عليه روسيا من قوة عسكرية فعلية عملية وأخرى كامنة، لأن تقدم روسيا إلى وضع الرأس لم يكن مبنيا على اعتبارات اقتصادية فحسب على الرغم من الأداءات الكبيرة للاقتصاد الروسي، بل على مدى قدرة فدرالية روسيا على التأثير في السياسة الدولية وترتيبات الأمن ومحاربة الإرهاب إقليميا ودوليا، ومجيء الصين ثانيا كان للاعتبارين معا، فهي عملاق اقتصادي بامتياز يزداد تمددا بسرعة وبشكل متواصل، ضف إلى ذلك فهي دولة نووية على ترسانة عسكرية ضخمة، لم تبلغ المدى الاستراتيجي العالمي كما هو الشأن لروسيا والولايات المتحدة، لكنه بالقدر الفعال لإحداث تأثير بالغ إقليميا.

على الرغم من الطموح الذي يحذو دول مجموعة البريكس في تسلق سلم الريادة والطموحات الإمبراطورية "ليس بالمفهوم القديم" إلا أن المسيرة ما تزال على ما يبدو طويلة لما يعترض مسارها من عقبات داخلية ثم بينية ثم دولية، ناتجة عن الاختلافات الكبيرة بين دول المجموعة في متوسط الدخول الفردية ومستويات الخدمة الاجتماعية والتعليم والبيئة... بالإضافة إلى تذبذب مستويات النمو، ناهيك عن تباين مواقف دول المجموعة في بعض القضايا السياسية والاقتصادية، كالتوترات السياسية بين الصين والهند نتيجة تضارب المصالح في إقليم جنوب آسيا وعدم تكافؤ الموازين الاقتصادية في التعاون البيني[2]، زيادة

---

[1] نفس المرجع، 236.

[2] صدقة محمد محمود، **تحديات متصاعدة لأدوار التجمعات الاقتصادية العالمية**، مجلة اتجاهات الأحداث ع 27 (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2018)، 58.

عن الضغوط الممارسة على مجمل/ بعض دول المجموعة من طرف النظام الدولي في شقيه السياسي والاقتصادي ودور القوى الكبرى في ذلك.

تبقى مجموعة البريكس للدول الصاعدة أقوى مجموعة من خارج الغرب الليبرالي المهيمن تاريخيا على المؤسسات الدولية المختلفة، تعمل من خلال أداءات اقتصادياتها والاتفاقات المفعّلة بين المجموعة في الشأن الاقتصادي والمالي والاستثمارات...، على إجبار الغرب شيئا فشيئا لمراجعة بنية ومضامين مواثيق الكثير من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لاستيعاب الضغوط الاقتصادية والسياسية للمجموعة، وهي الفرصة والسياق الدولي الملائم لهذه المجموعة لإجبار الغرب على التسليم بأنه لم يعد وحدة في العالم.

الفصل الرابع

تطوّر فكرة الإمبراطورية من الأنماط الكلاسيكية إلى الافتراضية في عصر ما بعد الإمبراطورية

إن التطور المعرفي الحاصل على المستوى العلمي والتكنولوجي يصنع اليوم التميز والتفوق والتباين بين القوى، ومخرجات ذلك ليست بالقليلة ولا الهينة في صناعة مكونات القوة على جل الأصعدة والمستويات، وما دام الأمر لا يحتاج إلى الفضاءات الجغرافية الواسعة بالمفهوم الجيوسياسي الكلاسيكي، أضحت مكونات القوة يمكن توفيرها وإنتاجها في فضاءات اقل وبطرق وأساليب أخرى، وما دام الحال كذلك، لم يعد من بالضرورة أن يقتصر مفهوم الإمبراطورية في القرن الحادي والعشرين على القوى الكبرى التي تتوفر على الأرصدة الجغرافية الكثيرة وعدد السكان الضخم والجيوش الجبارة، بل أضحى من اليسير على دولة صغيرة إذا ما أمسكت بأدوات التقدم والتطور من معرفة وتقنية وأموال... أن تصنع إمبراطوريتها، بعيدا عن الصورة النمطية العالقة بالأذان عن الإمبراطورية التي كان إنشاؤها يستلزم وقتا طويلا وإمكانيات ضخمة ومعاناة وآلام إنسانية.

وبحكم ضيق مجالات التفاعل بين القوى التقنية واحتدام الصراع بينها على السبق التقني والأسواق، بات السياق ينبأ بمخرجات صعبة وخطيرة على البيئة وعلى مدى استدامة موارد الكوكب، والتي بدورها سترفع من حدة الصراع بين القوى التي لا تأبى التراجع، أو على الأقل الحفاظ على المراتب والمستويات التي تشغلها، والتي يمكن أن تحوّل التقنية الصراع بينها إلى حروب جديدة غاية في الخطورة والتدمير، ولا تحتاج ترسانات عسكرية تقليدية وليس بالضرورة أن تخوضها وحدة سياسية.

المبحث الأول

التحوّل في الفكرة الإمبراطورية من الواقع إلى الافتراض

في إطار المنحنى التصاعدي لنشاطات الإنسان وسيرورة التراكم المعرفي، انطلقت الأنشطة الإنسانية الأولى من الأرصدة المتاحة التي تقدمها الأرض مباشرة، أي الأسباب المؤمنّة للحياة والتقدم، ثم أرصدة التجارة في مرحلة لاحقة وصناعية في الزمن المتأخر، ومن خلال كل هذه المدة الزمنية التي استغرقت كثيرا من الوقت لبطء التطور والتراكم المعرفي، والتي صنعت فيها على التوالي الإمبراطورية العليا والإمبراطورية الوسطى ثم الإمبراطورية الدنيا، التي رافقت العصر الصناعي، الذي أتاح الوسائل والأدوات التي ضيقت الفارق في الجهد والزمن والقوة، وجعلت قوى بعينها تتربع على ريادة العالم.

ومن سنن الحياة أن الطبيعة البشرية تنشد المزيد، وان الكيانات القوية لا تطمئن على ما بلغته من مستويات القوة إلا وتسعى لتعظيمها، ولمّا كان التقارب في الإمكانيات الاقتصادية ومقدرات القوة العسكرية بين عدة فواعل إمبراطورية، بدا وان العالم يمكن أن ينحو نحو سلام اقتصادي نسبي، بناء على التشابك والتعقيد الحاصل على مستوى العلاقات الاقتصادية التي أصبحت موضوع التنافس لكسرها قاعدة التوازن التقليدية، لكن هذه المرة ليس على عناصر الأرض كما حدث قديما، وإنما بالتوجه نحو عوامل إنتاج عالية الجدوى والجودة مهاريا وتكنولوجيا، أساسها منتجات المعرفة وإبداعات العقل وهو الذي بدأ فعليا يعبد طريق قوى إمبراطورية افتراضية.

المطلب الأول: من أرصدة الجغرافيا إلى تدفقات التجارة ورؤوس الأموال

سبق وأن أشرنا إلى الخصائص التي يمكن أن تميّز الإمبراطورية عن غيرها من الكيانات والنظم السياسية، والمتمثلة في الحدود، السكان، السيطرة، طبيعة الإمبراطورية، الزمن، التوسع والقوة، إذ كما يبدو تستند الإمبراطورية في خصائصها وعوامل قيامها إلى جملة من الأساسيات التي لا غنى عنها ليكتمل مفهوم الإمبراطورية من حيث عوامل البناء الكلاسيكية، والتي تقوم على القوة ومن أجل القوة وبصورة لا متناهية مادامت القوة المتاحة قادرة على التعاظم أكثر، وكما يبدو في هذه الخصائص وعوامل البناء تتأسس في مجملها

حول الجغرافية في امتدادها ومضمونها، لأن في هاتين الجزئيتين تكمن عوامل القوة والبناء الإمبراطوري القائمة على الغزو والتمدد وبناء الجيوش وأنظمة الحكم القوية واستغلال موارد الأرض وجباية الضرائب، فصنع الثروة في المنظور الكلاسيكي لم يكن يتعدى موارد الأرض الزراعية والحيوانية بالدرجة الأولى والموارد الأولية بالدرجة الثانية، هذه الأخيرة كانت أهميتها تزداد وتتعاظم بمتتالية حسابية زمنية، تتعلق أساسا بتطور نشاط الإنسان الصناعي، وكانت بوتيرة بطيئة لأن التطور في الإنتاج وعوامله كان يأخذ وقتا طويلا، لم تشهد نوعا من السرعة والطلب المتزايد حد النزعة إلا بعد قيام الثورة الصناعية في أوربا.

شكّلت الجغرافيا ولوقت طويل الأساس الذي تقوم عليه باقي عوامل البناء الإمبراطوري في إمبراطوريات العصر التاريخي القديم والوسيط والحديث، فالجغرافيا بما تضيفه للإمبراطورية من أوعية بشرية "للتجنيد والإنتاج" وأوعية ضريبية كانت تغني الإمبراطورية قديما، كما كان الحال في الإمبراطورية الفارسية التي تُعرف حينها بقلب العالم القديم، التي تشكّل رعبا للإغريق المنتشرون في جغرافيا بحرية أكثر منها برية، أي جغرافيا لا تفي بالطموح الذي يحذو قادتها، وبعد الصعود السياسي للاسكندر المقدوني لم ينته طموحه عند هيمنته على العالم الهليني، لأنه يرى وأن جغرافيته وموارد الأرض فيه لا تسع الطموح السياسي والثقافي للأمة الإغريقية، ويشكّل ذلك دافعا قويا لحروب سجال ضد الفرس في شرق المتوسط، فكانت انتصاراته عبارة عن أرصدة جغرافية جديدة توسع من قدرات الاسكندر وإمبراطوريته الممتدة بسرعة إلى أن بلغت حدود الهند.[1]

الأمر ليس أكثر من أن التطور الإنساني في ذلك الوقت لم يصل بعد إلى إنتاج أسباب القوة ومقوماتها بشكل آخر، غير إنتاج الأرض المباشر والضرائب، وهي عوامل جوهرية في صنع قوة الإمبراطورية وسلطتها الحاكمة، فبالقدر الذي تتعاظم فيه الإمبراطورية امتدادا وموارد قوة، تتعاظم فيه آليا قوة السلطة المركزية.

ولما كانت روما على أطراف إمبراطوريتين قويتين يتقاسمان المتوسط هما الإغريق والقرطاجيون، وخاصة قرطاجة "إمبراطورية تجارية وبحرية بالدرجة الأولى" بحوزتها تجربة

---

[1] هوما كاتوزيان، **الفرس، إيران في العصور القديمة والوسطى**، تر، أحمد حسن (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع،2014) 27.

كبيرة وجغرافيا واسعة جدا حتى وإن لم تكن تحت السيطرة والهيمنة، فهي الجغرافيا التي استطاع القرطاجيون أن يصنعوا فيها لإمبراطوريتهم القبول، ومن ثم الاستفادة من إنتاج الأرض للاكتفاء والتجارة، حتى غدت إمبراطورية متوسطية. في الطرف الآخر الإغريق "الثقافة والقوة والفكر الفلسفي والسياسي"، فما كان على الرومان إن شاءوا البقاء وألا يكونوا جزءا من إطراف إحدى الإمبراطورتين المتربصتين، إلا أن يصنعوا أسباب البقاء، بل أكثر من ذلك القوة القائمة على التوسع والتمدد العسكري على أطراف خصومها، فكانت الأوعية الجغرافية بديموغرافيتها وأنماطها الإنتاجية التي تتحوّل إلى روما تزيد هذه الأخيرة قوة وطموحا، وتشكل للخصمين ثورة برابرة على التخوم، تخفض من مقدرات القوة و تهدد البقاء، لأن الرومان بعدما أستهوتهم الحرب وحفزتهم الانتصارات، اقتنعوا أن قوة روما في قلب العالم القديم "بحرنا Mare Nostrun "لا تسع أكثر من روما، فمنتهى قوة روما وسلامها يكمن في بسط النفوذ على جغرافيا المتوسط وموارد أرضه.

وعليه شكّلت الأرض مصدرا للقوة والعيش والتجارة، فالتمدد العسكري عن طريق الغزو يتيح للمنتصر تحصيل المزيد من الإمكانات والقوة، كونه قد استولى على قاعدة إنتاجية بكاملها وضمها لقاعدته/قواعده الإنتاجية الأخرى، وهي الكفيلة بخلق المزيد من أسباب القوة وتأمين الغذاء للقاعدة البشرية المتعاظمة وخاصة الجند، لذا بقيت منتجات الأرض على أهمية عالية [1] منذ العصر القديم وإلى غاية العصر الصناعي بعد النهضة في أوربا، كما شكّل التخصص والتميّز في الإنتاج لاعتبارات حضارية وطبيعية، محفزا للتبادل والتواصل بين الشعوب وفي نفس الوقت محفزا للقوى الإمبراطورية للتوسع وضم هذه الأراضي كقواعد إنتاجية جديدة.

ظلت الفضاءات الجغرافية ذات القيمة الجيواستراتيجية محل طمع وتنافس القوى الإمبراطورية الاستعمارية خاصة لدى الأوربيين بعد النهضة والثورة الصناعية، لأن هذين السياقين الجيوسياسيين رفعا من قيمة الأرصدة التجارية عاليا لعائداتها الكبيرة على التجار وحكوماتهم، فلم تعد النزعة التجارية محدودة وإقليمية كما كان الشأن قديما في البحر المتوسط بين شعوبه وإماراته، بل أصبح عالميا لما أتاحته النهضة الأوربية من تقدم علمي في

[1] -ريتشارد روز كرانس، توسع بلا غزو، دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، تر، عدلي برسوم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2001)،28.

الكشوفات والملاحة البحرية التي جعلت الأوربيين يصلون إلى أماكن كثيرة وبعيدة رغبة في التجارة المربحة ولعائدات هذا النشاط وازدياد تدفقاته، الذي رفع مستوى المنافسة بين الأمم الأوربية عاليا، خاصة بين البرتغال واسبانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، والذي بدأ تبادليا ثم تطور إلى إقامة مراكز تجارية على الموانئ والسواحل، ما لبث أن تحولت إلى مراكز لعمليات غزو وتوسع[1]، وتشكّل فيما بعد ما يعرف بالإمبراطوريات الاستعمارية أي التحوّل من المتعامل التجاري في أرصدة الجغرافيا إلى الاستيلاء على قاعدة الإنتاج، لضمان مصادر ثراء ولأمد طويل، لكن العملية كانت تتقدم ببطء إلى حد ما لضعف التقنية بصورة عامة في التسّلح ووسائل الإنتاج والنقل، إلا أنها مكنّت الدول الأوربية سالفة الذكر من أن توفر الثروة التي كان لها الأثر البالغ بدفع التقنية الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، ليتحوّل الاهتمام والانشغال الاقتصادي بالمنتوج الصناعي الذي ما لبث أن اكتسح قطاعات عديدة موفرا لِكم هائل من المنتوجات والوسائل والتي أصبحت سريعا المواد التجارية الأكثر رواجا وربحا، وبالقدر الذي خفض من قيمة الأرض كقاعدة إنتاجية بالمفهوم السابق والتحوّل نحو القاعدة الإنتاجية الصناعية، بنفس القدر ازداد الطلب على المواد الأولية للصناعة والتي فتحت شهية التوسع والغزو للحصول على أوعية جغرافية غنية بالمواد الأولية للصناعة، خاصة وأن الصناعة هاته المرة قد أمدّت الدول الاستعمارية بتقنية السلاح ووسائل النقل، وبالتالي السرعة وقوة التدمير والتأثير، وتطور الحال إلى تنافسية أوربية واسعة حتى غدت معظم أجزاء العالم أرصدة للجغرافيا وأوعية للتدفقات التجارية.

لكن هذه التدفقات التجارية تغير مصدرها بعد بداية التصنيع والتقنية في أوربا ممهدة الظروف لبداية العصر الجديد للتجارة الدولية، التي وجدت أسس تطورها وازدهارها في المنتوج الصناعي الأكثر تطورا وحجما والأوفر مالا ووقتا، وبالتالي انحراف زاوية النظر لطبيعة السلع، من المستمدة من الأرض والآتية من المصنع.

هذا السياق الجيو–اقتصادي الجديد بدأ شيئا فشيئا يغير من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوربا، من خلال الانصراف نحو استراتيجيات تطوير جديدة تقوم على التصنيع، ولما كانت الصناعة تحتاج إلى المواد الأولية، صعّدت الأهمية التنافسية بين الدول الأوربية للحصول على المواد الأولية وبالتالي العودة إلى ما تقدمه الأرض، لكن

[1] نفس المرجع، 28.

هذه المرة ليس كسلع جاهزة لتدفقات تجارية، وإنما كمواد خام لتزويد المصانع بالمواد الأولية، والتي حركت نزعة امتلاك الأرض من جديد لكن بمفهوم مغاير لما كان عليه الحال في العصر التجاري الأول.

بلغت التنافسية حد الحرب بين الأمم التي تملك المقومات الصناعية والتي لا تملكها، وربما أبرز مثال على ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كمالكين للتقنية وموارد الأرض الخام، ودول أخرى كألمانيا واليابان كقوتين تقنيتين لكن فقيرتين لموارد الأرض[1]، وتجّلت صور ذلك في الحرب العالمية الثانية، لكن الوثبة الصناعية لما بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد التعاون والاعتماد المتبادل فسح المجال لتوّسع الأسواق التجارية وتعقّدها وتراجع الفكر الامبريالي القائم على نهب المواد الخام للأرض لصالح الأسواق. فالدول الصناعية قوية كانت أو لا، لم تعد تخشى ضمان إمدادات الموارد الخام من الطاقة والثروات الطبيعية لأنها أصبحت توفرها أسواق كثيرة.

تتكفل الصناعة بتوفير رأس المال من خلال تصدير فائض الإنتاج، وخلق القيم المضافة من ثروات الأرض سواء كانت الدولة تملكها أو تستوردها، هذا لم يكن ليتأتى للقوى الصناعية لو لا الانفتاح التجاري الدولي في فترة ما بعد الحرب الثانية. إذا السياق الدولي خفض كثيرا من احتمالات شن الحروب لأجل الأرصدة، فالسوق توفر ذلك ولم تعد الدول تخشى عدم الحصول عليها، كحال اليابان في نهضته الاقتصادية التي بنيت على إمدادات ضخمة من الأرصدة عن طريق الأسواق العالمية ومثلها كثير، فالليبرالية الاقتصادية تدفع نحو المزيد من التعاون والتشابك بعيدا عن الصور الكلاسيكية لحرب الموارد وأرصدة الجغرافيا، بل أكثر من ذلك لم تعد هذه الأرصدة تثير المخاوف لتوفرها من جهة على الأقل في المدى المنظور، ولتراجع الأهمية الاقتصادية نسبيا لثروات الأرض وحتى المنتوج الصناعي لصالح رأس المال وقطاع الخدمات.

ساهمت الثلاثون سنة المجيدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في إحداث قفزة صناعية عالمية غير مسبوقة من التنافس والتوسع التجاري وتزايد التدفقات على مستوى السلع ورؤوس الأموال والخدمات وتأمينها، مؤسسة لأرقام ضخمة من المبادلات المختلفة،

---

[1] نفس المرجع، 30.

وفي نفس الوقت سياقا اقتصاديا تشاركيا عالميا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتمدد الليبرالية الغربية مفهومها ومضمونا، ونسجت علاقات اقتصادية وتجارية يصعب فكها، وأُخضعت لتنظيمات مؤسساتية دولية للتنظيم والضمان والاحتكام.

ذلك ما أتى على الكثير من القيود الكلاسيكية في مفهوم التعاون والسيادة من خلال الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال، إذ أصبح بالإمكان للكثير من الدول والفواعل الأخرى في العالم والأعمال والاقتصاد أن تحوّل وتنقل بعض إنتاجها إلى خارج حدودها الإقليمية[1]، في جغرافية اقتصادية استثمارية ومالية جديدة يصفها "بول كروغمان" Paul krugman بالبعد المكاني والزماني. تلخص التطورات الجديدة للاقتصاد السياسي وتسمح بدمج العمليات المؤسسية والتاريخية والمكانية، وتقدم أفضل تفسير للمنافسة والإبداع التكنولوجي وتوزيع الثروة ونقل الأموال، وكل ذلك كان غائبا عن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

يقصد من وراء ذلك أن هذا التشابك والتداخل الاقتصادي التجاري والمالي، هو مراجعة لتحليل الاقتصاد العالمي من حيث مركزه ومحيطه لوضع نظرية إستراتيجية للتجارة في هذه الجغرافية الجديدة[2]، ويبدو أن الليبرالية الاقتصادية تسير بالعالم وبالاقتصاديات الكبرى إلى المزيد من التكامل والتشابك حد التعقيد، كون السياق الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة قد أتاح فرصا غير مسبوقة لمقاربة الاقتصاد في العلاقات الدولية والتي تفوقت على نظيرتها السياسية [3]، فتجربة التكامل الأوربي ماثلة أمام المختصين في صعوبة مغادرة بريطانيا للإتحاد والتداعيات المؤلمة الاقتصادية للإتحاد ولاقتصاد بريطانيا عند فك الارتباط على حد سواء، وقد نجد علاقات اقتصادية معقدة بين فواعل اقتصاديين دوليين وفوق دوليين على الرغم من التجاذب السياسي بينهم.

إن الانتشار الاقتصادي، "التجاري والمالي والخدمات والتقافة..." يشهد سرعة غير مسبوقة في العلاقات الاقتصادية العالمية ولا يقتصر على قوى كبرى دون غيرها، بحيث قد يُتاح لدول صغيرة ما لا تستطيع أن تقدمه قوة اقتصادية تقليدية، بمعنى أن ليبرالية الاقتصاد

---

(1) جيراردیسوا، **دراسة في العلاقات الدولية، نظريات العالمية**،مرجع سابق، 59.

(2) نفس المرجع، 61.

(3) بول كينيدي، **الإعداد للقرن الحادي والعشرين**، تر، نظير جاهل، (بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998)، 243.

والانفتاح على الأسواق تؤسس لسياق اقتصادي دولي جديد متجاوزا لمفهوم السيادة الكلاسيكي، الذي يحرص على قومية الأرصدة ورؤوس الأموال.

بعبارة أخرى أصبحت الجغرافيا الجاذبة للمنفعة هي من يتحكم في توجيه الاستثمارات والإنتاج والأسواق، وحيازة هذه الجغرافيا افتراضيا لمن يقدم الأحسن والأجود إنتاجا وخدمة، ويضمن تدفقات عالية وسريعة للسلع والخدمات، فقد نجد دولا صغيرة الجغرافيا وقليلة الديموغرافيا لكنها متواجدة عبر استثماراتها ورؤوس أموالها في بلدان كثيرة وتصنع منها قوة اقتصادية وسياسية ما كانت لتبلغها بمقوماتهاالقومية الأصلية، لأنها لم تعد في حاجة إلى الحصول على هذه الأوعية الجغرافية بالطريقة الكلاسيكية لتأمين تدفق أرصدة الأرض وقوة اليد العاملة التي كانت تشكّل النزعة الإمبراطورية المتقدمة، مادامت الفكرة تقوم على أرصدة الجغرافيا. فالجغرافيا الافتراضية لعالم اليوم تتيح ومن دون غزو ولا قتال، من نقل التقنية والخدمة ورؤوس الأموال والمعرفة لتوفير متطلبات الأسواق وإشباع الطلب العالمي من السلع والخدمات.

المطلب الثاني: مقومات الإمبراطورية الافتراضية

الافتراضية في هذه الحالة، هي إمكانية الانتفاع بالقدرات الإنتاجية لدول أخرى لعدم قدرة جغرافيتها على توفير ذلك، سواء من حيث الحجم أو الأرصدة واستحالة تحقيق ذلك عن طريق الغزو في وقتنا الحالي، وبالتالي يمكنها نقل نشاط إنتاجي إلى بلدان أخرى مستفيدة من مزايا عديدة في هذا الشأن لتحقيق عائدات أكبر بكثير، كان لا يمكن لجغرافيتها القومية وحجمها أن يوفرانه[1].

سبق وأن عرفنا كيف شكّل إنتاج الأرض المباشر أرصدة عالية القيمة بالنسبة للكثير من الأمم الأوربية عصر النهضة والكشوفات الجغرافية وما أنجر عن ذلك من تنافسية أوربية، تحوّلت بسرعة إلى نزعة استعمارية لضمان ولفترة أطول إمدادا متواصلا من هذه الأرصدة التي تدعم أرصدة المراكز وتصنع الثروة والرفاه، ثم تراجع نسبي في أهمية هذه الأرصدة المباشرة للأرض بعد ظهور التقنية الصناعية وتحوّل الاهتمام بالمواد الخام الصناعية وتنوع الإنتاج وتزايده، والذي بدوره فجر تنافسيا محتدما بين الأمم الصناعية حتى

---

[1] ريتشارد روزكراس، مرجع سابق، 42.

غدت إمبراطوريات استعمارية تتقاسم العالم محولة جغرافيته لأرصدة ممولة للصناعة وأسواقا لإنتاجها الوفير. ودام الحال كذلك إلى غاية الحرب العالمية الثانية التي أحدثت تغيرات عالمية نظمية وجيوسياسية كبيرة، ودفعت بالتعاون الدولي إلى مستويات غير مسبوقة حتى وأن كان ذلك في إطار إمبراطوريتين كبيرتين تتقاسمان النفوذ العالمي وتناصبان العداء السياسي والأيديولوجي.

على الرغم من ذلك عرف العالم طفرة تقدم كبيرة خففت من العداء والحروب ودفعت بالتعاون إلى مستويات أعلى خاصة في العالم الغربي الليبرالي، والذي يزعم بانتصار قيمه وإيديولوجيته بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وهي الفترة التي دفعت بنظريات التعاون إلى رفع درجة التعاون والاعتماد المتبادل وعمليات التكامل والاندماج إلى حد التشابك والتعقيد، وأتاحت للتنظيمات الاقتصادية والاتفاقيات مرونة كبيرة في حركة الإنتاج والاستثمارات ورؤوس الأموال والخدمات، ومكنت دولا كبيرة وأخرى صغيرة من اكتساح فضاءات جغرافية قريبة وبعيدة، من خلال نقل الكثير من الأنشطة الإنتاجية من دول المركز نحو هذه الفضاءات الجديدة، حتى غدت بعض الدول تحصل على تدفقات تجارية ومالية لأنشطتها الاقتصادية من خارج إقليمها اكبر مما تتيحه الأنظمة الإنتاجية داخل المركز. [1]

هي استراتيجيات جديدة في الإنتاج والاحتكار والتنافس وغزو الأسواق العالمية، وهي العملية التي ترفع أرصدة الدولة عاليا محولة إياها إلى إمبراطورية افتراضية بتواجد عالمي وعوائد مالية ضخمة، فما هي المقومات الرئيسة التي تحوّل دولة ما إلى إمبراطورية افتراضية؟

الظاهر أن الاقتصاديات الرئيسة المتقدمة في عالم اليوم يتجه جزء معتبر منها نحو الافتراضية، بنقل الإنتاج إلى خارج الجغرافيا الإقليمية للدولة مع الإبقاء على مركزية وظيفة اتخاذ القرار [2]، ويمكن أن تقوم افتراضية الدولة على ثلاث وضعيات رئيسة هي[3].

---

[1] نفس المرجع، 43.

[2] Richard Roscrance et Bruno Ponchard, débat sur l'état virtuel (paris : presses de sciences po, 2002) sur http:// www.cairn.Info. Consultée le 27/03/2019.

[3] ريتشارد روز كرانس، **توسع بلا غزو**، مرجع سابق، 43-44.

1. نقل النشاطات الإنتاجية في المجال الصناعي من الجغرافية الوطنية نحو جغرافية أخرى، ربما أوسع وتستجيب لشروط مثل هذه الاستثمارات والتوطين الصناعي، وقد يصل الأمر حد نقل جل النشاط الصناعي كما هو الحال بالنسبة لنمور جنوب شرق آسيا، مثل هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان التي تصنع أحجاما ضخمة ونسبا عالية من إنتاجها الصناعي في الصين مع كل المزايا التي تنتجها البيئة الاستثمارية في الصين، وتتولى مراكز في هذه الدول بعمليات البحث والتطوير والتصميم من خلال تتبع مسارات الإنتاج وعمليات التسويق والقدرة التنافسية في الأسواق.
2. الوضعية الثانية قد تكون صالحة لبعض الدول دون أخرى وهي التخصص في الخدمات عالية القيمة، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول أخرى بدرجة أقل، فلهذه الدول تجارب عريقة وعميقة في هذا الشأن، تصنع لها التميّز والقبول في العالم، كما أن هذا التخصّص لا يعني افتقار هذا الصنف من الدول للصناعات الأخرى، بل على العكس هي تحوز معظم الصناعات على أقاليمها الوطنية وخارجها، إضافة إلى تخصصها في هذه الخدمات التي تضمن تدفقات مالية معتبرة جدا.

هذا التخصص جعل الاهتمام بالصناعات التحويلية يتراجع إلى حد ما، إما من خلال توجيهه نحو جغرافية أخرى لانخفاض عائداته، وإما لتجاوزه تكنولوجيا والتوجه نحو الصناعات الأكثر تعقيدا وتميّزا من حيث التكنولوجيا لما لها من عائدات خيالية على اقتصادياتها.

3. أما الوضعية الثالثة، فتخص مجموعة من الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل والمكسيك التي ستحوّل اهتمامها نسبيا من استراتيجيات توفير المواد الزراعية والصناعات الإستخراجية، إلى بناء صناعات تحويلية ضخمة في مجمل الخامات الطبيعة التي تعتمد عليها الصناعة، وكأنها ستتحوّل إلى ورشات عالمية للاستثمار والتصنيع وتوفير الإنتاج. هذه الدول بإحجام جغرافية إمبراطورية، استثمرت كثيرا في البنية التحتية ومستلزمات التصنع والتسويق واليد العاملة الماهرة والرخيصة، ناهيك عن مواقعها الجغرافية عالية الأهمية بتوسطها لفضاءات جيواستراتجية مهمة للغاية.

ففي الحالة الأولى الخاصة بنقل النشاطات الإنتاجية إلى خارج الأقاليم الوطنية وهي حالة شائعة في الكثير من جهات العالم لكن بنسب متفاوتة، قد يكون عاليا في مناطق لاعتبارات جغرافية واقتصادية وللتنظيمات المعمول بها والجاذبية والسوق، كما هو الحال في جنوب شرق أسيا كما أسلفنا سابقا، إذ بلغت مستويات عليا من الافتراضية من خلال صيغ متنوعة للاستثمارات الخارجية من خلال الشراكات أو الاندماجات...، فبحث الدول ذات الاقتصاديات المطردة عن جغرافيا التوسع والتمدد وزيادة ربحيتها، لم تعد تأبه لما هو قومي أو أجنبي، يكفي أن تجد لمؤسساتها الاقتصادية ذات القدرة التنافسية فضاءات نشاط تتيح قدرا كافيا من الحرية [1].

بهذه الطريقة تكسب المؤسسات الاقتصادية المهاجرة أو رؤوس الأموال المستثمرة خارج الجغرافيا الإقليمية أو المركزية صفة الدولية، وستفتح لها آفاق واسعة وفرص كثيرة ومتنوعة للتوسع والتمدد مستفيدة من المزايا المقدمة من طرف الدولة المضيفة "دولة الجسم"، وبالتالي يمكن لهذه المؤسسة والشركات الاستفادة من الحماية ومن تقلبات قيمة العملات وبعض المشاكل الاقتصادية كالركود الاقتصادي والسياسية كالنزعات...

فقد تستفيد دول من عائدات شركاتها ومؤسساتها المتواجدة في فضاءات عدة في أكثر من منطقة من العالم حال حصول طوارئ اقتصادية أو سياسية في دولة المركز أو في محيطها، أي وجود جزء من الإنتاج والمداخيل في بيئات آمنة، وفي هذا الشأن يعتبر البنك الدولي أن العائدات الاقتصادية لشركات الإنتاج خارج الإقليم القومي تكون دائما ذات فوائد وربحية أكيدة، كونها تستفيد من سوق دولية أوسع وبقيود أقل من التي قد تفرضها حكومات المركز، والاستفادة من مزايا عدة تقدمها الدول المستقبلة من تأمين ويد عاملة مؤهلة ورخيصة في غالب الأحيان وبنّى تحتية حديثة وملائمة، دون شك سيكون ذلك عاملا لزيادة الثروة ونمو رؤوس الأموال[2]، في العملية فوائد محصلة لكل أطراف العملية الإنتاجية بالنسبة للمستثمر الأجنبي وتعزيز للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين.

(1) جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية، نظريات العالمية**، مرجع سابق، 59.

(2) بول كنيدي، **الإعداد للقرن الحادي والعشرون**، مرجع سابق، 90.

أما بالنسبة للوضعية الثانية والخاصة بالتخصص أساسا في الخدمات عالية القيمة، فهي تشكّل مفهوما رئيسا لجعل الدولة المالكة والمتحكمة في الخدمة قاطرة للمعرفة والتقنية، ولها مستوى أعلى من التواجد في العالم وربط التكنولوجيا الصناعية والإبداعية في معظم أجزاء العالم بمؤسسات التفكير والإبداع في دول المركز، أي أن إمبراطوريات الفكر والتقنية المتقدمة أولوا العناية والاهتمام بمنتجات العقل قبل المنتجات المادية، لأن ساحة المنافسة مفتوحة وعمليات الترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل أصبحت عالمية أكثر من أي وقت مضى.

ففي الدول التي تبدي نوعا من الحمائية والحساسية المفرطة للقومية لم تعد كذلك، فتدفق السلع المادية المختلفة إذا لم تصنع على أراضيها من طرف شركات أجنبية أو من خلال شراكة ستأتيها جاهزة من السوق الدولية، فالارتباطات التعاونية والشراكات والالتزام بمواثيق المنظمات الدولية ذات الشأن الاقتصادي والمالي تجبّر الدول بطريقة أو بأخرى على الانفتاح الاقتصادي ولو نسبيا، وتجعل عوامل الإنتاج تعبر الحدود بطريقة أو بأخرى، على الرغم من المحاولات الحثيثة لمؤسسات الدولة القومية السياسية والاقتصادية من محاولة ضبط القضايا الاقتصادية ووضعها تحت سيطرة [1]. يبدو ذلك أنه جانب من جوانب العولمة المقبول/المرفوض لكنه مطية الاقتصاديات الكبرى وشركاتها متعددة الجنسيات وإحدى المقاربات لتكوين الإمبراطوريات الافتراضية .

تكون هذه الموجة قد ركبتها الكثير من دول العالم، وأستطاع أغلبها أن يقدم عبر شركاته الاقتصادية الكثير من المنتوجات المماثلة والمتشابهة والمتقاربة من حيث الجودة وتنافسية السعر، لذا لجأت بعض الدول العريقة اقتصاديا وحتى الحديثة إلى شيء من التخصص وذلك بالهيمنة على الخدمات ومنتجات العقل لتأطير التقنية والإبداع والتصميم وتقديم أرقى الخدمات في المال والنقل والتأمين... وفي كل العالم، أي دول بافتراضية إمبراطورية متقدمة.

ولعّل التفرد الألماني الياباني الأمريكي والبريطاني... أحسن النماذج في ذلك، فتقدم هذه الدول في ثورة المعرفة في التكنولوجيا والمال والمعلومات جعلها تحرك الاقتصاد العالمي

(1) بول كينيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 94.

برمته فهي تبدع وتصمم، واقتصاديات أخرى تصنع وتستهلك، وبذلك يمكن تصوّر ما لمحدودية عدد أطراف الهيمنة والتحكم من عائدات مالية ضخمة على هذه الدول التي أضحت تمسك بخيوط التقنية المتقدمة جدا، ممهدة السبل لبروز نظام اقتصادي جديد كلية أصبح شكله الآن فقط قابلا للإدراك، وأن التحكم في هذه الثورة يجعل معدل التغيير في اقتصاديات السوق قادرة على خلق نمو مفرط، تتطلب إدارة ماهرة لدورة حياة المنتجات، وأن القرن الحالي هو قرن الشركات القائمة على المعرفة لقيادة التنافسية العالمية [1].

هذه الفئة من الدول ليست افتراضية كلية بالمفهوم الضيق لعملية التمدد الافتراضي كونها دول سباقة إلى التصنيع والتكنولوجيا، صحيح هي متواجدة في أكثر من دولة خارج جغرافيتها القومية، وتخضع مؤسساتها لمنطق المنافسة الصناعية والتكنولوجية مع ما يماثلها من مؤسسات وشركات وتقوم بذلك محليا ودوليا، ففي الحالة الأولى في إطار الاقتصاد القومي البحت، وفي إطار المنافسة مع الشركات والشركاء الأجانب على أراضيها، وفي الحالة الثانية وهي الأوسع والأشرس تنافسية، تسمو هذه الدول إلى مستو آخر من الافتراضية، وهي تفردها بمنتجات العقل المتميزة جدا والتي هي أساس جديد لجيل تقني وثورات صناعية تحتكر نسبيا حق الملكية، وهذا الذي يصنع منها إمبراطوريات في المعرفة والتقنية والخدمات المتطورة جدا في مجالات الاقتصاد وخدمات المجتمع وتقنيات التطور الصناعي الجديد.

إن الحضور التكنولوجي والمعرفي لهذه البلدان يشكّل بناء علاقات تعاونية اقتصادية تفاعلية بين المستثمر المباشر والدولة المضيف "الرأس والجسد" وتصنع الثروة والمزايا لكليهما، لكنها تربط تقنية الإنتاج في البلدان المضيفة ببلدان الرأس، مما يعطيها الأولوية والأفضلية في التحكم والعائدات[2].

كما يمكن لمؤسسات الإنتاج في دولة الجسم أن توفر إنتاجا أوليا للكثير من المؤسسات الصناعية في نفس البلد وخارجه، وبالتالي المزيد من التمدد والتشابك، حيث تشير الإحصائيات لسنة 2017م أن مجموع الشركات الكبرى العاملة في الخارج وفي فروع

(1) وليام هلال، كينيت ن- تايلر، **اقتصاد القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 148.

(2) روز كراس، **توسع بلا غزو**، مرجع سابق، 45.

إنتاجية متعددة جدا لكل من الولايات المتحدة ولبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان بلغت ثمانية وستون شركة من أصل مائة شركة أولى في العالم [1] .

بالنسبة للصنف الثالث الخاص بالدول الناشئة وتحوّلها إلى إمبراطوريات افتراضية، قد يختلف الأمر قليلا بالنسبة للصنفين السالفين، كون الدول المذكورة آنفا توصف أنها دول ناشئة أو صاعدة، لأن سرعة نمو اقتصادياتها مثيرة للاهتمام في العقود الثلاثة الأخيرة، ففي المراحل الأولى من بداية الصعود، شكّلت هذه الفئة من الدول وبنسب متفاوتة "دول جسم" كونها كانت بحاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويل التكنولوجيا وتشغيل اليد العاملة وخلق المزيد من القيم المضافة، وتم التركيز على الاستثمار المباشر لما له من مزايا على الدول المستقبلة حيث تتحاشى عمليات القروض والمساعدات الخارجية ذات الأعباء السياسية.

بلغ المال الموجه للاستثمار في البلدان النامية بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بين سنتي 2013–2017، 39% من مجموع الأموال الموجّهة للاستثمار، منها النصيب الأوفر نحو هذه الدول الصاعدة [2]، لذا انكبت هذه الدول في نهضتها على تهيئة كل الظروف الضرورية النظمية والقانونية والهيكلية والفنية لاستقبال هذه الاستثمارات وإنجاحها، فالعملية في غاية الأهمية لطرفي المعادلة بالنسبة للدول الرأس، فضاءات جديدة لعائدات وتدفقات مالية، خاصة وإن هذه الجغرافية الجديدة تتوفر على مزايا المساحة والسوق الاستهلاكية والديموغرافيا العاملة الرخيصة.

بالنسبة للطرف الثاني "الجسم "هو دعم النهوض والنمو الاقتصادي والاستفادة من المعرفة والتقنية ورأس المال والإنتاج لتغطية حاجة السوق المحلية، وفي وقت لاحق توجيه الإنتاج بعد حصول مستويات ما من الاكتفاء نحو السوق الخارجية، وبهذه الطريقة ستصبح دول "الجسم" أقطابا اقتصادية ضخمة تتحوّل بسرعة إلى مصدرة للإنتاج والتكنولوجيا ورؤوس الأموال، أي بعبارة أخرى بداية التمدد والافتراضية كحال الصين في الوقت الحالي،

(1) أحمد رشدي إبراهيم، الأدوار والتحديات غير الاقتصادية للشركات الكبرى دولية النشاط" **مجلة اتجاهات الأحداث**، ع 27 (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018)، 10.

(2) نفس المرجع، 11.

لم تكن قبل عقدين من نهاية القرن العشرين شيئا يذكر سوى ذلك البلد العملاق بشريا وجغرافيا البائس اجتماعيا والمتخلف اقتصاديا.

لكن بعد عقود ها هي الصين تتفوق في تمددها وغزوها للأسواق ومختلف الفضاءات الجغرافية أكثر من دول كانت سابقة لها في التصنيع والتقنية والمعرفة، بل أكثر من هذا، كان لها الدور في المساهمة في صنع الجسم الصيني ليتحوّل هو بدوره سريعا إلى رأس، وهي الخطى ذاتها التي تتبعها الهند عن قرب والبرازيل والمكسيك ودول أخرى تتّخذ منها نموذجا يحتذي به.

ربما لم يكن لهذه الاعتمادات المتبادلة والتشابك الاقتصادي والمالي ليتقدم وينجح لولا الضمانات السياسية وبناء إجراءات الثقة بين مختلف هذه الأطراف، وكذا الدراسة المتأنية للبيئة الأمنية في كل هذه البيئات الجغرافية المتميّزة بحركتها الاقتصادية السريعة والنشيطة، فالأمن والاستقرار شرطان في غاية الأهمية بالنسبة لنمو الاستثمارات واستمراريتها وحمايتها من خلال استراتجيات أمنية ضابطة، وتشجيع التعاون والترابط الاقتصادي من خلال الشركات والمنتديات والمنظمات الاقتصادية والتعاونية، وحتى التفكير في الإضرار بالأمن في إحدى هذه الفضاءات الجغرافية عالية الاستقطاب، احتمال ضعيف لمآلات وتداعيات ذلك على كل فواعل المنطقة. (1)

إن المنافسة على غزو الأسواق وتمدد الإنتاج يتيح نوعا من النزعات والصراعات بين الشركات وحتى الدول، لكن ليس بالقدر الذي تشكّله الحاجة إلى الأوعية الجغرافية في القرون الماضية كأرصدة حيوية للإبقاء على قوة الدولة واستمراريتها، فالتمدد الافتراضي اليوم يقوم على أسس واتفاقيات وقوانين وليس قصرا واغتصابا، لذا من المستبعد قيام نزاعات أو صدمات مسلحة تكبح جماح تمدد افتراضي، لأن العملية برمتها متشابكة ومعقدة حد الصعوبة الشديدة في فك عقدها وتحويلها إلى نقطة البداية، فالأشواط التي قطعت في هذا الشأن كبيرة وعميقة، وقُننت ونُظّر لها وعملت السياسة في هذا الاتجاه، لكن لا يمكن لكل ذلك أن يمنع نزاعا مسلحا في نقطة ما من الصراع وتوتر العلاقات.

(1) روز كرانس، مرجع سابق، 52.

المبحث الثاني

تحديات الطموح الإمبراطوري في القرن الحادي والعشرين

في رؤية مبكرة تعود لسبعينيات القرن الماضي، أشار الكاتب الياباني" يانجي ماسودا" إلى التحوّل من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي "مجتمع المستقبل المعلوماتي"، تقوم هذه الرؤية على تحوّل الإنتاج الفكري جرّاء الضغوط التقنية الرقمية، والتي ستزيد من الإنتاج الفكري والإبداعي وبغزارة، حتى شهد العالم تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، وستكون السيطرة العالمية لمن يمتلك هذه التقنية[1].

صدقت نبوءة الكاتب الياباني وأكثر من ذلك، فالتطور السريع للمعرفة والتقنية الرقمية أتاح تراكما معرفيا غير مسبوق، يتعامل مع كم معرفي كوكبي من البيانات والمعطيات والمعلومات "Big Data" تسمح للقوى المعرفية المسايرة لذلك باستثمارها كأدوات قوة إستراتيجية واقتصادية ودبلوماسية ومعرفية، تمكنها من متابعة دقائق الجزئيات في التفاعلات الدولية، وتمكنها من تحويلها إلى أدوات وأسباب قوة، تصنع لها السبق والتفوق. ولكون ثورة التقنية والرقمية وسهولة بلوغ هذه البيانات لم تعد حكرا على الجهات الرسمية لاستخدامها كأسلحة ضد بعضها البعض، بات أيضا من اليسير على الأفراد وجهات غير تماثلية الولوج إلى هذا العالم والخوض فيه وبرجة عالية من التحكم، حتى أصبحت الفواعل الرسمية الدولية ذاتها ومؤسساتها عرضة للانكشاف المعلوماتي والتهديد المباشر، من خلال عمليات الاختراق والتخريب التي باتت متاحة لأكثر من فاعل.

من جهة أخرى تواجه القوى الإمبراطورية في القرن الحادي والعشرين جملة من التحديات في المكون التنموي وكيفية استدامته، خاصة وان القوى الاقتصادية الكبرى التقليدية لم تعد لوحدها، بل هناك مطاردة لصيقة من قوى أخرى صاعدة، وفي ظل هذه التنافسية لأطراف لا تريد أن تتراجع، وأخرى تسعى متمسكة بأدوات العصر للارتقاء وبلوغ القمة، وسيكون لذلك التنافس ومن دون شك ضغوطا رهيبة على الجغرافيا والديموغرافيا.

---

1 فهد عبد الله الطيّاش، "غول الرأسمالية في عباءة رقمية،" **مجلة العربي**،ع.516، سبتمبر 2019، الرياض.10-11.

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية: المعرفة المسلحة الوجه و الآخر للصراع التكنولوجي

اتهمت الحكومة الفنزويلية الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير تخريب سيبراني ضد المحطة الرئيسة الكهرومائية للبلاد " سيمون بوليفار" مما أخل البلاد في الظلام، حدث ذلك يم الخمسين 07 مارس 2019م، ويؤكد الخبراء أن هذا ممكن جدا، لكن في الحالة الفنزويلية لا تعدو الحادثة إلا أن تكون عطلا بالمحطة ناتج عن غياب الصيانة التي لم تعرفها المحطة منذ سنوات.

لكن بالمقابل يؤكد الخبراء أيضا أن مثل هذه الهجمات السيبرانية التخريبية ممكنة جدا، ويستدّلون على ذلك بالهجوم الذي تعرضت له العاصمة الأوكرانية كييف في عملية مماثلة في ديسمبر 2016م، وفي عملية أخرى في 2010م عندما زرع فيروس "Stuxnet" في النظام الإلكتروني للبرنامج النووي الإيراني وأتلف خمسه، كما توجّه أصابع الاتهام إلى روسيا بإحداث تخريبات سيبرانية في أوكرانيا بفيروس هاجم أنظمة النقل الدولية" Maersk et Fed Ex" وكلف خسائر بمئات الملايين من الدولارات. عن هذه الوسائل التخريبية يقول الخبير الفرنسي في الأمن السيبراني " لويك غيزو" Loïc Guezo في شركة "تراند ميكرو" Trend Micro من الممكن جدا إن تكون المحطة الكهرومائية لفنزويلا كانت هدف لهجوم سيبراني من طرف دولة، ويرجح أن مثل هذا السناريو يستعد له المتعاملون الكبار في كل العالم [1].

من جهة أخرى وفي رسالة نشرتها "النيويورك تايمز" New York Times أن الآلاف من موظفي العملاق "غوغل" Google يستنكرون مشاركة عملاق "الواب" web في مشروع للبنتاغون يهدف لتطوير "ألغوريتمات"Algorithmes تقوم على الذكاء الصناعي قادرة على تحليل الفيديوهات المسجلة من طرف الطائرات من دون تيار العسكرية، ورُفضت العملية من طرف آلاف الموظفين لدى العملاق غوغل، لما لها تداعيات أخلاقية ناتجة عن السرعة الكبيرة لتطور الذكاء الصناعي واستخداماته العسكرية، ما دفع بالمختصين إلى مناشدة

(1) Journal de Montréal, attaque « cybernétique » au Venezuela ? Possible, mais moins probable qu'une panne,(monde Amérique,2019)

الهيئات الدولية لتنظيم أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة " SALA " Systèmes D'armes Létaux Autonomes لمنع كل استعمالات خبيثة.[1]

يبدو أن المعرفة الدقيقة والمتقدمة في مجالات ما ستحل محل الكثير من نظم التسلح الكلاسيكية في القرن الحادي والعشرين، كونها تعتمد بالدرجة الأولى على المكوّن المعرفي والتكنولوجي كأحد مقومات الحروب الالكترونية والمعلوماتية [2]. لقد أصبحت الحروب الإلكترونية أحد أوجه الصراع المتقدم في مناطق كثيرة من العالم، القائمة على برمجيات الذكاء الصناعي المستندة على معارف علمية جد متقدمة، ما تزال في بداياتها حكرا على القوى الكبرى والدول الصناعية كروسيا والولايات المتحدة والصين، هذه الأخيرة التي تسابق الزمن للالتحاق بنادي الكبار في هذا الشأن، وقد بدأت تفعل بنقل صراعها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من صراع تجاري إلى صراع تكنولوجي[3].

تقول ريفا جوجون كبيرة المحللين بمعهد ستراتفورد الأمريكي للدراسات الأمنية والإستراتيجية:

> " أن تنافس أقطاب العالم ودوله الصغيرة على امتلاك أحدث برمجيات الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى صراعات جديدة بسبب تخوّف الأطراف الدولية من بعضها." [4]

فتقدم وانتشار تقنية الذكاء الاصطناعي سيحددان ملامح النظام الدولي، سواء كان للأفضل أو للأسوأ، وإنه يتوّجب على المجتمع الدولي مناقشة ما إذا عليه أن يشعر بالقلق أو بالسرور تجاه هذه التغيرات.[5]

---

(1) Rania Massoud, Militarisation de l'intelligence artificielle : « l'ampleur des dégâts pourrait être sans limites » sur. http://ici. Radio- canada. Ca/nouvelle/1093360. Consultée : le 16/03/2019.

(2) ناجي عبد العزيز شهود، "التطور في نظم التسلح العالمية وتغير السياسات العسكرية للدول الكبرى،" **السياسية الدولية** ع.211 (مصر:الأهرام 2018)، 181.

(3) أبو الفضل الاشتاوي، "سباق القوة في عالم العلاقات الدولية،" **السياسية الدولية**ع.215 (مصر: الأهرام، 2019)، 10.

(4) نفس المرجع ، 10.

(5) نفس المرجع.

من هذا المنطق يبدو أن المعرفة المسلحة في القرن الحادي والعشرين لا يمكن الجزم على أنها ستكون حكرا على الدول الكبرى، وقد لا تكون الدول المالكة في صورة القوى الكبرى الكلاسيكية كالولايات المتحدة وروسيا والصين، بل قد تكون أقل من ذلك بكثير، ولا تصنف كقوى عسكرية على غرار التصنيفات الكلاسيكية، ومن ثمة لم تعد أدوات الحروب والتهديد دبابة أو صاروخ أو طائرة أو غواصة، وإنما منتجات تكنولوجية لا تحتاج كل هذه الأحجام والأموال وكيفيات التخزين والتحديث والصيانة، وهنا يكمن الخطر في تهديد أمن واستقرار دولة ما أو ألحاق الضرر البالغ بأسلحتها وقواتها المسلحة، أو بمنظومات الإنتاج الاقتصادي ومنظومات المال والأعمال والحياة العامة.

إذا، يتجه العالم نحو أنواع جديدة من العسكرة قوامها المعرفة والتكنولوجيات الدقيقة، لأن أمون الدول القوية بالمفهوم التقليدي وغيرها باتت كلها مهددة، ووجدت نفسها في معظم الأحيان أمام أعداد افتراضيين بتهديدات لا تماثلية، في وقت قلت فيه أسباب الحروب التقليدية في ظل وجود تنظيمات ومؤسسات وقانون دولي، ناهيك عن الترابط غير المسبوق لمصالح واقتصاديات الدول صغيرها وكبيرها، هذا لا يعني خلو الساحة الدولية والعلاقات بين الدول من النزاعات والتوتر والصراع، وإنما هذا موجود في إطار منظومة دولية كبرى "اللبرلة" والتعاون، ومن ثمة لم تعد الحرب في العلاقات الدولية كما كانت قبل عقود، بل أتاحت المعرفة والتكنولوجيا منتجات وبرمجيات دقيقة يمكن أن تلحق أضرارا بليغة، ما كانت لتُحقق عبر ارمادة من الجيش، بل أكثر من ذلك، قد تتّم من وراء الحدود ودون عناء التنقل ولا معرفة مصدرها، والذي قد يكون جهة نظامية أو جماعات إجرامية وحتى أفراد.

إذا، بات الأمن القومي والاقتصادي والمعرفي والمعلوماتي للدول يتوقف على مدى تحكم الدولة ومختبرات ومراكز التفكير والابتكار فيها في هذه المعارف المسلحة، وأصبحت كل دولة لا تريد التخلف عن الركب وملاحقة تغيرات القرن الحادي والعشرين في العمل على امتلاك السيلكون فالي "وادي السيلكون" الخاص بها، قياسا بالمجد التكنولوجي الذي قدمته هذه المنظمة وما تزال للولايات المتحدة في مجال المعارف التكنولوجية المتقدمة، والأكيد لن يكون ذلك لكل الدول، فالعملية تحتاج إلى قدرات مالية ومعرفية ثابتة وتحاط بالسرية القصوى في الدول المالكة لها، بل هي الآن تشكّل موضوع أكثر مهمات التجسس في العالم، ولا غرابة، في أن آخر إستراتيجية للدفاع الأمريكي سنة 2018م حددت ثمانية

تقدمات تكنولوجية يرغب الجيش الأمريكي في الاستفادة منها، كالجوسسة المتقدمة وتحليلات البايانات الضخمة والذكاء الصناعي والروبوتات...، في هذا الشأن يقول ماتيس وزير الدفاع الأمريكي:

" أن النجاح لا يذهب إلى الدولة التي تطور تقنية جديدة أولا، بل إلى تلك التي تدمجها بشكل أفضل وتتكيف بسرعة مع طريقة القتال."[1]

باتت المعارف المتقدمة، السلاح الأخطر والأبرز في صراعات الدول في القرن الحادي والعشرين، والتي برزت في تسميات وتوصيفات مختلفة، لكن في مجملها تشترك في طبيعتها وأهدافها، ومن أبرز هذه التسميات: الحروب الرقمية، النزاعات الرقمية، الحرب السيبرانية، حروب الذكاء الصناعي، حروب الجيل الخامس، حروب المستقبل وغيرها.

يقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين:

" من سيقود الذكاء الاصطناعي سيحكم العالم."[2]

ويبدو أن الروس واعُون جيدا بمكانة روسيا ودورها في المستقبل، وكأنها رسالة إلى العالم ومنظري الإستراتيجية على أن النظرية الجيوبوليتيكية "نظرية قلب الأرض" لن تبرح فضاءها الجغرافي التقليدي، كما ينّم التصريح على سقف التنافسية التي تنتظر القوى الكبرى في هذا المجال، وبالأخص الولايات المتحدة وروسيا والصين، وفي هذه الحالة يغطي الذكاء الاصطناعي معظم التوصيفات المذكورة آنفا للمعرفة المسلحة، فما هو الذكاء الاصطناعي؟

1. **الذكاء الاصطناعي:** يُعرّف على أنه:

"عملية محاكاة للذكاء البشري عبر أنظمة حاسوبية معقدة، قادرة على التعلم وجمع البيانات وتحليلها واتخاذ قرارات بناء على عملية التحليل هذه بصورة تحاكي طريقة تفكير البشر."[3]

(1) عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، 18.

(2) شادي عبد الوهاب و آخرون، "فرص وتهديدات الذكاء الصناعي في السنوات العشر القادمة،" **تقرير المستقبل، دورية اتجاهات الأحداث** ع.27 (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2018)، 3.

(3) نفس المرجع، 2.

وعرفت الأبحاث العلمية في مجال الذكاء الاصطناعي تطورا لافتا وسريعا، من صناعة الروبوت "ROBOTS" المبرمج على مواقف معينة وفي بيئة محددة مثل الربوت "ديب بلو" " Deep Blue" الذي هزم كاسباروف في لعبة الشطرنج، ثم ربورتات جيل ثاني قادرة على جمع البايانات وتحليلها واتخاذ القرارات اللازمة كالسيارات ذاتية القيادة، ثم جيل لاحق يحاول فهم أفكار الناس وانفعالاتهم والتنبؤ بمواقف الناس والتفاعل معهم.[1]

تباينت آراء العلماء والمتحكمين في هذه المعارف حول سلميتها وخدمتها للإنسانية، أو أن تكون مدمرة ومنهية للجنس البشري، كالفرق البيّن بين تصريحات "مارك زوكربيرغ" المتفائلة بإضافات هذه المعارف وتكنولوجيات لحياة الإنسان في المستقبل، وبين تشاؤم "إيلون موسك" صاحب مؤسسة " تسلا وسباس اكس" بحرب عالمية قائمة، ويتوقع "ستيفن هوكينج" أن بلوغ الذكاء الصناعي درجة الكمال يعني نهاية العنصر البشري[2]، ففي حقيقة الأمر كل التصريحات بُنيّت على معطيات مؤكدة على أن هذه المعرفة سلمية وإبداعية تصنع رفاه الإنسان، كما بالقدر نفسه يمكن أن تكون مسلحة وتصنع فنائه.

وفقا للمقاربة الواقعية في العلاقات الدولية وفوضوية النظام الدولي، فالعالم مقبل على سباق معرفي وتكنولوجي غير مسبوق بين الكثير من الدول ذات الصيت في هذا المجال، لكن على وجه الخصوص بين روسيا الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ويُتوقع أن يبلغ حجم الإنفاق في أودية السيليكون لهذا الشأن في آفاق سنة 2030 م مبلغ15.7 تريليون دولار أمريكي، وكل من المتنافسين ينظر إلى هذه المعارف على أنها إستراتيجيات أمون قومية والهيمنة والسيطرة على العالم ستكون لمن يتفوق[3].

2. الحرب السيبرانية/ الحرب الرقمية:

في سنة 2007م قامت استونيا بنقل نصب تذكاري يعود للحقبة السوفيتية، وكانت النتيجة أن أُصيبت حواسيب المرافق العامة بالشلل، وفي سنة 2008م على أثر الهجوم الروسي على جورجيا كانت التقنية الرقمية قوية جدا في حماية القوات الروسية وإلحاق

(1) نفس المرجع، 2.

(2) نفس المرجع، 3.

(3) نفس المرجع،6.

الضرر بخصمها وبأنظمته الدفاعية والخدماتية، بحكم ارتباط الحدثين بروسيا كان من اليسير توجيه الاتهام لها على الرغم من إنكارها لذلك، حينها أدركت الدول وخاصة القوى المنافسة أن أمونها القومية باتت مهددة[1]، وربما كان ما حدث لاستونيا وجورجيا مؤشر إنذار على أن القادم أعقد وأخطر، وأن الرقمنة ستكون ميزة وصفة معظم الحروب والصراعات في القرن الحادي والعشرين، على اعتبار أن هذه المعارف والتكنولوجيات اضحت تميز معظم النزعات الجيوبوليتكية مطلع الألفية الثالثة.

حدث آخر يدعم مؤشرات التحوّل الجذري في الحروب الجديدة، عندما طوّرت الولايات المتحدة وإسرائيل فيروسات أحدثت خللا كبيرا في البرامج النووية الإيرانية، وكشف "أدوارد سنودن" عام2012م عن تقنيات متقدمة طوّرتها واستخدمتها وكالة الأمن القومي الأمريكي، في اختراق معلومات وخصوصيات جميع الأفراد حول العالم بمن فيهم رؤساء الدول [2] .

وجدت الدول الكبرى نفسها أمام سياق جيوسياسي جديد عالي التهديد، استنفر استعدادات عملية لمواجهتها من خلال التزود بهذه المعارف والبرمجيات للحماية أو للهجوم، من خلال التواصل الدولي بين القوى الدولية المشهود لها بطول باعها في هذا المجال، حيث أبرمت الولايات المتحدة والصين سنة 2015م اتفاقا يقضي بعدم شن أي هجمة سيبرانية بين الدولتين تستهدف البُنّى التحتية ومؤسسات القطاع الخاص في حالات السلم، وفي السياق ذاته اعتبر الاتحاد الأوربي سنة 2017م أن شن أي هجمة سيبرانية على أحدى دول الإتحاد يُعد تصرف حرب يستوجب الدفاع عن النفس[3]. فما هي الحرب السيبرانية؟

كانت أول إشارة بالتسمية للحرب السيبرانية في مقال لـ "جون أركيلا" و"دافيد رونفيلد" "John Arquilla and David Ronfeldt " سنة 1993م بعنوان الحرب السيبرانية قادمة، وكان يقصد بذلك استعمال المبادئ المعلوماتية لتنفيذ عمليات عسكرية أو الاستعداد لتنفيذها من

(1) فريديريك دوزيه، "حروب رقمية ونزاعات رقمية،" في برتران بادي، **أو ضاع العالم 2015 ،الحروب الجديدة**، تر، نصير مروة، مرجع سابق، 118.

(2) إيهاب خليفة، "الحرب السيبرانية، مراجعة العقيدة العسكرية استعداد للمعركة القادمة،" **السياسة الدولية، الحروب الجديدة** (القاهرة:الأهرام،2018)، 17.

(3) نفس المرجع، 17.

خلال تعطيل أو تدمير نظم المعلومات والاتصالات على نطاق واسع وحتى العقيدة العسكرية للعدو، يعّرفها "جوزيف ناي"

"على أنها الأعمال العدائية في الفضاء السيبراني التي لها آثار تعادل أو تفوق العنف الحركي التقليدي."[1]

هذا المفهوم بدوره يشهد نوعا من التباين، ليس في الآثار التدميرية المعنوية والمادية التي يخلفها، وإنما في تسميتها بين حرب وهجمات، الأكيد أنها تخلف الكثير من الخراب والتدمير التي تخلفها الحروب التقليدية[2]، لكنها في حقيقة الأمر لا تحتاج أكثر من نظام برمجيات ومجموعة حواسيب، وبحكم أن لا شيء بات آمنا إذا لم تملك السبق والتفوق في هكذا معارف، وجبّ إعادة النظر في مفهوم الأمن أفقيا وعموديا، حتى أن الدول وبناء على ذلك شكّلت وحدات عسكرية سيبرانية[3] مثل:

- القيادة السيبرانية الأمريكية Us Cyber Command مهمتها حماية المعلومات والرد على من يستهدفها وتنفيذ عمليات القضاء الالكتروني؛
- الوحدة 61378 الصينية مهمتها التحسس وسرقة المعلومات الاقتصادية والتكنولوجية، وهي متهمة بمئات الهجمات على منشآت ومنظمات ومراكز بحث حول العالم؛
- قراصنة الظل في روسا: حماية البنية الأساسية للقوات المسلحة الروسية من الهجمات السيرانية؛
- الوحدة 8200 الإسرائيلية تعمل بالتنسيق مع نظيرتها الأمريكية، وكانا قد صمما بالشراكة فيروس "Stuxnet" الذي ضرب البرنامج النووي الإيراني.

فالمحصلة، أن هذه المعارف المسلحة بات الواقع يؤكد على أنها موضوعا وفضاء أداة في التنازع والتنافس بين الدول الساعية بمنتهى الحرص الشديد على حفظ قدرات عالية التمكّن لتوفير الأمن لسكانها وإقليمها وبُناها التحتية ومنظوماتها العسكرية والخدماتية والاقتصادية.

---

(1) نفس المرجع، 17.

(2) فريديريك دوزييه، مرجع سابق، 119.

(3) إيهاب خليفة، مرجع سابق،20 .

المطلب الثاني: تحديات التنمية ورهانات الاستدامة: الطاقة، البيئة، الموارد واليد العاملة

بقدر ما تشكّل التنمية المستدامة من تحديات رئيسة لسكان الأرض، بقدر ما تصنع طموحا تناغميا بين الناس، ومصالحة مع الطبيعة، فهل يمكن للقوى الكبرى أن يتواصل نمو اقتصادياتها بمستويات الاستجابة لحاجيات ومتطلبات الحاضر من دون المساومة على مقدرة أجيال المستقبل الإيفاء بحاجاتها؟

الأكيد أن العملية يكتنفها الغموض على الرغم من أن التنمية رسالة الإنسانية لصنع متطلبات العيش والحياة والرفاه، ومفهوم الاستدامة ليس بالجديد، بل يعود إلى ندوة الأمم المتحدة حول الإنسانية والبيئة المنظم بمدينة "ستوكهولهم" السويدية سنة 1972م، ثم تلا ذلك العديد من الندوات مثل قمة الأرض بـ: "ريو دي جانيرو" سنة 1992م، وقمة "جوهانسبوغ" سنة 2002م التي جاءت بعبارتها الصريحة "التنمية المستدامة"، وهي التي أحدثت تطورا في المفهوم لأول مرة، ليركّز أساسا على توليفة تدمج فيها البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم قمة "ريو" مرة أخرى سنة 2012م التي أضافت مفهوم الاقتصاد الأخضر وإنشاء إطار مؤسساتي لإدارة التنمية المستدامة. هذا بالإضافة إلى ندوات الأرض والمناخ التي عقدت في السنوات الأخيرة وكان آخرها قمة باريس للمناخ سنة 2015م.

من المهم الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يجب أن يأخذ في الحسبان حقائق وخصوصيات كل بلد، هناك البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان المتخلفة، وعلى غرار ذلك يتعدد مفهوم التنمية المستدامة ويُفسّر، فهو يعني أشياء مختلفة لبلدان مختلفة،[1] كيف يمكن لدول العالم وخاصة القوى الاقتصادية الكبرى أن تضمن مقومات اقتصادها دون الإضرار بالبيئة التي بدأت تقدم مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية مقلقة؟

1. **الطاقة والتنمية:** تحظى الطاقة ومصادرها بأهمية حيوية بالغة، كونها عاملا حاسما يسهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في رفاه البشرية ورخائها الاقتصادي. كان استخدام الطاقة الأحفورية كالفحم ثم البترول والغاز بعد اكتشافها، لحظة فارقة وقفزة غير مسبوقة في التغير الجذري لأنماط الإنتاج ووسائل النقل والحياة الاجتماعية، لتنتقل من سرعة دنيا إلى سرعة أعلى بكثير، محدثة لتحوّلات عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة

(1)- Angela kayumba, les défis du développement durable ,sur :http://www.academia ,edu /6564747 Consultée le : 19/03/2019.

في مجتمعات الثورة الصناعية في بادئ الأمر، وباستعمال الطاقة ولأجل امتلاكها قامت الحروب وأُخضعت الكثير من أجزاء العالم للاحتلال والإستغلال.

على الرغم من التقدم العلمي والمعرفي في هذا المجال، ما تزال الطاقات الأحفورية تحظى باهتمام بالغ في استراتيجيات التنمية في اقتصاديات الدول المتقدمة كما في النامية، وهو ما جعل نطاق التنمية الصناعية في العالم يتوسع أكثر فأكثر وتضاعفت أعداد المستهلكين وكميات الاستهلاك، إلى أن بلغت مرحلة توصف بالحرجة "ذروة إنتاج الطاقة الأحفورية " فالاحتياطات تقل وعدد المنتجين كذلك، وهو ما أثار مشاعر القلق ورفع مستوياتها عاليا بخصوص الأمن الطاقوي[1]، على اعتبار أن الطاقات الأحفورية ما تزال تشكل 80% من الطاقة في العالم، فبلوغ الذروة النفطية معنى ذلك أن الاحتياطيات النفطية المؤكدة لم تعد تساوي سوى النصف مما أنتج، وذلك مؤشر مربك لما سيترتب عنه من تداعيات اقتصادية وسياسية تضاف إليها وجود معظم الاحتياطيات النفطية في مناطق ضعيفة الاستقرار[2].

إن مؤشرات استهلاك الطاقة قد عرفت منحنى تصاعديا وسريعا خلال الخمسين سنة الأخيرة، وهي عملية عكسية لمستويات النمو العالية خاصة في الدول الصاعدة، وكذلك تضاعف عدد الاقتصاديات الكبرى والقوى الاقتصادية في العالم، وبلوغ بعض الاقتصاديات كاقتصاد كل من الصين والهند مستويات عالية جدا في ظرف زمني وجيز من التوسع والضخامة، وما يقابله من طلب متزايد على الطاقة لتغطية الطلب الاقتصادي والاحتياجات الاجتماعية المتزايدة، استجابة لتطور نمط الحياة في الصين وتزايد عدد سكان المدن بشكل لافت، هذا على الرغم من الإنتاج الطاقوي المحلي الكبير والسياسات الطاقوية الجديدة. يذكر أن الصين لوحدها تستهلك ما يقارب22% من الإنتاج الطاقوي في العالم، ففي الفحم الحجري يُسجّل أن الصين هي المستهلك الأول في العالم بـ50% وهي أكبر منتج وأكبر

(1) جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار في القرن الحادي والعشرين، رؤى متنافسة للنظام العالمي**، تر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، 145.

(2) جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية: نظريات العالمية**، مرجع سابق، 216.

مستورد وأكبر مستهلك، وبالمقابل هي أكبر بلد منتج لغاز الدفيئة أي ربع الانبعاثات العالمية بـ8977 مليون طن، قبل الولايات المتحدة الأمريكية بـ5119 مليون طن[1].

إذا، لنتصوّر مدى ضخامة الاقتصاد الصيني وشراهته للطاقة والمواد الأولية، مع العلم أن معظم التقديرات تشير إلى أنه على وتيرة الاستهلاك الحالية لمصادر الطاقة الأحفورية، والأكيد أنها ستزيد عن المعدلات الحالية كثيرا بالنظر للتزايد الديموغرافي والتوسع الصناعي ومزيدا من الصعود للاقتصاديات الناشئة، فإن الاحتياطات المؤكدة لن تتعدى الخمسين سنة القادمة، وعليه، كيف ستضمن الصين ودول الاقتصاديات الضخمة الطاقة للإبقاء على معدلات النمو ومستويات القوة الاقتصادية والجيوبوليتيكة في المستقبل؟

الأكيد أن معظم الدول المتقدمة وغيرها بدرجة أقل تفكر في مثل تلك اللحظة، لذا هناك الكثير من مراكز البحوث العلمية والتكنولوجية المتقدمة التي انكبت ومنذ وقت ليس بالقصير على البحث في البدائل الممكنة لتعويض مصادر الطاقة الأحفورية التقليدية، والإبقاء على مستويات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وذلك من خلال التوجه لإنتاج الطاقات النظيفة والمتجددة كالطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية وطاقة الشمس والرياح وغيرها، ويُسجل أن الصين كذلك هي أول منتج للطاقات المتجددة، للاستجابة لطموحات اقتصادية إستراتيجية "الطريق والحزام"، تلك النظرة الإمبراطورية الجديدة لا يمكن أن تكون قفزة في المجهول، فالأكيد هناك جهود جبارة تُبذل للتحوّل الطاقوي وحماية البيئة، إن عملية جر الكثير من دول آسيا وأوربا نحو هكذا مشروع استراتيجي ضخم يجب أن تُبدّد بشأنها الشكوك وتُبنى إجراء الثقة.

كثير ممّا قيل عن الصين ينسحب على معظم القوى الاقتصادية المهيمنة وتوجساتها بشأن المستقبل الطاقوي للعالم ومواقع اقتصادياتها في المستقبل، علما أن الزيادة السكانية في العقدين القادمين ستصل إلى 1.7 مليار نسمة، يتمركز معظمهم في المناطق الحضرية الجاذبة للشغل والرفاه الاجتماعي، وأن النمو الاقتصادي العالمي وبخاصة لدى القوى الاقتصادية الكبرى سيقفز بالربع مقارنة بحجم الاستهلاك الحالي، ففي سنة 2000م كانت احتياجات أوربا وأمريكا الشمالية تقدر بـ 40% من الطلب الطاقوي في العالم و20% للاقتصاديات الناشئة خاصة في آسيا، فوضعية الطلب السابقة ستنقلب معادلتها في حدود سنة 2040م، وأكثر من هذا ستستهلك اقتصاديات آسيا مستقبلا 50% من الغاز و80%

(1) " AIE "Agence internationale d’énergie, sur : http://.iea.org. Consultee le: 20/03/2019.

من البترول و60% من لطاقات المتجددة، و100% من الفحم والطاقة النووية، وارتفاع إنتاج الكهرباء حيث أن ست شركات من أصل 10 كبرى منتجة للكهرباء صينية[1].

يبدو أنه هناك هواجس عالية مصحوبة بتوجه ثوري نحو حلول آنية ومستقبلية تراهن على طاقات نفطية غير تقليدية، كما هو الحال في الولايات المتحدة بالنسبة للنفط والغاز الصخريين كأول منج عالمي، وهي مرشحة لتغطي نصف نمو الإنتاج العالمي في آفاق سنة 2025م، عندما تنتج الولايات المتحدة خمس "1/5" الإنتاج العالمي من النفط و"1/4" الإنتاج العالمي من الغاز، للإشارة تملك الصين أكبر الاحتياطيات العالمية للنفط والغاز الصخريين، واللجوء إلى استغلالها ليس مستبعدا على ضوء انخفاض الاحتياطيات التقليدية والإمدادات وجيوبوليتيكا النزاعات في المناطق الموردة للطاقة وسياسة الأسعار.

إن التحوّل الطاقوي المنظورفي العقود القليلة القادمة، بات واقعا من خلال التطوّر اللافت لتكنولوجيا الطاقات المتجدّدة وتوسع استعمال الطاقة الكهربائية كبديل تنموي اقتصادي واجتماعي، هناك نسبة ليست بالقليلة من الأنشطة الصناعية الخفيفة ومعظم إنتاج الخدمات يعتمد على الطاقة الكهربائية، وتقدر حاليا نسبة مساهمة الكهرباء في الاحتياجات الطاقوية بـ20% والنسبة تزداد سنويا بعلاقة طردية مع نجاح سياسات الانتقال الطاقوي وسياسات التنمية المستدامة وحماية البيئة[2].

إن هذا الانتقال الطاقوي يتطّلب استثمارات ضخمة وسريعة في تكنولوجيا الطاقة النظيفة والذكية والفعالة، ويمكن لاستراتيجيات الانتقال التي تديرها الدول المهتمة بنسبة 70% بكلفة 2000 مليار دولار على المدى المتوسط المنظور[3]، أن تواصل الاعتماد على الطاقات التقليدية والمتجددة في جيلها الأول، إلى غاية بلوغ الأبحاث مستويات تسمح فعلا بالتحول الطاقوي نحو أنظمة طاقوية فعّالة رخيصة ونظيفة كفيلة بتحقيق الكثير من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة، وبذلك يمكن اقتصاد الكثير من الأموال الموجهة حاليا للكوارث الصحية والكوارث الطبيعة الناتجة عن التلوث وارتفاع درجة حرارة الكوكب،

(1)- World Energy out look.WEO – 2018- ES. Synthese.pdf.03.
(2)- Ibid. 05
(3)- Ibid. 20--

والحصول على إمداد طاقة أنظف وأرخص، تسهم في تحسين معيشة السكان وارتفاع الدخول القومية الداخلية وتوفر فرص الشغل[1].

2. **البيئة والتنمية:** ورد في برنامج أهداف الألفية للتنمية لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 2000م ثمانية أهداف كبرى، هي تخفيض نسبة الفقر والجوع ووفيات الأطفال، وتحسين فرص حصول الأطفال على التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، صحة الأمومة، ومكافحة الأمراض المزمنة وحماية البيئة والتأسيس لشراكة من أجل التنمية. وبعد خمسة عشر سنة من ذلك، تبيّن أن هذه الأهداف الخاصة بالمناخ لم يتم تحقيقها بعد مضي هذه المدة من القرن الحادي والعشرين، وأن الضغط المسجل على البيئة يأتي أساسا من الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعة من طرف الـ 10% الأكثر غنى من سكان الأرض، متبوعين بمجموعة أخرى من الدول الصاعدة محاولين تحقيق مستويات نمو اقتصادي واجتماعي مماثلة لنظيرتها في الدول المتقدمة، أملا في بلوغ أنماط حياة غير مستدامة ناتجة عن هذه التنافسية الحادة، والتي بدأت تعطي مؤشرات غير مطمئنة عن الحالة البيئية في العالم، كالتغّيرات المناخية الحادة التي تتحول شيئا فشيئا إلى ظواهر: مثل ندرة المياه وتراجع المحاصيل الزراعية وزيادة نسب الفقر وصعود المشاكل الصحية[2].

إن الفعّالية الطاقوية والطاقات المتجددة والنظيفة، قد تكون السبيل الوحيد لتخفيض حدة التغيّرات المناخية والتحكم في نسب ثاني أكسيد الكربون "CO_2" بنسبة 90% من خلال التوظيف التكنولوجي الفعال والاقتصادي، ولبلوغ الأهداف في الشأن البيئي والمناخي، يتوجّب أن يُوّسع ويعمّم استعمال الطاقات النظيفة والتكنولوجيا الخضراء من طرف جميع الدول خاصة المتقدمة منها، لنقل استعمال هذه التكنولوجيا من15% سنة 2015 إلى 66% سنة 2050[3]، حينها يمكن الحديث عن تحقيق الاستدامة، وحماية الكوكب من ارتفاع درجات الحرارة التي من دون شك نجدها وراء كل الكوارث سالفة الذكر.

فالأبحاث العلمية لها عائدات مهمة وحيوية على كل ميادين الحياة والنشاط في العالم أجمع، وخاصة في الدول الصناعية التي تنتج أكثر وتلوث أكثر، فالعالم اليوم

(1)- IRENA » International Renewable energy Agency, une feuille de route pour 2050. Sur, http:// irena.org/--02, consultée le : 20/03/2019. 2018. Agency. /media/files/IRENA/

(2)- Gret, les objectifs de développement durable: quels enjeux et quels défis sur : http://. www. gret.org. consultée le :19/03/2019.

(3)- IRENA, op cit. 06.

مطالب ببلوغ هذه الأهداف من خلال استثمار 2% من الدخل الداخلي الخام العالمي سنويا للحد من انبعاث ثاني اوكسيد الكربون وتشجيع تكنولوجيا الطاقات المتجددة [1]

إن معادلة الشمال والجنوب، هي معادلة بين نشاط عالمين مختلفين، عالم شمالي أول مصنع وغني وليس على استعداد للتنازل عن رفاهية شعوبه التي تصنعها أنظمة سياسية واقتصادية تفعل كل شيء للحفاظ على قيم الليبرالية السياسية والرفاه الاقتصادي، فنشاطات الشمال الاقتصادية بحجمها وأهدافها تلحق الضرر بالبيئة والمناخ من جهة، وبمئات الملايين من الناس في عالم الجنوب الذين يكافحون من أجل العيش هم بدورهم يُلحقون أضرارا جسيمة بالبيئة المدارية للكوكب، من خلال الاستغلال المفرط لموارد الأرض وإزالة الغابات للزراعة والمشاريع القاعدية وإقامة الصناعات التحويلية، فالكل مسؤول، شمال يطرح كميات ضخمة من ثاني أكسيد الكربون وما لذلك من تأثير مباشر على طبقة الأوزون وارتفاع معدلات درجة حرارة الكوكب، وجنوب في كفاحه التنموي يحدث اختلالات كبيرة في الأنظمة البيئية الإقليمية والنظام البيئي العالمي، فكلاهما يلحق الضرر البالغ بالبيئة [2] .

كان لهذه الأضرار الناتجة عن النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي تأثير ووقع بالغين على البيئة منذ فجر الصناعة الحديثة الأول، من خلال الاستغلال المفرط للفحم والأخشاب، وتغيير المعالم التضاريسية على سطح الأرض لإقامة مشاريع الري والنقل والسدود...، لكن ربما كان تأثيرها أقل من اليوم على الرغم من حدّتها في بعض الأقاليم من العالم، كأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عندما كانت التقنية بسيطة لا تأبه بالبيئة ولا تقدم أدنى الحلول لها.

رافقت النمو الديموغرافي وتيرة سريعة لتوسّع الأنشطة الاقتصادية بدافع توفير حاجات الناس والتطلع إلى حياة أفضل من الرفاه، ما أدى إلى انتقال نشاط التصنيع إلى أرجاء واسعة من العالم في شماله وجنوبه، وتضاعفت أحجام الاستهلاك الطاقوي واستهلاك موارد الأرض بأحجام هائلة، ومن دون شك صعود مؤشرات وأحجام التلوث والأضرار البيئية بمعادلة تناظرية للتطور الاقتصادي، إذ تشير التقديرات أن العالم منذ منتصف القرن العشرين قد خسر خمس التربة السطحية الصالحة للزراعة، وخمس الغابات المطرية

(1) Ibid.06.

(2) بول كيندي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، ج1، مرجع سابق، 124.

الاستوائية، وأكثر من عشرة آلاف من الأجناس الحيوانية والنباتية [1] وفي ذلك تضيق على مختلف أنشطة الإنسان في الأرض، ناهيك عن المساحات الكبيرة والأنهار التي تتعرّض للتلوث الكميائي.

إن الشعور العام في كل أقطار الأرض ومنذ عقود، بخطورة الوضع والمآلات الخطيرة التي قد يؤول إليها الكوكب، دفعت إلى تصاعد نداءات في أكثر من منطقة في العالم، في شكل جمعيات ومنتديات مجتمع مدني" السلام الأخضر وأصدقاء الأرض... " للضغط على السياسيّين والاقتصاديين على حد سواء للتدخل السياسي والقانوني والمالي لحماية البيئة.

يُذكر أن ما يبذل اليوم من جهود لحماية البيئة ينم عن درجة عالية من الوعي بمصير الكوكب وسكانه، ومن مخرجات ذلك تحسن حالة البيئة في الكثير من المناطق في العالم المتقدم للإجراءات الصارمة في التعامل مع كل ما يضر بالبيئة، لكن لم يكن ذلك كافيا، فالبيئة ما تزال عرضة للانتهاك من طرف الجميع كل بقدر أحجام نشاطاته، فالذي يقطع الغابات في الأمازون وجزر اندونيسيا المطرية، لا يأبه بالبيئة بقدر النظر نحو الأفق والعائدات الاقتصادية للخشب والأرض المستصلحة للزراعة وإقامة المشاريع الصناعية، وبالقدر ذاته أو أكثر تلوث الصناعات الكبرى في العالم المتقدم بدرجات متفاوتة، خاصة انبعاث ثاني اوكسيد الكربون وتأثيرها الخطير على المناخ، وهو ما يُفسر عدم التوقيع على اتفاقيات الأرض والمناخ من طرف الكثير من الدول وانسحاب آخرى منها أو عدم احترامها.

فالأهداف الإستراتيجية لبناء المقدرة والقوة الاقتصادية والصناعية لا يجب أن تتوقف مادام الجميع يلوث، لكن الجميع يجني تداعيات مفعول الدفينة والاضطرابات المناخية على السواحل الغربية للمحيط الأطلسي وعلى جنوب آسيا، من فيضانات وأعاصير مدمرة تلحق أضرارا بالملايير من الدولارات، حتى نجد أعتى الدول وأقوى الاقتصاديات تستجدي الدعم، كما حدث للولايات المتحدة الأمريكية في إعصار كاترينا سنة 2005م، بالإضافة إلى تهديد بعض الدول بالغرق أو الزوال نهائيا على المدى البعيد كبنغلاديش.

(1) نفس المرجع ،128.

قد تكون المخصصات المالية للحد من انبعاث الغازات الضارة والسامة وتدوير النفايات السائلة والصلبة التي أصبحت صناعة مربحة أقل بكثير مما يسببه فيضان أو إعصار أو توقف أرض عن الإنتاج أو انتهاء نشاط رعوي للماشية. فالاستفاقة قد حدثت لكن ما تزال بخطى بطيئة وسياسات محتشمة، على الرغم من أن موضوع البيئة والمناخ أمتد ليأخذ حيزا في الشؤون العسكرية للدول المتقدمة، كون الكثير من التقارير العسكرية اعتبرت ذلك من صميم الأمن القومي.

في سنة 2010م تناولت إحدى المجلات الفرنسية التي تُعنى بعقيدة الجيش "مجلة الدفاع القومي" موضوع جيوسياسية المناخ والأمن الطبيعي، وأصدرت الجمعية الوطنية سنة 2012م تقريرا حول تأثير التغير المناخي على الأمن والدفاع، وافتتحت وكالة المخابرات الأمريكية سنة 2009م مركزا للتغيرات المناخية والأمن القومي [1]، فالعملية لا تعني القوات المسلحة بالدرجة الأولى لمواجهة التغيرات المناخية والبيئية وإنما التدخل في حالات الكوارث الطبيعية للإنقاذ والحفاظ على الأمن العام.

3. الموارد والتنمية:

إن موارد الأرض من أرصدة فلاحية وموارد طبيعية كانت قد شكّلت أولى عوامل القوة ودوافع التوّسع وحولها ومن يسيطر عليها قامت الإمبراطوريات، وظلت موارد الأرض تصنع الثروة وإمدادات القوة للنظم السياسية وجيوشها إلى غاية متصف القرن الثامن عشر الميلادي، العصر الصناعي الحديث الأول، والذي بدوره أبقى على أهمية موارد الأرض ولو نسبيا، وبها أرتبط مفهوم الامبريالية، فبالموارد ولأجلها كانت تدور المعارك والحروب فيما بين القوى الامبريالية نفسها، والاعتقاد أن رأس المال يعني استيلاء الرأسمالية على الموارد الطبيعية أبدا وبالقوة إذا لزم الأمر [2]. وما يزال هذا الأمر ساريا إلى يومنا هذا، لكن بطرق مختلفة ومسميات جديدة.

---

(1) رازمينغ كوشيان المناخ، "الطبيعة الموارد الطبيعية ،ساحات المعارك الجديدة" في برتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم 2015 ، مرجع سابق، 73.

(2) نفس المرجع، 72.

مادام الحال كذلك فهي بالتأكيد تُوصف بالندرة ومساحتها تضيف من يوم لأخر، كون الاحتياطات مهما بلغت من الضخامة فهي محدودة وعمرها يتوقف على كميات الاستخراج ووتيرة الإنتاج، وهناك موارد أخرى بطبيعتها وأهميتها قليلة في الطبيعة وتحظى بقيمة اقتصادية عالية، مما يجعلها محل طلب عالي ومُلح وقد يتطوّر الأمر حتى الحرب للحصول عليها، فنهم الموارد الأولية نزعة وليدة الإمبراطورية والامبريالية وما يزال الحال كذلك لتلبية حاجة الصناعة والاستثار بالإنتاج للاستجابة للطلب وإشباع حاجة المستهلك وجني الأموال، ففي العقود الأخيرة استنزفت بعض الموارد وأشرفت أخرى على الانتهاء وازدادت عمليات البحث والاستكشاف والتنقيب، وانتقلت من اليابسة إلى البحاروالمحيطات.

لعّل أكثر أجزاء الكوكب تعرضا لذلك هو القطب الشمالي، الذي يشهد منافسة شرسّة بين الدول المطلّة عليه كالولايات المتحدة، كندا، روسيا والدانمارك عبر جزيرة غرينلند والدول الاسكندينافية، فالمنافسة بلغت حد النزاع، لكن ما قد يترتب عن ذلك هو أخطر بكثير، كون الأمر يتعلق بتوازن بيئي كوكبي، فذوبان جليد القطب الشمالي وتعرضه للتلوث ستكون له عواقب مناخية وبيئية وخيمة جدا على كامل الكوكب[1].

يذكر أن القارة القطبية الجنوبية بمساحة 12.5 مليون كلم^2 تعد أكبر خزان للمياه للمياه العذبة في العالم" 90% "، تؤكد الاكتشافات الأولية أنها تحتوي على ثروات مهمة للغاية ومعادن جد نادرة، ومساحتها مقسمة بين مجموعة من الدول القريبة جغرافيا وأخرى دول قوية ومتطورة، ويُخشى أن يتحوّل النفوذ الذي ما يزال يقتصر على الأبحاث العلمية والاستكشاف البيولوجي يوما إلى عمليات استغلال لأهداف صناعية وتجارية، حينها لم يعد الكوكب ما يُستثنى فيه من جغرافيا عذراء لم يطمسها جشع الإنسان وآثار النشاط الصناعي.

إذا، يمكن لهذه البيئات المتبقية "القطبين" على وجه التحديد، أن تشكّل فضاءات جيوبوليتيكية عالية التوتر بين القوى الكبرى المالكة والمتاخمة حول موارد الأرض فيها، إذ تشير البحوث إلى أن منطقة القطب الشمالي جنة "سيليكون فالي" موارد الأرض المتبقية في الكوكب، لاحتوائها على كميات وفيرة من الأخشاب والزنك والنيكل والذهب والحديد والنباتات والحيوانات، والأكثر جذبا هو وجود دراسة تعود إلى سنة 2008م، تؤكد على

(1) نفس المرجع ،78.

احتواء باطن أرض القطب الشمالي حوالي 90 مليار برميل نفط و75 ألف مليار متر مكعب غاز طبيعي، أي ما يشكّل بين 13 إلى 30% من موارد الأرض غير المستغلة إلى الآن[1].

لنتصور حجم القيمة الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمنطقة، فقد تشهد نزعات مسلحة بعد عقود من الآن عندما تصل معظم الموارد إلى نهاية عمرها الافتراضي، لأنه قد يُستغني عن بعض الموارد بعد فنائها أو استبدالها بأخرى كنتيجة للتقدم العلمي والتقني، لكن لاغنى عن أخرى كموارد رئيسة لصناعات إستراتيجية، وحتى وإن لجأت الدول إلى تكوين احتياطيات تخزين ضخمة فهي بالضرورة لا تزيد عن العمر الافتراضي ببضع سنوات، فكما كانت أرصدة الجغرافيا وموارد الأرض قبل قرون مواضع حرب وقتال لتكوين الأرصدة والتدفقات، فقد يكون الحال مشابه لذلك بعد عقود، على الرغم من الاحتمال الضعيف لذلك كون أنشطة الإنسان قد تطورت وتعقدت أكثر، والمعارف والبحوث العلمية قد قطعت أشواطا غير مسبوقة في مجال الإنتاج والتصنيع.

4. التنمية واليد العاملة:

يشكّل العنصر البشري أحد الركائز الرئيسية لكل نشاط وكل تنمية وكل تقدم وحضارة، فيه وله تُسخّر مقومات الطبيعة وتُبنى الكيانات السياسية وتتطوّر النشاطات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثمة كان لعامل السكان عامل معياري في نشأة الحضارات والإمبراطوريات في التاريخ، وحول العنصر السكاني كانت الغزوات الحملات العسكرية على بناء الأمم وحضارتها ومستقبلها.

تسجل العصور الماضية وإلى غاية منتصف القرن العشرين أن العنصر البشري كان وقود الحروب والغزوات، في محطات رهيبة من الإبادة البشرية نتيجة أنانية هذا الإنسان، خاصة بعد العصر الصناعي وتطور تقنية السلاح وأدوات الحروب. يذكر أن سكان القارة الإفريقية لم يتعد المائة مليون نسمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بسبب الإبادة المنظمة ضد السكان من طرف الاستعمار الأوربي، للهيمنة وتجارة الرقيق

(1) نفس المرجع، 79.

بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض [1]، وإبادة الهنود الحمر في قارة أمريكا، وعشرات الملايين من الضحايا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، هذا بالإضافة إلى المجاعات والأوبئة كوباء الطاعون في القرن الرابع عشر في أوربا، والذي كاد أن يقضي على كل السكان.

صراع الإنسان مع الإنسان ومع الطبيعة لمرامي سياسية واقتصادية ظاهرة قديمة وما تزال، يضاف إليها عامل الهجرة وشيخوخة السكان، إذا هي خصائص مختلفة متعلقة بالعنصر البشري، فما مدى انعكاس ذلك على استقرار النمو الديموغرافي والتنمية خاصة في البلدان المتقدمة؟ .

الظاهر في عالمنا اليوم، أن شعوب العالم تعايش أنماطا ديموغرافية متفاوتة، فهناك من يشهد نموا سريعا وأخرى بطيئا وثالثة نموا سلبيا، وهذه الصيغ الثلاث المتباينة تؤثر لا محال على بعضها البعض سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، أي صراعيا ومن حيث الاكتفاء الغذائي والهجرة [2]، فالنمو الديموغرافي العالمي مطرد لارتفاع عدد سكان الكوكب من جهة، وارتفاع معدلات الخصوبة في جهات كثيرة منه، وعلى النقيض من ذلك يعتبر هذا النمو طموحا وسياسات اجتماعية متقدمة في مجتمعات أخرى.

من جهة قد يشكّل عقبات سياسية واقتصادية واجتماعية لبعض الدول من حيث الاكتفاء وتغطية الحاجات الأساسية من تعليم وشغل وسكن وهجرة...، وقد يكون مشكلا اقتصاديا لبعض الاقتصاديات في الدول ذات النمو الديموغرافي البطيء، كما هو الشأن في الاتحاد الأوربي واليابان، مما يترتب عنه مشكلات حقيقية في تجديد القوى العاملة، أو تعمير بلدان كبيرة وغنية لكنها قليلة السكان كما هو الحال في كندا وأستراليا اللتين تعتمدان بدرجة أولى في التعمير والاستجابة للنمو الاقتصادي وقطاعات التشغيل على الهجرة.

الأكيد أن الزيادة الطبيعية لسكان العالم ما تزال موجبة والتي يساهم فيها العالم النامي بخصوبته المرتفعة بنسبة كبيرة قد تصل 90%، وبحسب متغيرات هذا النمو المصنف مرتفعا ومتوسطا ومنخفضا، يُتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2025م إلى 9.4 نسمة

(1) - Claude lutzelsch wab, population et économies des colonies d'implantation en Afrique, annales de démographie historique, n°01, 2007, p.33 sur http://www.cairo .info/revue- annales de démographie historique.2007.

(2) بول كينيدي، **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، 38.

مليار نسمة وفق متغير النمو المرتفع، وإلى 7.6 مليار نسمة وفق المتغير المنخفض، وبحسب البنك الدولي قد يستقر عدد سكان الأرض سنة 2050م عند 10إلى11 مليار نسمة[1]. فهل بمقدور القوى العاملة الإنتاجية في الاقتصاديات العالمية سيّما الكبرى منها أن تكون لها القدرة لمواجهة ما قد ينتج عن هذه الزيادة من فقر ومجاعة ومرض وبطالة وتلوث وعنف اجتماعي وسياسي؟

في هذا الشأن علق أحد رجالات الكونغرس الأمريكي بقوله:

> "لا يستطيع المرء فعلا فصل الاكتظاظ السكاني عن البيئة أو الاقتصاد أو النظام السياسي، ولا يستطيع فصله عن الاستقرار السياسي أو الظلم، وقبل البدء بمعالجة المشكلة السكانية و تثبيت عدد سكان العالم، لن يكون بمقدورنا حل أي من المشكلات الأخرى."[2]

المشكلة ستكون جدية في المستقبل، شيخوخة مقلقة في المجتمعات الصناعية على المدى المنظور، وحتى وإن حُلت جزئيا عن طريق العمالة المهاجرة فالأمر لن يكون أكثر من مسّكنات مؤقتة لأعراض مشكلة ستكون أخطر في المستقبل، يضاف إليها مشاكل إدماج المهاجرين والأمن الهوياتي والقومي.... فإذا كانت الحلول في الجانب الاقتصادي ولو ظرفية تبدو ممكنة، فإنها تشكّل هاجس أخر للسياسين والعسكريين في كيفية تجديد وبناء القوات المسلحة. يذكر أن ألمانيا مطلع الألفية الحالية، فكرت جديّا في تسهيل هجرة مليوني أسرة تركية شابة لموازنة الزيادة الطبيعية الضعيفة وانخفاض معدلات الخصوبة، وربما قد وجدت ضالتها في تدفقات الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة على الرغم من بعض المعارضة الشديدة الداخلية.

بالمقابل تشكّل هذه الزيادة السكانية المرتفعة في البلدان النامية هاجسا يؤرق صناع السياسات ومتخذي القرار في اقتصاديات ناشئة، تنشد الصعود وتواجه طلبا اجتماعيا مرتفعا جدا كما هو حال الصين اليوم، فهي تسجل معدلات نمو اقتصادي هائلة يقابلها تزايد سكاني

---

(1) نفس المرجع ، 39.

(2) جيمس مارتن، **معنى القرن الحادي والعشرين**، تر، أحمد رمو (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011)، 84

* أتكلم فيها عن النمط المعني في الهند المقبول من طرف السكان لارتباطه بمعتقدات دينية.

وارتفاع مستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك، مما قد يكون مؤشرا استهلاكيا ايجابيا مشجّعا لكن له تكاليفه البيئية والمناخية، وقد ينسحب الأمر على العملاق السكاني الثاني في آسيا "الهند" بانعكاسات بيئية خطيرة، لكن بمشاكل اجتماعية أقل لكون المجتمع الهندي بنظام طبقيته الاجتماعية يصنع نوعا من التفرد في أنماط العيش ومستويات المعيشة.

لا يختلف الأمر كثيرا في الدول المكتظة الأخرى كإندونيسيا، بنغلاديش،نيجيريا... فالنمو السكاني في البلدان النامية أسرع بكثير من نظيره في البلدان الصناعية الغنية، ففي الأولى لأهداف وأغراض اجتماعية واقتصادية، أي الإبقاء على عدد مرتفع من الأطفال للأسرة الواحدة لتعويض الوفيات والعمل في الحقول وتربية المواشي في المجتمعات الريفية مع خدمات اجتماعية - صحة، تعليم...- أقل، وهذا ما يفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والنموذج الصيني قبل عقود - سياسة الطفل الوحيد- لكبح النمو السكاني وما جنى ذلك على الأسرة والمجتمع الصيني من جرائم قتل للأجنّة وتعطيل الأنشطة الإنتاجية في الأرياف ما يزال ماثلا، الأمر الذي عجّل أخيرا بالتخلي عن هذه السياسة عندما تراجع النمو السكاني في الصين إلى معدلات أصبح يخشى أنها لن تكون بالقدر الذي يستجيب للتنمية الشاملة في الصين[1]. قد يكون الطفل الصيني الثاني في سياسة الطفل الوحيد والذي يجب أن يُجهض، حلما لبعض الأسر في الدول المتقدمة وأملا للسياسيين لرؤية انبعاث الخصوبة بطريقة حيوية في مجتمعاتهم.

إذا، المحصلة مجتمعات صناعية متقدمة يعاني معظمها تراجعا في النمو السكاني، يتعارض والإبقاء على مستويات نمو سكاني طبيعي للحفاظ على مستويات التنمية والتطور والتفوق، ويعوّض جزء منه عن طريق الهجرة وما لذلك من انعكاسات اجتماعية وسياسية وأمنية، وبالمقابل دول أخرى كثيرة ناشئة وأخرى نامية تتميز بارتفاع معدلات الخصوبة إلى أكثر من المستوى الذي تتطلبه الموازنة بين النمو الاقتصادي والديموغرافي، مما يشكّل ضغطا متزايدا على الاقتصاد، وتكون له تداعيات خطيرة على البيئة والموارد والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعليه ولتجنب صدمات اقتصادية ديموغرافية وجب التفكير بجد في

(1) نفس المرجع، 89.

إحداث نوع من الموازنة بين أرصدة الجغرافيا وموارد الأرض وأعمارها الافتراضية من جهة والتحكم في النمو الديموغرافي من جهة ثانية.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أن الفكرة الإمبراطورية في تأصيلها، والظاهرة في امتدادها في الزمن، ترجمة دلالية لمطلب القوة كمتغير قيمي لبقاء الإنسان وضمان أمنه على جل الأصعدة النظمية منذ البدايات الأولى للتطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات وما تزال، الجلي أنها ظاهرة تتكرر في الزمن استجابة لسياقات إستراتيجية وجيوسياسية ولمضامين قيمية ومعيارية كان لها الأثر في إنتاجها، حيث شكلت الإمبراطورية صورة غير مسبوقة في النظم السياسية وانساق الحكم، كانت المتفردة على خلاف الكيانات السياسية الأخرى من أرست قواعد نظامها ورسمت كيفيات ضمانه وصيانته، بامتلاك القوة في منتهى مكوناتها ومطلق مفهومها لصنع مثل الإمبراطورية وسلامها إلى ما أمكن أن تبقى في الزمن.

الحالة الأصلية للفكرة الإمبراطورية في إطار الفكر المؤطر للنظم السياسية والعلاقات الدولية، جعل من الإمبراطورية حالة متفردة تشترك مع الدولة في مكوناتها وتختلف عنها في عوامل بنائها وأسس قيامها غير مقيدة بالمتفق عليه بين الوحدات السياسية من منظور منطق الاعتراف المتبادل والمشترك من القيم والمعايير والضوابط القانونية وأعراف التعاون والتواصل، فهي من تصنع لنفسها منظوماتها المختلفة، وفي إطارها تنمو وتتوسع ملزمة كيانات التخوم بالإذعان الذي ترى فيه الكيانات إذلالا واسترقاقا، وترى فيه الإمبراطورية إجراءات عقلانية لبناء السلام.

إن النشوء الإمبراطوري فرصة أو لحظة فارقة لفاعل عقلاني قائد يحولها بعبقرية إلى مشروع توسع وتمدد استجابة لدوافع متعددة ينتهي إلى ما يمكن أن تسمح به القدرات المتاحة أو اللحظة الجيوسياسية، ثم تدفقات البناء الإمبراطوري وصراعات النفوذ لمخرجات لهذا التمدد.

قيام قوة الإمبراطورية وجبروتها في عهودها الكلاسيكية الأولى على مقاربة السيطرة بدلا من مقاربة الهيمنة، فهي تفضل الحالة الأولى لتستأثر بالمطلق في القوة والانفراد في

القيادة والاستعلاء، على العكس من المقاربة الثانية التي تقودها نحو الريادة مع اعترافها بالتساوي في السيادة للأطراف والكيانات السياسية المجاورة، وذلك ليس من طبيعة الإمبراطورية.

تكرر الظاهرة الإمبراطورية في التاريخ هو بالأساس مخرجات لسياقات جيو-استراتيجية ميزت العلاقات بين الدول والكيانات السياسية في بعديها الزمنيين، ما قبل النظام الدولي ومأسسته، وما بعده استجابة لنزعة تعظيم القوة لردع الخصوم وتحقيق الأمن والسلام، وان كان ذلك يحدث ويتحقق على حساب كيانات سياسية أخرى في عقيدة الإمبراطورية هم همج وبرابرة، إما ضمهم لجغرافية الإمبراطورية كعناصر يمكن أن تحضّر وتساهم في قوة الإمبراطورية أو إبادتهم، وفي العملية صعوبة وتعقيد، لأن منطق الاندماج الحضاري للدولة ككيان سياسي لا ينطبق ومنطق الاندماج على مستوى الإمبراطورية، التي تبرز فيها تباينات وتفاوتات صارخة بين المركز والأطراف، لا في مدنية المكونات الاجتماعية ولا في المنظومات القيمية والثقافية للشعوب المجبرة على الاندماج.

الصعود الإمبراطوري لمعظم التجارب التي تم تناولها لم يكن صدفة، فلكل تجربة سياق وأدوات ومدركات شخصيات وقناعات لصنع النزعة للتوسع والتمدد، منطلقة في ذلك مما يصنع شخصية القائد المركبة من مميزات البيئة الذاتية ومخرجات البيئة المحيطة لبلورة صورة القائد الملهم والمطاع.

شكّل التطور المعرفي والتقني في كل مرحلة من مراحل الإمبراطورية سياقات داخلية وأخرى خارجية ومضامين معيارية وقيمية وحضارية سمت بالمسعى الإمبراطوري على ما سبقه من نماذج، ففي الوقت الذي يصنع التميز والتفوق لنظام سياسي في طلب الإمبراطورية، كان يؤرخ لأبشع صور الاستغلال والألم والإبادة في الطرف الآخر، الذي يُرى فيه مجرد إحدى أدوات البناء الإمبراطوري ليس إلا، كالدافع الامبريالي الذي اكتسى مبررات

مزيفة كانت سببا في قيام بعض الإمبراطوريات الوسطى والدنيا استجابة لسياقات محمومة بنزعة المنافسة الإمبراطورية بين قوى الغرب المتكالبة.

اختلفت طبيعة الإمبراطورية في الزمن في مراحل مختلفة من حيث عوامل البناء وأدواته وأهداف التوسع، انطلاقا من موارد الأرض في شكلها الابتدائي وصورتها الخام إلى تدفقات التجارة ورؤوس الأموال في نسختها الافتراضية، ومن المستبعد أن يشهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين صعودا إمبراطوريا معاكسا لمجرى التاريخ، بإعادة إنتاج واستنساخ عوامل القوة في البناء الإمبراطوري الكلاسيكية، كون سياقات ومضامين القوة في البناء الإمبراطوري أضحت من طبيعة مغايرة، لاختلاف منطق الهيمنة الإمبراطورية في صوره العصرية في سياقات ما بعد الإمبراطورية عن الصور الكلاسيكية.

أن العلاقات الإمبراطورية تقوم أساسا على الصراع من اجل القوة والبقاء، وكانت المواجهات في معظمها صفرية، تترجم منطق الواقعية السياسية ومقاربة القوة في أسمى معانيها في مراحل قيام الإمبراطوريات العليا والوسطى والدنيا.

التطور النظمي على مستوى العلاقات الدولية والتطور الفكري على المستوى الأيديولوجي أجج صراعات إقليمية وكوكبية تحاكي الصراع الإمبراطوري في سابق الزمن، لكن هذه المرة تحكمه ضوابط وتعّلم مستوياته حدود وخطوط حمراء تذكر بالعقل والحكمة على إن الصراع والنفوذ يمكن أن يترجمان مقاربتي الواقعية والقوة دون أن تكون هناك مواجهة صفرية.

صراع القوة والنفوذ في مرحلة الإمبراطورية الدنيا رُفع إلى المستوى الأول والمصاف المتقدم من مكونات القوة لعناصر أخرى غير عسكرية (الاقتصاد) دون إهمال السابق، فالطبيعة العلائقية المعقدة والمتداخلة والمترابطة التي كانت من مخرجات تقديم المتغير الاقتصادي نتاجا لسياق استراتيجي دولي (نهاية الحرب الباردة) وللتنظير الليبرالي ، أفرزت

أنماطا جديدة قديمة للتدافع والصراع من دون استحضار صوره الكلاسيكية، لأن عولمة الاقتصاد لم تعد تسمح بصنع مكونات القوة على النمط التقليدي.

يصوّر الواقع صراعا وسياقا يدمج كل أبعاد القوة مع شيء من الريادة للقوة الاقتصادية بين قوى العالم الرئيسة من جهة والقوى الملاحقة من جهة ثانية، في سيرورة نحو القمة تحاكي فلسفة التحدي والاستجابة لأرنولد توينبي، وتستحضر الدورة الحضارية لمحمد إبن خلدون في مرحلتها الثالثة التي تأبى قوى العالم أن تصير إليها منحنيات التقدم والرقي والقوة فيها.

إن بلوغ العالم مستويات متقدمة ومعقدة من التفاعل قاد إلى نوع من التحول الثوري في التوسع والتمدد واكتساب أسباب ومكونات القوة، فالمعرفة الإنسانية في أبعادها المختلفة لم تعد حبيسة داخل حدود معينة أو معلومة لدولة ما، أو حكرا على أمة دون غيرها، فالتبادل أضحى ضخما للغاية وبات من الأهمية ما يصنع القوة في بعدها الجديد القائم على الافتراضية، أي بإمكان أي وحدة سياسية وحتى كيانات وأفراد أن تصنع الإمبراطورية بتوسع وتمدد كوكبي قائم على عناصر جديدة للقوة، كالمعرفة والتقنية والمال والإنتاج والبيانات الضخمة ... التي حوّلت الصراع والتدافع من صورة الهيمنة المباشرة على العلاقات الدولية، إلى صورة أخرى قلّ فيها العنف والإكراه، فمتطلبات الليبرالية والتطور باتت تضمن هذا التشابك الإمبراطوري بأقل التكاليف التي دأبت الإمبراطوريات القديمة ترصدها للمشروع، لكنها فتحت على تنافسية عالمية عالية التوتر بين القوى التقليدية القائدة والقوى الصاعدة الملاحقة.

إن الفعل الإمبراطوري في ظاهره الكائن والمنشود، وفي صوره وأشكاله التقليدية والافتراضية بات يواجه جملة من التحديات المتنوعة، من تحوّل الصراع إلى حروب صامتة قائمة على تحويل الإنتاج المعرفي والتقني والمعلوماتي إلى أسلحة مدمرة تُوظف بين فواعل شتى في ساحة تجمع بين الدول والكيانات المختلفة والأفراد، وقد تكون التحديات تنموية،

عندما تبلغ موارد الكوكب مرحلة ما بعد الذروة وتصبح غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات التمويل للاقتصاديات الكبرى في ظل تزايد قوى العالم الأولى وانحصار قدرات الكوكب وبطء الإبداع العلمي والمعرفي في التحول نحو موارد الاستدامة.

الملاحق

REBUILDING AMERICA'S DEFENSES

Strategy, Forces and Resources For a New Century

A Report of
The Project for the New American Century
September 2000

ABOUT THE PROJECT FOR THE NEW AMERICAN CENTURY

Established in the spring of 1997, the Project for the New American Century is a non-profit, educational organization whose goal is to promote American global leadership. The Project is an initiative of the New Citizenship Project. William Kristol is chairman of the Project, and Robert Kagan, Devon Gaffney Cross, Bruce P. Jackson and John R. Bolton serve as directors. Gary Schmitt is executive director of the Project.

> "As the 20th century draws to a close, the United States stands as the world's most preeminent power. Having led the West to victory in the Cold War, America faces an opportunity and a challenge: Does the United States have the vision to build upon the achievement of past decades? Does the United States have the resolve to shape a new century favorable to American principles and interests?
>
> "[What we require is] a military that is strong and ready to meet both present and future challenges; a foreign policy that boldly and purposefully promotes American principles abroad; and national leadership that accepts the United States' global responsibilities.
>
> "Of course, the United States must be prudent in how it exercises its power. But we cannot safely avoid the responsibilities of global leadership of the costs that are associated with its exercise. America has a vital role in maintaining peace and security in Europe, Asia, and the Middle East. If we shirk our responsibilities, we invite challenges to our fundamental interests. The history of the 20th century should have taught us that it is important to shape circumstances before crises emerge, and to meet threats before they become dire. The history of the past century should have taught us to embrace the cause of American leadership."
>
> – From the Project's founding *Statement of Principles*

PROJECT FOR THE NEW AMERICAN CENTURY
1150 Seventeenth Street, N.W., Suite 510, Washington, D.C. 20036
Telephone: (202) 293-4983 / Fax: (202) 293-4572

REBUILDING AMERICA'S DEFENSES

Strategy, Forces and Resources For a New Century

DONALD KAGAN **GARY SCHMITT**
Project Co-Chairmen

THOMAS DONNELLY
Principal Author

REBUILDING AMERICA'S DEFENSES

Strategy, Forces and Resources for a New Century

CONTENTS

Introduction i

Key Findings iv

I. Why Another Defense Review? 1

II. Four Essential Missions 5

III. Repositioning Today's Force 14

IV. Rebuilding Today's Armed Forces 22

V. Creating Tomorrow's Dominant Force 50

VI. Defense Spending 69

Project Participants

INTRODUCTION

The Project for the New American Century was established in the spring of 1997. From its inception, the Project has been concerned with the decline in the strength of America's defenses, and in the problems this would create for the exercise of American leadership around the globe and, ultimately, for the preservation of peace.

Our concerns were reinforced by the two congressionally-mandated defense studies that appeared soon thereafter: the Pentagon's Quadrennial Defense Review (May 1997) and the report of the National Defense Panel (December 1997). Both studies assumed that U.S. defense budgets would remain flat or continue to shrink. As a result, the defense plans and recommendations outlined in the two reports were fashioned with such budget constraints in mind. Broadly speaking, the QDR stressed current military requirements at the expense of future defense needs, while the NDP's report emphasized future needs by underestimating today's defense responsibilities.

Although the QDR and the report of the NDP proposed different policies, they shared one underlying feature: the gap between resources and strategy should be resolved not by increasing resources but by shortchanging strategy. America's armed forces, it seemed, could either prepare for the future by retreating from its role as the essential defender of today's global security order, or it could take care of current business but be unprepared for tomorrow's threats and tomorrow's battlefields.

Either alternative seemed to us shortsighted. The United States is the world's only superpower, combining preeminent military power, global technological leadership, and the world's largest economy. Moreover, America stands at the head of a system of alliances which includes the world's other leading democratic powers. At present the United States faces no global rival. America's grand strategy should aim to preserve and extend this advantageous position as far into the future as possible. There are, however, potentially powerful states dissatisfied with the current situation and eager to change it, if they can, in directions that endanger the relatively peaceful, prosperous and free condition the world enjoys today. Up to now, they have been deterred from doing so by the capability and global presence of American military power. But, as that power declines, relatively and absolutely, the happy conditions that follow from it will be inevitably undermined.

Preserving the desirable strategic situation in which the United States now finds itself requires a globally preeminent military capability both today and in the future. But years of cuts in defense spending have eroded the American military's combat readiness, and put in jeopardy the Pentagon's plans for maintaining military superiority in the years ahead. Increasingly, the U.S. military has found itself undermanned, inadequately equipped and trained, straining to handle contingency operations, and ill-prepared to adapt itself to the revolution in military affairs. Without a well-conceived defense policy and an appropriate increase in

defense spending, the United States has been letting its ability to take full advantage of the remarkable strategic opportunity at hand slip away.

With this in mind, we began a project in the spring of 1998 to examine the country's defense plans and resource requirements. We started from the premise that U.S. military capabilities should be sufficient to support an American grand strategy committed to building upon this unprecedented opportunity. We did not accept pre-ordained constraints that followed from assumptions about what the country might or might not be willing to expend on its defenses.

In broad terms, we saw the project as building upon the defense strategy outlined by the Cheney Defense Department in the waning days of the Bush Administration. The Defense Policy Guidance (DPG) drafted in the early months of 1992 provided a blueprint for maintaining U.S. preeminence, precluding the rise of a great power rival, and shaping the international security order in line with American principles and interests. Leaked before it had been formally approved, the document was criticized as an effort by "cold warriors" to keep defense spending high and cuts in forces small despite the collapse of the Soviet Union; not surprisingly, it was subsequently buried by the new administration.

At present the United States faces no global rival. America's grand strategy should aim to preserve and extend this advantageous position as far into the future as possible.

Although the experience of the past eight years has modified our understanding of particular military requirements for carrying out such a strategy, the basic tenets of the DPG, in our judgment, remain sound. And what Secretary Cheney said at the time in response to the DPG's critics remains true today: "We can either sustain the [armed] forces we require and remain in a position to help shape things for the better, or we can throw that advantage away. [But] that would only hasten the day when we face greater threats, at higher costs and further risk to American lives."

The project proceeded by holding a series of seminars. We asked outstanding defense specialists to write papers to explore a variety of topics: the future missions and requirements of the individual military services, the role of the reserves, nuclear strategic doctrine and missile defenses, the defense budget and prospects for military modernization, the state (training and readiness) of today's forces, the revolution in military affairs, and defense-planning for theater wars, small wars and constabulary operations. The papers were circulated to a group of participants, chosen for their experience and judgment in defense affairs. (The list of participants may be found at the end of this report.) Each paper then became the basis for discussion and debate. Our goal was to use the papers to assist deliberation, to generate and test ideas, and to assist us in developing our final report. While each paper took as its starting point a shared strategic point of view, we made no attempt to dictate the views or direction of the individual papers. We wanted as full and as diverse a discussion as possible.

Our report borrows heavily from those deliberations. But we did not ask seminar participants to "sign-off" on the final report. We wanted frank discussions and we sought to avoid the pitfalls of trying to produce a consensual but bland product. We wanted to try to define and describe a defense strategy that is honest, thoughtful, bold, internally consistent and clear. And we wanted to spark a serious and informed discussion, the essential first step for reaching sound conclusions and for gaining public support.

New circumstances make us think that the report might have a more receptive audience now than in recent years. For the first time since the late 1960s the federal government is running a surplus. For most of the 1990s, Congress and the White House gave balancing the federal budget a higher priority than funding national security. In fact, to a significant degree, the budget was balanced by a combination of increased tax revenues and cuts in defense spending. The surplus expected in federal revenues over the next decade, however, removes any need to hold defense spending to some preconceived low level.

Moreover, the American public and its elected representatives have become increasingly aware of the declining state of the U.S. military. News stories, Pentagon reports, congressional testimony and anecdotal accounts from members of the armed services paint a disturbing picture of an American military that is troubled by poor enlistment and retention rates, shoddy housing, a shortage of spare parts and weapons, and diminishing combat readiness.

Finally, this report comes after a decade's worth of experience in dealing with the post-Cold War world. Previous efforts to fashion a defense strategy that would make sense for today's security environment were forced to work from many untested assumptions about the nature of a world without a superpower rival. We have a much better idea today of what our responsibilities are, what the threats to us might be in this new security environment, and what it will take to secure the relative peace and stability. We believe our report reflects and benefits from that decade's worth of experience.

Our report is published in a presidential election year. The new administration will need to produce a second Quadrennial Defense Review shortly after it takes office. We hope that the Project's report will be useful as a road map for the nation's immediate and future defense plans. We believe we have set forth a defense program that is justified by the evidence, rests on an honest examination of the problems and possibilities, and does not flinch from facing the true cost of security. We hope it will inspire careful consideration and serious discussion. The post-Cold War world will not remain a relatively peaceful place if we continue to neglect foreign and defense matters. But serious attention, careful thought, and the willingness to devote adequate resources to maintaining America's military strength can make the world safer and American strategic interests more secure now and in the future.

Donald Kagan **Gary Schmitt**
Project Co-Chairmen

Thomas Donnelly
Principal Author

KEY FINDINGS

This report proceeds from the belief that America should seek to preserve and extend its position of global leadership by maintaining the preeminence of U.S. military forces. Today, the United States has an unprecedented strategic opportunity. It faces no immediate great-power challenge; it is blessed with wealthy, powerful and democratic allies in every part of the world; it is in the midst of the longest economic expansion in its history; and its political and economic principles are almost universally embraced. At no time in history has the international security order been as conducive to American interests and ideals. The challenge for the coming century is to preserve and enhance this "American peace."

Yet unless the United States maintains sufficient military strength, this opportunity will be lost. And in fact, over the past decade, the failure to establish a security strategy responsive to new realities and to provide adequate resources for the full range of missions needed to exercise U.S. global leadership has placed the American peace at growing risk. This report attempts to define those requirements. In particular, we need to:

ESTABLISH FOUR CORE MISSIONS for U.S. military forces:

- **defend the American homeland;**
- **fight and decisively win multiple, simultaneous major theater wars;**
- **perform the "constabulary" duties associated with shaping the security environment in critical regions;**
- **transform U.S. forces to exploit the "revolution in military affairs;"**

To carry out these core missions, we need to provide sufficient force and budgetary allocations. In particular, the United States must:

MAINTAIN NUCLEAR STRATEGIC SUPERIORITY, basing the U.S. nuclear deterrent upon a global, nuclear net assessment that weighs the full range of current and emerging threats, not merely the U.S.-Russia balance.

RESTORE THE PERSONNEL STRENGTH of today's force to roughly the levels anticipated in the "Base Force" outlined by the Bush Administration, an increase in active-duty strength from 1.4 million to 1.6 million.

REPOSITION U.S. FORCES to respond to 21st century strategic realities by shifting permanently-based forces to Southeast Europe and Southeast Asia, and by changing naval deployment patterns to reflect growing U.S. strategic concerns in East Asia.

MODERNIZE CURRENT U.S. FORCES SELECTIVELY, proceeding with the F-22 program while increasing purchases of lift, electronic support and other aircraft; expanding submarine and surface combatant fleets; purchasing Comanche helicopters and medium-weight ground vehicles for the Army, and the V-22 Osprey "tilt-rotor" aircraft for the Marine Corps.

CANCEL "ROADBLOCK" PROGRAMS such as the Joint Strike Fighter, CVX aircraft carrier, and Crusader howitzer system that would absorb exorbitant amounts of Pentagon funding while providing limited improvements to current capabilities. Savings from these canceled programs should be used to spur the process of military transformation.

DEVELOP AND DEPLOY GLOBAL MISSILE DEFENSES to defend the American homeland and American allies, and to provide a secure basis for U.S. power projection around the world.

CONTROL THE NEW "INTERNATIONAL COMMONS" OF SPACE AND "CYBERSPACE," and pave the way for the creation of a new military service – U.S. Space Forces – with the mission of space control.

EXPLOIT THE "REVOLUTION IN MILITARY AFFAIRS" to insure the long-term superiority of U.S. conventional forces. Establish a two-stage transformation process which

- **maximizes the value of current weapons systems through the application of advanced technologies, and,**
- **produces more profound improvements in military capabilities, encourages competition between single services and joint-service experimentation efforts.**

INCREASE DEFENSE SPENDING gradually to a minimum level of 3.5 to 3.8 percent of gross domestic product, adding $15 billion to $20 billion to total defense spending annually.

Fulfilling these requirements is essential if America is to retain its militarily dominant status for the coming decades. Conversely, the failure to meet any of these needs must result in some form of strategic retreat. At current levels of defense spending, the only option is to try ineffectually to "manage" increasingly large risks: paying for today's needs by shortchanging tomorrow's; withdrawing from constabulary missions to retain strength for large-scale wars; "choosing" between presence in Europe or presence in Asia; and so on. These are bad choices. They are also false economies. The "savings" from withdrawing from the Balkans, for example, will not free up anywhere near the magnitude of funds needed for military modernization or transformation. But these are false economies in other, more profound ways as well. The true cost of not meeting our defense requirements will be a lessened capacity for American global leadership and, ultimately, the loss of a global security order that is uniquely friendly to American principles and prosperity.

I
WHY ANOTHER DEFENSE REVIEW?

Since the end of the Cold War, the United States has struggled to formulate a coherent national security or military strategy, one that accounts for the constants of American power and principles yet accommodates 21st century realities. Absent a strategic framework, U.S. defense planning has been an empty and increasingly self-referential exercise, often dominated by bureaucratic and budgetary rather than strategic interests. Indeed, the proliferation of defense reviews over the past decade testifies to the failure to chart a consistent course: to date, there have been half a dozen formal defense reviews, and the Pentagon is now gearing up for a second Quadrennial Defense Review in 2001. Unless this "QDR II" matches U.S. military forces and resources to a viable American strategy, it, too, will fail.

These failures are not without cost: already, they place at risk an historic opportunity. After the victories of the past century – two world wars, the Cold War and most recently the Gulf War – the United States finds itself as the uniquely powerful leader of a coalition of free and prosperous states that faces no immediate great-power challenge.

The American peace has proven itself peaceful, stable and durable. It has, over the past decade, provided the geopolitical framework for widespread economic growth and the spread of American principles of liberty and democracy. Yet no moment in international politics can be frozen in time; even a global *Pax Americana* will not preserve itself.

Paradoxically, as American power and influence are at their apogee, American military forces limp toward exhaustion, unable to meet the demands of their many and varied missions, including preparing for tomorrow's battlefield. Today's force, reduced by a third or more over the past decade, suffers from degraded combat readiness; from difficulties in recruiting and retaining sufficient numbers of soldiers, sailors, airmen and Marines; from the effects of an extended "procurement holiday" that has resulted in the premature aging of most weapons systems; from an increasingly obsolescent and inadequate military infrastructure; from a shrinking industrial base poorly structured to be the "arsenal of democracy" for the 21st century; from a lack of innovation that threatens the technological and operational advantages enjoyed by U.S. forces for a generation and upon which American strategy depends. Finally, and most dangerously, the social fabric of the military is frayed and worn. U.S. armed forces suffer from a degraded quality of life divorced from middle-class expectations, upon which an all-volunteer force depends. Enlisted men and women and junior officers increasingly lack confidence in their senior leaders, whom they believe will not tell unpleasant truths to their civilian leaders. In sum, as the American peace reaches across the globe, the force that preserves that peace is increasingly overwhelmed by its tasks.

This is no paradox; it is the inevitable consequence of the failure to match military means to geopolitical ends. Underlying the failed strategic and defense reviews of the past decade is the idea that the collapse of

the Soviet Union had created a "strategic pause." In other words, until another great-power challenger emerges, the United States can enjoy a respite from the demands of international leadership. Like a boxer between championship bouts, America can afford to relax and live the good life, certain that there would be enough time to shape up for the next big challenge. Thus the United States could afford to reduce its military forces, close bases overseas, halt major weapons programs and reap the financial benefits of the "peace dividend." But as we have seen over the past decade, there has been no shortage of powers around the world who have taken the collapse of the Soviet empire as an opportunity to expand their own influence and challenge the American-led security order.

Beyond the faulty notion of a strategic pause, recent defense reviews have suffered from an inverted understanding of the military dimension of the Cold War struggle between the United States and the Soviet Union. American containment strategy did not proceed from the assumption that the Cold War would be a purely military struggle, in which the U.S. Army matched the Red Army tank for tank; rather, the United States would seek to deter the Soviets militarily while defeating them economically and ideologically over time. And, even within the realm of military affairs, the practice of deterrence allowed for what in military terms is called "an economy of force." The principle job of NATO forces, for example, was to deter an invasion of Western Europe, not to invade and occupy the Russian heartland. Moreover, the bipolar nuclear balance of terror made both the United States and the Soviet Union generally cautious. Behind the smallest proxy war in the most remote region lurked the possibility of Armageddon. Thus, despite numerous miscalculations through the five decades of Cold War, the United States reaped an extraordinary measure of global security and stability simply by building a credible and, in relative terms, inexpensive nuclear arsenal.

	Cold War	**21st Century**
Security system	Bipolar	Unipolar
Strategic goal	Contain Soviet Union	Preserve *Pax Americana*
Main military mission(s)	Deter Soviet expansionism	Secure and expand zones of democratic peace; deter rise of new great-power competitor; defend key regions; exploit transformation of war
Main military threat(s)	Potential global war across many theaters	Potential theater wars spread across globe
Focus of strategic competition	Europe	East Asia

Over the decade of the post-Cold-War period, however, almost everything has changed. The Cold War world was a bipolar world; the 21st century world is – for the moment, at least – decidedly unipolar, with America as the world's "sole superpower." America's strategic goal used to be containment of the Soviet Union; today the task is to preserve an international security environment conducive to American interests and ideals. The military's job during the Cold War was to deter Soviet expansionism. Today its task is to secure and expand the "zones of democratic peace;" to deter the rise of a new great-power competitor; defend key regions of Europe, East Asia and the Middle East; and to preserve American preeminence through the coming transformation of war made

possible by new technologies. From 1945 to 1990, U.S. forces prepared themselves for a single, global war that might be fought across many theaters; in the new century, the prospect is for a variety of theater wars around the world, against separate and distinct adversaries pursuing separate and distinct goals. During the Cold War, the main venue of superpower rivalry, the strategic "center of gravity," was in Europe, where large U.S. and NATO conventional forces prepared to repulse a Soviet attack and over which nuclear war might begin; and with Europe now generally at peace, the new strategic center of concern appears to be shifting to East Asia. The missions for America's armed forces have not diminished so much as shifted. The threats may not be as great, but there are more of them. During the Cold War, America acquired its security "wholesale" by global deterrence of the Soviet Union. Today, that same security can only be acquired at the "retail" level, by deterring or, when needed, by compelling regional foes to act in ways that protect American interests and principles.

Today, America spends less than 3 percent of its gross domestic product on national defense, less than at any time since before the United States established itself as the world's leading power.

This gap between a diverse and expansive set of new strategic realities and diminishing defense forces and resources does much to explain why the Joint Chiefs of Staff routinely declare that they see "high risk" in executing the missions assigned to U.S. armed forces under the government's declared national military strategy. Indeed, a JCS assessment conducted at the height of the Kosovo air war found the risk level "unacceptable." Such risks are the result of the combination of the new missions described above and the dramatically reduced military force that has emerged from the defense "drawdown" of the past decade. Today, America spends less than 3 percent of its gross domestic product on national defense, less than at any time since before World War II – in other words, since before the United States established itself as the world's leading power – and a cut from 4.7 percent of GDP in 1992, the first real post-Cold-War defense budget. Most of this reduction has come under the Clinton Administration; despite initial promises to approximate the level of defense spending called for in the final Bush Administration program, President Clinton cut more than $160 billion from the Bush program from 1992 to 1996 alone. Over the first seven years of the Clinton Administration, approximately $426 billion in defense investments have been deferred, creating a weapons procurement "bow wave" of immense proportions.

The most immediate effect of reduced defense spending has been a precipitate decline in combat readiness. Across all services, units are reporting degraded readiness, spare parts and personnel shortages, postponed and simplified training regimens, and many other problems. In congressional testimony, service chiefs of staff now routinely report that their forces are inadequate to the demands of the "two-war" national military strategy. Press attention focused on these readiness problems when it was revealed that two Army divisions were given a "C-4" rating, meaning they were not ready for war. Yet it was perhaps more telling that *none* of the Army's ten divisions achieved the highest "C-1" rating, reflecting the widespread effects of slipping readiness standards. By contrast, *every* division that deployed to Operation Desert Storm in 1990 and 1991 received a "C-1" rating. This is just a snapshot that captures the state of U.S. armed forces today.

These readiness problems are exacerbated by the fact that U.S. forces are poorly positioned to respond to today's

crises. In Europe, for example, the overwhelming majority of Army and Air Force units remain at their Cold War bases in Germany or England, while the security problems on the continent have moved to Southeast Europe. Temporary rotations of forces to the Balkans and elsewhere in Southeast Europe increase the overall burdens of these operations many times. Likewise, the Clinton Administration has continued the fiction that the operations of American forces in the Persian Gulf are merely temporary duties. Nearly a decade after the Gulf War, U.S. air, ground and naval forces continue to protect enduring American interests in the region. In addition to rotational naval forces, the Army maintains what amounts to an armored brigade in Kuwait for nine months of every year; the Air Force has two composite air wings in constant "no-fly zone" operations over northern and southern Iraq. And despite increasing worries about the rise of China and instability in Southeast Asia, U.S. forces are found almost exclusively in Northeast Asian bases.

Yet for all its problems in carrying out today's missions, the Pentagon has done almost nothing to prepare for a future that promises to be very different and potentially much more dangerous. It is now commonly understood that information and other new technologies – as well as widespread technological and weapons proliferation – are creating a dynamic that may threaten America's ability to exercise its dominant military power. Potential rivals such as China are anxious to exploit these trans-formational technologies broadly, while adversaries like Iran, Iraq and North Korea are rushing to develop ballistic missiles and nuclear weapons as a deterrent to American intervention in regions they seek to dominate. Yet the Defense Department and the services have done little more than affix a "transformation" label to programs developed during the Cold War, while diverting effort and attention to a process of joint experimentation which restricts rather than encourages innovation. Rather than admit that rapid technological changes makes it uncertain which new weapons systems to develop, the armed services cling ever more tightly to traditional program and concepts. As Andrew Krepinevich, a member of the National Defense Panel, put it in a recent study of Pentagon experi-mentation, "Unfortunately, the Defense Department's rhetoric asserting the need for military transformation and its support for joint experimentation has yet to be matched by any great sense of urgency or any substantial resource support.…At present the Department's effort is poorly focused and woefully underfunded."

In sum, the 1990s have been a "decade of defense neglect." This leaves the next president of the United States with an enormous challenge: he must increase military spending to preserve American geopolitical leadership, or he must pull back from the security commitments that are the measure of America's position as the world's sole superpower and the final guarantee of security, democratic freedoms and individual political rights. This choice will be among the first to confront the president: new legislation requires the incoming administration to fashion a national security strategy within six months of assuming office, as opposed to waiting a full year, and to complete another quadrennial defense review three months after that. In a larger sense, the new president will choose whether today's "unipolar moment," to use columnist Charles Krauthammer's phrase for America's current geopolitical preeminence, will be extended along with the peace and prosperity that it provides.

This study seeks to frame these choices clearly, and to re-establish the links between U.S. foreign policy, security strategy, force planning and defense spending. If an American peace is to be maintained, and expanded, it must have a secure foundation on unquestioned U.S. military preeminence.

II
FOUR ESSENTIAL MISSIONS

America's global leadership, and its role as the guarantor of the current great-power peace, relies upon the safety of the American homeland; the preservation of a favorable balance of power in Europe, the Middle East and surrounding energy-producing region, and East Asia; and the general stability of the international system of nation-states relative to terrorists, organized crime, and other "non-state actors." The relative importance of these elements, and the threats to U.S. interests, may rise and fall over time. Europe, for example, is now extraordinarily peaceful and stable, despite the turmoil in the Balkans. Conversely, East Asia appears to be entering a period with increased potential for instability and competition. In the Gulf, American power and presence has achieved relative external security for U.S. allies, but the longer-term prospects are murkier. Generally, American strategy for the coming decades should seek to consolidate the great victories won in the 20th century – which have made Germany and Japan into stable democracies, for example – maintain stability in the Middle East, while setting the conditions for 21st-century successes, especially in East Asia.

A retreat from any one of these requirements would call America's status as the world's leading power into question. As we have seen, even a small failure like that in Somalia or a halting and incomplete triumph as in the Balkans can cast doubt on American credibility. The failure to define a coherent global security and military strategy during the post-Cold-War period has invited challenges; states seeking to establish regional hegemony continue to probe for the limits of the American security perimeter. None of the defense reviews of the past decade has weighed fully the range of missions demanded by U.S. global leadership: defending the homeland, fighting and winning multiple large-scale wars, conducting constabulary missions which preserve the current peace, and transforming the U.S. armed forces to exploit the "revolution in military affairs." Nor have they adequately quantified the forces and resources necessary to execute these missions separately and successfully. While much further detailed analysis would be required, it is the purpose of this study to outline the large, "full-spectrum" forces that are necessary to conduct the varied tasks demanded by a strategy of American preeminence for today and tomorrow.

None of the defense reviews of the past decade has weighed fully the range of missions demanded by U.S. global leadership, nor adequately quantified the forces and resources necessary to execute these missions successfully.

HOMELAND DEFENSE. America must defend its homeland. During the Cold War, nuclear deterrence was the key element in homeland defense; it remains essential. But the new century has brought with it new challenges. While reconfiguring its nuclear force, the United States also must counteract the effects of the proliferation of ballistic missiles and weapons of mass destruction that may soon allow lesser states to deter U.S. military action by threatening U.S. allies and the American homeland itself. Of all the new and current missions for U.S. armed forces, this must have priority.

LARGE WARS. Second, the United States must retain sufficient forces able to rapidly deploy and win multiple simultaneous large-scale wars and also to be able to respond to unanticipated contingencies in regions where it does not maintain forward-based forces. This resembles the "two-war" standard that has been the basis of U.S. force planning over the past decade. Yet this standard needs to be updated to account for new realities and potential new conflicts.

CONSTABULARY DUTIES. Third, the Pentagon must retain forces to preserve the current peace in ways that fall short of conduction major theater campaigns. A decade's experience and the policies of two administrations have shown that such forces must be expanded to meet the needs of the new, long-term NATO mission in the Balkans, the continuing no-fly-zone and other missions in Southwest Asia, and other presence missions in vital regions of East Asia. These duties are today's most frequent missions, requiring forces configured for combat but capable of long-term, independent constabulary operations.

TRANSFORM U.S. ARMED FORCES. Finally, the Pentagon must begin now to exploit the so-called "revolution in military affairs," sparked by the introduction of advanced technologies into military systems; this must be regarded as a separate and critical mission worthy of a share of force structure and defense budgets.

Current American armed forces are ill-prepared to execute these four missions. Over the past decade, efforts to design and build effective missile defenses have been ill-conceived and underfunded, and the Clinton Administration has proposed deep reductions in U.S. nuclear forces without sufficient analysis of the changing global nuclear balance of forces. While, broadly speaking, the United States now maintains sufficient active and reserve forces to meet the traditional two-war standard, this is true only in the abstract, under the most favorable geopolitical conditions. As the Joint Chiefs of Staff have admitted repeatedly in congressional testimony, they lack the forces necessary to meet the two-war benchmark as expressed in the warplans of the regional commanders-in-chief. The requirements for major-war forces must be reevaluated to accommodate new strategic realities. One of these new realities is the requirement for peacekeeping operations; unless this requirement is better understood, America's ability to fight major wars will be jeopardized. Likewise, the transformation process has gotten short shrift.

To meet the requirements of the four new missions highlighted above, the United States must undertake a two-stage process. The immediate task is to rebuild today's force, ensuring that it is equal to the tasks before it: shaping the peacetime environment and winning multiple, simultaneous theater wars; these forces must be large enough to accomplish these tasks without running the "high" or "unacceptable" risks it faces now. The second task is to seriously embark upon a transformation of the Defense Department. This itself will be a two-stage effort: for the next decade or more, the armed forces will continue to operate many of the same systems it now

does, organize themselves in traditional units, and employ current operational concepts. However, this transition period must be a first step toward more substantial reform. Over the next several decades, the United States must field a global system of missile defenses, divine ways to control the new "international commons" of space and cyberspace, and build new kinds of conventional forces for different strategic challenges and a new technological environment.

Nuclear Forces

Current conventional wisdom about strategic forces in the post-Cold-War world is captured in a comment made by the late Les Aspin, the Clinton Administration's first secretary of defense. Aspin wrote that the collapse of the Soviet Union had "literally reversed U.S. interests in nuclear weapons" and, "Today, if offered the magic wand to eradicate the existence and knowledge of nuclear weapons, we would very likely accept it." Since the United States is the world's dominant conventional military power, this sentiment is understandable. But it is precisely because we have such power that smaller adversarial states, looking for an equalizing advantage, are determined to acquire their own weapons of mass destruction. Whatever our fondest wishes, the reality of the today's world is that there is no magic wand with which to eliminate these weapons (or, more fundamentally, the interest in acquiring them) and that deterring their use requires a reliable and dominant U.S. nuclear capability.

While the formal U.S. nuclear posture has remained conservative through the 1994 Nuclear Posture Review and the 1997 Quadrennial Defense Review, and senior Pentagon leaders speak of the continuing need for nuclear deterrent forces, the Clinton Administration has taken repeated steps to undermine the readiness and effectiveness of U.S. nuclear forces. In particular, it has virtually ceased development of safer and more effective nuclear weapons; brought underground testing to a complete halt; and allowed the Department of Energy's weapons complex and associated scientific expertise to atrophy for lack of support. The administration has also made the decision to retain current weapons in the active force for years beyond their design life. When combined with the decision to cut back on regular, non-nuclear flight and system tests of the weapons themselves, this raises a host of questions about the continuing safety and reliability of the nation's strategic arsenal. The administration's stewardship of the nation's deterrent capability has been aptly described by Congress as "erosion by design."

A new assessment of the global nuclear balance, one that takes account of Chinese and other nuclear forces as well as Russian, must precede decisions about U.S. nuclear force cuts.

Rather than maintain and improve America's nuclear deterrent, the Clinton Administration has put its faith in new arms control measures, most notably by signing the Comprehensive Test Ban Treaty (CTBT). The treaty proposed a new multilateral regime, consisting of some 150 states, whose principal effect would be to constrain America's unique role in providing the global nuclear umbrella that helps to keep states like Japan and South Korea from developing the weapons that are well within their scientific capability, while doing little to stem nuclear weapons proliferation. Although the Senate refused to ratify the treaty, the administration continues to abide by its basic strictures. And while it may

make sense to continue the current moratorium on nuclear testing for the moment – since it would take a number of years to refurbish the neglected testing infrastructure in any case – ultimately this is an untenable situation. If the United States is to have a nuclear deterrent that is both effective and safe, it will need to test.

That said, of all the elements of U.S. military force posture, perhaps none is more in need of reevaluation than America's nuclear weapons. Nuclear weapons remain a critical component of American military power but it is unclear whether the current U.S. nuclear arsenal is well-suited to the emerging post-Cold War world. Today's strategic calculus encompasses more factors than just the balance of terror between the United States and Russia. U.S. nuclear force planning and related arms control policies must take account of a larger set of variables than in the past, including the growing number of small nuclear arsenals – from North Korea to Pakistan to, perhaps soon, Iran and Iraq – and a modernized and expanded Chinese nuclear force. Moreover, there is a question about the role nuclear weapons should play in deterring the use of other kinds of weapons of mass destruction, such as chemical and biological, with the U.S. having foresworn those weapons' development and use. It addition, there may be a need to develop a new family of nuclear weapons designed to address new sets of military requirements, such as would be required in targeting the very deep underground, hardened bunkers that are being built by many of our potential adversaries. Nor has there been a serious analysis done of the benefits versus the costs of maintaining the traditional nuclear "triad." What is needed first is a global net assessment of what kinds and numbers of nuclear weapons the U.S. needs to meet its security responsibilities in a post-Soviet world.

The administration's stewardship of the nation's deterrent capability has been described by Congress as "erosion by design."

In short, until the Department of Defense can better define future its nuclear requirements, significant reductions in U.S. nuclear forces might well have unforeseen consequences that lessen rather than enhance the security of the United States and its allies. Reductions, upon review, might be called for. But what should finally drive the size and character of our nuclear forces is not numerical parity with Russian capabilities but maintaining American strategic superiority – and, with that superiority, a capability to deter possible hostile coalitions of nuclear powers. U.S. nuclear superiority is nothing to be ashamed of; rather, it will be an essential element in preserving American leadership in a more complex and chaotic world.

Forces for Major Theater Wars

The one constant of Pentagon force planning through the past decade has been the recognized need to retain sufficient combat forces to fight and win, as rapidly and decisively as possible, multiple, nearly simultaneous major theater wars. This constant is based upon two important truths about the current international order. One, the Cold-War standoff between America and its allies and the Soviet Union that made for caution and discouraged direct aggression against the major security interests of either side no longer exists. Two, conventional warfare remains a viable way for aggressive states to seek major changes in the international order.

Iraq's 1990 invasion of Kuwait reflected both truths. The invasion would have been highly unlikely, if not impossible, within the context of the Cold War, and Iraq overran Kuwait in a matter of hours. These two truths revealed a third: maintaining or restoring a favorable order in vital regions in

the world such as Europe, the Middle East and East Asia places a unique responsibility on U.S. armed forces. The Gulf War and indeed the subsequent lesser wars in the Balkans could hardly have been fought and won without the dominant role played by American military might.

Thus, the understanding that U.S. armed forces should be shaped by a "two-major-war" standard rightly has been accepted as the core of America's superpower status since the end of the Cold War. The logic of past defense reviews still obtains, and received its clear exposition in the 1997 Quadrennial Defense Review, which argued:

> *A force sized and equipped for deterring and defeating aggression in more than one theater ensures that the United States will maintain the flexibility to cope with the unpredictable and unexpected. Such a capability is the sine qua non of a superpower and is essential to the credibility of our overall national security strategy….If the United States were to forego its ability to defeat aggression in more than one theater at a time, our standing as a global power, as the security partner of choice and the leader of the international community would be called in to question. Indeed, some allies would undoubtedly read a one-war capability as a signal that the United States, if heavily engaged elsewhere, would no longer be able to defend their interests…A one-theater-war capacity would risk undermining…the credibility of U.S. security commitments in key regions of the world. This, in turn, could cause allies and friends to adopt more divergent defense policies and postures, thereby weakening the web of alliances and coalitions on which we rely to protect our interests abroad.*

In short, anything less than a clear two-war capacity threatens to devolve into a no-war strategy.

Unfortunately, Defense Department thinking about this requirement was frozen in the early 1990s. The experience of Operation Allied Force in the Balkans suggests that, if anything, the canonical two-war force-sizing standard is more likely to be too low than too high. The Kosovo air campaign eventually involved the level of forces anticipated for a major war, but in a theater other than the two – the Korean peninsula and Southwest Asia – that have generated past Pentagon planning scenarios. Moreover, new theater wars that can be foreseen, such as an American defense of Taiwan against a Chinese invasion or punitive attack, have yet to be formally considered by Pentagon planners.

To better judge forces needed for building an American peace, the Pentagon needs to begin to calculate the force necessary to protect, independently, U.S. interests in Europe, East Asia and the Gulf at all times. The actions of our adversaries in these regions bear no more than a tangential relationship to one another; it is more likely that one of these regional powers will seize an opening created by deployments of U.S. forces elsewhere to make mischief.

The Joint Chiefs have admitted they lack the forces necessary to meet the two-war benchmark.

Thus, the major-theater-war standard should remain the principal force-sizing tool for U.S. conventional forces. This not to say that this measure has been perfectly applied in the past: Pentagon analyses have been both too optimistic and too pessimistic, by turns. For example, the analyses done of the requirement to defeat an Iraqi invasion of Kuwait and Saudi Arabia almost certainly overestimates the level of force required. Conversely, past analyses of a defense of South Korea may have underestimated the difficulties of such a war, especially if North Korea employed weapons of mass destruction, as intelligence estimates anticipate. Moreover, the theater-war analysis done for

the QDR assumed that Kim Jong Il and Saddam Hussein each could begin a war – perhaps even while employing chemical, biological or even nuclear weapons – and the United States would make no effort to unseat militarily either ruler. In both cases, past Pentagon wargames have given little or no consideration to the force requirements necessary not only to defeat an attack but to remove these regimes from power and conduct post-combat stability operations. In short, past Defense Department application of the two-war standard is not a reliable guide to the real force requirements – and, of course, past reviews included no analysis of the kind of campaign in Europe as was seen in Operation Allied Force. Because past Pentagon strategy reviews have been budget-driven exercises, it will be necessary to conduct fresh and more realistic analyses even of the canonical two-war scenarios.

In sum, while retaining the spirit of past force-planning for major wars, the Department of Defense must undertake a more nuanced and thoroughgoing review of real requirements. The truths that gave rise to the original two-war standard endure: America's adversaries will continue to resist the building of the American peace; when they see an opportunity as Saddam Hussein did in 1990, they will employ their most powerful armed forces to win on the battle-field what they could not win in peaceful competition; and American armed forces will remain the core of efforts to deter, defeat, or remove from power regional aggressors.

Forces for 'Constabulary' Duties

In addition to improving the analysis needed to quantify the requirements for major theater wars, the Pentagon also must come to grips with the real requirements for constabulary missions. The 1997 Quadrennial Defense Review rightly acknowledged that these missions, which it dubbed "smaller-scale contingencies," or SSCs, would be the frequent and unavoidable diet for U.S. armed forces for many years to come: "Based on recent experience and intelligence projections, the demand for SSC operations is expected to remain high over the next 15 to 20 years," the review concluded. Yet, at the same time, the QDR failed to allocate any forces to these missions, continuing the fiction that, for force planning purposes, constabulary missions could be considered "lesser included cases" of major theater war requirements. "U.S. forces must also be able to withdraw from SSC operations, reconstitute, and then deploy to a major theater war in accordance with required timelines," the review argued.

The increasing number of 'constabulary' missions for U.S. troops, such as in Kosovo above, must be considered an integral element in Pentagon force planning.

The shortcomings of this approach were underscored by the experience of Operation Allied Force in the Balkans. Precisely because the forces engaged there would not have been able to withdraw, reconstitute and redeploy to another operation – and because the operation consumed such a large part of overall Air Force aircraft – the Joint Chiefs of Staff concluded that the United States was running "unacceptable" risk in the event of war elsewhere. Thus, facing up to the realities of multiple constabulary missions will require a permanent allocation of U.S. armed forces.

Nor can the problem be solved by simply withdrawing from current constabulary missions or by vowing to avoid them in the future. Indeed, withdrawing from today's ongoing missions would be problematic. Although the no-fly-zone air operations over northern and southern Iraq have continued without pause for almost a decade, they remain an essential element in U.S. strategy and force posture in the Persian Gulf region. Ending these operations would hand Saddam Hussein an important victory, something any American leader would be loath to do. Likewise, withdrawing from the Balkans would place American leadership in Europe – indeed, the viability of NATO – in question. While none of these operations involves a mortal threat, they do engage U.S. national security interests directly, as well as engaging American moral interests.

Further, these constabulary missions are far more complex and likely to generate violence than traditional "peacekeeping" missions. For one, they demand American political leadership rather than that of the United Nations, as the failure of the UN mission in the Balkans and the relative success of NATO operations there attests. Nor can the United States assume a UN-like stance of neutrality; the preponderance of American power is so great and its global interests so wide that it cannot pretend to be indifferent to the political outcome in the Balkans, the Persian Gulf or even when it deploys forces in Africa. Finally, these missions demand forces basically configured for combat. While they also demand personnel with special language, logistics and other support skills, the first order of business in missions such as in the Balkans is to establish security, stability and order. American troops, in particular, must be regarded as part of an overwhelmingly powerful force.

With a decade's worth of experience both of the requirements for current constabulary missions and with the chaotic political environment of the post-Cold War era, the Defense Department is more than able to conduct a useful assessment to quantify the overall needs for forces engaged in constabulary duties. While part of the solution lies in repositioning existing forces, there is no escaping the conclusion that these new missions, unforeseen when the defense drawdown began a decade ago, require an increase in overall personnel strength and U.S. force structure.

Transformation Forces

The fourth element in American force posture – and certainly the one which holds the key to any longer-term hopes to extend the current *Pax Americana* – is the mission to transform U.S. military forces to meet new geopolitical and technological challenges. While the prime directive for transformation will be to design and deploy a global missile defense system, the effects of information and other advanced technologies promise to revolutionize the nature of conventional armed forces. Moreover, the need to create weapons systems optimized for operations in the Pacific theater will create requirements quite distinct from the current generation of systems designed for warfare on the European continent and those new systems like the F-22 fighter that also were developed to meet late-Cold-War needs.

Although the basic concept for a system of global missile defenses capable of defending the United States and its allies against the threat of smaller and simpler ballistic missiles has been well understood since the late 1980s, a decade has been squandered in developing the requisite technologies. In fact, work on the key elements of such a system, especially those that would operate in space, has either been so slowed or halted completely, so that the process of deploying robust missile defenses remains a long-term project. If for no other reason, the mission to create such a missile defense system should be considered a matter of military transformation.

As will be argued more fully below, effective ballistic missile defenses will be the central element in the exercise of American power and the projection of U.S. military forces abroad. Without it, weak states operating small arsenals of crude ballistic missiles, armed with basic nuclear warheads or other weapons of mass destruction, will be a in a strong position to deter the United States from using conventional force, no matter the technological or other advantages we may enjoy. Even if such enemies are merely able to threaten American allies rather than the United States homeland itself, America's ability to project power will be deeply compromised. Alas, neither Administration strategists nor Pentagon force planners seem to have grasped this elemental point; certainly, efforts to fund, design and develop an effective system of missile defenses do not reflect any sense of urgency. Nonetheless, the first task in transforming U.S. military to meet the technological and strategic realities of a new century is to create such a system.

For the United States to retain the technological and tactical advantages it now enjoys, the transformation effort must be considered as pressing a military mission as preparing for today's theater wars.

Creating a system of global missile defenses is but the first task of transformation; the need to reshape U.S. conventional forces is almost as pressing. For, although American armed forces possess capabilities and enjoy advantages that far surpass those of even our richest and closest allies, let alone our declared and potential enemies, the combination of technological and strategic change that marks the new century places these advantages at risk. Today's U.S. conventional forces are masters of a mature paradigm of warfare, marked by the dominance of armored vehicles, aircraft carriers and, especially, manned tactical aircraft, that is beginning to be overtaken by a new paradigm, marked by long-range precision strikes and the proliferation of missile technologies. Ironically, it has been the United States that has pioneered this new form of high-technology conventional warfare: it was suggested by the 1991 Gulf War and has been revealed more fully by the operations of the past decade. Even the "Allied Force" air war for Kosovo showed a distorted version of the emerging paradigm of warfare.

Yet even these pioneering capabilities are the residue of investments first made in the mid- and late 1980s; over the past decade the pace of innovation within the Pentagon has slowed measurably. In part, this is due to reduced defense budgets, the overwhelming dominance of U.S. forces today, and the multiplicity of constabulary missions. And without the driving challenge of the Soviet military threat, efforts at innovation have lacked urgency. Nonetheless, a variety of new potential challenges can be clearly foreseen. The Chinese military, in particular, seeks to exploit the revolution in military affairs to offset American advantages in naval and air power, for example. If the United States is to retain the technological and tactical advantages it now enjoys in large-scale conventional conflicts, the effort at transformation must be considered as pressing a mission as preparing for today's potential theater wars or constabulary missions – indeed, it must receive a significant, separate allocation of forces and budgetary resources over the next two decades.

In addition, the process of transformation must proceed from an appreciation of American strategy and political goals. For example, as the leader of a global

network of alliances and strategic partnerships, U.S. armed forces cannot retreat into a "Fortress America." Thus, while long-range precision strikes will certainly play an increasingly large role in U.S. military operations, American forces must remain deployed abroad, in large numbers. To remain as the leader of a variety of coalitions, the United States must partake in the risks its allies face; security guarantees that depend solely upon power projected from the continental United States will inevitably become discounted.

Moreover, the process of transformation should proceed in a spirit of competition among the services and between service and joint approaches. Inevitably, new technologies may create the need for entirely new military organizations; this report will argue below that the emergence of space as a key theater of war suggests forcefully that, in time, it may be wise to create a separate "space service." Thus far, the Defense Department has attempted to take a prematurely joint approach to transformation. While it is certain that new technologies will allow for the closer combination of traditional service capabilities, it is too early in the process of transformation to choke off what should be the healthy and competitive face of "interservice rivalry." Because the separate services are the military institutions most attuned to providing forces designed to carry out the specific missions required by U.S. strategy, they are in fact best equipped to become the engines of transformation and change within the context of enduring mission requirements.

Finally, it must be remembered that the process of transformation is indeed a process: even the most vivid view of the armed forces of the future must be grounded in an understanding of today's forces. In general terms, it seems likely that the process of transformation will take several decades and that U.S. forces will continue to operate many, if not most, of today's weapons systems for a decade or more. Thus, it can be foreseen that the process of transformation will in fact be a two-stage process: first of transition, then of more thoroughgoing transformation. The break-point will come when a preponderance of new weapons systems begins to enter service, perhaps when, for example, unmanned aerial vehicles begin to be as numerous as manned aircraft. In this regard, the Pentagon should be very wary of making large investments in new programs – tanks, planes, aircraft carriers, for example – that would commit U.S. forces to current paradigms of warfare for many decades to come.

In conclusion, it should be clear that these four essential missions for maintaining American military preeminence are quite separate and distinct from one another – none should be considered a "lesser included case" of another, even though they are closely related and may, in some cases, require similar sorts of forces. Conversely, the failure to provide sufficient forces to execute these four missions must result in problems for American strategy. The failure to build missile defenses will put America and her allies at grave risk and compromise the exercise of American power abroad. Conventional forces that are insufficient to fight multiple theater wars simultaneously cannot protect American global interests and allies. Neglect or withdrawal from constabulary missions will increase the likelihood of larger wars breaking out and encourage petty tyrants to defy American interests and ideals. And the failure to prepare for tomorrow's challenges will ensure that the current *Pax Americana* comes to an early end.

.

III
REPOSITIONING TODAY'S FORCE

Despite the centrality of major theater wars in conventional-force planning, it has become painfully obvious that U.S. forces have other vital roles to play in building an enduring American peace. The presence of American forces in critical regions around the world is the visible expression of the extent of America's status as a superpower and as the guarantor of liberty, peace and stability. Our role in shaping the peacetime security environment is an essential one, not to be renounced without great cost: it will be difficult, if not impossible, to sustain the role of global guarantor without a substantial overseas presence. Our allies, for whom regional problems are vital security interests, will come to doubt our willingness to defend their interests if U.S. forces withdraw into a Fortress America. Equally important, our worldwide web of alliances provides the most effective and efficient means for exercising American global leadership; the benefits far outweigh the burdens. Whether established in permanent bases or on rotational deployments, the operations of U.S. and allied forces abroad provide the first line of defense of what may be described as the "American security perimeter."

Since the collapse of the Soviet empire, this perimeter has expanded slowly but inexorably. In Europe, NATO has expanded, admitting three new members and acquiring a larger number of "adjunct" members through the Partnership for Peace program. Tens of thousands of U.S, NATO and allied troops are on patrol in the Balkans, and have fought a number of significant actions there; in effect, the region is on the road to becoming a NATO protectorate. In the Persian Gulf region, the presence of American forces, along with British and French units, has become a semi-permanent fact of life. Though the immediate mission of those forces is to enforce the no-fly zones over northern and southern Iraq, they represent the long-term commitment of the United States and its major allies to a region of vital importance. Indeed, the United States has for decades sought to play a more permanent role in Gulf regional security. While the unresolved conflict with Iraq provides the immediate justification, the need for a substantial American force presence in the Gulf transcends the issue of the regime of Saddam Hussein. In East Asia, the pattern of U.S. military operations is shifting to the south: in recent years, significant naval forces have been sent to the region around Taiwan in response to Chinese provocation, and now a contingent of U.S. troops is supporting the Australian-led mission to East Timor. Across the globe, the trend is for a larger U.S. security perimeter, bringing with it new kinds of missions.

Guarding the American security perimeter today – and tomorrow – will require changes in U.S. deployments and installations overseas.

The placement of U.S. bases has yet to reflect these realities – if anything, the

worldwide archipelago of U.S. military installations has contracted as the perimeter of U.S. security interests has expanded. American armed forces far from ideally positioned to respond to the needs of the times, but the Pentagon remains tied to levels of forward-deployed forces that bear little relationship to military capabilities or realities. The air war in Kosovo provides a vivid example: during Operation Allied Force, U.S. and NATO warplanes were spread out across the continent of Europe and even into Asiatic Turkey, forced into a widely dispersed and very complex pattern of operations – requiring extensive refueling efforts and limiting the campaign itself – by a lack of adequate air bases in southeastern Europe. The network of American overseas installations and deployments requires reconfiguration. Likewise, the structure of U.S. forces needs to be reconsidered in light of the changing mission of the American military. Overall U.S. military force structure must be rationalized to accommodate the fact that the presence of these forces in far-flung outposts or on patrol overseas may be as important as their theater-warfighting missions, especially in Europe. The requirements of Balkans stabilization, NATO expansion (including Partnership for Peace) and other missions within the theater render it unrealistic to expect U.S. forces in Europe to be readily available for other crises, as formal Pentagon planning presumes. The continuing challenges from Iraq also make it unwise to draw down forces in the Gulf dramatically. Securing the American perimeter today – and tomorrow – will necessitate shifts in U.S. overseas operations.

American armed forces stationed abroad and on rotational deployments around the world should be considered as the first line of American defenses, providing reconnaissance and security against the prospect of larger crises and conducting stability operations to prevent their outbreak. These forces need to be among the most ready, with finely honed warfighting skills – and only forces configured for combat indicate the true American commitment to our allies and their security interests – but they also need to be highly versatile and mobile with a broad range of capabilities; they are the cavalry on the new American frontier. In the event of a large-scale war, they must be able to shape the battlefield while reinforcing forces based primarily in the United States arrive to apply decisive blows to the enemy. Not only must they be repositioned to reflect the shifting strategic landscape, they also must be reorganized and restructured to reflect their new missions and to integrate new technologies.

Europe

At the end of the Cold War, the United States maintained more than 300,000 troops in Europe, including two Army corps and 13 Air Force wings plus a variety of independent sub-units, primarily based in Germany. The central plain of Germany was the central theater of the Cold War and, short of an all-out nuclear exchange, a Soviet armored invasion of western Europe the principal threat faced by the United States and its NATO allies. Today Germany is unified, Poland and the Czech Republic members of NATO, and the Russian army has retreated to the gates of Moscow while becoming primarily engaged in the Caucasus and to the south more generally. Though northern and central Europe are arguably more stable now than at any time in history, the majority of American forces in Europe are still based in the north, including a theater army and a corps of two heavy divisions in Germany and just five Air Force wings, plus a handful of other, smaller units.

But while northern and central Europe have remained extraordinarily stable, and the eastern Germany, Poland and the Czech Republic have become reintegrated into the mainstream of European political, economic and cultural life, the situation in southeastern Europe has been a tumultuous one. The Balkans, and southeastern Europe more

generally, present the major hurdle toward the creation of a Europe "whole and free" from the Baltic to the Black Sea. The delay in bringing security and stability to south-eastern Europe has not only prevented the consolidation of the victory in the Cold War, it has created a zone of violence and conflict and introduced uncertainty about America's role in Europe.

The continuing deployment of forces in the Balkans reflects a U.S. commitment to the region's security. By refusing to treat these deployments as a shift of the permanent American presence in Europe, the Clinton Administration has increased the burden on the armed services exponentially.

At the same time, the continuing deployment of forces in the Balkans reflects what is in fact a long-term American commitment to the security of the region. But by refusing to treat these deployments as an expansion – or shift – of the permanent American presence in Europe, reflecting an enduring interest, the Clinton Administration has increased the burden on the armed services exponentially. Rather than recognizing the need to reposition and reconfigure U.S. forces in Europe away from the north to the southeast, current policy has been to rotate units in and out of the Balkans, destroying their readiness to perform other missions and tying up an increasingly large slice of a significantly reduced force.

Despite the shifting focus of conflict in Europe, a requirement to station U.S. forces in northern and central Europe remains. The region is stable, but a continued American presence helps to assure the major European powers, especially Germany, that the United States retains its longstanding security interest in the continent. This is especially important in light of the nascent European moves toward an independent defense "identity" and policy; it is important that NATO not be replaced by the European Union, leaving the United States without a voice in European security affairs. In addition, many of the current installations and facilities provide critical infrastructure for supporting U.S. forces throughout Europe and for reinforcement in the event of a crisis. From airbases in England and Germany to headquarters and Army units in Belgium and Germany, much of the current network of U.S. bases in northern and central retains its relevance today as in the Cold War.

However, changes should be made to reflect the larger shift in European security needs. U.S. Army Europe should be transformed from a single corps of two heavy divisions and support units into versatile, combined-arms brigade-sized units capable of independent action and movement over operational distances. U.S. Air Force units in Europe need to undergo a similar reorientation. The current infrastructure in England and Germany should be retained. The NATO air base at Aviano, Italy, long the primary location for air operations over the Balkans, needs to be substantially improved. As with ground forces, serious consideration should be given to establishing a permanent and modern NATO and U.S. airfield in Hungary for support to central and southern Europe. In Turkey, Incirlik Air Base, home of Operation Northern Watch, also needs to be expanded, improved and perhaps supplemented with a new base in eastern Turkey.

Although U.S. Navy and Marine forces generally operate on a regular cycle of deployments to European waters, they rely on a network of permanent bases in the region, especially in the Mediterranean. These should be retained, and consideration given to establishing a more robust presence in the Black Sea. As NATO expands and the pattern of U.S. military operations in Europe continues to shift to the south and east, U.S. naval presence in the Black Sea is sure to increase. However, as will be discussed in detail below, this presence should be based less frequently on full-scale carrier battle groups.

Persian Gulf

In the decade since the end of the Cold War, the Persian Gulf and the surrounding region has witnessed a geometric increase in the presence of U.S. armed forces, peaking above 500,000 troops during Operation Desert Storm, but rarely falling below 20,000 in the intervening years. In Saudi Arabia, Kuwait and other neighboring states roughly 5,000 airmen and a large and varied fleet of Air Force aircraft patrol the skies of Operation Southern Watch, often complemented by Navy aircraft from carriers in the Gulf and, during the strikes reacting to Saddam Hussein's periodic provocations, cruise missiles from Navy surface vessels and submarines. Flights from Turkey under Northern Watch also involve substantial forces, and indeed more often result in combat actions.

After eight years of no-fly-zone operations, there is little reason to anticipate that the U.S. air presence in the region should diminish significantly as long as Saddam Hussein remains in power. Although Saudi domestic sensibilities demand that the forces based in the Kingdom nominally remain rotational forces, it has become apparent that this is now a semi-permanent mission. From an American perspective, the value of such bases would endure even should Saddam pass from the scene. Over the long term, Iran may well prove as large a threat to U.S. interests in the Gulf as Iraq has. And even should U.S.-Iranian relations improve, retaining forward-based forces in the region would still be an essential element in U.S. security strategy given the longstanding American interests in the region.

Almost a decade after the end of the Gulf War, no-fly-zone operations continue over northern and southern Iraq.

In addition to the aircraft enforcing the no-fly zone, the United States now also retains what amounts to a near-permanent land force presence in Kuwait. A substantial heavy task force with almost the strength of a brigade rotates four times a year on average for maneuvers and joint training with the Kuwaiti army, with the result that commanders now believe that, in conjunction with the Southern Watch fleet, Kuwait itself is strongly defended against any Iraqi attack. With a minor increase in strength, more permanent basing arrangements, and continued no-fly and "no-drive" zone enforcement, the danger of a repeat short-warning Iraqi invasion as in 1990 would be significantly reduced.

With the rationalization of ground-based U.S. air forces in the region, the demand for carrier presence in the region can be relaxed. As recent strikes against Iraq demonstrate, the preferred weapon for punitive raids is

the cruise missile, supplemented by stealthy strike aircraft and longer-range Air Force strike aircraft. Carrier aircraft are most useful in sustaining a campaign begun with missiles and stealth strike aircraft, indicating that a surface action group capable of launching several hundred cruise missiles is the most valuable naval presence in the Gulf. With a substantial permanent Army ground presence in Kuwait, the demands for Marine presence in the Gulf could be scaled back as well.

East Asia

Current U.S. force planning calls for the stationing of approximately 100,000 U.S. troops in Asia, but this level reflects Pentagon inertia and the legacy of the Cold War more than serious thinking about current strategic requirements or defense needs. The prospect is that East Asia will become an increasingly important region, marked by the rise of Chinese power, while U.S. forces may decline in number.

Conventional wisdom has it that the 37,000-man U.S. garrison in South Korea is merely there to protect against the possibility of an invasion from the North. This remains the garrison's central mission, but these are now the only U.S. forces based permanently on the Asian continent. They will still have a vital role to play in U.S. security strategy in the event of Korean unification and with the rise of Chinese military power. While Korea unification might call for the reduction in American presence on the peninsula and a transformation of U.S force posture in Korea, the changes would really reflect a *change* in their mission – and changing technological realities – not the *termination* of their mission. Moreover, in any realistic post-unification scenario, U.S. forces are likely to have some role in stability operations in North Korea. It is premature to speculate on the precise size and composition of a post-unification U.S. presence in Korea, but it is not too early to recognize that the presence of American forces in Korea serves a larger and longer-range strategic purpose. For the present, any reduction in capabilities of the current U.S. garrison on the peninsula would be unwise. If anything, there is a need to bolster them, especially with respect to their ability to defend against missile attacks and to limit the effects of North Korea's massive artillery capability. In time, or with unification, the structure of these units will change and their manpower levels fluctuate, but U.S. presence in this corner of Asia should continue.

A similar rationale argues in favor of retaining substantial forces in Japan. In recent years, the stationing of large forces in Okinawa has become increasingly controversial in Japanese domestic politics, and while efforts to accommodate local sensibilities are warranted, it is essential to retain the capabilities U.S. forces in Okinawa represent. If the United States is to remain the guarantor of security in Northeast Asia, and to hold together a *de facto* alliance whose other main pillars are Korea and Japan maintaining forward-based U.S. forces is essential.

In Southeast Asia, American forces are too sparse to adequately address rising security requirements. Since its withdrawal from the Philippines in 1992, the United States has not had a significant permanent military presence in Southeast Asia. Nor can U.S. forces in Northeast Asia easily operate in or rapidly deploy to Southeast Asia – and certainly not without placing their commitments in Korea at risk. Except for routine patrols by naval and Marine forces, the security of this strategically significant and increasingly tumultuous region has suffered from American neglect. As the crisis in East Timor demonstrated, even the strongest of our allies in the region – from Japan to South Korea to Australia – possess limited military capabilities and little ability to project their forces rapidly in a crisis or sustain them over time. At the same time, the East Timor crisis and the larger question of political reform in

Indonesia and Malaysia highlight the volatility of the region. Finally, Southeast Asia region has long been an area of great interest to China, which clearly seeks to regain influence in the region. In recent years, China has gradually increased its presence and operations in the region.

Raising U.S. military strength in East Asia is the key to coping with the rise of China to great-power status. For this to proceed peacefully, U.S. armed forces must retain their military preeminence and thereby reassure our regional allies. In Northeast Asia, the United States must maintain and tighten its ties with the Republic of Korea and Japan. In Southeast Asia, only the United States can reach out to regional powers like Australia, Indonesia and Malaysia and others. This will be a difficult task requiring sensitivity to diverse national sentiments, but it is made all the more compelling by the emergence of new democratic governments in the region. By guaranteeing the security of our current allies and newly democratic nations in East Asia, the United States can help ensure that the rise of China is a peaceful one. Indeed, in time, American and allied power in the region may provide a spur to the process of democratization inside China itself.

In Southeast Asia, American forces are too sparse to address rising security requirements adequately.

In sum, it is time to increase the presence of American forces in Southeast Asia. Control of key sea lines of communication, ensuring access to rapidly growing economies, maintaining regional stability while fostering closer ties to fledgling democracies and, perhaps most important, supporting the nascent trends toward political liberty are all enduring security interests for America. No U.S. strategy can constrain a Chinese challenge to American regional leadership if our security guarantees to Southeast Asia are intermittent and U.S. military presence a periodic affair. For this reason, an increased naval presence in Southeast Asia, while necessary, will not be sufficient; as in the Balkans, relying solely on allied forces or the rotation of U.S. forces in stability operations not only increases the stress on those forces but undercuts the political goals of such missions. For operational as well as political reasons, stationing rapidly mobile U.S. ground and air forces in the region will be required.

Moreover, a return to Southeast Asia will add impetus to the slow process of alliance-building now afoot in the region. It is conventional wisdom that the nations of Southeast Asia are resistant to a NATO-like regional alliance, but the regional response to the East Timor crisis – including that of the new Indonesian government – has been encouraging. Indeed, forces from the Philippines have replaced those from Australia as the lead element in the UN peacekeeping mission there. And certainly efforts through the Asian Regional Forum suggest a trend to closer regional coordination that might develop into a more permanent, alliance-like arrangement. In this process, the United States has the key role to play. A heightened U.S. military presence in Southeast Asia would be a strong spur to regional security cooperation, providing the core around which a *de facto* coalition could jell.

Deployment Bases

As a supplement to forces stationed abroad under long-term basing arrangements, the United States should seek to establish a network of "deployment bases" or "forward operating bases" to increase the reach of current and future forces. Not only will such an approach improve the ability to project force to outlying regions, it will help circumvent the political, practical and financial constraints on expanding the network of American bases overseas.

These deployment or forward operating bases can range from relatively modest agreements with other nations as well as modest improvements to existing facilities and bases. Prepositioned materiel also would speed the initial deployment and improve the sustainability of U.S. forces when deployed for training, joint training with the host nation, or operations in time of crisis. Costs for these improvements can be shared with the host nation and be offset as part of U.S. foreign security assistance, and would help reduce the requirement for U.S. forces to deploy to "bare bones" facilities. Such installations would be a "force multiplier" in power projection operations, as well as help solidify political and security ties with host nations.

It would be wise to reduce the frequency of carrier presence in the Mediterranean and the Gulf while increasing U.S. Navy presence in the Pacific.

Currently, U.S. Southern Command, the Pentagon's regional command for Latin America, is moving to implement a plan for "forward operating locations" to make up for the loss of Howard Air Force Base in the wake of the U.S. withdrawal from Panama and the return of the Canal Zone. Indeed, sustaining effective counterdrug air operations will be difficult after the loss of Howard until arrangements for the new locations are in place. To achieve full coverage of the region for counterdrug operations, the command plans to utilize airfields ranging from Puerto Rico to Ecuador.

In addition to securing agreements that permit adequate access for U.S. forces to airfields, the new locations must be capable of 24-hour, all-weather operations; have adequate air traffic control; have runways of at least 8000 feet that are capable of bearing heavy cargo aircraft; have modern refueling and emergency services; ramp space to park several AWACS-size planes and meet a variety of other requirements, including safe quarters and offices for American personnel. Yet the command believes that for a relatively small cost – perhaps $120 million for the first two of three planned bases – and with minimal permanent manning it can offset the loss of a strategic asset like Howard.

A recent study done for the Air Force indicates that a worldwide network of forward operating bases – perhaps more sophisticated and suited for combat operations than the counterdrug locations planned by SOUTHCOM – might cost $5 billion to $10 billion through 2010. The study speculates that some of the cost might be paid for by host nations anxious to cement ties with the United States, or, in Europe, be considered as common NATO assets and charged to the NATO common fund.

While it should be a clear U.S. policy that such bases are intended as a supplement to the current overseas base structure, they could also be seen as a precursor to an expanded structure. This might be attractive to skittish allies – as in the Persian Gulf region, where a similar system is in operation – for whom close ties with America provokes domestic political controversy. It would also increase the effectiveness of current U.S. forces in a huge region like Southeast Asia, supplementing naval operations in the region. Such a network also would greatly increase U.S. operational flexibility in times of conflict.

Rotational Naval Forces

The size of today's Navy and Marine Corps is driven primarily by the demands of current rotation policy; the requirement for 11-carrier Navy is a reflection of the perceived need to keep, on average, about

three carriers deployed at any one time. But because the carrier based in Japan is considered "deployed" even when in port and not at sea, the real ratio of total ships to ships at sea is closer to five- or six-to-one. Indeed, according to the Quadrennial Defense Review analysis, the requirements for Navy forces under "presence" missions exceeds the two-war requirement for Navy forces by about 20 percent.

Current rotation plans call for a continuous battle group presence in Northeast Asia and close to continuous presence in the Persian Gulf and Mediterranean Sea. However, significant changes in Navy carrier presence and rotation patterns are called for. Given the ability to station land-based forces in Europe and the Gulf, and the size and nature of the East Asia theater, it would be wise to reduce the frequency of carrier presence in the Mediterranean and the Gulf while increasing U.S. Navy presence in the Pacific. Further, it is preferable, for strategic and operational reasons, to create a second major home port for a carrier battle group in the southern Pacific, perhaps in Australia or the Philippines. Generally speaking, the emphasis of Navy operations, and carrier operations in particular, should be increasingly weighted toward the western Pacific. Marine deployments would follow suit.

Secondarily, the Navy should begin to consider other ways of meeting its vital presence missions than with carrier battle groups. As cruise missiles increasingly become the Navy's first-strike weapon of choice, the value of cruise missile platforms as a symbol of American might around the world are coming to surpass the deterrent value of the carrier. Unfortunately, during the course of the post-Cold-War drawdown, the Navy has divested itself of relatively more surface combatants and submarines than aircraft carriers. Though this makes sense in terms of carrier operations – Aegis-equipped cruisers and destroyers have far greater capabilities and range than previous generations of ships, for example – this now limits the Navy's ability to transition to new ways of conducting both its presence and potential wartime missions.

Moreover, as the Navy introduces new classes of ships, its manpower requirements – one of the important factors in determining the length of deployments and thus overall Navy rotational policy – will be reduced. The planned DD-21 destroyer will cut crew size from 300 to 100. Reduced crew size, as well as improved overall ship performance, will increase the opportunities to rotate crews while keeping ships deployed; the complexity of crew operations involving 100 sailors and officers is far less than, for example, the 6,000-man crew of a carrier plus its air wing. In sum, new capabilities will open up new ways of conducting missions that will allow for increased naval presence at a lower cost.

IV
REBUILDING TODAY'S ARMED SERVICES

Executing the variety of missions outlined above depends upon the capabilities of the U.S. armed services. For the past decade, the health of the armed services has steadily declined. Not merely have their budgets been dramatically reduced, their force structures cut and their personnel strength sapped, modernization programs starved and efforts at transformation strangled, but the quality of military life, essential for preserving a volunteer force, has been degraded. From barracks to headquarters to maintenance bay, the services' infrastructure has suffered from neglect. The quality of military housing, especially abroad, ill becomes a great nation. The other sinews of a strong service, particularly including the military education and training systems, have been disproportionately and shortsightedly reduced. Shortages of manpower result in soldiers, sailors, airmen and Marines spending increased amounts of time on base maintenance – mowing grass, repairing roofs, "painting rocks." Most disappointing of all, military culture and the confidence of service members in their senior leaders is suffering. As several recent studies and surveys have demonstrated, civil-military relations in contemporary America are increasingly tense.

Army: To 'Complete' Europe And Defend the Persian Gulf

Of all the armed services, the Army has been most profoundly changed by the end of the Cold War and the collapse of the Soviet empire in Eastern Europe. The Army's active-duty strength has been reduced by 40 percent and its European garrison by three quarters. At the end of the Cold War, the Army budget was 50 percent higher than it is this year; its procurement spending almost 70 percent higher.

At the same time, the Army's role in post-Cold-War military operations remains the measure of American geopolitical commitment. In the 1991 Gulf War, the limits of Bush Administration policy were revealed by the reluctance to engage in land combat and the limit on ground operations within the Kuwait theater. In the Balkans, relatively short air campaigns have been followed by extended ground operations; even the 78 days of Operation Allied Force pale in comparison to the long-term effort to stabilize Kosovo. In short, the value of land power continues to appeal to a global superpower, whose security interests rest upon maintaining and expanding a world-wide system of alliances as well as on the ability to win wars. While maintaining its combat role, the U.S. Army has acquired new missions in the past decade – most immediately, missions associated with completing the task of creating a Europe "whole and free" and defending American interests in the Persian Gulf and Middle East.

Elements of U.S. Army Europe should be redeployed to Southeast Europe, while a permanent unit should be based in the Persian Gulf region.

These new missions will require the continued stationing of U.S. Army units abroad. Although these units should be reconfigured and repositioned to reflect current realities, their value as a representation of America's role as the prime guarantor of security is as great as their immediate war-fighting capabilities. Indeed, the greatest problem confronting the Army today is providing sufficient forces for both these vital missions; the Army is simply too small to do both well.

These broad missions will continue to justify the requirement for a large active U.S. Army. The Army's increasing use of reserve component forces for these constabulary missions breaks the implied compact with reservists that their role is to serve as a hedge against a genuine military emergency. As long as the U.S. garrisons in the Balkans, for example, require large numbers of linguists, military police, civil affairs and other specialists, the active-duty Army must boost its ranks of soldiers with these skills. Likewise, as high-intensity combat changes, the Army must find new ways to recruit and retain soldiers with high-technology skills, perhaps creating partnerships with industry for extremely skilled reservists, or considering some skills as justifying a warrant-officer, rather than an enlisted, rank structure. In particular, the Army should:

- **Be restored in active-duty strength and structure to meet the requirements of its current missions. Overall active strength should rise to approximately 525,000 soldiers from the current strength of 475,000. Much of this increase should bolster the over-deployed and under-manned units that provide combat support and combat service support, such as military intelligence, military police, and other similar units.**

- **Undertake selective modernization efforts, primarily to increase its tactical and operational mobility and increase the effectiveness of current combat systems through "digitization" – the process of creating tactical information networks. The Army should accelerate its plans to purchase medium-weight vehicles, acquire the Comanche helicopter and the HIMARS rocket-artillery system; likewise, the heavy Crusader artillery system, though a highly capable howitzer, is an unwise investment given the Army's current capabilities and future needs, and should be canceled.**

- **Improve the combat readiness of current units by increasing personnel strength and revitalizing combat training.**

- **Make efforts to improve the quality of soldier life to sustain the current "middle class," professional Army.**

- **Be repositioned and reconfigured in light of current strategic realities: elements of U.S. Army Europe should be redeployed to Southeast Europe, while a permanent unit should be based in the Persian Gulf region; simultaneously, forward-deployed Army units should be reconfigured to be better capable of independent operations that include ongoing constabulary missions as well as the initial phases of combat.**

- **Reduce the strength of the Army National Guard and Army Reserve, yet recognize that these components are meant to provide a hedge against a genuine, large-scale, unanticipated military emergency; the continuing reliance on large numbers of reservists for constabulary missions is inappropriate and short-sighted.**

- **Have its budget increased from the current level of $70 billion annually to $90 to $95 billion per year.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

أولا: المصادر

- القرآن الكريم
- القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب

1. أبو حزام، إبراهيم. *الصـــراع على ســـيادة العالم، القوي العظمى ومناطق الصـــدام في القرن الحادي والعشرين*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2017.
2. أحمد، شلبي، إبراهيم. *تطور الفكر السياسي، دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة*. بيروت: الدار الجامعية، 1985
3. أس.ناي، جوزيف. *مســـتقبل القوة*. ترجمة أحمد عبد الحميد نافع. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
4. ـــــــــــــــ. *المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ*. ترجمة أحمد أمين ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997.
5. ـــــــــــــــ. *القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ط.2، ترجمة محمد توفيق البحيري. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2012.
6. آل طورش، موسى محمد. *القائد السياسي في التاريخ المعاصر: دراسة سياسية تاريخية في الزعامة وعوامل ظهورها*. دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2011.
7. الجابري، محمد عابد. الدولة في الزمان، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
8. السعدني، أمين حافظ. *أزمة الإيديولوجيات السياسية*، سلسلة الفلسفة. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2014.
9. الشيخ، محمد مرسي. *عصر الحروب الصليبية في الشرق*. مصر: منتدى سور الأزبكية، 2004 .
10. الطعان، عبد الرضا حسين وآخرون. *موسوعة الفكر السياسي عبر العصور* .بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2015.

11. العسيري، أحمد معمور. *موجز التاريخ الإسلامي*. الدمام: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1996.

12. العيسوي، محمود. *نظرية التعاقب الدوري للحضارات عند ابن خلدون*. العربية السعودية: مكتبة الألوكة،2017.

13. القصير، ماهر بن إبراهيم. *المشروع الأوراسي، من الإقليمية إلى الدولية، العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب*. القاهرة: دار الفكر الغربي، 2014.

14. المهنا، إبراهيم بن عبد العزيز، *المنافسة على القمة وتحول القوى نحو الشرق، تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي*. بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2015 .

15. اونو، كينيئتشي. *التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية*. ترجمة خليل درويش. القاهرة: دار الشروق، 2008.

16. إيمار، أندريه وأبوايه، جانين. *تاريخ الحضارات العام*، ج.2، تر. فريد م. داغروفؤاد ج.أبو ريحان. بيروت: منشورات عويدات، 1986.

17. بادي، برتراند. *لم نعد وحدنا في العالم، النظام الدولي من منظور مغاير*. ترجمة جان ماجد جبور. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016.

18. باسيفيتش، اندرو، *الإمبراطورية الأمريكية، حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية*، ترجمة مركز الترجمة والتعريب بيروت. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

19. باقر، طه. *مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة*، ج.2، بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2011.

20. برجنسكي، زبيجنيو، *رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية*، ترجمة فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي، 2012.

21. بونعمان، سلمان. *التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

22. تشومسكي، نعوم. *الدول المارقة، استخدام القوة في الشؤون العالمية*. ترجمة أسامة أسبر. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2004.

23. ــــــــــــــــ. *صناعة المستقبل: الاحتلال، التدخلات الإمبراطورية والمقاومة*. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

24. تود، ايمانويل. *ما بعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي*. ترجمة محمد زكريا إسماعيل. بيروت: دار الساقي، 2004.

25. جليب، ليزلي. *قواعد القوة، كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية*. ترجمة كمال السيد. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013.

26. حمزة، أحمد. *مصر الفرعونية*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

27. دورتي، جيمس. *النظريات المتضـــاربة في العلاقات الدولية*. ترجمة وليد عبد الحي. بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

28. دومنبريال، تيري. *عشـــرون عاما قلبت موازين العالم*، ج.1. ترجمة داليا الطوخي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

29. روبينز، نك. *الشـركة التي غيرت العالم. (كيف بنت شـركة الهند الشـرقية الإمبراطورية البريطانية وقدمت المؤسسة العابرة للقارات)*. ترجمة كمال المصري. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2009.

30. روزكرانس، ريتشـــارد. *توســـع بلا غزو*. ترجمة عدلي برســـوم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.

31. ريغو، باسـكال. *البريكس، البرازيل، روسـيا، الهند، الصـين، جنوب إفريقيا*. ترجمة طوني سـعادة. بيروت: مؤسسة الفكر الغربي، 2015.

32. رينيه، أنطوان و جيشار، جون بول. *التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية*. ترجمة عادل عبد العزيز أحمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

33. ستيفان، هالبر وجونتان، كلارك. *التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي*. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.

34. سلطان، جاسم. *القواعد الإستراتيجية في الصراع والتدافع الحضاري*. بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013.

35. سيد رجب، عمر الفاروق. *قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية*. مصر، مكتبة مدبولي، 1992.

36. عباس، ثامر. *تقديس الزعامة، دراسـة في ظاهرة الكاريزما السـياسـية*. بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2015.

37. عبد الســـلام، رفيق. *الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصـــلبة والقوة الناعمة*. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.–

38. عبد الشافي، عصام، *الإمبراطورية الأمريكية: الجذور والسياسات*. اسطنبول: شركة إبداع للإعلان، 2016.

39. عروسيه، رينيه. *موجز تاريخ الحروب الصليبية في المشرق الإسلامي وشرقي حوض المتوسط*. ترجمة أحمد أيبش. أبو ظبي: دار الكتب الوطنية، 2014.

40. عناية، عز الدين. *"انا حنبعل...يوميات قائد" للكاتب الايطالي جوفاني بريزي يعيد الاعتبار للقائد القرطاجي الفذ*. روما: منشورات لاتيرسا.2019.

41. غانم، أحمد. *الإمبراطورية الرومانية من النشـــأة إلى الانهيار*. الإســـكندرية: دار المعرفة الجامعية،2007.

42. غرو، غابريال مارتنيز. *موجز في تاريخ الإمبراطوريات، كيف تنشأ وكيف تضمحل*، ترجمة علي نجيب إبراهيم. بيروت: دار الكتاب العربي،2017.

43. فان كريفليد، مارتن. *القائد في الحرب*، ترجمة بوزيد صايغ. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989.

44. فخري، أحمد. *مصر الفرعونية: موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام 332 ق.م.* القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.

45. فرجسون، نيل. *الصنم: صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية*. تر، معين محمد الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.

46. فلدمان، نوح. *الحرب الهادئة، مستقبل التنافس العالمي*. ترجمة هشام سمير. المملكة العربية السعودية: الدار العربية للطباعة النشر، 2016.

47. فولبرايت، وليام. *غطرسة القوة، ثمن الإمبراطورية*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مطابع الأهرام، 1994.

48. فونتنال، جاك. *العولمة الاقتصادية والأمن الدولي،مدخل إلى الجيو اقتصاد*. ترجمة محمود إبراهيم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

49. كاتوزيان، هوما. *الفرس، إيران في العصور القديمة والوسطى والحديثة*، ترجمة أحمد حسن المعيني. بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع،2014.

50. كورتن، فيليب. *العالم والغرب، التحدي الأوربي والاستجابة فيما وراء البحار في عصور الإمبراطوريات*. ترجمة رضوان السيد. المملكة العربية السعودية: العبيكان،2007.

51. كوريت، مايكل وكوريت، جوليا. ، *الدين والسياسة في الولايات المتحدة لأمريكية*. ترجمة عصام فايز وآخرون. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

52. كوفاليف، ف دياكوف/س. *الحضارات القديمة،ج1*. ترجمة نسيم واكيم اليازجي. دمشق: دار علاء الدين، 2013.

53. كوهين، أنطونين. *النظام السياسي للإتحاد الأوربي*، ترجمة جان ماجد جور. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015.

54. كيسنجر، هنري. *النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ*. ترجمة فاضل جتلر. بيروت: دار الكتاب العربية، 2016.

55. كيندي، بول. *القوى العظمى والتغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500إلى 2000*. ترجمة عبد الوهاب علوي. القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

56. ـــــــــــــ. *الإعداد للقرن الحادي والعشرين*. ترجمة نظير جاهل. بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998.

57. لاكوست، ايف. *الجغرافيا السياسية للمتوسط*. ترجمة زهيرة درويش جبور. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ،كلمة، 2010.

58. مارتن، جيمس. *معنى القرن الحادي والعشرين*. ترجمة أحمد رامو. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

59. محمد إسماعيل، فضل الله. *فلسفة القوة: أصولها وتطوراتها في الفكر السياسي الغربي وآثرها في عالم السياسة*. الإسكندرية: مكتبة سينان للمعرفة، 2002.

60. محمد فرح، أنور. *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة* .العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

61. محمد مثيل، فؤاد. *دراسة التاريخ لأرنولد تونيني*. القاهرة: مكتبة الأسرة، 1994.

62. مرقس، سمير. *الإمبراطورية الأمريكية، ثلاثية الثروة،الدين،القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

63. موردان، ميشال بونيون. *أمريكا المستبدة ،الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة"*. دمشق: منشورات–اتحاد الكتاب العرب،2001.

64. مورغانتو، هانز. *السياسية بين الأمم: الصراع من اجل السلطان والسلام ج.1*. ترجمة خيري حماد.القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر،1965.

65. مونتسكيو، *تأملات في تاريخ الرومان، أسباب النهوض والانحطاط*. ترجمة عبد الله العروي. المغرب: المركز الثقافي العربي،2011.

66. هلال، وليام و.ب تايل، كينيت. *اقتصاديات القرن الحادي والعشرين اقتصادية –اجتماعية لعالم متغير*. ترجمة حسن عبد الله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

67. هوبزباوم، ايريك. *عصر الإمبراطورية (1875–1914)*. ترجمة فايز الصباغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2011.

68. هيرد، جرايمي. القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، *رؤى متناقضة للنظام الدولي*. ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الإمارات، مركز ب د إ، 2013.

ثالثا: المقالات من الدوريات:

69. إبراهيم، أحمد رشدي. "الأدوار والتحديات غير الاقتصادية للشركات الكبرى،" *ملحق مجلة اتجاهات الأحداث*، 27 (2018)

70. الاسناوي، أبو الفضل." سباق القوة في عالم العلاقات الدولية،" *السياسية الدولية*، 215 (2019):
71. الحراري، خالد. "مفهوم القوة في السياسة الدولية"، *مجلة المستقبل* 7 (2015).
72. الطيّاش، فهد عبد الله. "غول الرأسمالية في عباءة رقمية." *مجلة العربي* 516(2019): 06- 10.
73. بادي، برتران. "الحروب الجديدة،". ترجمة نصير مروة. *أوضاع العالم* (2015).
74. حاتم هاني الجنابي. "الاسكندر المقدوني ومشروعه العالمي في بابل." *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية* 01، المجلد 05. (2015).
75. خليفة، إيهاب. "الحرب السيبرانية.. مراجعة العقيدة العسكرية استعداد للمعركة القادمة". *السياسة الدولية* 211 (2018): 17-22.
76. دوزيه، فريديريك. "حروب رقمية ونزاعات رقمية". ترجمة نصير مروة. *أو ضاع العالم* (2015).
77. رايت، توماس."صعود وهبوط نظام القطبية الأحادية". ترجمة محمد حمدي أبو كيلة. *مجلة الثقافة العالمية* 181(2016).
78. ستون، جون ."الإستراتيجية العسكرية: سياسية وأسلوب الحرب". ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
79. عبد العاطي، عمرو. "التطورات التكنولوجية ومستقبل الحروب" السياسية الدولية." (2019).
80. عبد العزيز شهود، ناجي." التطور في نظم التسلح العالمية وتغير السياسات العسكرية للدول الكبرى." *السياسية الدولية* 211 (2018).
81. عبد الوهاب، شادي و آخرون. "فرص وتهديدات الذكاء الصناعي في السنوات العشر القادمة". *ملحق اتجاهات الأحداث* 27(2018): 2- 14.
82. كوشيان، رازمينغ. "المناخ ،الطبيعة الموارد الطبيعية ،ساحات المعارك الجديدة." في برتران بادي ودومينيك فيدال
83. محمد محمود، صدقة. "تحديات متصاعدة لأدوار التجمعات الاقتصادية العالمية." *مجلة اتجاهات الأحداث* 27 (2018).

رابعا : المقالات من الروابط الإلكترونية :

84. الغامدي، عبد الله بن جمعان. "الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان: دراسة في تحليل أسباب النهضة الشعبية" اطلع عليه يوم 2018/01/31. متوفر على الرابط:
http://www.kantakji.com/media/5103/r337.doc

85. حسنة، عمر عبيد. "التأصيل النظري لمفهوم القيادة." (المكتبة الإسلامية، إسلام ويب) أطلع عليه يوم 2019/12/18 متوفر على الرابط: islamweb.net/new library/display-umma php ?

86. مقولة جيمو كينياتا.متوفر على الرابط التالي: jeune afrique.com/90752/archives- thématique

II. المراجع باللغات الأجنبية

أولا: الكتب

1. CHALIAND, Gérard. et RAGEAU, Jean-Pierre. *Géopolitiques des empires* : *des pharaons a l'imperium Américain,* Arthaud, Paris, 2010.374
2. FRIEDMAN, George. and Lebard, *Meredith. The coming war with Japan* .New York Martins press,1991.
3. FRIEDMAN, George. *The next 100 years, A forcast for the 21th Century*. US : Double day, 2009.
4. HOBSBAWN, Eric. *On Empire, America, War, And Global Supremacy*. New York : Pantheon Books, 2002
5. ILGEN, Thomas. *Hard Power, Soft Power, And The Future Of Transatlantic Relations*. USA: library of congress, cataloging-in-publication data, 2006.
6. MORITA, Akio and ISHIHARA, Shintaro. *The Japan That Can Say No*. Japan : Kobunsha Publishing Ltd.1989.
7. MÜNKLER, Herfried, *Empires, The Logic Of World Domination From Ancient Rome To The United States*, trans. By Patrick Camiller. USA : Polity Press.
8. NYE, Joseph. *The Future Of Power*. British : Chatham House,2011.

ثانيا: المقالات

9. AIE. Agence internationale d'énergie. Sur : http://.iea.org.
10. Allison, Graham T. et Zelikowv, Philip D. « l'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel ». *Cultures Et Conflits,* n.36 en ligne (hiver1999-printemps 2000).
11. Beraha, Richard. « Médiation, qu'est-ce que le charisme au 21°siècle ». Interview de l'auteur par Frédéric Albert. *Institut © Richard Beraha*
12. Encyclopédie la rousse en ligne.www.larousse.fr/encyclopedie divers/ancien-empire/105342.
13. Goldstein, Andrea et Lemoine, Françoise. « Les Bric dans la gouvernance Mondiale : les effets de la crise Global, dans l'économie des BRIC ». (2013) :108-117. www.Cairn.info/l'économie-des-BRIC—9782707173386.

14. Gret. « Les objectifs de développement durable : quels enjeux et quels défis » sur : http:// www. gret.org.
15. IRENA, « International Renewable energy Agency, une feuille de route pour 2050 ». Sur, http:// irena.org/-/media/files/IRENA/ Agency. 2018.
16. Journal de Montréal, « attaque « cybernétique au Venezuela ? possible, mais moins probable qu'une panne ». *Monde Amérique* (2019), sur : http://www.journal de Montréal.com/attaque …cybernétique.
17. KAGAN, Donald and Schmitt, Gary, « Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and resources for a new Century, » A report of The new American Century, September 2000, http:// www. New American century.org.
18. Kagan, Donald. Et Schmitt, Gary. Traduit par. Pierre-Henri Bunel. « Reconstruire les défenses de l'Amérique : la stratégie, les forces armées et les ressources pour un siècle nouveau » 2008.09, sur :http://questionscritiques.free.fr/empire_americain/PNAC.pdf,
19. kayumba, Angela. « Les défis du développement durable ». Sur : http://www.academia.edu/6564747
20. Lepsius, Rainer. « Le modèle de la domination charismatique et son application possible au fuhrerstaat d'Adolf Hitler » Revue Franco-Allemande De Sciences Humaines Et Sociales, Edition électronique, http//trivium, revues.org /5346.
21. Lo, Bobo. " La Russie, La Chine Et Les Brics: Une Illusion De Convergence? ». *IFRI*, (2016).
22. Lutzelsch Wab, Claude. « Population et économies des colonies d'implantation en Afrique » *Annales De Démographie Historique* 01(2007) : 33. sur http://www.cairo .info/revue- annales de démographie historique.2007.
23. Magellan. « La civilisation égyptienne : au temps des pharaons » : http://www.histoire –pour – tout.fr/ civilisations 3052 la civilisation -égyptienne
24. Massoud, Rania. « Militarisation de l'intelligence artificielle : l'ampleur des dégâts pourrait être sans limites » sur. http://ici. Radio- canada. Ca/nouvelle/1093360. Consultée : le 16/03/2019
25. Musset, Benjamin. et Some, Jessica. « Les BRICS : qui ? comment ? est-ce Autre chose qu'un écran de fumée ? » les dossiers des yeux du monde. 03. (2014) : sur : http://les yeux du monde.fr
26. Roscrance, Richard. Et Ponchard, Bruno. « Débat sur l'état virtuel » (paris : presses de sciences po, 2002) sur http:// www.cairn.Info. Consultée le 27/03/2019.
27. Union Europeenne, in http://europa.eu/european-unis/about-eu/instutions-bodies.fr le 21/01/2015
28. Weber, Max. « Transformation Du Charisme Et Le Charisme De Fonction ». *Revue Française De sciences Politique* 03. (2013)
29. wikipedia.org/wiki/ancien empire- égyptienne.
30. World Energy out look.WEO – 2018- ES. Synthese.pdf.

ثالثا: الأطروحات

31. Sawiki, Frédéric. *Leadership politique : un concept à remettre sur le métier*, in : le leadership politique et les territoires, les cadres d'analyse en débat, (rennes : presses universitaires de rennes, (2003)
32. Signorelli, Rosario. « La voix charismatique, aspects psychologiques et caractéristiques Acoustique » Thèse de doctorat en sciences de langue et services sociale, (Grenoble : univ de Grenoble.2014).

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الملخص.	**5**
المقدمة.	**7**
الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للفكرة الإمبراطورية.	**81-18**
المبحث الأول: الإطار المفهومي للفكرة والظاهرة الإمبراطورية.	**20**
المطلب الأول: الفكرة الإمبراطورية في تاريخ العلاقات الدولية.	**20**
أولا: الإمبراطوريات القديمة.	**20**
1- الإمبراطورية الفرعونية.	**21**
2- الإمبراطورية الفارسية.	**24**
ثانيا: الإمبراطورية الرومانية والسلام الروماني.	**28**
ثالثا: الإمبراطورية الأمريكية والسلام الأمريكي.	**33**
المطلب الثاني: تحوّلات النظم الدولية: الأطراف والامتدادات.	**40**
1- الدولة المدنية.	**40**
2- الدولة الإمبراطورية.	**43**
3- الدولة الوطنية ونظام واستفاليا.	**46**
المبحث الثاني: المتغير القيادي والأطر النظرية المفسرة لدور الفرد في صعود الدولة.	**51**
المطلب الأول: الأطر النظرية المفسرة لدور الفرد القيادي في صعود الدولة.	**51**
1- فكرة الكاريزما.	**51**
2- الشخص الموهوب/الأسطورة.	**57**
3- المتغير القيمي في شخصية القائد.	**59**
المطلب الثاني: الفاعل العقلاني/الجانب الإدراكي ودوره في صنع الإمبراطورية.	**60**
1- الإسكندر المقدوني.	**62**
2- نابليون بونابرت.	**64**
المبحث الثالث: عامل القوة وأثره في البناء الإمبراطوري: النظرية والتطبيق.	**67**
المطلب الأول: الطروحات الواقعية في تفسير دور القوة في البناء الإمبراطوري.	**68**
المطلب الثاني: القوة الصلبة والقوة الناعمة وأثرها في البناء الإمبراطوري.	**73**
الفصل الثاني: السياقات المنتجة للفكرة الإمبراطورية في العلاقات الدولية.	**130-82**
المبحث الأول: المضامين الحضارية والأيديولوجية للفكر التوسعي الإمبراطوري في العلاقات الدولية:	**84**

المطلب الأول: التعاقب الحضاري: فكرتا ابن خلدون وارنولد توينبي.	**84**
المطلب الثاني: الصراع الأيديولوجي: تفسيرات الصراع بين الطرحين الليبرالي والماركسي.	**86**
المطلب الثالث: الدين والإثنية: الدعوة والتبشير ورسالة الرجل الأبيض.	**96**
المبحث الثاني: دور العامل العسكري في صنع المشروع الإمبراطوري.	**104**
المطلب الأول: التجارة والتصنيع دعامة عسكرية ومبعث الامبريالية.	**105**
الطلب الثاني: النزعة التوسعية: التمدد العسكري ونهم الموارد الأولية.	**112**
المبحث الثالث: العامل الاقتصادي والإطار التنموي في صعود الدولة خلال القرن العشرين.	**118**
المطلب الأول: التوظيفات الاقتصادية للفكر الإمبراطوري: نماذج من التاريخ.	**118**
المطلب الثاني: الثلاثون سنة المجيدة وصعود الدولة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.	**123**
1- الصعود الأوربي: الاتحاد الأوربي والإطار التكاملي.	**123**
2- فكرة الراكب الحرب والصعود الياباني.	**127**
الفصل الثالث: صراع القوة والنفوذ خلال القرن الحادي والعشرين.	**179-131**
المبحث الأول: تحوّل القوة في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.	**133**
المطلب الأول: انهيار الثنائية القطبية وعودة مفهوم الكونسرت.	**133**
المطلب الثاني: معادلة السياسة والاقتصاد: من الجيوبوليتيك إلى الجيواكونوميك.	**138**
المبحث الثاني: بناء القوة والطموح الإمبراطوري خلال القرن الحادي والعشرين.	**146**
المطلب الأول: مشروع القرن الأمريكي الجديد: المفهوم والعناصر.	**146**
المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوربي في السياسة العالمية.	**154**
المطلب الثالث: اليابان التي تستطيع أن تقول لا.	**162**
المطلب الرابع: مجموعة البريكس وطموحات الريادة.	**170**
الفصل الرابع: تطوّر فكرة الإمبراطورية من الأنماط الكلاسيكية إلى الافتراضية في عصر ما بعد الإمبراطورية	**217-180**
المبحث الأول: التحوّل في الفكرة الإمبراطورية من الواقع إلى الافتراض.	**182**
المطلب الأول: من أرصدة الجغرافيا إلى تدفقات التجارة ورؤوس الأموال.	**182**
المطلب الثاني: مقومات الإمبراطورية الافتراضية.	**188**
المبحث الثاني: تحديّات الطموح الإمبراطوري في القرن الحادي والعشرين.	**196**

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية: المعرفة المسلحة الوجه الآخر للصراع التكنولوجي.	**197**
1- الذكاء الاصطناعي.	**200**
2- الحرب السيبرانية/الحرب الرقمية.	**201**
المطلب الثاني: تحديّات التنمية ورهانات الاستدامة.	**204**
1- الطاقة والتنمية.	**204**
2- البيئة والتنمية.	**208**
3- الموارد والتنمية.	**211**
4- التنمية واليد العاملة	**213**
الخاتمة.	**218**
الملاحق	**224**
قائمة المراجع.	**260**